

تقرير "مدار" الإسرائيلي

2020

المشهد الإسرائيلي 2019

تحرير: هنيذة غانم

المشاركون:

مهند مصطفى
مشهد إسرائيل والمسألة الفلسطينية

أنطوان شلحت
المشهد السياسي- الحزبي

خالد عنبتاوي
علاقات إسرائيل الخارجية

فادي نحاس
المشهد الأمني

حسام جريس
المشهد الإقتصادي

نبيل الصالح
المشهد الاجتماعي

همّت زعبي
الفلسطينيون في إسرائيل



تقرير "مدار"

الإستراتيجي

2020

المشهد الإسرائيلي 2019

تحرير

هنيدة غانم

المشاركون

فادي نحاس
حسام جريس
نبيل الصالح
همت زعبي

مهند مصطفى
أنطوان شلحت
خالد عنبتاوي

جميع الحقوق محفوظة

آذار ٢٠٢٠

صدر عن:

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies 

[مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠]

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب ١٩٥٩

هاتف : ٢٩٦٦٢٠١ ٢ ٩٧٢ + فاكس : ٢٩٦٦٢٠٥ ٢ ٩٧٢ +

e-mail: madar@madarcenter.org

<http://tiny.cc/ywgg4>



<http://tiny.cc/nkdop>



@madar_center



MADAR's Strategic Report 2020

Israeli Scene 2019

ISBN 978-9950-03-028-2

الإخراج والطباعة:

مؤسسة **الأيام**

رام الله - فلسطين - ص.ب: ١٩٨٧

هاتف : ٢٩٨٧٣٤١/٤ ٢ ٩٧٢ (فاكس : ٢٩٨٧٣٤٢/٦ ٢ ٩٧٢)

www.al-ayyam.ps E-mail: info@al-ayyam.ps

تصميم الغلاف: مجدي حديد

الفهرس

المخلص التنفيذي ٢٠٢٠، المشهد الإسرائيلي ٢٠١٩ / هنيذة غانم	١١
١. أزمة سياسية مستعصية تنتهي مع الكورونا:	١٤
٢. صفقة القرن: بيئة إقليمية ودولية ومحلية موالية	١٨
مشهد إسرائيل والمسألة الفلسطينية	٢٣
مساعي تصفية المسألة الفلسطينية سياسيا وأخلاقيا/ مهند مصطفى	٢٣
■ مدخل	٢٣
١. خطة قيد التنفيذ:	٢٥
٢. الخطة الأميركية وإسرائيل: إعادة صياغة قواعد الصراع والحل	٣٢
١, ٢ الحدود والمستوطنات	٣٩
٢, ٢ القدس	٤٣
٢, ٣ اللاجئين	٤٧
٢, ٤ الأسرى الفلسطينيين	٤٩
٢, ٥ قطاع غزة	٥٠
٢, ٦ العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل	٥٣
■ إجمال	٥٤
المشهد السياسي- الحزبي	٥٩
الاتجاه نحو إقامة "حكومة وحدة" بعد ٣ جولات انتخاب خلال أقل من عام/ أنطوان شلحت	٥٩
■ مدخل	٥٩
١. الجولة الثالثة.. استخدام «صفقة القرن»	٦٣
٢. تجييش أزمة وباء كورونا	٧٣
٣. الجولة الثانية.. فشل رهانات نتياهو	٧٧
٤. ليبرمان و«إسرائيل بيتنا»	٨١
٥. «العرب خارج المعادلة»	٨٥
■ إجمال	٨٦

مشهد العلاقات الخارجية..... ٨٩

٨٩..... مكاسب نوعية عديدة، وعقبات كامنة/ خالد عنبتاوي

٨٩..... مدخل

٩٣..... ١. العلاقات مع الدول الأوروبية.....

٩٣..... ١,١ معاداة السامية مدخلا للدعاية الصهيونية ومحاربة حركة المقاطعة.....

٩٨..... ١,٢ الملف الإيراني.....

٩٩..... ١,٣ العلاقة مع اليمين الشعبوي الأوروبي.....

١٠٢..... ٢. العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.....

١٠٧..... ٣. العلاقات مع أفريقيا.....

١٠٩..... ٤. روسيا والورقة الإيرانية.....

١١٠..... ٥. العالم العربي.....

١١٣..... ٦. العلاقة مع البرازيل.....

١١٤..... ■ إجمال

المشهد الأمني - العسكري..... ١٢٣

١٢٣..... انخفاض التهديدات العسكرية وتزايد في الأنشطة المعادية المتعددة/ فادي نحاس

١٢٣..... ■ مدخل

١٢٤..... القسم الأول: البيئة الإستراتيجية لإسرائيل عام ٢٠١٩.....

١٢٤..... ١. المؤشرات الإستراتيجية الأمنية وفق التقديرات الإسرائيلية:

١٢٨..... ٢. «المعركة بين الحروب» كأساس الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠١٩.....

١٣٠..... ٣. خطة «تنوفا» - الخطة العسكرية الخماسية (٢٠٢٠).....

١٣١..... القسم الثاني: الملف النووي الإيراني في المنظور الأمني الإسرائيلي.....

١٣٤..... القسم الثالث: القراءة الإستراتيجية لمستجدات المشهد الإسرائيلي الفلسطيني - لا تهدئة ولا حرب.....

١٣٤..... ١. التقديرات الأمنية للمشهد الأمني في الضفة الغربية.....

١٣٥..... ٢. قطاع غزة بين المواجهة المضبوطة والتهدة الضعيفة.....

١٣٧..... القسم الرابع: الجبهة السورية.....

١٤١..... القسم الخامس: الترسانة الصاروخية لحزب الله حاضرة ومؤثرة لدى صناع القرار الإسرائيلي.....

١٤٤..... القسم السادس: العلاقات الامنية الإسرائيلية المصرية.....

١٤٦..... ■ إجمال

المشهد الاقتصادي ١٥٣

أداء اقتصادي جيد في ظل حكومة غير ثابتة، وصدمة اقتصادية تنذر بخسائر مستقبلية/ حسام جريس..... ١٥٣

■ مدخل ١٥٣

١. أداء الاقتصاد الإسرائيلي ١٥٤

١, ١ النمو في الناتج ١٥٤

١, ٢ التجارة الخارجية ١٥٦

١, ٣ التضخم المالي ١٥٧

١, ٤ سوق العمل ١٥٨

١, ٥ تناقض في الأوضاع والتوجهات ١٦٠

٢. السياسات المالية والنقدية ١٦٢

٢, ١ ميزانية الحكومة ١٦٢

٢, ٢ الدين الخارجي والتدريج الائتماني ١٦٤

٢, ٣ السياسات النقدية ١٦٤

٣. الاقتصاد الإسرائيلي ووباء الكورونا ١٦٦

٣, ١ فروع الاقتصاد الأكثر تضرراً من انتشار الوباء ١٦٦

٣, ٢ قرارات الحكومة لاحتواء الأزمة ١٧١

٣, ٣ تأثير الأزمة على المصالح الصغيرة والوسطى ١٧٣

٣, ٤ أسواق المال في ظل أزمة الكورونا ١٧٣

٣, ٥ إجراءات وزارة المالية لتقليل أضرار الأزمة ١٧٤

٤. اقتصاد إسرائيل في ظل الحكومة الانتقالية ١٧٦

٤, ١ تكاليف الانتخابات ١٧٦

٤, ٢ تمويل الأحزاب ١٧٨

٤, ٣ العجز المالي في ميزانية الدولة في ظل انعدام حكومة ثابتة ١٨٢

٤, ٤ تخفيض التدريج الائتماني وتجميد إصلاحات بنوية ١٨٤

■ إجمال ١٨٥

المشهد الاجتماعي ١٩١

«متلازمة المال والسلطة»: فجوات تزداد عمقا/ نبيل الصالح ١٩١

■ مدخل ١٩١

١. مؤشر الفساد في ٢٠١٩ ١٩٢

١٩٣	١, ١ قضايا فساد نتنهاهو.....
١٩٤	١, ٢ الفساد في السلطات المحلية وفي الشركات الحكومية.....
١٩٧	١, ٣ الهجوم على مؤسسات مجابهة الفساد
١٩٨	٢. الفجوات الاقتصادية والتفاوت الاجتماعي
٢٠٠	٢, ١ الفجوات في التعليم.....
٢٠٢	٢, ٢ فجوات في مجال السكن
٢٠٣	٢, ٣ فجوات في مستوى الخدمات الصحية
٢٠٤	٢, ٤ انعدام المساواة في التأمينات الطبية.....
٢٠٤	٣. تغييرات يشهدها مجتمع الحريديين.....
٢٠٧	٣, ١ التعليم في المجتمع الحريدي
٢١٢	٣, ٢ مؤشرات مستوى الحياة لدى الحريديين والفقير
٢٠١٤	٣, ٣ الحريديون والتجنيد في الجيش.....
٢١٤	٤. احتجاجات اليهود الأثيوبيين.....
٢١٩	■ إجمال

٢٢٥..... **ال فلسطينيون في إسرائيل:**

٢٢٥	بين مواطنة هشة وتهديد الجريمة المنظمة/ همّت زعبي.....
٢٢٥	■ مدخل
٢٢٦	القسم الأول: المشهد السياسي
٢٢٦	١. صفقة القرن والفلسطينيون في إسرائيل.....
٢٢٩	٢. القائمة المشتركة بين ثلاث حملات انتخابية
٢٣٦	٣. استمرار الملاحقات السياسية
٢٣٦	٤. الملاحقات السياسية في الحقل الثقافي.....
٢٣٨	القسم الثاني: المشهد الاجتماعي
٢٣٨	١. الجريمة في المجتمع الفلسطيني.....
٢٤٨	٢. المسكن، الفقر والتعليم:
٢٤٨	استمرار الهجمة على المسكن الفلسطيني.....
٢٥٣	■ إجمال
٢٥٨	■ المشاركون في التقرير

التقرير الاستراتيجي ٢٠٢٠- المشهد الإسرائيلي ٢٠١٩

يضع المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، بين يدي متخذي القرار السياسي وصناع الرأي العام: «تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٢٠- المشهد الإسرائيلي ٢٠١٩».

يرصد التقرير ويحلل أهم المستجدات والتطورات التي شهدتها الساحة الإسرائيلية خلال العام الماضي، ويحاول استشراف وجهة التطورات في الفترة المقبلة، خصوصاً من جهة تأثيرها على القضية الفلسطينية وعلى الشعب الفلسطيني. يتناول التقرير المشهد الإسرائيلي في سبعة محاور أساسية هي: محور إسرائيل والمسألة الفلسطينية، المحور السياسي الحزبي الداخلي، محور العلاقات الخارجية، المحور الأمني-العسكري، المحور الاقتصادي، المحور الاجتماعي، وأخيراً محور الفلسطينيين في إسرائيل، ويقدم للتقرير ملخص تنفيذي يجمع أهم المتغيرات الاستراتيجية التي تؤثر في إسرائيل وفي وجهتها الداخلية والإقليمية، ويأمل من خلال ذلك الإضاءة على المشهد الإسرائيلي بعوامله الأساسية المؤثرة. وكما جرت عليه العادة، فقد شارك في وضع التقرير وإعداده مجموعة من الباحثين المختصين والمتابعين للشأن الإسرائيلي.

طاقم تقرير «مدار» الاستراتيجي

الملخص التنفيذي ٢٠٢٠ المشهد الإسرائيلي ٢٠١٩

هنيدة غانم/ محررة التقرير

يعيش العالم بأسره في لحظة كتابة هذا الملخص حالة من عدم اليقين، والترقب الشديد، بسبب انتشار وباء كورونا، والذي من غير الممكن حتى اللحظة قراءة تبعاته المستقبلية، بحيث لن يكون العالم من بعده كما كان من قبله، ومن المتوقع أن يعيد تشكيل قيم وممارسات ومؤسّسات ومفاهيم أساسية تمس البشرية جميعها.

من بين التأثيرات المباشرة وقصيرة الأمد لوباء الكورونا على المشهد الإسرائيلي، كما بدأ يتضح، فك الأزمة الانتخابية المستعصية منذ عام ونيف، إذ مع بداية انتشار الوباء بدأت تتعالى أصوات على جانبي الخارطة الحزبية تدعو لتشكيل حكومة طوارئ لمواجهة الأزمة. ودعا بنيامين نتنياهو في هذا الإطار خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم ١٢ آذار ٢٠٢٠، وبعد إعلانه قرار إغلاق الجامعات والمدارس، وشرح الخطورة الضخمة للفيروس، إلى تشكيل حكومة طوارئ وطنية لفترة محددة برئاسته، وبالشراكة مع «أزرق أبيض»، على غرار حكومة الطوارئ التي تم تشكيلها بالشراكة مع الليكود عشية حرب ١٩٦٧.

وفي ٢٧ من آذار، بعد أن اعتقد أغلب المراقبين أن المعارضة بزعامة أزرق أبيض، وعلى رأسها غانتس، ماضية في مساعيها الحثيثة لسد كل المنافذ أمام نتنياهو لتشكيل حكومة، سواء عبر استصدار قرار من محكمة العدل العليا لإجبار رئيس الكنيست يوئيل-يولي ادلشتاين على عقد جلسة للكنيست للتصويت على استبداله، بموازاة المضي قدما لطرح قانون يمنع متهمًا بقضايا فساد من تشكيل حكومة، في إشارة إلى نتنياهو، وحين بدأ أن المعارضة مستعدة للذهاب إلى حكومة أقلية بدعم خارجي من القائمة المشتركة، وأن أقطاب اليمين المتطرف بقيادة ليبرمان كانوا على استعداد للتعاون مع المشتركة التي واطب على

نعتها بالطابور الخامس، من أجل الإطاحة بنتتياهو، فاجأ بيني غانتس الجميع بالتوصل إلى اتفاق أولي للدخول في ائتلاف مع معسكر نتتياهو، ووفق الصيغة التي أصر عليها الأخير في الانتخابات السابقة للتناوب، بحيث يكون رئيساً للحكومة خلال العام ونصف العام القريبين، ثم يليه غانتس، بالإضافة إلى حصول غابي اشكنازي على حقيبة الدفاع. شكل هذا الاتفاق ضربة قاضية لمعسكر المعارضة، وأنهى مساعي إسقاط نتتياهو التي قادها ائتلاف أزرق أبيض، الذي تشكل فقط من أجل هذه المهمة، وأدى اتفاق غانتس-نتتياهو إلى شطر أزرق أبيض إلى شطرين: حزب حوسن ليسرائيل (مناعة لإسرائيل) بقيادة غانتس، ويضم ١٥ عضو كنيسيت، وحزبا "تلم" بزعامة موشيه يعلون و"يش عتيد" بزعامة يائير لبيد، ويضمان معا ١٨ عضواً.

ويعد عام ونيف من الأزمة السياسية المستمرة، ومن الصراع المحتدم، ومن ثلاث دورات انتخابية مكررة، كانت الكورونا "البجعة السوداء": أي العامل الذي لم يحسب له حساب والذي عمل لصالح نتتياهو، وأتاح له ان يخرج منتصراً، إذ إن رفض غانتس الانضمام لحكومة "وحدة" في ظل القلق العام ومخاطر جائحة الكورونا، كان سيعني تفضيله المصالح الضيقة الحزبية على المصلحة العامة ومواجهة التهديد الذي يتعرض له الجميع.

لا بد هنا من الإشارة إلى أن اللغة التي تم استخدامها من قبل نتتياهو في دعواته المتكررة لإقامة حكومة طوارئ اعتمدت على استخدام لغة مبنية على التحذير الشديد من ضخامة تهديد الكورونا الذي وصفه بأنه الأضخم منذ الطاعون الذي قضى على ثلث سكان أوروبا، وأن مواجهة حالة الطوارئ هذه تستدعي تنحية كل النقاشات السياسية والخلافات الحزبية، والدخول بسرعة تحت "الحمالة"، والتجند تماما كما في الحرب.

ومع ظهور نتتياهو بشكل شبه يومي في ساعات الذروة لمخاطبة الإسرائيليين حول وباء الكورونا، وإعلانه عن الإجراءات والتشديدات المتصاعدة لحصر انتشار الوباء، وأخرها إعلان إغلاق شبه تام للبلاد، ثم مع بدء سقوط وفيات (١٢ حتى اللحظة) واستمرار تصاعد أعداد المصابين، وضمن سياق الصور الصادمة الآتية من أوروبا، خصوصا إيطاليا وإسبانيا التي تضربها الجائحة بشكل كارثي، وفي ظل قفزة البطالة من ٣,٧٪ أواخر عام ٢٠١٩ إلى ما يقارب ٢٢٪ وما يعنيه ذلك مستقبلا، وفي ظل وجود خطر حقيقي وخوف جماعي من المستقبل، كانت خيارات غانتس محصورة بين الانضمام لمواجهة "الجائحة"، أو الاستمرار في مساعي إسقاط نتتياهو، ضمن هذه المعطيات كان قرار الذهاب لائتلاف حكومي مع نتتياهو بمثابة توجيه ضربة قاضية للمعارضة عامة، ولأزرق أبيض ثانياً.

يمثل تشكيل هذه الحكومة مخرجاً لنتتياهو الذي كان من المقرر أن تبدأ جلسات محاكمته في ١٧ آذار ٢٠٢٠، ولكنها تأجلت حالياً إلى أيار. ويحل تشكيل

حكومة نتنياهو وغانتس الأزمة الانتخابية المستمرة منذ عام ونيف، والتي أسفرت عن وضع غير مسبوق، من حيث عدم قدرة أي من المتنافسين على تشكيل ائتلاف ضمن المعطيات الموجودة، لكن من المهم الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الحل يمكن أن يكون مؤقتاً بسبب طبيعة الصراعات المتوقع ظهورها بين تيار غانتس ومعسكر نتنياهو، خصوصاً في القضايا السياسية والقضائية والعلاقة بين سلطات الدولة، إضافة إلى وجود شكوك بإخلاء نتنياهو لكرسيه بعد عام ونصف، وعدم افتعال أزمة بغرض عدم القيام بذلك، بما في ذلك الذهاب إلى انتخابات جديدة، ويمكن أن تعود الأزمة في حال انفراج أزمة الكورونا.

يشار إلى أنه بموجب ما نشر حتى اللحظة، فإن الحكومة المرتقبة ستُحور عملها خلال نصف السنة القربية في مواجهة الكورونا، وأثارها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، فقط، ولن تتخذ إجراءات أخرى؛ ما يعني عدم القيام بخطوات سياسية كبيرة كإعلان الضم، علماً أن هذا لا يعني، ولا بأي شكل، تغيير ما يتم تنفيذه على الأرض من إجراءات ومشاريع استيطانية تصب في النهاية في اتجاه تنفيذ صفقة القرن.

وتمحور المشهد الإسرائيلي ٢٠١٩ داخليا حول الأزمة السياسية الانتخابية الداخلية المستمرة في إسرائيل، التي تتوازى وتتداخل مع تقديم المستشار القضائي للحكومة افياي مندلبليت لائحة اتهام ضد نتنياهو في ثلاثة ملفات واتهامه بالفساد والرشوة وخيانة الأمانة، وقد أُلقت الأزمة بظلالها على القضية الفلسطينية ووجهتها، وتجاوزت أثارها وإسقاطاتها الشأن السياسي الداخلي والصراعات على رئاسة الحكومة، وتحولت إلى أحد العوامل المؤثرة دولياً وإقليمياً. فقد أدت هذه الأزمة وفي ظل التحالف بين ترامب ونتنياهو إلى الدفع باتجاه إعلان ترامب عدة قرارات إستراتيجية سياسية منحازة، كالاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان عشية الانتخابات في أيلول ٢٠١٩، و ثم إعلان صفقة القرن عشية انتخابات آذار ٢٠٢٠.

على المستوى العام والمرتبط بالمسألة الفلسطينية شكلت صفقة القرن حدثاً أساسياً متدرجاً ذا أبعاد إستراتيجية. بدأ إعلان الصفقة بشقها الاقتصادي بعقد مؤتمر البحرين للسلام الاقتصادي الذي يُعرف رسمياً باسم «ورشة عمل السلام من أجل الازدهار» يومي ٢٥ و٢٦ حزيران ٢٠١٩، ثم جاء إعلان دونالد ترامب عن الشق السياسي للصفقة في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٠ والتي نشرت تحت عنوان «السلام من أجل الازدهار: رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي». تتبنى هذه الرؤية بلغتها ومنطلقاتها وأهدافها الرؤية الإسرائيلية اليمينية للصراع

والتسوية، وتسعى إلى شرعنة الاستعمار الاستيطاني، وتحويل حالة الأبرتهويد الفعلي إلى أبارتهويد قانوني تحت مسمى دولة.

وفي ظل التماهي بين نتنياهو وترامب، وتداخل صفقة القرن في السياسة الإسرائيلية الداخلية، تعمقت عدة سيرورات بدأت بوادرها مع تقلد نتنياهو زمام الحكم قبل عقد في ٢٠٠٩، أهمها تعميق الشرخ بين إسرائيل برئاسة نتنياهو وبين الحزب الديمقراطي من جهة أخرى، وتعميق الفجوة مع الجالية اليهودية في أميركا من جهة أخرى، والتي تصوت بأغليبتها للحزب الديمقراطي وتتبنى مواقف ديمقراطية ليبرالية ترفض تحالف حكومة نتنياهو مع جماعات صهيونية مسيحية تتبنى رؤى غيبية وعنصرية تجاه اليهود، وزعماء اليمين الشعبوي والمتطرف في العالم كهنغاريا والبرازيل والهند.

وكان مركز رעות الإسرائيلي الذي يعنى بتقوية مناعة دولة إسرائيل أصدر ملفا تحذيريا جاء فيه «إن إسرائيل موجودة على حافة ما اسماه «مفاجأة يوم الغفران» في علاقتها مع يهود أميركا، مضيفا أن هذه المفاجأة قد تحدث في اليوم التالي لترامب، والذي تتعمق خلال ولايته حالة التباعد بين دولة إسرائيل ويهود الولايات المتحدة، ويتم تحدي مكانة منظمات تعمل من أجل إسرائيل وعلى رأسها «ايباك»، ويتم تحويل إسرائيل إلى موضوع لحزب واحد، وفي حالة خروج ترامب من المشهد السياسي ستتعامل إسرائيل مع حكم ديموقراطي أقل التزاما بإسرائيل من الماضي، في وضع يكون فيه اليهود أقلية بين البحر والنهر»، في إشارة مبطنة إلى أن إسرائيل ستجد نفسها في وضع هش عالميا، إذ بدون حل مقبول فلسطينيا، ستصبح فعليا تدير نظام أبارتهويد دون وجود إدارة أميركية داعمة، ومع خسارة الدعم اليهودي الذي يعتبر عامودا من أعمدتها الحاملة.

١. أزمة سياسية مستعصية تنتهي مع الكورونا:

أُجريت الانتخابات الإسرائيلية ثلاث مرات خلال العام المنصرم: في ٩ نيسان ٢٠١٩، وفي ١٧ أيلول ٢٠١٩، وفي ٢ آذار ٢٠٢٠، وذلك على خلفية فشل أي من الأطراف في تشكيل ائتلاف حكومي.

وجاء إعلان إجراء انتخابات ثانية مفاجئا لأغلب المحللين، إذ بدا أن نجاح نتنياهو بعد انتخابات نيسان في تشكيل حكومة يمين مفروغا منه. فقد حصل حزب الليكود في نيسان على ٣٦ مقعداً، وحصلت كتلة أحزاب اليمين التي شملت حينها الأحزاب الدينية المتشددة «الحريدية» (شاس ويهدوت هتوراه) والاستيطانية (البيت اليهودي)

واليمينية العلمانية (إسرائيل بيتنا بزعامة أفيغور ليرمان)، معاً، على ٦٥ مقعداً، منها ٥ مقاعد لحزب ليرمان. وفي المقابل حاز ائتلاف «أزرق أبيض»، وهو تحالف من قوى وأحزاب، وخصوصاً من جنرالات، ٣٥ مقعداً، بينما حصل حزب ميرتس على ٥ مقاعد، وانهار حزب العمل الذي لم يحصل سوى على ٥ مقاعد، وانخفض تمثيل الأحزاب العربية التي خاضت الانتخابات بقائمتين، إلى ١٠ مقاعد، لتشكل كتلة المعارضة مجتمعة ٥٥ مقعداً.

رفض ليرمان الانضمام إلى حكومة نتنياهو بسبب خلاف، ظاهره مرتبط بقضية تجنيد الحريديين، وباطنه صراعات شخصية وحزبية، ما خلط الأوراق، وفتح الباب - ولو نظرياً، ولأول مرة منذ سنة ٢٠٠٩ - على خيارات حكومات ائتلافية لا يقودها نتنياهو.

أسفرت الانتخابات المكررة في ١٧ أيلول عن تعميق الأزمة السياسية بدلاً من حلها، وفتحت الطريق نحو الانتخابات الثالثة. كان رهان نتنياهو على أنه، ومن خلال الذهاب إلى انتخابات جديدة في أيلول، سيتمكن من الحصول مع باقي أحزاب اليمين على ٦١ مقعداً، من دون حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة ليرمان. غير أنه لم يفتش في تأمين ٦١ مقعداً فحسب، بل إن قوة حزبه تراجعت من ٣٥ مقعداً (تضاف إليها ٤ مقاعد لحزب «كلنا» الذي انشق عن الليكود في سنة ٢٠١٥، ثم عاد واندمج فيه بعد انتخابات نيسان) إلى ٣٢ مقعداً، بحيث إن كتلة اليمين لم تحصل إلا على ٥٥ مقعداً. على الجانب الآخر، حصل حزب أزرق أبيض على ٣٣ مقعداً، وحصدت القائمة المشتركة ١٣ مقعداً، وحزب ميرتس ٥ مقاعد، والعمل ٦ مقاعد، وبلغ مجموع ما حازته تلك الكتل المعارضة معاً، ٥٧ مقعداً. وفي المقابل عزز حزب «إسرائيل بيتنا» قوته من ٥ مقاعد إلى ٨، ليتحول بذلك إلى صاحب القرار بشأن من سيشكل الحكومة، معلناً أنه سيدعم فقط حكومة وحدة علمانية صهيونية تضم الليكود و«أزرق أبيض» وحزبه، وتستثني الحريديم، كما تستثني القائمة المشتركة (العربية) التي حلت ثالثاً، والتي يبدو أن احتسابهم في ائتلاف يكون ليرمان جزءاً منه هو أقرب إلى المستحيل، وخصوصاً أن هذا الأخير أعلن أنه يقف دائماً في الصف المعاكس للعرب. وفي موقف غير بعيد عنه، بنى نتنياهو خطابه الانتخابي كله على التحريض ضدهم، ونزع الشرعية عنهم، واستخدامهم لبثّ الرعب من أجل كسب الدعم لليمين.

ومع فشل كل من نتنياهو وغانتس في تشكيل ائتلاف حكومي تم الذهاب مجدداً إلى انتخابات ثالثة في ٢ آذار ٢٠٢٠، وصلت نسبة التصويت في هذه

الانتخابات إلى نحو ٥٠,٧١٪ بينما كانت في أيلول ٨,٦٩٪؛ بمعنى أن نسبة التصويت ارتفعت بـ ٢٪ تقريباً. ووصل عدد الأصوات الصحيحة في هذه الانتخابات إلى ٠,٦٢,٥٩٠,٤ صوتا، فيما وصل عدد الأصوات الصحيحة في انتخابات أيلول إلى ٤,٤٣٦,٨٠٦ أصوت.^٢

ووفقاً للنتائج النهائية، حصلت قائمة حزب الليكود برئاسة نتنياهو على ٣٦ مقعداً، وقائمة تحالف «أزرق أبيض» برئاسة عضو الكنيست بيني على ٣٣ مقعداً، والقائمة المشتركة على ١٥ مقعداً، وقائمة حزب شاس الحريدي على ٩ مقاعد، وحصل كل من قائمة «يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا)»، وقائمة الحزب الحريدي يهدوت هتوراه، وقائمة التحالف بين أحزاب العمل و«غيشر» وميرتس على ٧ مقاعد، وحصلت قائمة تحالف «يمينا» على ٦ مقاعد، لتكون النتيجة النهائية حصول معسكر نتنياهو على ٥٨ مقعداً، ومعسكر معارضييه على ٦٢ مقعداً.

وقد كانت أكثر النتائج لفتاً للانتباه في هذه الانتخابات هي ارتفاع نسبة التصويت في المجتمع العربي (لا يشمل المدن المختلطة) حوالي ٦٥٪، مقارنة مع ٦٠٪ في أيلول (٢٠١٩) و٤٩٪ في نيسان (٢٠١٩). وحصلت القائمة المشتركة في هذه الانتخابات على ٥٨١,٥٠٧ أصوات، ما يعادل ٦,١٢٪ من أصوات الناخبين عموماً، و٧,٨٧٪ من أصوات الناخبين العرب (لا يشمل المدن المختلطة)، بينما ذهبت باقي الأصوات العربية إلى الأحزاب الصهيونية.

وللمقارنة، حصلت القائمتان العربيتان (تحالف الجبهة والعربية للتغيير وتحالف الموحدة والتجمع) في انتخابات نيسان على ٣٣٧,١٠٨ أصوات، ما يعادل حوالي ٧٠٪ من مجمل الأصوات في المجتمع العربي، بينما ذهبت (٣٠٪) لأحزاب صهيونية. وبالمقارنة مع نتائج التصويت للقائمة المشتركة في انتخابات عام ٢٠١٥، حصلت القائمة على ٤٤٦,٥٨٣ صوتاً؛ أي ما يعادل ٦١,١٠٪ من مجمل الأصوات، وهي ٨٢٪ من الأصوات في المجتمع العربي.^٢ أدت هذه النتيجة إلى بدايات تغيير في الخطاب السياسي الإسرائيلي من قبل بعض الشخصيات السياسية، وفي «أزرق أبيض»، التي بدأت تبدي قبولاً لفكرة التعاون مع «المشتركة» واعتبارها شريكاً، وفي هذا الإطار، لمح أن حكومة الطوارئ التي يقترحها نتنياهو يجب أن تشمل الجميع- في إشارة للمشتركة- أو إعطاء المشتركة رئاسة لجان في الكنيست، علماً أنه حاول في انتخابات نيسان وأيلول الحفاظ على مسافة من «المشتركة»، ونفي أنه سيقوم بأي تعاون معها، غير أن هذه الإستراتيجية تغيرت بشكل كبير بعد انتخابات آذار ٢٠٢٠،

وبدا أن «أزرق أبيض» يفتح الباب على التعاون مع المشتركة، وهو ما رد عليه نتنياهو بأن أي حكومة لن يكون فيها داعمو الإرهاب.

يشكل تغير الخطاب تجاه «المشتركة» ودعوتهم من قبل غانتس للتشاور عشية التوصية، والحديث عن التعاون معهم لدعم حكومة أقلية، وثم المطالبة بأن يكون لهم دور في حكومة طوارئ، أو دور في رئاسة اللجان، تغيير لافت في التوجه للمشتركة، واعتراف بهم كقوة سياسية شرعية، تستند هذه الشرعية إلى قوتهم الانتخابية، وحاجة «أزرق أبيض» لهم للإطاحة بنتياهو، وهو ما حدا بنتياهو ومن وراءه اليمين إلى الاستشراس في التحريض على المشتركة، وعلى «أزرق أبيض»، وقادتها، قبل أن تنشطر «أزرق أبيض». بتحالف غانتس مع نتياهو.

حري بالتوضيح أن الأزمة الانتخابية التي امتدت لأكثر من عام ارتبطت بشكل كبير بشخص بنيامين نتياهو، حيث اتفق معسكر المعارضة على هدف أساسي هو إسقاط نتياهو، دون أن تربط أعضائه بالضرورة رؤية سياسية أو أيديولوجيا مشتركة، وقد تم تشكيل قائمة «أزرق أبيض» التي تقود مساعي إسقاط نتياهو عشية الانتخابات التي عقدت في نيسان ٢٠١٩ من أجل تحقيق هذا الهدف بالتحديد، حيث تحالف كل من حزب «حوسن ليسرائيل» الذي أقامه رئيس الأركان السابق بيني غانتس مع حزب «تلم» الذي يتزعمه موشيه يعلون وزير الدفاع الإسرائيلي السابق، مع حزب «يش عتيد» (يوجد مستقبل)، بالإضافة إلى تعزيزه بشخصيات من الصف العسكري الأول، ك غابي اشكنازي، وهو ما يعني أنه وفي ظل عدم وجود برنامج بديل سياسي وحقيقي جامع، فإن الفشل في إسقاط نتياهو الذي تمثل بتحالف غانتس معه يعني تفكك المعارضة، مقابل إعادة ترسيخ حكم اليمين بزعامة نتياهو.

وضمّ معسكر المعارضة، بالإضافة إلى القائمة المشتركة وتحالف العمل/ميرتس/ غيشر، أيضا حزب يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا) بقيادة ليبرمان اليميني الذي انتقل من لعب دور بيضة القبان إلى لاعب سياسي أساسي لإسقاط نتياهو، على الرغم من وجود تقاطع أيديولوجي بينهما.

لم تحلّ الانتخابات المكررة للمرة الثالثة في ٢ آذار ٢٠٢٠ الأزمة، لكن دخول عامل الوباء غير المحسوب خلط الأوراق كما أسلفنا، وأعلن عن بدء تشكيل حكومة، تضم إضافة إلى معسكر اليمين (٥٨)، أعضاء حزب "حوسن ليسرائيل" (مناعة إسرائيل)، وهم ١٥ عضوا، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك تنقلات بين صفوف "أزرق أبيض" السابق.

٢. صفقة القرن: بيئة إقليمية ودولية ومحلية مواتية

بدا واضحا منذ صعود ترامب سدة الحكم في أميركا، أن الإدارة الأميركية تتماهى تماما مع التوجه اليميني لنتنهاو، وبدأت هذه الإدارة القيام بمجموعة خطوات تتبنى المواقف الإسرائيلية قبل الإعلان عن ما يسمى «صفقة القرن» وتحديدا: الاعتراف بالقدس كعاصمة موحدة لإسرائيل، ونقل السفارة الأميركية إلى القدس، وقف التمويل لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين «الاونروا»، ثم إعلان وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية لا تخالف القانون الدولي.^٥

وسبق بيان بومبيو، تصريح سفير الولايات المتحدة الأميركية توماس فريدمان بأن من حق إسرائيل ضم مناطق من الضفة الغربية، وهو التصريح الذي قوبل بترحيب إسرائيلي من قبل كل إقطاب الخارطة الإسرائيلية (فيما عدا ميرتس). وبحسب مجموعة من التصريحات، فقد تم إعداد صفقة القرن بالتشاور مع المراكز البحثية والسياسيين الإسرائيليين، وقد علمت إسرائيل عن تفاصيل الصفقة قبل نشرها.^٦

يتمثل المنطلق الأساسي للخطة بوجود صراع بين طرفين متساويين يجب عليهما تقديم تنازلات على أساس منطق التبادلية الذي سكه نتنهاو بعد انتخابه في ١٩٩٥ على أثر اغتيال رابين، وتلخص في معادلة «يقدمون، يأخذون. لا يقدمون لا يأخذون»، في إشارة إلى طلبه من الجانب الفلسطيني «محاربة الإرهاب» كي يتم التقدم بالمفاوضات. ويظهر تبني المنظور الإسرائيلي عبر إسقاط كلمة «احتلال» من الرؤية، ومطالبة الطرفين «بإبداء المرونة؛ التنازل؛ عدم طرد أي من السكان في مساواة بين المستوطنين وبين السكان الفلسطينيين، وهو ما جاء ليمرر فكرة إبقاء جميع المستوطنين في مستعمراتهم، حتى في الأماكن المعزولة؛ ما يعني فعليا أن كل مستوطن هو الحدود، وهو من يعلمها.

تنص الخطة على قيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح مع احتفاظ إسرائيل بالمسؤولية الأمنية غرب نهر الأردن «هذه الدولة» لن تقوم إلا وفقا «لشروط» عدة بما في ذلك «رفض صريح للإرهاب. ووفق الخطة:

١. القدس الموحدة عاصمة إسرائيل. الفلسطينيون يمكنهم إعلان أي من الأحياء التي تقع خارج الجدار عاصمة لهم ويسمونها القدس، وستعترف بها أميركا عاصمة، وتفتح فيها سفارة (كفر عقب أو أبو ديس على سبيل المثال).

٢. لن تكون حدود خارجية للدولة الموعودة خارج سيطرة إسرائيل الأمنية، وكل المعابر تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية.
 ٣. السيطرة على الأجواء في الدولة الفلسطينية هي لإسرائيل.
 ٤. السيطرة على مصادر المياه لإسرائيل.
 ٥. لن تفكك أي مستوطنة، لا في الكتل الرئيسية، ولا تلك التي تقع عميقاً شرقي الجدار والتي يصل عدد مستوطناتها إلى ١٠٠,٠٠٠ مستوطن، بمن فيهم ١٤,٠٠٠ مستوطن يسكنون في ١٥ مستعمرة معزولة في جيوب في عمق المناطق التي ستكون «الدولة الفلسطينية» تضم أساساً غلاة المستوطنين الذين اختاروا السكن في العمق الفلسطيني لمنع إمكانية إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، سيتم ربط هذه الجيوب الاستيطانية بشبكة طرق خاضعة للسيادة الإسرائيلية.
 ٦. ستضم إسرائيل ٣٠٪ من مناطق الضفة الغربية: ١٧٪ من الأغوار، و٣٪ من مناطق المستعمرات، و١٠٪ من كتل الاستيطان والطرق والشوارع التي ستؤدي إليها.
 ٧. في المناطق التي ستسيطر عليها إسرائيل، ستتوزع جيوب فلسطينية تضم على الأقل ١٤٠,٠٠٠ فلسطيني، يتوجب عليهم دخول «فلسطين» الموعودة عبر الطرق التي تسيطر عليها إسرائيل.
 ٨. إسقاط حق العودة الفلسطيني وحل قضايا اللاجئين خارج المسؤولية الإسرائيلية، مقابل مطالبة إيجاد آلية لتعويض مهاجري الدول العربية اليهود باعتبارهم لاجئين.
- فعلياً، ستكون الدولة الموعودة عبارة عن إقليم داخل دولة «أرض إسرائيل»، سيتم تسييجه بحدود بطول ١٤٠٠ كيلومتر؛ أي ضعف الخط الحالي الفاصل، وطبعاً ستتوزع الحواجز لضمان عدم الخلط بين الطرفين والحفاظ على الحدود.. ستكون الدولة الفلسطينية الموعودة من دون أي تواصل، وستقسّم إلى ستة معازل موجودة كلّها تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية؛ ستسيطر إسرائيل على جميع الطرقات التي ستربط المعازل.
- تتبنّى الصفقة في الكامل المنظور الصهيوني اليميني لفرض تسوية ظاهرها إنهاء الصراع، وباطنها صك استسلام غير مشروط يحوّل الفلسطينيين إلى حرس حدود لإسرائيل، وهي رؤية لم تولد بشكل مفاجئ، فالإعلام الإسرائيلي سبق أن كشف أن نص الرؤية وضعه سياسيون أميركيون وإسرائيليون، وبالتشاور مع معاهد أمنية، كمعهد الأمن القومي، الذي تم إطلاعه على النص في مختلف مراحل بلورته. والتقت

في نص الصفقة رؤى اليمين الإسرائيلي الجديد مع حماسة مجموعة استيطانية إنجيلية صهيونية يقودها الثلاثي غرينبلات وكوشنير وديفيد فريدمان، وتتحكم في مفاصل القرار الأميركي المرتبط بالمسألة الفلسطينية.

صفقة القرن- لحظة حاسمة في بيئة مواتية

من الصعب التعامل مع صفقة القرن بصفتها مجرد خطة تضاف إلى عشرات القرارات والخطط التي سبقتها وظلت حبراً على ورق في التاريخ الفلسطيني بسبب السياق الإقليمي العربي الممزق والسياس الفلسطيني الداخلي الهش الذي تقابله ظل حماسة أمريكية محمولة على صهيونية مسيحية غيبية سبق ان تطرقنا لها في تقاريرنا السابقة وسيطرة اليمين الايديولوجي على مفاصل اتخاذ القرار في إسرائيل في ظل صراع انتخابي محتدم كما ذكرنا اعلاه.

السياق الاقليمي

المحيط الإقليمي العربي الذي شكل فيما سبق حاضنة للقضية الفلسطينية، ورافعة لتحسين الموقف الفلسطيني، منقسم على ذاته، مشغول بصراعاته الداخلية، وفي حالة هشاشة غير مسبوقة، والأهم أن بعض دوله فتحت الباب أو أبقته مواربا للتعاون مع إسرائيل، وذلك على أساس اعتبارها حليفا في مواجهة إيران التي تعتبرها عدوها الأساسي، وما يتبع ذلك من تذييل للقضية الفلسطينية، بل وإعطاء غطاء عربي للإدارة الأميركية لتمير الصفقة، كاستضافة مؤتمر البحرين، وحضور ممثلين من البحرين وعمان والإمارات في مؤتمر الإعلان عن الصفقة الذي عقده ترامب إلى جانب نتنياهو.

على صعيد آخر، من المهم الأخذ بعين الاعتبار أن الصراع يتموضع من صراع عربي إسرائيلي إلى صراع إسلامي إسرائيلي، بعد أن أعادت إيران التموضع والانتقال من خانة الصديقة للعدوة وإعادة تموضع تركيا من صديقة حميمة إلى دولة خصم.

السياق الفلسطيني

يسهم في خلق البيئة المواتية لتنفيذ صفقة القرن أيضا حالة الضعف الفلسطيني والانقسام، وسعي إسرائيل إلى التعامل مع السلطة وحماس كلا على حدة، عبر التوصل إلى صيغة لهدنة طويلة الأمد مع حماس بمعزل عما يجري في الضفة الغربية. يشار إلى أن التقديرات الأمنية الحالية تستبعد إمكانية حدوث انتفاضة شعبية في الأراضي الفلسطينية، ما يعطي غطاء لفكرة تنفيذ الضم على الأقل لمنطقة

الأغوار كمرحلة أولى، ويتوازي ذلك بطبيعة الحال مع استمرار جهوزية الجيش الإسرائيلي لإمكانية حدوث زعزعة وتفكك أمني ومواجهة مع الفلسطينيين نتيجة تطورات محتملة في حال تدرج الأوضاع الميدانية.^٧

تظل كل السيناريوهات مرهونة بالتطورات المرتبطة بتدرج انتشار فيروس كورونا ومدى تأثيره على الحياة اليومية ومآلاته. هذا الوباء الذي قلب حسابات العالم كله، يمكن أن يكون عاملاً لتبطين أو تسريع تنفيذ الخطة. إذ في حال انتشار الوباء في إسرائيل والأراضي الفلسطينية، من الممكن أن يؤدي إلى الانشغال بمواجهته، وتذييل أي قضية سياسية، خصوصاً مع تشكيل حكومة الوحدة التي تجمع معسكر اليمين مع تيار غانتس كما هو متوقع. ومن جهة أخرى يمكن أيضاً استغلال الانشغال العالمي به في حال حصره في إسرائيل من أجل الدفع نحو تنفيذ مشاريع وخطوات تصب في تحقيق مآرب صفقة القرن، كمنع دخول المقدسيين للضفة تمهيداً لفصلهم نهائياً عنها.

للاجمال الكورونا ستحدد في المرحلة المقبلة ليس فقط وجهة المشهد الإسرائيلي والفلسطيني، بل وجهة البشرية جميعاً.

الهوامش

١. معهد رينوت، ٢٠١٩ "علاقات إسرائيل ويهود العالم نحو: مفاجأة يوم الغفران" إطار مفاهيمي، معهد رينوت، حزيران : HYPERLINK "https://bit.ly (آخر مشاهدة ١ آذار ٢٠٢٠)
 ٢. للمزيد من المعطيات عن نتائج الانتخابات، أنظر موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، /parties-and-elections/elections/2019-september
https://www.idi.org.il/policy/
 ٣. أنظر موقع لجنة الانتخابات المركزية للانتخابات عام ٢٠١٥ على الرابط التالي: /nationalresults
https://www.votes20.gov.il/
 ٤. أنطون شلحت، ٢٠٢٠، "نتائج انتخابات الكنيست ٢٣: استمرار الانقسام السياسي" ورقة تقدير موقف، ١٥ آذار ٢٠٢٠.
 ٥. أرييل كهانا، وزير الخارجية الأميركي يومبيو: كنا نعلم أن المستوطنات في يهودا والسامرة قانونية، إسرائيل هيووم، ٢٧/١١/٢٠١٩، أنظر الرابط: HYPERLINK "https://www.israelhayom.co.il/article/710979" https://www. (آخر مشاهدة: ٢٨/٢/٢٠٢٠).
 ٦. نوعا لنداو، سفير الولايات المتحدة الأميركية، فريدمان: لإسرائيل الحق في ضم جزء من الضفة الغربية، هآرتس، ٨/٦/٢٠١٩، أنظر الرابط: HYPERLINK "https://www.haaretz.co.il/news/politics/premium-1.7342909" https://www.haaretz.co.il/news/politics/premium-1.7342909 (آخر مشاهدة: ٢٨/٢/٢٠٢٠).
 ٧. أنظر على سبيل المثال تفاصيل دقيقة عن الصفقة في مقال نشره الباحث في معهد دراسات الأمن القومي، اودي ديكل، في حزيران ٢٠١٩. اودي ديكل، الخط الواصل بين خطة ترامب وفرض القانون الإسرائيلي في مناطق المستوطنات، مجلة مباط عال، العدد ١١٧٦، حزيران ٢٠١٩. أنظر رابط المقال: HYPERLINK "https://www.inss.org.il/he/wp-content/uploads/sites/2/2019/06/1176.pdf" https://www.inss.org.il/he/wp-content/uploads/sites/2/2019/06/1176.pdf (آخر مشاهدة: ٢٦/٢/٢٠٢٠).
- Itai Brun, Itai Shapira, "2020 Strategic Overview: Growing Challenges to Israel's Current Strategy"
Strategic Survey for Israel 2019-2020, The Institute for National Security Studies, January 2020 (at HYPERLINK "https://bit.ly/2HVSen7" https://bit.ly/2HVSen7, Last Seen 25.2.2020) كوروتا
- Yohanan Tzoreff, "The Palestinians at a Crossroads – Following the Presentation of the "Deal of the Century".
INSS Insight. No. 1261. February 23, 2020. (at HYPERLINK "https://bit.ly/3a32EgL" https://bit.ly/3a32EgL, Last Seen 25.2.2020)

مشهد إسرائيل والمسألة الفلسطينية:

مساعي تصفية المسألة الفلسطينية سياسياً وأخلاقياً

مهند مصطفى

مدخل

يتابع هذا الفصل مشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية في العام المنصرم، والذي وصل ذروة مساعي اليمين الصهيوني بقيادة بنيامين نتنياهو لحسم (تصفية) المسألة الفلسطينية، سياسياً وأخلاقياً وعلى الأرض. وتنسجم خطة التسوية الأميركية «السلام من أجل الازدهار» أو ما يعرف إعلامياً وشعبياً بصفقة القرن،^١ مع التوجه الإسرائيلي لحسم الموضوع الفلسطيني، لا بل إنها في جانب من مركباتها تذهب أبعد من الإجماع الإسرائيلي، وتطرح محاور لم تكن ذات أولوية في السجال الإسرائيلي حول الحل النهائي. إلى جانب صفقة القرن التي سنتطرق لها في هذا التقرير، فقد عملت إسرائيل في السنة الأخيرة على الأمور التالية:

- أولاً: تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية من خلال توسيع المستوطنات والطرق المؤدية إليها، وتصعيد هدم البيوت الفلسطينية في مناطق «ج»، وكل ذلك تماشياً مع أفق صفقة القرن، التي كانت تعلم إسرائيل بتفاصيلها قبل نشرها.^٢
- ثانياً: الضغط على السلطة الفلسطينية سياسياً واقتصادياً، ومحاولة تقزيم دورها السياسي والمجتمعي في الضفة الغربية، بما يتلاءم مع الدور الذي تريده لها إسرائيل في هذه المرحلة، والمتمثل في ثلاث مسائل مركزية فقط: التنسيق الأمني، وتقديم الخدمات المدنية للسكان في مناطقها، واستمرار التعاون

الاقتصادي بما يخدم أساسا السوق الإسرائيلي. حيث صعدت إسرائيل من ضغطها على السلطة الفلسطينية، لا سيّما في نهب (٥٠٢ مليون شيكل) من أموال الضرائب، بقيمة المبلغ الذي تدفعه السلطة لأسر الشهداء والأسرى.^٢

– ثالثا: العمل على التوصل إلى تسوية بعيدة الأمد مع قطاع غزة، بهدف كسب الهدوء والأمن من جهة، وفصل موضوع غزة عن قضية الاحتلال في الضفة الغربية من جهة ثانية، والحفاظ على حالة الانقسام في المشهد الفلسطيني من جهة ثالثة. فمنذ سنوات لا تنتظر إسرائيل إلى قطاع غزة كمشكلة أمنية فحسب، وإنما كقضية سياسية تسعى إلى تسويتها بما يتلاءم مع رؤيتها لحسم الموضوع الفلسطيني لصالحها.^٤

– رابعا: عملت إسرائيل ومؤيدوها في الخارج على وسم النقد للصهيونية أو لإسرائيل كـ «بيت قومي لليهود» على أنه جزء من تعريف معاداة السامية، حيث تبنت دول أوروبية، ومنها البرلمان الفرنسي، إلى جانب الولايات الأميركية التعريف الموسع لمعاداة السامية، وهو الأمر الذي يهدف إلى تفرغ الخطاب النقدي والسياسي الفلسطيني وخطاب الداعمين للقضية الفلسطينية من القوة الأخلاقية، والتي تتمثل في رفض الاحتلال والسيطرة على شعب كامل ومنعه من حقه في تقرير المصير.^٥

– خامسا: عملت إسرائيل على تعزيز علاقتها مع دول عربية، وقد فصلت التقارير الإستراتيجية لمركز «مدار» هذه المسألة في صفحات التقارير السابقة. ولا تهدف إسرائيل من ذلك إلى تطبيع علاقتها مع العالم العربي وبناء تحالف إقليمي عربي-إسرائيلي ضد إيران فحسب، بل إلى تهميش الموضوع الفلسطيني وتذليله في سلم الاهتمام العربي، لا بل السعي إلى إيجاد مقاربة مشتركة إلى حد ما بين التصور الإسرائيلي للتسوية السياسية مع الجانب الفلسطيني وبين تصور بعض الدول العربية. وقد تجلّى ذلك في بعض البيانات العربية الرسمية المكتوبة والمنطوقة حول اعتبار أن الصفقة الأميركية يمكن لها أن تشكل أساسا للمفاوضات بين إسرائيل والجانب الفلسطيني. كما يدور الحديث في أوساط إعلامية وسياسية عن توجه لتوقيع دول عربية اتفاقيات عدم اعتداء بينها وبين إسرائيل، وتحديدًا مع دول خليجية. وقد أشار إلى ذلك بشكل واضح وزير الخارجية الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، عدة مرات.^٦ فضلا عن مفاخرة نتنياهو المتكررة عن وجود علاقات بين إسرائيل والكثير من الدول العربية، وذلك على الرغم من الاعتقاد أن العلاقات مع العالم العربي لن تصل لمرحلة التطبيع بدون الوصول إلى تسوية مقبولة للمسألة الفلسطينية.^٧

لا تريد إسرائيل من تطبيع علاقتها مع العالم العربي بناء تحالف إقليمي عربي-إسرائيلي ضد إيران فحسب، بل وأيضا تهميش الموضوع الفلسطيني وتذليله في سلم الاهتمام العربي.

- سادسا: تعمل إسرائيل بالتعاون الكامل مع الولايات المتحدة الأمريكية على نزع شرعية منظمات دولية قد تُشكل منفذا للسياسة الفلسطينية في الضغط على إسرائيل أو محاكمتها أو التنديد بها، كما تفعل إسرائيل مؤخرا في محاولة لنزع شرعية محكمة الجنايات الدولية ووصفها بمعادة السامية. وقبلها مع منظمة اليونسكو، وقطع المساعدات الأمريكية عن منظمة وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين الاونروا.^٨

تعمل إسرائيل بالتعاون الكامل مع الولايات المتحدة الأمريكية على نزع شرعية منظمات دولية قد تُشكل منفذا للسياسة الفلسطينية في الضغط على إسرائيل.

- سابعا: تعمل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بمثابة على قمع التعبير النضالي المسلح الفلسطيني في ظل غياب الأفق السياسي وفي ظل توسيع المستوطنات، وهو ما يعطي للحكومة الإسرائيلية القدرة على إدارة الاحتلال بأقل الخسائر الأمنية، بعد أن استطاعت إسرائيل إزالة الأعباء السياسية للاحتلال عن كاهلها في السنوات الأخيرة جراء تراجع مكانة القضية الفلسطينية إقليميا وعالميا. فحسب المعطيات التي نشرها جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) يتضح أنه استطاع خلال العام ٢٠١٩ منع ٥٦٤ عملية عسكرية فلسطينية جدية، كما سُجل تراجع تدريجي في عدد المصابين الإسرائيليين منذ عام ٢٠١٥، من ١٦٥ قتيلا وجريحا عام ٢٠١٥ إلى ٥٩ عام ٢٠١٩.^٩

١. خطة قيد التنفيذ:

يستعرض هذا القسم من التقرير الخطوات التي تم تنفيذها على الأرض في العام ٢٠١٩ تحديدا، والتي كانت جزءا من الخطة الأمريكية حتى قبل نشرها وصبت في النهاية في صالحها، وسوف يتم التطرق إلى تصريحات مسؤولين أمريكيين سبقت نشر الخطة ومهدت لمضمونها.

أولا: تصريحات مسؤولين أمريكيين والمواقف الحزبية الإسرائيلية منها

بادرت الإدارة الأمريكية بمجموعة خطوات تمهيدية لصفقة القرن، وتحديدا: الاعتراف بالقدس كعاصمة موحدة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، وقف التمويل لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). جاء البيان الأهم خلال العام ٢٠١٩، وفق هذا التوجه، وهو إعلان وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية لا تخالف القانون الدولي، وهو تصريح لا ينم عن مخالفة القانون الدولي في هذا الشأن فحسب، وإنما عن تبني الخطاب السياسي الإسرائيلي والسردية الإسرائيلية فيما يتعلق بمناطق الضفة الغربية.^{١٠} وسبق بيان بومبيو، تصريح سفير الولايات المتحدة الأمريكية توماس فريدمان، بأن

مهدت الإدارة الأمريكية لصفقة القرن بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس. ووقف التمويل «الأونروا»، واعتبار بومبيو أن المستوطنات لا تخالف القانون الدولي.

إسرائيل من حقها ضم مناطق من الضفة الغربية،^{١١} مكملاً للرؤية الأميركية للصراع وحلّه، حتى قبل النشر الرسمي لصفحة القرن.

اعتبر نتنياهو تصريح بومبيو إصلاحاً لظلم تاريخي، وبرأيه فإن ترامب «قال الحقيقة البسيطة» كما فعل بالنسبة للقدس والجولان.^{١٢} كما رحب رئيس حزب أزرق أبيض، بيني غانتس بالإعلان الأميركي، «أبارك الإدارة الأميركية على هذا التصريح المهم، الذي يؤكد مجدداً ووقوفها الصلب إلى جانب إسرائيل والتزامها بأمن ومستقبل الشرق الأوسط كله.. مصير المستوطنات والسكان في يهودا والسامرة يجب أن يتحدد في تسويات تلبي احتياجات الأمن وقادرة على الدفع بالسلام، تسويات تخدم الطرفين وتعكس الواقع على الأرض».^{١٣} أما موشيه يعلون الذي يعتبر أحد قادة، أزرق أبيض، فقد صرح رداً على التصريح الأميركي، «أبارك إعلان الإدارة الأميركية والتوضيح التاريخي، أن الاستيطان في يهودا والسامرة لا يشكل انتهاكاً للقانون الدولي. جيد أنه ما كان واضحاً لنا دائماً، يأخذ شرعية كهذه، لا يوجد شعب محتل في أرضه».^{١٤}

وأثنى رئيس الكنيست من حزب الليكود، يولي ادلشطاين على القرار قائلاً «تصريح الإدارة الأميركية هو انتصار واضح لإسرائيل أمام قرار المحكمة المخزية للاتحاد الأوروبي الذي طالب بتوسيم منتجات اليهود فقط. هذا عدل تاريخي وأخلاقي من الدرجة الأولى والذي يقوي إسرائيل. أبارك الرئيس ترامب على هذه المقولة الواضحة والشجاعة. الخطوة القادمة- فرض السيادة الإسرائيلية في يهودا والسامرة».^{١٥}

أما مجلس المستوطنات فقد أصدر بياناً أكد فيه على النتيجة التي يريدها ادلشطاين وهي فرض السيادة على الضفة الغربية، فقد جاء في بيان مجلس المستوطنات، «نبارك إدارة ترامب على كشف الحقيقة فيما يتعلق بمكانة المستوطنات الإسرائيلية في يهودا، السامرة وغور الأردن. هذا قرار دراماتيكي، ونبارك كل من عمل على إصداره. الآن أصبح واضحاً للجميع- يهودا، السامرة وغور الأردن هي جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل، بعد الاعتراف الأميركي علينا التقدم للمرحلة القادمة- فرض السيادة على المستوطنات الإسرائيلية».^{١٦}

في المقابل شجب حزب العمل والمعسكر الديمقراطي الإعلان الأميركي، حيث صرح رئيس المعسكر الديمقراطي، نيتسان هوروفيتش، أن «إعلان الولايات المتحدة خاطئ ومضر، المستوطنات هي العقبة الأساسية أمام التسوية والسلام، وهي غير قانونية حسب تعريف القانون الدولي، فضلاً عن أنها تضر بالمصلحة الإسرائيلية والفلسطينية، كان على الولايات المتحدة أن تطالب بوقف البناء في المستوطنات

اعتبر حزب العمل والمعسكر الديمقراطي الإعلان الأميركي خاطئاً ومضراً، وأن المستوطنات هي العقبة الأساسية أمام التسوية والسلام.

وتجديد فوري لعملية السلام، لا يوجد حل للصراع سوى حل الدولتين». أما رئيس حزب العمل-غيشر، عمير بيرتس فقد حذر أن «تحديد أن المستوطنات هي قانونية سوف تعطي شرعية لملايين الفلسطينيين المطالبة بمواطنة متساوية وحقوق كاملة، ثمن الصراع تدفعه أجيال من الإسرائيليين. فهو مشكلة إستراتيجية إسرائيلية وليست أميركية، هنالك إما دولتان أو دولة واحدة غير صهيونية ولا يهودية، ليس هنالك إمكانية ثالثة».^{١٧}

ثانياً: المؤتمر الاقتصادي في المنامة

عقدت الإدارة الأميركية في ٢٥ و ٢٦ حزيران ٢٠١٩ مؤتمراً في العاصمة البحرينية المنامة من أجل عرض الشق الاقتصادي في الخطة الأميركية أطلق عليه رسمياً «ورشة عمل السلام من أجل الازدهار»، استعرض خلاله دافيد كوشنير الشق الاقتصادي أمام وفود عربية وأجنبية. وجاء هذا المؤتمر تمهيداً لنشر الشق السياسي للخطة والتي أعلن عنها في كانون الثاني ٢٠٢٠.

هدف مؤتمر المنامة إلى جذب دعم الدول العربية للخطة الأميركية والتي تم تفصيلها لاحقاً في الخطة الأميركية التي نشرت كاملاً، ويحتل الشق الاقتصادي ثلثي الخطة. تتضمن الخطة دعماً للسلطة الفلسطينية، مصر، الأردن ولبنان بمبلغ يصل إلى ٥٠ مليار دولار تتوزع على عشر سنوات. قاطعت السلطة الفلسطينية المؤتمر لرفضها كل الخطة الأميركية منذ الإعلان الأميركي عن الاعتراف بالقدس عاصمة إسرائيل وقرار نقل السفارة إليها، ولم تشارك فيه إسرائيل بوفد رسمي كذلك. وقال منظمون في أحاديث خاصة إن ذلك مرده القلق من أن يُضعف مصداقية المؤتمر أكثر بعد انتخابات في إسرائيل لم تسفر عن حكومة ائتلافية جديدة. ووصف نتنياهو مؤتمراً البحرين بأنه يندرج في إطار مسعى أميركي «لتحقيق مستقبل أفضل وحل مشكلات المنطقة».^{١٨}

ثالثاً: تنفيذ الخطة على الأرض قبل إعلانها والتمهيد لتطبيقها

تنطلق الخطة الأميركية من قاعدة حق القوة في فرض الوقائع على الأرض واعتمادها أساساً، بمعنى أنك تحصل على كل ما نفذته على أرض الواقع حتى لو لم يكن قانونياً. في هذا الصدد، تتبنى الخطة التصور الإسرائيلي الأكثر تطرفاً فيما يتعلق بالمستوطنات والحدود، حيث لم تفرق الخطة، حتى حسب المفاهيم الإسرائيلية، بين المستوطنات القانونية وبين المستوطنات غير القانونية.

بناءً على تلاقي التصور الإسرائيلي والأميركي في ظل إدارة ترامب زادت وتيرة الاستيطان في السنوات الأخيرة لا سيما في العام المنصرم. وقد اتخذ وزير الدفاع

من ضمن الخطوات التي اتخذها بينيت لتعزيز السيطرة الاستيطانية، الإعلان عن سبع محميات طبيعية جديدة في الضفة الغربية. وعن توسيع ١٢ محمية قائمة.

الإسرائيلي الحالي، نفتالي بينيت، مجموعة من الإجراءات لتعزيز السيطرة الإسرائيلية على مناطق «ج»، وهي المناطق التي يطالب بينيت منذ دخوله العمل السياسي بضمها إلى السيادة الإسرائيلية.^{١٩} ومن ضمن الخطوات التي اتخذها بينيت لتعزيز السيطرة الاستيطانية على المناطق، هو الإعلان عن سبع محميات طبيعية جديدة في الضفة الغربية، وعن توسيع ١٢ محمية قائمة. وتهدف سياسة المحميات الطبيعية إلى منع الفلسطينيين من التوسع في هذه المحميات، والتضييق على الحيز الفلسطيني باسم الطبيعة. في رسالته في هذا الصدد كتب بينيت: «اليوم نحن نمسح القوة الكبيرة لأرض إسرائيل، ومستمرّون في تطوير الاستيطان اليهودي في مناطق «ج»، بالأفعال لا بالكلمات. في منطقة يهودا والسامرة، مواقع طبيعية مع مناظر خلابة، سوف نوسع القائمة ونفتح مواقع جديدة».^{٢٠} تجدر الإشارة إلى أن هناك بُورا استيطانية تتم إقامتها داخل هذه المحميات التي تقام على أراض عامة وخاصة فلسطينية، غير أن إسرائيل لا تقوم بإخلائها.^{٢١} وتشير المعطيات أن هناك ٥١ محمية طبيعية في مناطق «ج»، تصل مساحتها الكلية إلى ٥٠٠ ألف دونم، في حين تصل مساحة المحميات الطبيعية الجديدة التي أعلن عنها بينيت إلى ١٣٠ ألف دونم.^{٢٢}

تشير معطيات حركة «السلام الآن» أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية (بدون القدس) وصل في العام ٢٠١٨ إلى حوالي ٤٢٧ ألف مستوطن. يشكلون ٥٪ من مجموع سكان دولة إسرائيل. علاوة على ذلك، وصل عدد المستوطنات التي أقيمت بقرار حكومي إلى ١٣٢ مستوطنة، فيما يبلغ عدد المستوطنات التي أقيمت بدون قرار حكومي، والتي تسمى في القاموس السياسي والقضائي الإسرائيلي بُورا استيطانية، إلى ١٢١ مستوطنة.^{٢٣} في هذا الصدد، أمر نتنياهو بأن يتم ربط ١٢ بُورة استيطانية غير قانونية بالكهرباء.^{٢٤}

وأكد تقرير نشره «معهد القدس لشؤون الجمهور والدولة» حول المستوطنات في نيسان عام ٢٠١٩، وذلك عشية نشر الخطة الأميركية للمعلومات السابقة، علماً أن من يرأس المعهد هو دوري غولد مستشار نتنياهو السياسي السابق، والذي قال إنه شارك في صياغة صفقة القرن. يشير التقرير أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية يصل إلى حوالي ٤٤٨ ألف مستوطن، يُشكلون، حسب معطيات المعهد، حوالي ١٥٪ من مجمل السكان الذين يعيشون في الضفة الغربية. وحسب تقديرات إحصائية أخرى لعدد الفلسطينيين في الضفة، والتي يشير لها تقرير المعهد أيضاً، فإن عدد السكان الفلسطينيين القائمين في الضفة هو ١,٧ مليون، ما يرفع نسبة المستوطنين إلى ٢٦٪.^{٢٥} وتتفق معطيات المعهد مع معطيات حركة «السلام الآن» أن

تقرير «معهد القدس لشؤون الجمهور والدولة» حول المستوطنات في نيسان عام ٢٠١٩: عدد المستوطنين في الضفة الغربية يصل إلى حوالي ٤٤٨ ألف مستوطن، يشكلون حوالي ١٥٪ من مجمل السكان الذين يعيشون في الضفة الغربية.

نسبة المستوطنين من مجمل سكان إسرائيل تصل إلى ٤٪. تشير المعطيات أيضا أن ٧٧٪ من المستوطنين يعيشون في الكتل الاستيطانية، والتي تحظى عملية ضمها للسيادة الإسرائيلية بإجماع واسع داخل إسرائيل، فيما يعيش الباقي في عمق الضفة الغربية، مع التأكيد أن كل المستوطنين يسكنون في مناطق «ج».

يكمل المعهد عرض معطياته، بالاعتماد على إحصائيات مجلس المستوطنات، والتي بلا شك لعبت دورا في تحديد مسار خطة ترامب وفكرة فرض السيادة الإسرائيلية على أراض في الضفة الغربية، وذلك كما تبين الجداول التالية^{٣٦}:

جدول (١): مساحة المناطق في الضفة الغربية

النسبة	المساحة: كيلو متر مربع	
١٠٠	٥,٧٢٢	الضفة الغربية
١٧,١٠	٩٨٢	منطقة «أ»
١٨,١٠	١,٠٣٥	منطقة «ب»
٢,٩	١٦٦	محميات طبيعية
٦١,٩	٣,٥٣٩	مناطق «ج»

تفيد معطيات حركة «السلام الآن» أن نسبة المستوطنين من مجمل سكان إسرائيل تصل إلى ٤٪.

يبين الجدول أن مناطق «ج»، تشكل حوالي ٦٠٪ من الضفة الغربية، وتصل مساحة نفوذ المستوطنات إلى حوالي ٩٪ من مساحة الضفة الغربية. كما يبين الدور الذي تلعبه المحميات الطبيعية في السيطرة على مناطق الضفة الغربية وفي التضييق على التطور الفلسطيني من حيث البناء والزراعة.

جدول (٢): مساحة النفوذ والبناء في الضفة الغربية

النسبة	المساحة بالدونم	
		المستوطنات
٩,٣	٥٣٧٠٠٠	مناطق نفوذ
١,٥	٨٧٠٠٠	منطقة بناء
٧,٩	٤٥٠٠٠٠	منطقة فارغة للتخطيط والبناء
		الفلسطينيون
٢٠,٣	١,١٦٧,٠٠٠	منطقة فلسطينية مبنية بكل الضفة
٤,٢٣	٢٤٢٠٠٠	منطقة فلسطينية مبنية في مناطق «ج» (من مجمل المساحة)

ويشير الجدول (٣)، إلى بداية البناء الاستيطاني منذ فترة رابين، ويبين أن وتيرة البناء الاستيطاني في عهد الرئيس ترامب قد ازدادت، رغم أنه في المعدل فإن البناء الاستيطاني في فترات نتنياهو الأخيرة لم تكن تختلف عن من سبقوه بشكل جذري، ولكن يمكن تفسير ذلك بتراجع وتيرة الاستيطان في فترة الرئيس الأميركي باراك أوباما.

جدول (٣): البناء الاستيطاني في الضفة الغربية ١٩٩٥-٢٠١٨

السنة	الحكومة	بداية البناء الاستيطاني	المعدل
١٩٩٥	إسحق رابين	٢٨٥٤	
١٩٩٦	شمعون بيريس	١٩٨٠	٢٤١٧
١٩٩٧	بنيامين نتنياهو	٢٥٦٢	٣٤٣٤
١٩٩٨	نتنياهو	٤٣٣٣	
١٩٩٩	نتنياهو	٣٤٠٧	
٢٠٠٠	إيهود باراك	٥٠٤٩	٣٣٧١
٢٠٠١	باراك	١٦٩٣	
٢٠٠٢	أريئيل شارون	١٥٦٨	١٩٠٥
٢٠٠٣	شارون	٢٠٧٣	
٢٠٠٤	شارون	١٩٤٤	
٢٠٠٥	شارون	٢٠٣٦	
٢٠٠٦	أولمرت	١٥١٩	١٧٧٤
٢٠٠٧	أولمرت	١٤٧١	
٢٠٠٨	أولمرت	٢٣٣٢	
٢٠٠٩	نتنياهو	١٩٦٤	١٧١٤
٢٠١٠	نتنياهو	٧٥٨	
٢٠١١	نتنياهو	١١٠٧	
٢٠١٢	نتنياهو	١٢١٣	
٢٠١٣	نتنياهو	٢٩٤٦	
٢٠١٤	نتنياهو	١٦٠١	
٢٠١٥	نتنياهو	١٩٢٦	
٢٠١٦	نتنياهو	٣٠٦٦	

في العام ٢٠١٩، استمرت السياسات الاستيطانية في مناطق "ج"، كجزء من عملية تحضير المنطقة للضم، حتى قبل نشر صفقة القرن.

٢٠١٧	نتياهو	١٦٤٣
٢٠١٨	نتياهو	٢١٠٠

في العام ٢٠١٩، استمرت السياسات الاستيطانية في مناطق «ج»، كجزء من عملية تحضير المنطقة للضم، حتى قبل نشر صفقة القرن. وتتسجم هذه السياسات مع التضييق الذي تمارسه السلطات الإسرائيلية على الفلسطينيين في هذه المناطق، وكما تخطط إسرائيل، لا سيّما حكومة اليمين، ضمها إلى السيادة الإسرائيلية. ففي تقرير نشره مكتب التنسيق للشؤون الانسانية في الأمم المتحدة (OCHA) حول السياسات الإسرائيلية في هذه المناطق، يشير أنه في العام ٢٠١٩ حدث ارتفاع بنسبة ٤٥٪ في هدم البيوت الفلسطينية ومصادرتها في مناطق «ج». وحسب المعطيات، ففي عام ٢٠١٩ تم هدم أو مصادرة ٣٩٣ مبنى، منها ١١٦ مبنى تم التبرع بها من طرف أجهزات دولية، وذلك مقارنة مع ٢٧١ مبنى تم هدمه أو مصادرته في العام ٢٠١٨،^{٢٧}

جدول (٤) هدم المباني الفلسطينية ومصادرتها في مناطق «ج» خلال العام ٢٠١٩

	مبان تم هدمها	مبان تمت مصادرتها	فلسطينيون بلا مأوى
٢٠١٧	٢٥٦	١٤	٣٩٨
٢٠١٨	٢٢٦	٤٥	٢١٨
٢٠١٩	٣٢٨	٦٥	٥٠٧

ارتفع عدد الفلسطينيين الذي تركوا بلا بيوت في أعقاب هدمها أو مصادرتها. من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠١٩، ارتفع عدد الفلسطينيين الذي تركوا بلا بيوت في أعقاب هدمها أو مصادرتها. من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠١٩، ارتفع عدد الفلسطينيين الذي تركوا بلا بيوت في أعقاب هدمها أو مصادرتها.

هذا ويشير التقرير إلى أن عدد الفلسطينيين الذي تركوا بلا بيوت في أعقاب هدمها أو مصادرتها، قد ارتفع من ٢١٨ فلسطينيا عام ٢٠١٨ إلى ٥٠٧ عام ٢٠١٩. وينسجم هذا التضييق أيضا مع القرار رقم ١٧٩٧، والذي يُمكن مراقبي الإدارة المدنية من هدم أو مصادرة بناء بُني بدون رخصة خلال ٩٦ ساعة من البلاغ الأول عن ذلك لأصحابه، وبدون إمكانية الاستئناف على القرار، عمليا وإجراءيا، خلال هذه المدة. ومنذ تسلمه لمنصب وزير الدفاع، يعمل نفتالي بينيت على وضع خطة تهدف إلى تجميد البناء الفلسطيني في هذه المناطق مدة سنتين.^{٢٨} ففي محادثات أجراها بينيت مع قادة الجيش حول البناء الفلسطيني في مناطق «ج»، عرض الجيش معطيات تشير إلى أن هذه المناطق تشكل ٦٠٪ من الضفة الغربية، ويعيش فيها حوالي ٢٠٠ ألف فلسطيني في ٢٥ قرية مُنظمة تخطيطيا، ومئات كتل البناء غير القانونية، فضلا عن بدء بناء أكثر من ١٠٠٠ وحدة «بصورة غير قانونية». وقد طلب بينيت من الجيش ومنسق المناطق في الحكومة، و«الإدارة

المدنية» بتعزيز الرقابة ومنع البناء الفلسطيني، حيث تشمل خطة بينيت، العمل على وقف التمويل الأوروبي للبناء الفلسطيني في هذه المناطق - حيث أشارت معطيات الجيش أن أغلب البناء هو بتمويل أوروبي- وتعزز الرقابة على البناء الفلسطيني، وردع هذا البناء من خلال العقوبات الاقتصادية، الجنائية وغيرها.^{٢٩} في السياق ذاته، يحاول بينيت التضييق حتى على البناء الفلسطيني في مناطق (ب)، والتي تقع تحت السيطرة الإدارية الفلسطينية، حيث منع استمرار البناء بجانب مستوطنة «غوش شيبلا»، بعد أن طالب المستوطنون بينيت بوقف البناء الفلسطيني هناك، على الرغم من أنه يقع ضمن حدود السيطرة المدنية الفلسطينية.^{٣٠}

تندرج خطوات بينيت ضمن سياسة التقييدات المتبعة على البناء الفلسطيني في مناطق «ج»، فحسب معطيات «الإدارة المدنية»،^{٣١} قدم الفلسطينيون في هذه المناطق ١٤٨٥ طلبا للبناء بين الأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٨، وافقت الإدارة المدنية على ٢١ طلبا منها، أي ما يعادل ١,٤٪ من الطلبات. وفي الفترة نفسها، أصدرت الإدارة المدنية ٢١٤٧ قرار هدم لبلدان فلسطينية في هذه المناطق. وكشفت الإدارة المدنية أنها أعطت خلال الفترة المذكورة ٥٦ رخصة بناء للفلسطينيين فقط، غير أن ٣٥ رخصة منها لم تكن بناء على طلبات تقدم بها الفلسطينيون برخص بناء، وإنما أعطيت لهم في إطار خطة لنقل أبناء قبيلة الجهالين الذين يعيشون بجانب مستوطنة معاليه أدميم إلى حارة الجبل المحاذية للعزيزية.^{٣٢}

أما فيما يتعلق بالمعطيات التي كشفت عنها «الإدارة المدنية» للإحتلال حول وضع التراخيص والبناء في مناطق «ج»، تبين أنه في العقدين الماضيين (٢٠٠٠-٢٠١٨)، وصل عدد طلبات تصاريح البناء التي تقدم بها الفلسطينيون إلى ٦٥٣٢ طلبا، صودق على ٢١٠ طلبات منها فقط، أي ما يعادل ٣,٢٪ فقط. تبين المعطيات التي تم الكشف عنها من طرف «الإدارة المدنية»، أن التضييق على البناء الفلسطيني بدأ في أواخر الثمانينيات (خلال الانتفاضة الأولى) وتحديدا بعد توقيع اتفاق أوسلو. فمثلا في العام ١٩٧٢ قدم الفلسطينيون ٢١٩٩ طلبا للبناء تمت الموافقة على ٢١٣٤ منها (٩٧٪)، وفي العام ١٩٧٣ تمت الموافقة على ٩٦٪ من الطلبات، وفي العام ١٩٨٨ تم الموافقة على ٣٢٪ من الطلبات.^{٣٣} ويدل ذلك على العلاقة بين تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية والمصلحة الإسرائيلية بفرض حقائق على الأرض خلال المفاوضات، وبين التضييق على البناء الفلسطيني في الضفة الغربية. حيث أن من بين ٢٤٠ قرية فلسطينية في مناطق «ج»، هنالك ٢٧ قرية فقط مع مخططات هيكلية تم إقرارها. حيث تصل نسبة المساحة التي يمكن للفلسطينيين البناء فيها، والتي تقع ضمن

معطيات "الإدارة المدنية" للإحتلال حول وضع التراخيص والبناء في مناطق "ج": تقدم الفلسطينيون في العقدين الماضيين (٢٠٠٠-٢٠١٨) بـ ٦٥٣٢ طلبا، صودق على ٢١٠ طلبات منها فقط.

المخططات المُصادق عليها، إلى ٥,٠٪ من مساحة «ج»، في حين تصل هذه النسبة للمخططات المُصادق عليها للمستوطنات إلى ٢٦٪ من مناطق «ج».

جدول (٥): تصاريح البناء والهدم في مناطق «ج»

١٩٧٢	٢٠١٨-٢٠٠٠	٢٠١٨-٢٠١٦	
		٢١٤٧	أوامر هدم
		٩٠	هدم فعلي
٢١٩٩	٦٥٣٢	١٤٨٥	طلبات لتصاريح بناء
٢١٣٤ (٩٧٪)	٢١٠ (٣,٢٪)	٢١ (١,٤٪)	عدد التصاريح الموافق عليها

إضافة إلى التضييق التي تمارسها إسرائيل عبر أذرعها البيروقراطية والعسكرية للسيطرة على الحيز الفلسطيني في الضفة الغربية، ازداد في السنوات الأخيرة عنف المستوطنين تجاه السكان الفلسطينيين، والمتمثل بأعمال إرهابية، ومنشورات كراهية وتحريض، وتخريب ممتلكات، والتضييق على المزارعين، دون أن يكون هنالك رادع يمنع هذه الأعمال، وتتم بعضها بوجود الجيش الإسرائيلي الذي يحمي المعتدين من المستوطنين. (أنظر الجدول رقم: ٦).

جدول (٦): عنف المستوطنين تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية^٣

المجمل	أعمال عنف أخرى	كتابة شعارات معادية وتخريب ممتلكات	عمليات إرهابية	
٢٥٦	٢٠٠	٥٠	٦	٢٠١٩
٣٧٨	٣٢٢	٤٩	٧	٢٠١٨
٢١٥	١٩٩	١٠	٦	٢٠١٧

٢. الخطة الأميركية وإسرائيل: إعادة صياغة قواعد الصراع والحل

يهدف هذا المبحث إلى تحليل صفقة القرن فيما يتعلق بقضايا الحل النهائي، وارتباطها مع الرؤية الإسرائيلية حولها. سوف يتم التطرق إلى القضايا المركزية التالية: القدس، اللاجئين، الحدود، الأسرى وقطاع غزة.

تنتقل الخطة الأميركية من تبين كامل للرؤية والسردية الإسرائيلية الصهيونية، حيث لا تظهر فيها كلمة «احتلال» أو «احتلت» نهائياً، وتظهر إسرائيل على أنها ضحية هجمات متكررة منذ عام ١٩٤٨، وأنها دائماً مستعدة للتنازل مع أجل السلام، كما تنازلت حتى

ازداد في السنوات الأخيرة عنف المستوطنين تجاه الفلسطينيين، والمتمثل بأعمال إرهابية، ومنشورات كراهية وتحريض، وتخريب ممتلكات، والتضييق على المزارعين، دون أن يكون هنالك رادع لهم.

الآن عن ٨٨٪ من الأراضي التي «مسكتها» أو «سيطرت» عليها عام ١٩٦٧. تُغيب الخطة بشكل مطلق السردية الفلسطينية، ليس هناك مفردة، مفهوم أو مفهومة في أي مركب من مركبات الخطة يتعاطى مع السردية الفلسطينية.

ترمي الخطة إلى تغيير البراداييم (إطار التفكير) لحل الصراع من شكله الذي كان مقبولاً دولياً، وكما كان مقبولاً حتى من قبل الإدارات الأميركية السابقة. تنسجم الخطة مع توجهات بنيامين نتنياهو في سعيه لهزيمة الحركة الوطنية الفلسطينية وفرض تصوراتهِ للصراع،^{٣٥} وعرضها على أنها منظمة إجرامية وإرهابية، وعرض إسرائيل كدولة ضحية، حيث تحاول الحركة الفلسطينية الإرهابية منع اليهود من تنفيذ حق التقرير المصير على وطنهم التاريخي-التوراتي والقانوني.^{٣٦} في هذه الخطة يقول ترامب للفلسطينيين، كما يشير أُلوف بن، محرر صحيفة «هآرتس»: «خسرتم الحرب، وجاء الوقت أن تفهموا ذلك. الحركة الوطنية الفلسطينية التي اعتمدت حتى على رفض الصهيونية كحركة كولونيالية عنصرية ومجرمة، مُطالبَة الآن بتغيير فكرتها الوطنية، ومناهج التدريس، والمقالات في الصحف الرسمية، وتبنى سردية جديدة: الصهيونية هي حركة عادلة أعادت إلى البلاد الشعب اليهودي بعد ألفين عام من المنفى، الفلسطينيون هم الجيران الفقراء للدولة اليهودية، ويستطيعون التمتع باستقلال ناقص، إذا قبلوا بأرض مبتورة بالمستوطنات، ومُسيطر عليها من كل اتجاه ومن الجو».^{٣٧}

تنطلق الخطة الأميركية من تبين كامل للرؤية والسردية الإسرائيلية الصهيونية، حيث لا تظهر فيها كلمة «احتلال» أو «احتلت» نهائياً، وتظهر إسرائيل على أنها ضحية هجمات متكررة منذ عام ١٩٤٨.

جدول (٧): مفردات السردية الإسرائيلية في الخطة

المصطلح	المصطلح البديل
احتلال	أراضٍ ممسوكة - Captured Territory. Sizeable Territory.
حروب إسرائيل	حروب دفاعية - Defense Wars
احتلت	سُيَطر عليها أو مسكت - Captured, Took Control
النضال الفلسطيني	هجمات إرهابية - Terrorist Attacks
الحركات الفلسطينية	منظمات إرهابية - Terrorist Groups
الأسرى الإسرائيليون	محتجزون - Captive

يتفق ميخائيل هرتسوغ،^{٣٨} وهو قائد عسكري إسرائيلي متقاعد وباحث في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط ومعهد سياسات الشعب اليهودي، مع مقولة أن الخطة الأميركية جاءت ببراداييم جديد في التعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. حيث أن البراداييم الذي وجّه إسرائيل في جولات المفاوضات كانت

انطلق من أن الصراع هو بين حركتين وطنيتين لهما سرديات تاريخية ومطالب سياسية متناقضة. صراع على الأرض نفسها، مع واقع ديمغرافي واضح للعيان، منطلقاً من أن الطرف الفلسطيني لن يُلقى بسرديته جانبا، وأنه من أجل الحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية، فإن عليها التوصل إلى تسوية متفق عليها بين الطرفين تعتمد على حالة الفصل بين كيانين سياسيين تشمل تقسيم البلاد بينهما. برأي هرتسوغ، فإن «خطة ترامب تقترح براداييم مختلف. فلأول مرة، وبالتنسيق مع إسرائيل، تعرض الولايات المتحدة خطة مفصلة ترافقها خارطة لحل شامل لكل قضايا الحل النهائي، والتي تحسم الكفة لصالح سردية تاريخية للحركة الوطنية للشعب اليهودي، فهي لا تحدد حقائق فيما يتعلق باحتياجات كل طرف فحسب، بل تحدد من هو الطرف المُحق أيضاً». حيث أن الخطة لا تفتح ملفات عام ١٩٦٧ فحسب، بل تفتح ملف عام ١٩٤٨، وتشمل اعترافا بالسيادة الإسرائيلية على الحرم الشريف، إلغاء حق العودة، فتح ملف الحدود من جديد التي انتهت إليها حرب ١٩٤٨، من خلال التعامل مع عام ١٩٦٧ وعام ١٩٤٨ كوحدة واحدة، والاقتراح بنقل المثلث للدولة الفلسطينية كتصحيح تاريخي.

تنسجم الخطة الأميركية مع توجهات بنيامين نتنياهو في سعيه لهزيمة الحركة الوطنية الفلسطينية وفرض تصوراتها للصراع.

وعلى الرغم من ذلك فإن الأمر الحاسم في هذا البراداييم المتعلق بالعودة إلى العام ١٩٤٨، هو خدمة التصور الإسرائيلي، ومتوافق مع مفهوم نتنياهو منذ خطابه في جامعة بار ايلان، وبحسبه المشكلة ليست في عام ١٩٦٧، وإنما في عام ١٩٤٨، المتمثلة بعدم اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل كدولة يهودية، الذي اعتبره نتنياهو شرطا أساسيا للتقدم نحو تسوية سياسية مع الحركة الوطنية الفلسطينية.^{٣٩} وهو خطاب تبنته الصفقة باشتراط قيام دولة فلسطينية بالاعتراف الفلسطيني بإسرائيل كدولة يهودية.^{٤٠}

جدول (٨) بعض المحاور بين خطاب بار ايلان (٢٠٠٩) والخطة الأميركية (٢٠٢٠)

المحاور	خطاب بار ايلان ^{٤١}	الخطة الأميركية
الدولة اليهودية	يجب أن تنهض القيادة الفلسطينية وتقول بمنتهى البساطة: «كفانا هذا النزاع. إننا نعتزف بحق الشعب اليهودي في أن تكون له دولة خاصة به في هذه البلاد، وإننا سنعيث إلى جانبكم بسلام حقيقي.	على القيادة الفلسطينية أن تتبنى السلام من خلال الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية (ص:٤).

<p>دولة فلسطين يجب أن تكون منزوعة السلاح، وتبقى كذلك (ص: ٢٢).</p>	<p>إذا ما مُنحنا هذه الضمانة الخاصة بنزع السلاح والتدابير الأمنية اللازمة لإسرائيل، وإذا ما اعترف الفلسطينيون بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي، فإننا سنكون مستعدين ضمن تسوية سلمية مستقبلية للتوصل إلى حل يقوم على وجود دولة فلسطينية منزوعة السلاح إلى جانب الدولة اليهودية.</p>	<p>دولة منزوعة السلاح</p>
<p>منذ اليوم الأول من تأسيسها لم تحظ إسرائيل بيوم واحد من السلام مع جيرانها. وقد خاضت العديد من الحروب الدفاعية، بعضها وجودية في طبيعتها، والأخرى حروب غير متوازنة مع منظمات إرهابية (ص: ٤٤).</p>	<p>من يعتقد بأن العداء المتواصل تجاه إسرائيل ينتج عن تواجدنا في يهودا والسامرة وغزة يُحلّ السبب محل النتيجة. لقد بدأت الهجمات علينا في عشرينيات القرن الماضي، وتحولت إلى هجوم شامل عام ١٩٤٨ عند الإعلان عن الدولة، واستمرت في هجمات الفدائيين في الخمسينيات، وبلغت ذروتها عام ١٩٦٧ عشية حرب الأيام الستة بمحاولة فرض طوق خانق على رقبة دولة إسرائيل. وقد وقعت جميع هذه الأحداث طيلة ما يقارب ٥٠ عاما وقيل تواجد ولو جندي إسرائيلي واحد في يهودا والسامرة.</p>	<p>السردية السياسية</p>
<p>أصبحت القدس المركز السياسي للشعب اليهودي، عندما وحد الملك داود قبائل إسرائيل الاثنتي عشرة، ما جعل المدينة العاصمة والمركز الروحي للشعب اليهودي، والتي ضلت قائمة ما يقرب من ٣٠٠٠ عام (ص: ١٥).</p>	<p>إن الرابط التاريخي بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل يستمر منذ أكثر من ٣٥٠٠ سنة. إن مناطق يهودا والسامرة حيث سار وتمشى كل من أبراهام ويعقوب ودافيد وشلومو وإشعيا وإرميا - ليست بالغريبة علينا بل هي أرض الآباء والأجداد.</p>	<p>السردية التاريخية - الدينية</p>

<p>كانت هناك فكرة خاطئة مفادها أن قلة الفرص الممنوحة للشعب الفلسطيني هي مسؤولية إسرائيل وحدها. حل مشاكل الوضع النهائي، بالطريقة الموضحة في هذه الرؤية، سيخلق الظروف اللازمة لبدء الاستثمار في التدفق إلى المنطقة. نقدر أن الجمع بين هذا الحل السياسي والرؤية الاقتصادية والإصلاحات الحكومية التي وضعناها سيؤدي إلى نمو اقتصادي تاريخي (ص: ٤).</p>	<p>إذا ما تشابكت أيدينا وعملنا معاً بسلام، فلن تكون هناك حدود للازدهار والتنمية التي نستطيع جلبها على شعبيتنا - سواء أكان ذلك في الاقتصاد أو في الزراعة والتجارة والسياحة والتربية والتعليم، وبالذات فيما يتعلق بقدرتنا على منح الجيل الصاعد لدينا مكاناً يحسن العيش فيه حياة مطمئنة ومليئة بالاهتمام والإبداع تحمل بين طياتها آفاق الفرص والآمال.</p>	<p>السلام والازدهار</p>
<p>الاقتراحات التي تطالب دولة إسرائيل باستقبال اللاجئين الفلسطينيين، أو الوعد بعشرات المليارات من الدولارات كتعويض للاجئين، لم تكن واقعية... (ص: ٣١). ينص اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني على إنهاء أي مطالبة بما يتعلق بوضع اللجوء أو الهجرة، لن يكون هناك أي حق بالعودة أو استيعاب أي لاجئ فلسطيني في دولة إسرائيل (ص: ٣٢).</p>	<p>هناك حاجة لاتفاق واضح على أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ستجد حلها خارج حدود دولة إسرائيل. إذ من الواضح بكمكان بالنسبة للجميع أن المطالبة بإسكان اللاجئين الفلسطينيين داخل إسرائيل تتناقض مع استمرار قيام إسرائيل بصفقتها دولة الشعب اليهودي..... وبالتالي فإن العدالة والمنطق تقتضيان حل قضية اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود إسرائيل، علماً بأن هذا الموقف محل توافق وطني عريض جداً [في إسرائيل]. أعتقد بقابلية حل هذه المشكلة الإنسانية حلاً جذرياً من منطلق الرغبة الحسنة والاستثمار الدولي.</p>	<p>اللاجئون</p>

<p>تسبب الصراع العربي الإسرائيلي في مشكلة اللاجئين الفلسطينيين واليهود على حدّ سواء. تقريبا نفس العدد من اليهود والعرب شردهم الصراع العربي الإسرائيلي. تم قبول جميع اليهود تقريبا منذ ذلك الحين وإعادة توطينهم بشكل دائم في إسرائيل أو في بلدان أخرى حول العالم (ص: ٣١). يجب أيضا معالجة قضية اللاجئين اليهود، بما في ذلك التعويض .. بالإضافة إلى ذلك فإن دولة إسرائيل تستحق التعويض عن تكاليف استيعاب اللاجئين اليهود.. (ص: ٣٢).</p>	<p>يجب حل قضية اللاجئين الفلسطينيين – ويمكن حلها مثلما أثبتنا نحن ذلك في حالة مشابهة: إن دولة إسرائيل الصغيرة قد استوعبت بنجاح مئات الألوف من اللاجئين اليهود من الدول العربية الذين غادروا منازلهم معدمين تماما.</p>	<p>«اللاجوء اليهودي»</p>
---	---	--------------------------

في مقال نشره الباحث الإسرائيلي شؤول ارييلي، حول مسألة الحدود في «صفقة القرن»، اعتبر أن الواقع الذي تنتجه الصفقة هو واقع ابرتهاید. ويضيف أن «على صفقة القرن أن تختفي، ليس ولن يكون لها شريك عربي. تشير ردود الفعل الدولية أنه لن تكون هناك شرعنة للضم. انعكاساتها ستلحق ضررا كبيرا بإسرائيل. تنطلق [الخطة] من إعطاء شرعية للواقع القائم، واقع فيه منظومتان قضائيتان مختلفتان على الأرض نفسها على أساس المعيار الإثني، تُضاف عليها فكرة الضم، التي ستحوّله إلى حالة ابرتهاید، أو حسب تعبير دافيد بن غوريون من عام ١٩٤٩ لـ «دكتاتورية الأقلية»^{٤٢}. ويضيف ارييلي «أن الصفقة سوف تضر بشكل كبير بمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي منذ عام ١٩٨٨ تحاول أن تقود خطابا دبلوماسيا لحل الصراع على حساب الكفاح المسلح، وسوف تدفع إلى وقف التنسيق الأمني مع إسرائيل. [الصفقة] تمس بمبدأ المواطنة التي تشمل نقل مواطني إسرائيل العرب إلى فلسطين. تمس بسيادة القانون والحق في الملكية من خلال شرعنتها للبؤر الاستيطانية غير القانونية التي بنيت على أراض فلسطينية منهوبة. في النهاية هي تشجع هجرة فلسطينية من الأحياء خارج الجدار إلى مدينة القدس، وتدفع إلى هجرة يهودية سلبية منها وتغيير الميزان الديمغرافي الذي يأخذ مسارا سلبيا بالنسبة لليهود منذ ٥٢ عاما... ترامب، كوشنير وفريدمان كانوا «وجبة الفطر» الكاملة لتعزيز رؤية ننتياهو، والتي تمت بلورتها مع اليمين المسياني-القومي برئاسة بينيت وشاكيد»^{٤٣}.

الباحث الإسرائيلي شؤول ارييلي،
حول مسألة الحدود في «صفقة
القرن»: الواقع الذي تنتجه الصفقة
هو واقع ابرتهاید.

١.٢ الحدود والمستوطنات

تضمنت الخطة تفصيلا غير مسبق للحدود التي تقترحها للحل النهائي، وتنطلق الخطة أن تبني هذه الخطة يجب أن يشمل أمرين: الاعتراف المتبادل بين الكيانين السياسيين- إسرائيل وفلسطين- مع التأكيد أن الخطة تشترط الاعتراف بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي، أما الأمر الثاني: فهو نهاية الطلبات من كل طرف من الطرفين فيما يتعلق بقضايا الحل النهائي، أي الوصول إلى نقطة نهاية الصراع.^{٤٤}

أشار أرييلي في مقاله المذكور سابقا، أن «الدولة الفلسطينية المقترحة هو إقليم بدون تواصل جغرافي وبدون حدود خارجية لها، وتحولها هذه المميزات إلى جيب واحد كبير، مع حدود يصل طولها إلى حوالي ١٤٠٠ كيلو متر مربع، أي بضعف ١,٥ من طول حدود إسرائيل اليوم. داخل هذا الجيب سيكون ١٥ جيبا إسرائيليا (مستوطنات) وداخل إسرائيل سيكون ٥٤ جيبا فلسطينيا (قرى فلسطينية)». ^{٤٥} ويضيف أرييلي: «ان التجربة العالمية تشير، أنه ما عدا حالة هولندا وبلجيكا، فإن الجيوب ليست حلا قابلا للتنفيذ بين أطراف بينهم تاريخ من العنف والترسبات، سيتحول الجيش الإسرائيلي إلى جيش الدفاع عن الجيوب، والحدود المتداخلة سوف تمنع تأسيس نظم اقتصادية منفصلة، ولن تُمكن الفلسطينيين من التخلص من حزام الضرائب الخانق القائم حاليا... نصف الأراضي التي سوف يتم ضمها لإسرائيل هي أراض بملكية خاصة، ما يلزم إسرائيل القيام بتسويات لتستطيع الالتزام بها، والاقتراح حول العاصمة الفلسطينية في الأحياء خارج الجدار في القدس- كفر عقب، سميراميس، مخيم اللاجئين شعفاط، بالإضافة إلى بلدة أبو ديس غير ملائمة بكل الحالات. البناء في هذه الأحياء بدون تخطيط ولا لوائح منظمة، وتفنقر للبنى التحتية والمؤسسات، ولا تقع على خطوط طرق ومراكز اقتصادية ذات صلة».^{٤٦}

لم تعرض الخارطة التي عرضتها الخطة بعض التفاصيل أو تفحص النسب المختلفة للضم وعدد المستوطنات أو الجيوب داخل الدولة الفلسطينية أو إسرائيل. حسب الخطة ستضم إسرائيل غور الأردن ومناطق فيها تواصل جغرافي للمستوطنات، التي تشكل حوالي ٣٠٪ من الضفة الغربية. ١٥ مستوطنة ستتحول إلى جيوب داخل الدولة الفلسطينية،^{٤٧} وهي مستوطنات صغيرة في عمق الضفة الغربية، وتشكل معقلا لليمين الديني الاستيطاني الإرهابي، ومع ذلك لم يرغب ترامب وفريق عمله أن يفككها رغم وجودها داخل حدود الدولة الفلسطينية المقترحة. في حين سوف تتميز الدولة الفلسطينية بغياب التواصل الجغرافي، وبين مناطقها سيكون هناك ١٢ نفقا وجسرا يربط بعضها ببعض، واثنان منها سيربطان بين الضفة والأردن، لأنه سيتم قطع الضفة عن معبر جسر النبي وجسر آدم (غير الفاعل بكل الأحوال)، في أعقاب ضم غور الأردن. وسيربط نفق

أرييلي: «الدولة الفلسطينية المقترحة هو إقليم بدون تواصل جغرافي وبدون حدود خارجية لها، وتحولها هذه المميزات إلى جيب واحد كبير، مع حدود يصل طولها إلى حوالي ١٤٠٠ كيلو متر مربع.»

(١٥) مستوطنة ستتحول إلى جيوب داخل الدولة الفلسطينية.

بين الضفة الغربية وقطاع غزة. قام شاول أول أرييل برسم خارطة جديدة ناتجة عن لصق خارطة ترامب مع خارطة إسرائيل، وتشير الخريطة الجديدة إلى أن إسرائيل سوف تضم ٣٠٪ من الضفة الغربية، وتعطي للدولة الفلسطينية ١٤٪ من مساحة إسرائيل، مناطق صحراوية. غير أن ما كشفته الخارطة المفترضة هو بتر الضفة الغربية مرتين، البتر الأول يقوم به شارع رقم ١، والثاني المسار الذي يقوده شارع أرييل، وهما يشقان الضفة الغربية بشكل مطلق.^{٤٨} في المقابل، يؤكد نائب المستشار القضائي للحكومة السابق، ملكيال بلص، أن رغبة إسرائيل في ضم المستوطنات وإبقاء جزر فلسطينية لها وضع قانوني مختلف، لمنع السكان الفلسطينيين من التحول إلى مواطنين إسرائيليين، سوف تفشل في المستقبل، ويؤكد أن التجربة تشير أن الأجزاء القانونية الصغيرة مصيرها التوحد في المستقبل، والدمج مع الجزيرة الكبيرة المحيطة بها. ويصل إلى نتيجة أن كل «جدار قانوني سيتم بناؤه من أجل منع الفلسطينيين الذين يسكنون في المناطق المحاطة بإسرائيل من أن يتحولوا إلى سكانها، سوف ينهار».^{٤٩}

تحدد الخطة أن إسرائيل سوف تستفيد «من وجود حدود آمنة ومعترف بها، لن تضطر إلى اقتلاع أي من المستوطنات، وستدمج الغالبية العظمى من المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المتجاورة، ستصبح الجيوب الإسرائيلية الموجودة داخل الأراضي الفلسطينية المتجاورة جزءاً من دولة إسرائيل وسيتم ربطها من خلال نظام نقل فعال».^{٥٠} تعنى هذه الفقرة من الخطة أن إسرائيل سوف تحافظ على أغلب المستوطنات في الضفة الغربية، وهي بذلك تحدث قطيعة عن التصورات الإسرائيلية السائدة التي انطلقت في المفاوضات السابقة حول ضم الكتل الاستيطانية المركزية وإخلاء باقي المستوطنات المعزولة في الضفة الغربية، غير أن هذا الإعلان ينسجم مع موقف نتتياهو الذي رده في أكثر من مناسبة بأنه لن يتم اقتلاع أي يهودي أو مستوطنة في عهده، جاءت هذه التصريحات المثابرة لنتتياهو بعد هدم مستوطنة عمونا.^{٥١} وبالفعل فإن الخطة الأميركية تماهت تماماً مع هذا الموقف لنتتياهو الذي طرحه قبل الخطة بأعوام.

في هذا السياق، تقترح الخطة، دمج (Incorporated) حوالي ٩٧٪ من الإسرائيليين في الضفة الغربية في الأراضي الإسرائيلية المتجاورة، وسيتم دمج ٩٧٪ من الفلسطينيين في الضفة الغربية في أراض فلسطينية متجاورة. وتشير الخطة أن سكان الجيوب الفلسطينية التي ستبقى ضمن حدود دولة إسرائيل الجديدة، سوف يكونون مواطنين فلسطينيين وتحت مسؤولية مدنية فلسطينية، فيما ستكون المسؤولية الأمنية في هذه الجيوب تحت المسؤولية الإسرائيلية، فيما سيبقى الإسرائيليين الذي يعيشون في جيوب داخل دولة فلسطين مواطنين إسرائيليين ويخضعون للمسؤولية المدنية والأمنية الإسرائيلية، بمعنى أن

يشمل غور الأردن على ٣٠ مستوطنة و-١٨ بؤرة استيطانية، ويصل عدد المستوطنين فيه إلى حوالي ١٢ ألف مستوطن.

إسرائيل ستبقى موجودة أمنياً ومدنياً في داخل هذه الجيوب التي ستكون حسب الخطة داخل الدولة الفلسطينية.^{٥٢} بمعنى أن الخطة تتفق مع التصور الأمني الإسرائيلي بانتهاك دائم للدولة الفلسطينية المقترحة، وهو الواقع الموجود الآن، حيث تدخل قوات الجيش الإسرائيلية لمناطق السلطة الفلسطينية منذ عام ٢٠٠٢، كما يحلو لها.

تحسم الخطة موقفها من موضوع غور الأردن، حيث تقرّ الخطة أن غور الأردن هو أمر حاسم للأمن القومي الإسرائيلي، ويجب أن يكون تحت السيادة الإسرائيلية. في هذا الصدد، تنسجم الخطة مع الإجماع الإسرائيلي حول أهمية بقاء غور الأردن تحت السيطرة الإسرائيلية، وهو موقف غير حصري لليمين الإسرائيلي، بل طرح كمسألة عليها إجماع في المشهد السياسي الإسرائيلي، ويبقى الاختلاف داخل هذا الإجماع بين من يريد سيادة وبين من يريد سيطرة، وبين من يريد واحداً من الالتهنتين ضمن مفاوضات وموافقة بين جميع الأطراف، لا سيما الأردن، وبين من مستعد أن يقوم بذلك بشكل أحادي الجانب، وهو موقف نتناهاه، الذي أعلن أنه سيعمل على ضم الأغوار. لذلك تبنت الخطة الموقف الأكثر راديكالية من بين المواقف الإسرائيلية وهو موقف نتناهاه.^{٥٣}

يشمل غور الأردن على ٣٠ مستوطنة و ١٨ بؤرة استيطانية، ويصل عدد المستوطنين فيه إلى حوالي ١٢ ألف مستوطن، فيما يصل عدد السكان الفلسطينيين في الغور إلى حوالي ٥٤ ألف نسمة، وتشير المعطيات أن حوالي ٥ آلاف فلسطيني في منطقة الغور وضمن مناطق «ج» سيتم ضمهم إلى إسرائيل حسب الخطة الأميركية.^{٥٤}

في المشهد السياسي الحالي هناك أغلبية كبيرة مع ضم الأغوار، والتي تشمل كتلة اليمين، وحزب إسرائيل بيتينو برئاسة أفغدور ليرمان، وأيضاً حزب أزرق أبيض الذي أعلن رئيسه بيني غانتس أنه ينوي ضم الغور بتفاهم دولي.^{٥٥} في مقاله حول الموقف الحزبي الإسرائيلي من ضم غور الأردن تحديداً، يشير محرر صحيفة «هآرتس» أُلوف بن، «من الصعب اليوم تذكر أنه قبل عدة سنوات عارض نتناهاه كل عملية ضم في الضفة الغربية والتصق بالحفاظ على الوضع القائم، بادعاء أن خطوات أحادية الجانب تضر بإسرائيل. المستوطنون لم يتنازلوا. وجذبوا حولهم أغلبية في الليكود وانتظروا الوقت المناسب الذي يضعف فيه نتناهاه ويحتاجهم. الآن انتقل غانتس أيضاً من المركز-يسار لليمين الذي يؤمن بالضم. إذا أقيمت حكومة وحدة وطنية بعد الانتخابات، سيكون ضم الغور في رأس سلم أولوياتها، وسوف يتم تمريره حتى لو أعطي الجزء اليساري في حزب أزرق-أبيض حرية التصويت».^{٥٦}

ما يقوله أُلوف بن حول نتناهاه صحيح من حيث السياق السياسي، كان نتناهاه دوماً يطرح فكرة أن غور الأردن هو عمق إستراتيجي لإسرائيل، وطالب دائماً بإبقاء

في المشهد السياسي الحالي هناك أغلبية كبيرة مع ضم الأغوار، والتي تشمل كتلة اليمين، وحزب إسرائيل بيتينو برئاسة أفغدور ليرمان، وأيضاً حزب أزرق أبيض.

إذا أقيمت حكومة وحدة وطنية بعد الانتخابات، سيكون ضم الغور في رأس سلم أولوياتها.

السيطرة الأمنية على غور الأردن، ولكن نبع هذا الموقف من الظروف الدولية والإقليمية التي فرضت هذا الخطاب. أيديولوجيا، لم يكن نتيها هو يحتاج للمستوطنين ليزجوا به في منظومة الضم، بل كان يحتاج سياقاً دولياً وإقليمياً وحتى واقعا فلسطينياً ضعيفاً، يتيح له فرصة الكشف أكثر وأكثر عن مواقفه السياسية والأيدولوجية الأصلية التي نشأ عليها، لا بل ونشرها سابقاً قبل دخوله الساحة السياسية. في هذا السياق، تجدر الإشارة، وهو حقيقة ما يذكره أُلوف بن في مقاله أيضاً، أن فكرة ضم غور الأردن جاءت بداية من حزب العمل، وهي فكرة يغالّ اللون في خطته المعروفة باسمه والتي هدفت إلى تقسيم الضفة الغربية بُعيد احتلالها. في هذا السياق، يشير أُلوف بن إلى أن موقف حزب العمل من الضم لا يُعبر عن فكر حزب العمل، وذلك على الرغم من أن بيرتس صرح أنه يرى أهمية غور الأردن للأمن الإسرائيلي. يعتقد أُلوف بن أن إسرائيل ستستطيع تسويق ضمها لغور الأردن لاعتباراتها الأمنية، وبسبب عدد الفلسطينيين الضئيل في المنطقة، فحسب معطيات حركة «السلام الآن»، فإنه حسب الخارطة التي عرضها ننتياهو لضم غور الأردن، فإن إسرائيل سوف تضم ٢٣٦, ١ كيلومتر مربع، والتي تشكل ٢٢,٣٪ من مساحة الضفة الغربية، ويعيش فيها ١٣ ألف مستوطن وحوالي ٤٥٠٠ فلسطيني. في المقابل فإن الدول التي تؤيد حل الدولتين ستتعامل مع الضم بأنه لن يُشكل مانعا لمفاوضات مستقبلية مع إسرائيل، وهذا ما حدث بعد ضم القدس عام ١٩٦٧، والجولان عام ١٩٨١.

منذ خطة ألون، وتحديدًا بعد انطلاق المفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ركز الخطاب الإسرائيلي على فكرة السيطرة الأمنية على غور الأردن. فمثلاً، حدد إسحق رابين في خطابه المشهور أسبوعين قبل اغتياله، والذي عرض فيه شروطه العامة لاتفاق الحل النهائي، غور الأردن كحدود أمنية لإسرائيل، في كتابه «حدود بيننا وبينهم» يشير إرييلي أنه في محادثات كامب دافيد عرض أيهود باراك رؤية ضيقة جداً للحدود الآمنة، وبموجبها يتم ضم قطاع ضيق من غور الأردن، واحتكار ربع مساحة الغور لفترة زمنية محدودة. ويضيف إرييلي أن المرة الأولى التي ظهر فيها غور الأردن في الخرائط الإسرائيلية كان في مؤتمر طابا عام ٢٠٠١، في حين أن غور الأردن لم يظهر في الخرائط الإسرائيلية إبان المباحثات بين أيهود أولمرت ومحمود عباس في مؤتمر أنابوليس عام ٢٠٠٧. في حينه طالبت إسرائيل أن يكون تواجد إسرائيلي في الغور لسنوات معدودة وبعدها يتم نقل السيطرة الأمنية على الحدود لطرف ثالث، حتى ننتياهو طالب بتواجد أمني إسرائيلي (وليس سيادة) في الغور خلال مباحثاته مع جون كيري عام ٢٠١٤. خطاب ضم غور الغور صعد من جديد مع خطة بينيت لضم مناطق «ج» بما في ذلك غور الأردن، علاوة على محاولة بعض أعضاء كنيست من الليكود تقديم اقتراحات قوانين لضم الغور.^{٥٧}

منذ خطة ألون، وتحديدًا بعد انطلاق المفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ركز الخطاب الإسرائيلي على فكرة السيطرة الأمنية على غور الأردن.

أُحييت الخطة الأميركية فكرة ضم المثلث للدولة الفلسطينية من جديد.

في هذا الشأن، أحييت الخطة الأميركية فكرة ضم المثلث للدولة الفلسطينية من جديد.^{٥٨} حيث جاء في الخطة «تتألف مجتمعات المثلث من كفر قرع، عرعر، باقة الغربية، أم الفحم، قلنسوة، الطيبة، كفر قاسم، الطيرة، وكفر برا، جلجولية. هذه المجتمعات التي تعرف نفسها إلى حد كبير بأنها فلسطينية، تم تحديدها أصلاً لتقع تحت السيطرة الأردنية خلال مفاوضات خط الهدنة لعام ١٩٤٩، لكن إسرائيل احتفظت بها في النهاية لأسباب عسكرية أخذت منذ ذلك الوقت بالتراجع. تنظر الرؤية إلى إمكانية إعادة رسم حدود إسرائيل وفقاً لاتفاق بين الطرفين بحيث تصبح مجتمعات المثلث جزءاً من دولة فلسطين. في هذا الاتفاق، تخضع الحقوق المدنية لسكان مجتمعات المثلث للقوانين المعمول بها والأحكام القضائية للسلطات المعنية».^{٥٩} وعلى الرغم من أن الخطة تقترح ضم المثلث، إلا أنه لا يظهر في الخارطة المرفقة للخطة كجزء من دولة فلسطين.

في مقاله حول اقتراح ضم المثلث في صفقة القرن، كتب عالم الاجتماع العسكري يغيل ليفي، أن حاخامات الصهيونية الدينية، لا سيما «الحردليم» منهم، الذين أصدروا فتاوى بحرمة تسليم أراض من «أرض إسرائيل» لسلطة غربية لم يصدرها أي فتوى بخصوص ضم المثلث إلى الدولة الفلسطينية، لا سيما بعد أن تم الكشف عن أن صاحب هذا الاقتراح في الخطة كان بنيامين نتنياهو الذي لم ينف هذا النبأ.^{٦٠} واعتبر الكاتب سامي بيرتس أن هذا الاقتراح جاء من أجل التخلص من ربع مليون فلسطيني يعيشون كمواطنين في دولة إسرائيل، والتعويض عن عملية تجنيس فلسطينيين في المناطق التي ستضمها إسرائيل في الضفة الغربية، حيث يؤكد بيرتس أن هذه الفكرة كان يمكن للجانب الإسرائيلي أن يطالب الجانب الأميركي بشطبها من الصفقة، لكنه لم يفعل.^{٦١}

وبالفعل هذا ما أكدته مصدر سياسي إسرائيلي في أن إسرائيل لا تلغي إمكانية تبني فكرة ضم المثلث للدولة الفلسطينية، مؤكداً أن نتنياهو لم يُبلور بعد موقفاً من الموضوع، ولكنه لا يلغي هذه الإمكانية.^{٦٢} حيث تم الكشف عن أن نتنياهو هو من اقترح هذه الفكرة كتعويض للفلسطينيين عن ضم المستوطنات، حيث وضع نتنياهو هذه الفكرة على طاولة المفاوضات في العام ٢٠١٧ أيضاً.^{٦٣}

٢.٢ القدس:

أقرت الخطة ما جاء في إعلان ترامب سابقاً: الاعتراف بالقدس كعاصمة موحدة لإسرائيل، ونقله السفارة الأميركية إلى القدس. وقد تبنت الخطة الأميركية هذا الاعتراف - كما جاء في النص - بناء على الخطاب الديني التوراتي من جهة، ومن منطلق الحالة السياسية الواقعية للمدينة التي تم ضمها لإسرائيل بُعيد حرب حزيران، فضلاً عن

أعلن نتنياهو عن عزمه إقامة
مستوطنتين في القدس، تتمثل
الأولى بتوسيع مستوطنة «هار
حوما»، والثانية معروفة باسم
«غفعات همتوس»، وتقع قرب
بلدة بيت صفا في جنوب القدس
المحتلة.

تسويق الادعاء الإسرائيلي حول محافظة إسرائيل على المدينة المقدسة كمدينة يتم فيها التسامح مع الديانات المختلفة. إذن، انطلقت الصفقة من ادعاءات ثلاث: تبني السردية الدينية-التاريخية الإسرائيلية حول القدس، قبول واقع السيطرة السياسية والاستعمارية الاستيطانية على القدس وشرعنته، وتأيد الدعاية الإسرائيلية حول حالة المساواة والسلام والتسامح السائد بين الأديان الثلاث التي ترى في القدس مدينة مقدسة. بناء على ذلك، أقرت الخطة رؤيتها «في الحفاظ على وحدة القدس وجعلها في متناول الجميع والاعتراف بقداستها للجميع بطريقة تحترم الجميع».^{٦٤}

تجدر الإشارة أنه في ظل تعزيز السيطرة الإسرائيلية على القدس، وغياب أفق سياسي ينهي السيطرة الإسرائيلية على القدس وتهويدها، بدأ فلسطينيون في القدس بتقديم طلبات للتجنس، حيث حصل ١٢٠٠ مقدسي على الجنسية الإسرائيلية (تم رفض طلب ١٣٦١) عام ٢٠١٩، ما شكل ذروة في عدد الفلسطينيين الذين حصلوا على المواطنة الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧،^{٦٥} ومع ذلك فإن ٩٥٪ من سكان القدس الفلسطينيين ليسوا مواطنين إسرائيليين، غير أن صفقة القرن قد تؤدي إلى زيادة عدد المقدسيين الذين يمكن أن يتوجهوا للحصول على المواطنة الإسرائيلية.

الرواية التوراتية التاريخية

جاء في الخطة الأميركية ما يلي: «بالنسبة لليهودية، تقع القدس وفقا للتقاليد اليهودية في المكان الذي ضحى فيه إبراهيم بأبنة اسحاق، حتى تدخل الله. بعد قرون أصبحت القدس المركز السياسي للشعب اليهودي عندما وحد الملك داود القبائل الاثنتي عشرة لشعب إسرائيل، ما جعل المدينة العاصمة والمركز الروحي للشعب اليهودي، والتي ظلت قائمة منذ ما يقرب ٣٠٠٠ عام، ابن الملك داود، الملك سليمان، بنى الهيكل الأول على جبل موريا».^{٦٦} لاحقا تفصل الخطة الرواية التاريخية اليهودية حول القدس لتشمل دمار الهيكل الأول على يد البابليين، وتدمير الهيكل الثاني من طرف الرومان. علاوة على ذلك، تعتمد الخطة على التورة في تحديد الحق السياسي لليهود في القدس، حيث جاء في الخطة:

«على الرغم من أن اليهود يصلون اليوم عند حائط المبكى، الذي كان جدارا يحتفظ به في الهيكل الثاني، إلا أن جبل الهيكل هو أقدس موقع في اليهودية، هناك ما يقارب من ٧٠٠ إشارة منفصلة إلى القدس في التوراة العبرية. على مدى ١٠٠ جيل، كانت آمال وأحلام الشعب اليهودي تتجسد في عبارة «السنة القادمة في القدس».^{٦٧}

التصور السياسي للقدس

جاء في الخطة: «نعتقد أن العودة إلى القدس المقسمة وخصوصاً وجود قوات أمنية منفصلة في واحدة من أكثر المناطق حساسية على وجه الأرض، سيكون خطأ قاتلاً، (Grave mistake) في حين يتجنب التقسيم المادي للمدينة. يوجد حالياً حاجز أمني لا يتبع حدود البلدية ويفصل بالفعل الأحياء العربية (أي كفر عقب، والجزء الشرقي من شعفاط) في القدس عن بقية الأحياء في المدينة... يجب أن يظل هذا الحاجز المادي في مكانه وينبغي أن يكون بمثابة حدود بين عاصمتي الطرفين... ستظل القدس (Jerusalem) عاصمة دولة إسرائيل، وينبغي أن تظل مدينة موحدة. العاصمة السيادية لدولة فلسطين يجب أن تكون في جزء من القدس الشرقية الواقعة في المناطق شرق وشمال الجدار الأمني، بما في ذلك كفر عقب، والجزء الشرقي من شعفاط وأبو ديس، ويمكن تسميتها القدس (Al Quds)، أو أي اسم آخر تحدده دولة فلسطين»^{٦٨}.

أما فيما يتعلق بالسكان الفلسطينيين الذين سيكونون ضمن عاصمة إسرائيل، فالخطة تضع أمامهم اختيار واحدة من الإمكانيات الثلاث التالية:

– أولاً: أن يصبح مواطنًا في دولة إسرائيل.

– ثانياً: أن يصبح مواطنًا في دولة فلسطين.

– ثالثاً: الاحتفاظ بوضعهم كمقيمين دائمين في دولة إسرائيل.

بالنسبة للخيار الثاني، وهو الأكثر تعقيداً، فإن الخطة لا تفصل الإجراءات التي يجب اتخاذها في حالة قام فلسطيني باختيار هذه الإمكانية، وتكتفي بالإشارة بأنه «سيتم تحديد امتيازات وفوائد والتزامات العرب المقيمين في هذه المناطق الذين يختارون أن يصبحوا مواطنين فلسطينيين بموجب قوانين دولة فلسطين ودولة إسرائيل، حسب الاقتضاء»^{٦٩}. هذا على الجانب السياسي، أما فيما يتعلق بالوضع الديني في القدس، فإن الخطة تكسر عملياً اتفاق الوضع القائم عبر إتاحة الصلاة لكل الأديان في الحرم الشريف، جاء في الخطة:

«بالنظر إلى هذا السجل الجدير بالثناء لأكثر من نصف قرن، فضلاً عن

الحساسية الشديدة فيما يتعلق ببعض الأماكن المقدسة بالقدس، نعتقد أن

هذه الممارسة يجب أن تبقى، وأن جميع الأماكن في القدس يجب أن تخضع

لنفس أنظمة الحكم الموجودة اليوم. على وجه الخصوص، يجب أن يستمر

الوضع الراهن في جبل الهيكل/ الحرم الشريف دون انقطاع. يجب أن تظل

الأماكن المقدسة في القدس مفتوحة ومتاحة للمصلين المسلمين والسياح من

جميع الديانات. ينبغي السماح للأشخاص من جميع الأديان بالصلاة في

لاحقاً نشرت وزارة الإسكان خطة لبناء حي سكني استيطاني كبير يضم حوالي ٩٠٠٠ وحدة بناء في شمال شرق القدس، والتي تعتبر حسب خطة تزامب جزءاً من الدولة الفلسطينية.

الحرم القدسي الشريف/ جبل الهيكل، بطريقة تحترم دينهم احتراماً تاماً، مع مراعاة أوقات صلاة كل دين وعطلاته، فضلاً عن العوامل الدينية الأخرى»^{٧٠}.

التنفيذ على الأرض:

أعلن نتنياهو عن عزمه إقامة مستوطنتين في القدس، المستوطنة الأولى تتمثل بتوسيع مستوطنة «هار حوما»، ويقضي مخططها ببناء ٢٢٠٠ وحدة سكنية. ولم يتم تقديم مخطط هذه المستوطنة إلى لجان التخطيط. وقال موقع صحيفة «هآرتس» الإلكتروني إن مخططها التفصيلي سيستغرق سنوات.

والمستوطنة الثانية معروفة باسم «غفعات همتوس»، وتقع قرب بلدة بيت صفافا في جنوب القدس المحتلة، ويشمل المخطط ٢٦٠٠ وحدة سكنية. لكن نتنياهو أعلن أنها ستشمل ٤ آلاف وحدة سكنية، زاعماً أن ألف وحدة سكنية منها ستوسع بيت صفافا. ولم يوضح نتنياهو مكان بناء المساكن الأخرى. في السياق ذاته، أقرت الحكومة الإسرائيلية في نهاية شباط المصادفة خطة بناء ١٠٠٠ وحدة استيطانية في المنطقة التي ستقام فيها مستوطنة «غفعات همتوس»، وذلك في إطار مخطط لبناء ٥٢٠٠ وحدة سكنية جديدة في القدس المحتلة، بينها ٢٢٠٠ وحدة في مستوطنة «هار حوما». كما أن المخطط الاستيطاني يستهدف مطار القدس (قلمنديا)، في شمال القدس المحتلة، وتحويله إلى مستوطنة جديدة وكبيرة بتوسيع مستوطنة «عطروت». ويدور الحديث عن مناقصات للتوسع الاستيطاني فوق ما يسمى «أراضي دولة»، وهي عمليا أراض مصادرة من الفلسطينيين، حيث وضعت بلدية الاحتلال اليد عليها. وستقام الوحدات الاستيطانية الجديدة فوق مساحات واسعة من الأراضي التي جمد البناء الاستيطاني بها في العام ٢٠١٤، وذلك بسبب المعارضة الأميركية والألمانية في حينه للتوسع الاستيطاني في المنطقة.

وقال نتنياهو خلال جولة مع رئيس بلدية القدس موشيه ليئون، إن «عدد سكان هار حوما ٣٧ ألفاً، وأعلن اليوم عن إقامة هار حوما هـ - وهذا حي سنبنني فيه ٢٢٠٠ وحدة سكنية. وهذا يعني إضافة ١٢ ألف ساكن. وسيكون عدد سكان الحي (المستوطنة) ٥٠ ألفاً. وفعلنا ذلك حينها رغم معارضة دولية قوية، وتغلبنا على جميع العراقيل وانظروا ماذا فعلنا في القدس»^{٧١}. وأضاف نتنياهو أنه «يوجد اليوم بشرى عملاقة، انتظرها الكثيرون منذ فترة طويلة. وهنا أيضاً أزلنا جميع القيود وأعلن اليوم عن أننا سنبنني حي غفعات همتوس. ونصادق على إقامة ٤٠٠٠ وحدة سكنية، بينها ألف وحدة سكنية لتوسيع حي بيت صفافا للسكان العرب، حيث توجد ضائقة سكنية سنضع حلاً لها، و٣٠٠٠ وحدة سكنية أخرى للسكان اليهود. وألف وحدة منها ستطرح للتسويق في الأيام القريبة. ونحن

يعني البناء في «غفعات همتوس»
فصل القدس عن بيت لحم من
جهة، وعزل بيت صفافا وشعفاط
عن باقي الأحياء الفلسطينية في
القدس من جهة أخرى.

نربط كافة أنحاء القدس الموحدة»^{٧٢} في وقت لاحق نشرت وزارة الإسكان خطة لبناء حي سكني استيطاني كبير يضم حوالي ٩٠٠٠ وحدة بناء في شمال شرق القدس، والتي تعتبر حسب خطة ترامب جزءاً من الدولة الفلسطينية، حيث تمتد هذه الخطة على مساحة تصل إلى ١٢٤٣ دونماً.^{٧٣} وعلى التوجه نفسه، باشرت إسرائيل التخطيط للبناء في مناطق E1، والتي تتواصل مع الخطة الاستيطانية للبناء في «غفعات همتوس» كما أشرنا سابقاً. حيث أن البناء في هاتين المنطقتين وتحديدًا في منطقة E1، كانت خطأ أحمر لأنها تعني عملياً فصل القدس عن الضفة الغربية، حيث اعتبر المجتمع الدولي أن البناء في هذه المنطقة يعني أن إسرائيل لا تريد حل الدولتين. لذلك منع المجتمع الدولي إسرائيل البناء في هذه المنطقة. حيث أن البناء في «غفعات همتوس» يعني فصل القدس عن بيت لحم من جهة، وعزل بيت صفافا وشعفاط عن باقي الأحياء الفلسطينية في القدس، في حين أن البناء في منطقة E1، وهي منطقة واسعة بين مستوطنة معاليه أدوميم والقدس، يعني فصل القدس عن الضفة الغربية. إن إعلان ننتياهو عن البناء في هذه المنطقة، ينسجم مع ثقته بالقدرة على فرض أمر واقع في المناطق التي كانت تعتبر خطأ أحمر للمجتمع الدولي، بما في ذلك الإدارات الأميركية، وهو ينهي بذلك نهائياً الحد الأدنى جغرافياً لحل الدولتين^{٧٤}.

تتبنى الخطة الأميركية السردية الإسرائيلية حول قضية اللاجئين الفلسطينيين.

٢.٣ اللاجئين:

حسّمت الخطة الأميركية موضوع اللاجئين وأسقطته عن طاولة المفاوضات ضمن قضايا الحل النهائي، وذلك انسجاماً من الخطوات الأميركية التي أوقفت الدعم لوكالة غوث اللاجئين «الأونروا»، في وقت سابق.

الرواية الإسرائيلية في الخطة

- تتشكل السردية الإسرائيلية حول قضية اللاجئين الفلسطينيين، من المركبات التالية:^{٧٥}
- أولاً: لا تتحمل إسرائيل مسؤولية سياسية وأخلاقية عن ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.
 - ثانياً: إسرائيل لن تقبل عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى حدودها السيادية بأي شكل من الأشكال، ظهرت في بعض الأحيان موافقة على عودة عدد ضئيل لمناطق الـ ٤٨، فمثلاً في مفاوضات أنابوليس وافقت إسرائيل على عودة ٥٠٠٠ لاجئ.
 - ثالثاً: لا تعترف إسرائيل بديمومة قضية اللجوء الفلسطيني، بالنسبة لها سلاله اللاجئين ليسوا بلاجئين، اللاجئين هم من تركوا البلاد خلال الحرب ١٩٤٨-١٩٤٩.

- رابعا: تعتبر إسرائيل أن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين يجب أن تكون ضمن توطينهم وتجنيسهم في الدول التي لجأوا لها. يقبل الموقف المعتدل بعودة انتقائية ومراقبة للاجئين إلى كيان سياسي فلسطيني.
- خامسا: إسرائيل لن تشارك في تعويض اللاجئين الفلسطينيين لغياب مسؤوليتها التاريخية عن ولادتها.

- سادسا: مؤخرا، بدأت الحكومة الإسرائيلية ببناء وإنتاج سرديّة اللجوء اليهودي من الدول العربية، وقد تمت إقامة طاقم خاص في هذا الصدد في وزارة المساواة الاجتماعية التي تقودها الوزيرة من الليكود غيلا غملائيل. وتهدف هذه السردية إلى الادعاء أن هناك مشكلة للاجئين يهود نتجت عن الصراع العربي الإسرائيلي، وليس فقط مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، فضلا عن الحاجة إلى تعويضهم كونهم تركوا الكثير من أملاكهم المادية والمالية في مواطنهم الأصلية. ظهر الخطاب الإسرائيلي حول اللجوء اليهودي كجزء من صراع محلي، من أجل إدخال سرديّة الشرقيين وحالة الضحية لديهم في معبد الذاكرة الإسرائيلية، غير أن الخطة أخذت هذا النقاش الذي كان دافعه داخليا، وحولته إلى جزء من تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

تتبنى الخطة الأميركية السردية الإسرائيلية حول قضية اللاجئين، فضلا عن إدراجها لقضية «اللاجئين اليهود» بشكل متساو مع قضية اللاجئين الفلسطينيين. من الآن، تتطرق الخطة بشكل يساوي بين اللاجئين الفلسطينيين وما تطلق عليه اللاجئين اليهود، غير أن الحل السياسي لهاتين القضيتين لن يكون متساويا، فحسب الخطة تم توطين اللاجئين اليهود في إسرائيل، ويجب توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول التي يعيشون فيها، وقبول عودة لاجئين إلى الدولة الفلسطينية بموافقة إسرائيلية فقط، وذلك وفق اعتباراتها الأمنية.^{٧٦} كما ربطت الخطة مسألة اللاجئين الفلسطينيين بقضية اللجوء كظاهرة عالمية، وتحييد الجانب الخاص لقضية اللجوء الفلسطيني، وهو ينسجم بشكل كامل مع السردية والخطاب الإسرائيليين. تشير الخطة إلى «أن الاقتراحات التي تطالب بأن توافق دولة إسرائيل على استقبال اللاجئين الفلسطينيين أو الوعد بعشرات المليارات من الدولارات كتعويض للاجئين، لم تكن واقعية، ولم يتم تحديد مصدر تمويل موثوق به»^{٧٧} ولذلك، لا تتوانى الخطة عن ذكر أن الأمر غير ممكن، لأن «العالم يكافح من أجل إيجاد أموال كافية لدعم أكثر من ٧٠ مليون لاجئ ومشرد من جميع أنحاء العالم»^{٧٨} في البداية تتبنى الخطة السردية الإسرائيلية حول ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، باعتبار أن الحرب عام ١٩٤٨ و عام ١٩٦٧ كانت حروب دفاع عن النفس.

تتبنى الخطة الأميركية مركب «اللجوء اليهودي» وتطالب بتعويض دولة إسرائيل نفسها عن تكاليف استيعاب اللاجئين اليهود من البلدان العربية.

الحل السياسي

تتبنى الخطة مركب اللجوء اليهودي، لا بل تذهب أبعد من الخطاب الإسرائيلي الذي يتوقف عند تعويض اليهود الذي تركوا أملاكهم في البلدان العربية، بل تطالب بتعويض دولة إسرائيل نفسها عن تكاليف استيعاب اللاجئين اليهود من تلك البلدان، لا بل تفصل حل مشكلة اللاجئين اليهود عن اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، وذلك باعتبارها قضية إنسانية، ولعدم طرح مقارنتها مع الحل المقابل الذي تطرحه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

٢.٤ الأسرى الفلسطينيون:

الأسرى الفلسطينيون لهم مكانة مركزية في الوجدان الفلسطيني الجمعي، فهم أسرى بسبب نضالهم من أجل التحرر والاستقلال. تشير الكثير من أدبيات إنهاء الصراع، إلى أن قضية الأسرى هي قضية جوهرية في التوصل إلى نقطة ينتهي فيها الصراع، بإطلاق سراحهم كجزء من حالة المصالحة بين أطراف في حالة صراع. غير أن الخطة الأميركية تطالب الحركة الوطنية الفلسطينية بالموافقة على «نهاية اللعبة» من جهة، ولكنها لا تطالب إسرائيل بإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية.

في الفقرة الخاصة بالأسرى، فإن الخطة تطالب إسرائيل بإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين، باستثناء: «أولا: المتهم بجريمة قتل أو محاولة القتل، ثانيا: المتهم بالتآمر لتنفيذ عملية قتل، وثالثا: مواطنين إسرائيليين».^{٧٩} يتضح من هذه الشروط، أن أغلب الأسرى الفلسطينيين سيضلون في السجون الإسرائيلية بعد توقيع اتفاق السلام الإسرائيلي- الفلسطيني. ومن لا تنطبق عليهم هذه الشروط الثلاثة، فسيتم إطلاق سراحهم على دفعتين، وعليهم التوقيع على وثيقة يؤكدون فيها على منافع التعايش بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وتتوه الخطة، أنه لن يتم إطلاق سراح أي أسير فلسطيني، حتى الإداريين منهم، إذا لم يتم إطلاق سراح «المحتجزين» (Captive) الإسرائيليين ورفات الجنود.^{٨٠} كما تطالب الخطة إسرائيل بالعتف عن الفلسطينيين خارج فلسطين، والسماح لهم بالعودة إلى دولة فلسطين في حالة لا تنطبق عليهم الشروط الثلاثة آنفة الذكر.

تؤكد فقرة الأسرى في الخطة، أنها أولا، تتماهى مع الموقف السياسي الإسرائيلي بخصوص الأسرى، ومع سردية «تجريم» العمل النضالي الفلسطيني كما يردد الخطاب الإسرائيلي، فضلا عن أن هذه الفقرة تشكل استسلاما أخلاقيا وسياسيا للحركة الوطنية الفلسطينية، كما نوهنا سابقا. في هذا السياق، جددت إسرائيل حجز جثامين فلسطينيين سواء عسكريين أو مدنيين من أجل الضغط على حركة حماس لإطلاق سراح المواطنين الإسرائيليين ورفات جنودها.

شعبة الاستخبارات العسكرية
حول الأوضاع في غزة: الجيش
نجح في ردع حركة حماس، التي
«تتمسك بالتسوية».

٢.٥ قطاع غزة

حظي قطاع غزة بجزء منفصل في الخطة الأميركية يوضح تبني السردية السياسية الإسرائيلية فيما يتعلق بقطاع غزة. فحسب الخطة: «انسحبت إسرائيل من غزة قبل حوالي ١٥ عاما تقريبا بهدف دعم السلام. في المقابل، حماس الإرهابية بإجماع دولي، سيطرت على الإقليم، وزادت من هجماتها على إسرائيل، بما في ذلك إطلاق آلاف الصواريخ. تحت قيادة حماس، يعاني سكان غزة من فقر مدقع وحرمان».^{٨١} طبعاً لا تشير الخطة بكلمة واحدة للحصار على قطاع غزة، والاعتداءات الإسرائيلية عليه. حيث كشف كتاب جديد لعالم الاجتماع العسكري الإسرائيلي، يغيل ليفي، أن إسرائيل مقارنة مع جيوش الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، أقل حساسية لضرب السكان المدنيين، حيث قارن بين حروب الجيوش الثلاثة، مركزاً على حروب إسرائيل على قطاع غزة. وهو كتاب يدحض السردية الإسرائيلية التي تفيد بأن الجيش الإسرائيلي أكثر حساسية تجاه المس بالمدنيين مقارنة مع الولايات المتحدة وبريطانيا في حربهما بأفغانستان.^{٨٢}

الجانب المهم في الخطة، هو الحل الذي تقترحه لقطاع غزة، فهي تشترط تنفيذ الاتفاق من الطرف الإسرائيلي، فقط في حالة تمت تسوية مسألة قطاع غزة، والتي تشمل: «أولاً: قيام السلطة الفلسطينية أو أي جسم محلي أو دولي توافق عليه إسرائيل بالسيطرة الكاملة على قطاع غزة. وثانياً: قيام حماس وحركة الجهاد الإسلامي وكل المنظمات الإرهابية المسلحة بنزع سلاحها، وثالثاً: غزة تكون منزوعة السلاح كاملاً».^{٨٣} وتكمل الخطة، أنه مع بدء التفاوض على هذه البنود، يتم تحديد جدول زمني لتنفيذها، ويتم خلاله يتم إطلاق سراح المواطنين الإسرائيليين ورفات الجنود الإسرائيليين الموجودين في قطاع غزة، فيما إذا أرادت حماس أن تلعب دوراً في الحكومة الفلسطينية، فعليها قبول مبادئ الرباعية، وتلتزم بمسار السلام مع إسرائيل والاعتراف بها.

كانت غزة حاضرة بقوة في المشهد الإسرائيلي خلال العام المنصرم، فقد حدثت عشرات المواجهات بين إسرائيل والحركات الفلسطينية في قطاع غزة لا سيما حماس والجهاد الإسلامي، بين مواجهات ضيقة استمرت ليوم أو اثنين، إلى مواجهات أوسع استمرت لأكثر من ذلك. ومع ذلك لم تحدث مواجهة بحجم الحرب على غزة عام ٢٠١٤. ويمكن الانتباه أن نمط المواجهة بات معروفاً وثابتاً، ويدل تكراره على عدم رغبة الطرفين في مواجهة شاملة، أو حاسمة. سيناريوهات بدء المواجهة ونهايتها كانت كالتالي: أولاً: تقوم إسرائيل بعمل أو مبادرة ضد حركة فلسطينية إما كرد فعل أو كفعل مُبادر، كما حدث مع اغتيال القائد في الجهاد الإسلامي بهاء أبو العطا. ثانياً: تقوم حركة حماس أو الجهاد الإسلامي أو الاثنان معا بالرد على الفعل الإسرائيلي. تبدأ مواجهة يتم خلالها إطلاق

واصلت إسرائيل الحفاظ على التوجه الإستراتيجي العام فيما يتعلق بقطاع غزة، وهو العمل على التوصل إلى تسوية سياسية طويلة الأمد مع «حماس».

صواريخ على الجنوب، في حين ترد إسرائيل بقصف جوي على مواقع محددة للحركات الفلسطينية. ثالثاً: تتدخل الوساطة المصرية ويتم وقف إطلاق النار، فتهدأ الجبهة لفترة وجيزة سرعان ما تشتعل مجدداً بالنمط نفسه. وقد تميزت المواجهات عموماً، بضيق المواجهة، بالحذر في استعمال شامل للقوة النارية أو الصاروخية من الطرفين، وعرض سرديتين لكل طرف حول نهاية الجولة، تؤكد الانتصار. في حين تبقى إسرائيل تتحكم في توسيع وتضييق مساحة الصيد في قطاع غزة، وفتح المعابر للشاحنات، ومؤخراً إعطاء تصاريح عمل لعمال فلسطينيين من غزة للعمل داخل إسرائيل.

جدول (٩): المواجهات المركزية بين إسرائيل والحركات الفلسطينية

في قطاع غزة ٢٠١٩-٢٠٢٠

التاريخ	مدة المواجهة	الخسائر البشرية
شهر آذار	مواجهات متفرقة من يوم واحد أو يومين، مثل مواجهات ١٤ آذار، ٢٥ آذار.	خمسة شهداء فلسطينيين وحوالي ٣١٦ جريحاً.
أيار	مواجهة عسكرية كبيرة استمرت أربعة أيام، أطلقت خلالها المقاومة الفلسطينية ٦٩٠ صاروخاً.	استشهد ٢٥ فلسطينياً وجرح حوالي ١٢٥ فلسطينياً، في حين قتل خلال المواجهة أربعة إسرائيليين.
تشرين الثاني	مواجهة بين حركة الجهاد الإسلامي وإسرائيل، استمرت ستة أيام، بعد قيام الأخيرة باغتيال القيادي في حركة الجهاد بهاء أبو العطا، أطلقت خلالها حركة الجهاد الإسلامي حوالي ٤٥٠ صاروخاً. اطلق على المواجهة في إسرائيل عملية «الحزام الأسود».	استشهد ٢٦ فلسطينياً، أغلبهم مقاتلون في حركة الجهاد الإسلامي.
شباط	مواجهة ليومين بين حركة الجهاد الإسلامي وإسرائيل، أطلقت خلالها حركة الجهاد ١٥٠ صاروخاً على إسرائيل.	قامت إسرائيل باغتيال مقاتلين في حركة الجهاد الإسلامي في دمشق كرد على إطلاق الصواريخ.

بنييت الخطة الأميركية من وحي السلام الاقتصادي الذي طوره نتنياهو في بداية سنوات حكمه.

أشارت شعبة الاستخبارات العسكرية في تقريرها السنوي حول الأوضاع في غزة، أن الجيش نجح في ردع حركة حماس، التي «تتمسك بالتسوية»، لكنها تقف أمام تحديات من وصفتهم بـ«الفصائل المارقة»، غير أنها اعتبرت أن حماس تواصل تعزيز قوتها، وهي جاهزة لإدارة قتال في مواجهة إسرائيل قد يستمر لأيام. في المقابل، اعتبرت أن حركة حماس حذرة من التصعيد الذي قد يؤدي إلى حملة عسكرية واسعة، وذكرت أن حماس

«سوف تواصل جهود التهدة طالما تراها مفيدة لبقائها واستمرارها في السيطرة على قطاع غزة».^{٨٤}

استمرت إسرائيل في العام المنصرم في الحفاظ على التوجه الإستراتيجي العام فيما يتعلق بقطاع غزة، وهو العمل على التوصل إلى تسوية سياسية طويلة الأمد مع حركة حماس تساهم في سيادة الأمن لمناطق الجنوب، فضلا عن تكريس حالة السلطتين السياسيتين المنفصلتين بين الضفة الغربية وقطاع غزة. اندلعت خلال العام المنصرم عدة مواجهات بين إسرائيل وقطاع غزة، وعلى الرغم من أن الضغط الشعبي الإسرائيلي للخروج لحرب شاملة على القطاع، ومزاودة حزب أزرق-أبيض على نتنياهو في هذا الشأن، فإن الأخير استمر في الالتصاق برؤيته الهادفة إلى تعزيز الفصل وتكريسه بين الضفة وقطاع غزة.

في هذا السياق، كشف أفيغدور ليرمان، في خضم محاولته إظهار نتنياهو بأنه متواطئ في موضوع قطاع غزة، عن الزيارة السرية التي قام بها رئيس الموساد، يوسي كوهن، وقائد المنطقة الجنوبية، هرتسي هليفي، إلى قطر في شهر شباط، من أجل إقناع الدوحة باستمرار دعمها الشهري لقطاع غزة. في هذا الصدد، يشير محلل الشؤون العربية في صحيفة هآرتس، تسيبي برئيل، إلى أن إسرائيل تستعمل مصر وقطر لتمير سياستها تجاه قطاع غزة، وليس صدفة برأيه أن قطر التي يتم التطرق لها في إسرائيل كدولة داعمة للإرهاب، سُمح لها بإدخال المنحة القطرية من أجل التخفيف الاقتصادي عن سكان قطاع غزة، والذي ترى إسرائيل أنه يلعب دورا في تقليل حدة العنف في القطاع، ويخفف حالة الغضب الذي قد يصب ضد إسرائيل. في الوقت ذاته، فإن إسرائيل تستغل تدخل مصر - وهي دولة في حالة فراق مع قطر وإحدى دول الحصار عليها- من أجل التوصل إلى تهدئة مع الفصائل الفلسطينية في كل مرة تندلع مواجهة عسكرية بين الطرفين. ويتوصل برئيل إلى نتيجة أن الخصمين يلعبان دورا مهما في غزة، الأول من خلال إدخال مساعدات شهرية تصب في تقليل الغضب في القطاع وعدم وصول الحالة إلى أزمة انسانية، فيما تلعب دور الوسيط الثابت في التهدئة في كل مرة يحدث فيها تصعيد مسلح بين الأطراف.^{٨٥}

يشير المحلل الإسرائيلي، بن درور يميني، إلى السبب المركزي الذي يمنع إسرائيل من حسم المعركة في قطاع غزة وهزيمة حماس، وهو ادعاء استشراقي استغلالي، يتميز به هذا الكاتب، ولكنه يُعبر أيضا عن قناعة الكثيرين من الإسرائيليين والقيادة الإسرائيلية، وهو أن العالم دائما يمنع إسرائيل من حسم المعركة أمام حماس، ويعتبر أن إسرائيل في كل مرة تخرج للحرب أو لمعركة ضد حماس، فإنها تحظى بدعم دولي لأيام معدودة، وبعد

تحاول الخطة الأميركية أن تعيد إحياء فكرة السلام الاقتصادي، ولكن بصورة متطورة من خلال طرح شق اقتصادي مفصل.

نشر فيديوهات الدمار والمعاناة الانسانية في القطاع، فإن العالم يطالبها بوقف الحرب، ويعتقد أن ما هو مسموح به لحف الناتو أو الولايات المتحدة غير مسموح به لإسرائيل،^{٨٦} وهي مقولة فنّدها يغييل ليفي في كتابه المذكور آنفاً.

٢.٦ العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل

بُنيت الخطة الأميركية من وحي السلام الاقتصادي الذي طوره نتنياهو في بداية سنوات حكمه، ولكنه فشل في تسويقه بسبب الرفض الفلسطيني والعربي والدولي، لاعتبار أن الجانب الاقتصادي هو تابع للسؤال السياسي والوطني المركزي. تحاول الخطة الأميركية أن تعيد إحياء فكرة السلام الاقتصادي، ولكن بصورة متطورة من خلال طرح شق اقتصادي مُفصل. شق اقتصادي يمتلك قدرة غريبة على التنبؤ بالأوضاع الاقتصادية لعشر سنوات قادمة. تحاول الخطة إغراء الجانب الفلسطيني بخطة اقتصادية، حيث أن الناتج القومي الفلسطيني سيتضاعف خلال عشر سنوات، وخلق مليون فرصة عمل جديدة، وتقليص البطالة لنسبة أقل من ١٠٪، وتقليل معدلات الفقر في المجتمع الفلسطيني.^{٨٧} تحمل الخطة الكثير من الوعود الاقتصادية، فهي ستخصص ٢٧ مليار دولار من المبلغ الكلي الذي سيتم تجنيده للدولة الفلسطينية على مدار عشر سنوات، أي ٢,٧ مليار دولار في السنة، مقابل التخلي عن المشروع الوطني الفلسطيني. وتقتصر الخطة امتيازات للدولة الفلسطينية، بمساعدة إسرائيل ومرافقتها، مثل استعمال مينائي حيفا وأشدود للصادرات والواردات (وهو قائم حالياً)، وإقامة منطقة تجارة حرة بين الأردن ودولة فلسطين، وغيرها.^{٨٨} لا تعارض إسرائيل أياً من المركبات الاقتصادية في الخطة، لأنها تقوم بذلك الآن. صحيح أن الخطة توسع قليلاً من امتيازات الدولة الفلسطينية من الناحية الاقتصادية، لكن جوهر ما هو قائم الآن سيبقى أيضاً كما هو حسب الخطة. فضلاً عن أن إسرائيل ستستفيد كثيراً من الشق الاقتصادي في الخطة، كونه سيحافظ على تبعية الدولة الفلسطينية للاقتصاد الإسرائيلي. سنلقي الضوء في الفقرات التالية على الواقع الاقتصادي الراهن والعلاقة الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، تحديداً خلال العام ٢٠١٩.

يُعتبر التبادل التجاري بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية مركباً مهماً في اقتصاد الكيانين، حيث وصلت الصادرات الإسرائيلية للسلطة الفلسطينية في العام الماضي إلى أربعة مليارات دولار، في حين وصل حجم الواردات الفلسطينية (أغلبه منتجات زراعية) إلى إسرائيل ما يقارب ٩٠٠ مليون دولار.^{٨٩}

شهد العام المنصرم حالة من الصراع الاقتصادي بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل،

وصلت الصادرات الإسرائيلية
للسلطة الفلسطينية في العام
الماضي إلى أربعة مليارات دولار.

وكان الدافع الأساسي لذلك هو اتخاذ السلطة الفلسطينية سياسة ترمي من خلالها إلى تقليص بعض مساحات التبادل التجاري مع السوق الإسرائيلي، كان آخرها الصراع على استيراد العجول من إسرائيل، حيث أعلنت السلطة الفلسطينية في أيلول ٢٠١٩ عن وقف استيرادها للعجول القادمة من المزارع الإسرائيلية من أجل تطوير القطاع الزراعي والثروة الحيوانية الفلسطينية. غير أن احتجاج المزارعين وأصحاب المواشي في إسرائيل على هذه الخطوة، دفع إسرائيل إلى مقاطعة المنتجات الزراعية التي تستوردها من السلطة الفلسطينية، ومنعها من تصدير منتجاتها الزراعية عبر وإلى الأردن.^{٩٠}

يصل عدد المزارعين الإسرائيليين الذين يصدرون العجول للسلطة الفلسطينية إلى ٤٠٠-٣٥٠ مزارع، والذين تضرروا بشكل كبير من القرار الفلسطيني، وفي أعقاب مظاهرات قام بها هؤلاء أمام بيت وزير الدفاع نفتالي بينيت، قررت الحكومة اتخاذ إجراءات ضد السلطة الفلسطينية للضغط عليها من أجل التراجع عن قرارها، حيث تستورد السلطة الفلسطينية من المزارع الإسرائيلية ما يقارب ١٤٠ ألف عجل في السنة.^{٩١} وبعد محادثات بين الطرفين والتي قادها وزير الزراعة تساحي هنغبي، ومنسق الحكومة في المناطق الفلسطينية الجنرال كميل ابو ركن، تم الإعلان من الطرفين عن وقف مقاطعة استيراد العجول من إسرائيل، في مقابل أعلنت الأخيرة، بعد ثلاثة أسابيع قاطعت فيها الزراعة الفلسطينية، عن وقف مقاطعة المنتجات الفلسطينية. وتشير معطيات وزارة الزراعة الفلسطينية أن الصادرات الزراعية الفلسطينية من الضفة الغربية لإسرائيل وصلت إلى ٨٨ مليون دولار، وهي بدورها تُشكل ٦٨٪ من حجم الصادرات الزراعية الفلسطينية. ويتضح من هذه الحادثة، أن المقاطعة المتبادلة بين الأسواق أدت إلى خسارة قطاع الزراعة عند الجانبين، فحسب معطيات وزارة الزراعة الإسرائيلية تراجع سعر الموز خلال شهر شباط بنسبة ٤٪، فيما تراجعت أسعار الخضار في الضفة الغربية أيضا بسبب وفرتها النابعة من توقف الواردات لإسرائيل.^{٩٢} وهو ما يدل أن الاقتصاد الفلسطيني ما زال بحالة تبعية للاقتصاد الإسرائيلي، والذي يستفيد كثيرا من هذه التبعية.

إجمال

استعرض التقرير الحالي العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية في العام الماضي على ضوء الخطة الأميركية المسماة «السلام من أجل الازدهار». وقد أوضحنا خلال العرض، المراحل التي اتبعتها إسرائيل بالتعاون الكامل مع الولايات المتحدة لطرح الخطة، التي تضمن في النهاية قيام إسرائيل بضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية، وهو هدفها الأساسي.

- المرحلة الأولى: مرحلة التحضير لصفقة القرن، أو الخطة الأميركية، والتي سبقتها خطوات عملية تتعلق بقضايا الحل النهائي المؤجلة: القدس، اللاجئين والحدود. بدأت هذه الخطوات فور تسلم دونالد ترامب منصبه الجديد، وتعيينه طاقما يهوديا منحازا لإسرائيل ومتماهيا مع سرديتها التاريخية والسياسية، ومشروعها الاستيطاني ومشروع الضم. حيث اعترفت الإدارة الأميركية بالقدس كعاصمة موحدة لدولة إسرائيل ونقلت إليها سفارتها. وأوقفت الدعم لوكالة غوث اللاجئين الأونروا، في محاولة منها لضرب الإطار الدولي الذي يرفع شؤون اللاجئين الفلسطينيين. كما سمحت لإسرائيل بتوسيع الاستيطان دون أي قيود أو التنديد بذلك حتى كلاميا. كما قامت بالتضييق على السلطة الفلسطينية اقتصاديا وسياسيا ودوليا في محاولة لابتزازها سياسيا للتنازل عن موقفها من الخطة، أو تقبل بالتفاوض على أساسها.
- المرحلة الثانية: وشملت تصريحات من مسؤولين أميركيين تمهد للخطة الأميركية وجوهرها، كانت ذروة هذه التصريحات، بيان وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو حول اعتبار الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية لا يخالف القانون الدولي، ولا يشكل عائقا للسلام. وهو بذلك أكد على الضوء الأخضر الذي أعطته إدارة ترامب لإسرائيل لتعزيز استيطانها وفرض أمر واقع على الأرض من جهة، والإشارة إلى مضمون الخطة وتصور إدارة ترامب للحل النهائي.
- المرحلة الثالثة: نشر الشق الاقتصادي من الخطة، والذي يهدف إلى تحويل الصراع إلى سؤال اقتصادي يتعلق بالرفاهية والازدهار والاستثمار، في محاولة لتجنيد الدول العربية لدعم الخطة، أو اعتبارها أساسا لأي تسوية نهائية.
- المرحلة الرابعة: نشر الخطة كاملة، والتي كان واضحا في توجيهها ولغتها وسرديتها أنها خطة إسرائيلية أميركية تهدف إلى تحقيق هدفين: الأول شرعنة الواقع القائم على الأرض، وثانيا التمهيد وإعطاء إسرائيل الضوء الأخضر للضم، تحديدا ضم غور الأردن، ومناطق واسعة من مناطق «ج». الجوانب التي تتعلق بالدولة الفلسطينية، لن تتحقق لأن الشروط الموضوعية في الخطة للوصول إلى دولة فلسطينية مبتورة، مريضة بنقص السيادة بشكل مزمن، هو إعلان الشعب الفلسطيني وقيادته الاستسلام السياسي والأخلاقي أمام إسرائيل والمشروع الصهيوني.

الهوامش

١. The White House, Peace to Prosperity: A vision to improve the lives of the Palestinian and Israeli people, (Washington D.C: The White House, 2020).
٢. أنظر على سبيل المثال تفاصيل دقيقة عن الصفقة في مقال نشره الباحث في معهد دراسات الأمن القومي، اودي ديكل، في حزيران ٢٠١٩. اودي ديكل، الخط الواصل بين خطة ترامب وفرض القانون الإسرائيلي في مناطق المستوطنات، **مجلة مباط عال**، العدد ١١٧٦، حزيران ٢٠١٩. أنظر رابط المقال: <https://www.inss.org.il/he/wp-content/uploads/sites/2/2019/06/1176.pdf> (آخر مشاهدة: ٢٠٢٠/٢/٢٦).
٣. مارون ازولاي، المجلس الأمني المصغر (الكابينيت) صادق على قانون تقليص رواتب المخربين، **ynet**، ٢٠١٩/٢/١٧، أنظر الرابط: <https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5464875,00.html> (آخر مشاهدة: ٢٠٢٠/٢/٢٦). وكانت الكنيست قد أقرت هذا القانون في تموز ٢٠١٨.
٤. مركز مولاد، غزة- بين التسوية والتصعيد، (تل ابيب: مولاد: المركز للتجدد الديمقراطي، ٢٠١٨). أنظر رابط المقال: <http://www.molad.org/images/upload/files/gaza.pdf> (آخر مشاهدة: ٢٠٢٠/٢/٢٦).
٥. أنا برسكي، البرلمان الفرنسي حسم أمره: معاداة الصهيونية هي نوع من معاداة السامية، **معاريف**، ٢٠٢٠/١٢/٣، أنظر الرابط: <https://www.maariv.co.il/news/world/Article-733213> (آخر مشاهدة: ٢٠٢٠/٢/٢٦).
٦. تسيقي برئيل، نحو اقتحام الخليج، **هآرتس**، ٢٠٢٠/٢/١٣، ص: ٥.
٧. أنظر على سبيل المثال مثال المؤرخ الإسرائيلي المعروف ايلي بودي، السقف الأعلى في علاقات إسرائيل والدول العربية، **هآرتس**، ٢٠١٩/٢/٢٨، أنظر الرابط: <https://www.haaretz.co.il/blogs/mitvim/BLOG-1.6979363> (آخر مشاهدة: ٢٠٢٠/٢/٢٦).
٨. اربيل كهاننا، رئيس الحكومة يهاجم: المحكمة الدولية في لاهاي تحولت إلى سلاح سياسي ضد إسرائيل، **يسرائيل هيوم**، ٢٠١٩/١٢/٢٢، أنظر الرابط: <https://www.israelhayom.co.il/article/717633> (آخر مشاهدة: ٢٠٢٠/٢/٢٦). وأيضا: نوعا لندا، نتياهو: قرار المحكمة الدولية في لاهاي- معاداة للسامية، **هآرتس**، ٢٠١٩/١٢/٢٢، أنظر الرابط: <https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.8296885> (آخر مشاهدة: ٢٠٢٠/٢/٢٦).
٩. وردت هذه المعطيات في الموقع الإلكتروني لجهاز الأمن العام (الشاباك)، أنظر الرابط: <https://www.shabak.gov.il/SiteCollectionDocuments/Monthly%20Summary%20HE> (آخر مشاهدة: ٢٠٢٠/٢/٢٦).
١٠. اربيل كهاننا، وزير الخارجية الأميركي يومئذ: كنا نعلم أن المستوطنات في يهودا والسامرة قانونية، **يسرائيل هيوم**، ٢٠١٩/١١/٢٧، أنظر الرابط: <https://www.israelhayom.co.il/article/710979> (آخر مشاهدة: ٢٠٢٠/٢/٢٨).
١١. نوعا لندا، سفير الولايات المتحدة الأميركية، فريدمان: لإسرائيل الحق في ضم جزء من الضفة الغربية، **هآرتس**، ٢٠١٩/٦/٨، أنظر الرابط: <https://www.haaretz.co.il/news/politics/premium-1.7342909> (آخر مشاهدة: ٢٠٢٠/٢/٢٨).
١٢. معاريف، نتياهو تحدث مع ترامب وشكره على التصريح بخصوص المستوطنات، **معاريف**، ٢٠١٩/١١/١٩، أنظر الرابط: <https://www.maariv.co.il/breaking-news/Article-730324>
١٣. طال شيلاف، ومايا هريديشيانو، نتياهو: تصحيح ظلم تاريخي، في اليسار شجبوا ذلك: يعارض المصلحة القومية، موقع **walla**، 19/11/2019، أنظر الرابط: <https://news.walla.co.il/item/3324541>
١٤. المصدر السابق.
١٥. المصدر السابق.
١٦. المصدر السابق.
١٧. المصدر السابق.
١٨. هوديا كرش حزون، مؤتمر البحرين: في القدس شددوا على عدم تخريب الحفلة الأميركية، **مكور ريشون**، ٢٠١٩/٦/٢٣، أنظر الرابط: <https://www.makorrishon.co.il/international/148741> (آخر مشاهدة: ٢٠٢٠/٢/٢٨).
١٩. مهند مصطفى، مشاريع الضم في السجل الإسرائيلي الراهن: جدلية المواطنة والأرض، **مجلة قضايا إسرائيلية**، العدد ٦٦، ٢٠١٧، ص: ٣٧-٥١.
٢٠. عميرة هس، الطبيعة تتجدد لخدمة المستوطنين، تحت رعاية قضايا المحكمة العليا، **هآرتس**، ٢٠٢٠/١/١٧، ص: ١٣.
٢١. في التماس تقدمت به مجموعة من الإسرائيليين (٤٠ شخصا) من أجل إلغاء الحماية الطبيعية «ام زوكا» والتي تم بناء بؤرة استيطانية عليها، ولأنها تميز ضد الفلسطينيين مقابل اليهود المستوطنين، ردت المحكمة العليا هذا الالتماس. لا بل اتهم القاضي مناحيم مزور المحامي الذي قدم الالتماس بالمستفز. (عميرة هس، المصدر السابق).
٢٢. المصدر السابق.
٢٣. موقع حركة السلام الآن، أنظر رابط المعطيات: <https://peacenow.org.il/settlements-watch/matzav/population> (آخر مشاهدة: ٢٠٢٠/٢/٢٥).

٢٤. هغار شيريف، نتنياهو أمر بربط ١٢ بؤرة استيطانية غير قانونية بالكهرباء، **هآرتس**، ٢٠٢٠/٢/٢٥، ص: ٤.
٢٥. معهد القدس لشؤون الجمهور والدولة، المستوطنات: كل المعطيات عشية خطة ترامب، (القدس: معهد القدس لشؤون الجمهور والدولة، ٢٠١٩). أنظر الرابط: <https://jcpa.org.il/article/117217> (آخر مشاهدة: ٢٠٢٠/٢/٢٥).
٢٦. المصدر السابق.
٢٧. هغار شيراف، الأمم المتحدة: في ٢٠١٩ ارتفع عدد المباني التي هدمت أو صودرت في مناطق C، **هآرتس**، ٢٠٢٠/١/٧، ص: ٤.
٢٨. ارييل كهانا، خطة بينيت: «سنضع نهاية للسيطرة الفلسطينية»، **يسرائيل هيوم**، ٢٠١٩/١٢/١٩، أنظر الرابط: <https://www.israelhayom.co.il/article/717217> (آخر مشاهدة، ٢٠٢٠/٢/٢٥).
٢٩. المصدر السابق.
٣٠. اليشع بن كيوم، بينيت منع بناء فلسطينيا في منطقة داخل مناطق B، موقع ynet، 21/2020، أنظر الرابط: <https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5681776,00.html> (آخر مشاهدة: ٢٠٢٠/٢/٢٥).
٣١. لم تكشف الإدارة المدنية عن هذه المعلومات عن طيب خاطر، بل بعد أن توجهت منظمة «بمكوم» لطلب هذه المعلومات من الإدارة المدنية من خلال قانون حرية المعلومات.
٣٢. هغار شيراف، في ثلاث سنوات رفضت ٩٨,٦٪ من طلبات البناء الفلسطينية في منطقة C، **هآرتس**، ٢٠٢٠/١/٢٢، ص: ٣.
٣٣. المصدر السابق.
٣٤. هغار شيراف، عدد جرائم الكراهية ضد الفلسطينيين تراجع، ولكن مستوى الجرأة للمنفذين ازداد، **هآرتس**، ٢٠١٩/١٢/١٥، ص: ١+٥.
٣٥. للمزيد حول تصورات نتنياهو أنظر: انطوان شلحت، بنيامين نتنياهو: عقيدة اللاحل، (رام الله: مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٥).
٣٦. الوف بن، تاريخ المنتصرين، **هآرتس**، ٢٠٢٠/١/٣٠، ص: ٣.
٣٧. المصدر السابق.
٣٨. ميخائيل هرتسوغ، رهان كهذا على مستقبل إسرائيل يُحتم استفتاء شعبي، **هآرتس**، ٢٠٢٠/٢/١٤، ص: ٢٣.
٣٩. مهند مصطفى، بنيامين نتنياهو: إعادة إنتاج المشروع الصهيوني ضمن منظومة صراع الحضارات (اسطنبول: مركز رؤية للتنمية السياسية، ٢٠١٩).
٤٠. ذكرت الخطة هذا الشرط ثلاث مرات، ص: ٤، ص: ٧، ص: ٢٧.
٤١. أنظر نص خطاب بار ايلان باللغة العربية في موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية على الرابط التالي: <https://mfa.gov.il/MFAAR/TheGovernment/AnnouncementsAndStatements/2009/Pages/Address-by-PM-Netanyahu-at-Bar-Ilan-University-14062009.aspx> (آخر مشاهدة، ٢٠٢٠/٢/٢٨).
٤٢. شاؤول ارييلي، ١٥ سنة للواء، **هآرتس**، ٢٠٢٠/٢/٢١، ص: ٢٣.
٤٣. المصدر السابق.
٤٤. Peace to prosperity, p: 38.
٤٥. شاؤول ارييلي، ١٥ سنة للواء، **هآرتس**، ٢٠٢٠/٢/٢١، ص: ٢٣.
٤٦. المصدر السابق.
٤٧. وهي: عوتنايل، حرمش، مفو دوتان، لون موريه، ايتمار، برخا، يتسهار، عطيرت، معاليه عاموس، ميتساد، كارمي تسور، تيلم، ادورا، نهوغوت، وبيت حغاي.
٤٨. هغار شيراف، تبادل مناطق في النقب، نقاش حول المثلث: إسرائيل حسب خطة ترامب، **هآرتس**، ٢٠٢٠/١/٣٠، ص: ٣.
٤٩. ملكيال بلص، ليس هكذا يتم الضم، **هآرتس**، ٢٠٢٠/١/٣٠، ص: ١٢.
٥٠. Peace to Prosperity, p: 12.
٥١. موقع سوغيم، نتنياهو: ما دمت رئيسا للحكومة لن يتم قلع أي يهودي من بيته، موقع سروغيم، ٢٠١٨/١٢/١١، أنظر الرابط: <https://www.srugim.co.il/295942-1> (آخر مشاهدة: ٢٠٢٠/٢/٢٥).
٥٢. وايضا انظر لتصريحه عام ٢٠١٩، مايا هورديبنشينو، نتنياهو في السامرة: التزم بعدم قلع أي مستوطنة، انتهييا مع هذه المهزلة، موقع walla، 11/7/2019، أنظر الرابط: <https://news.walla.co.il/item/3246749> (آخر مشاهدة: ٢٠٢٠/٢/٢٥).
٥٣. يهودا شيلزيفر، هدف نتنياهو: فرض السيادة الإسرائيلية على غور الأردن خلال نصف عام، **يسرائيل هيوم**، ٢٠١٩/١٢/١، أنظر الرابط: <https://www.israelhayom.co.il/article/712033>.
٥٤. هغاؤ شيراف، نتنياهو وغانتس يتحدثون عن ضم غور الاردن، ولكن ماذا يعني ذلك؟، **هآرتس**، ٢٠٢٠/١/٢٤، أنظر الرابط: <https://www.haaretz.co.il/news/politics/premium-1.8437484>.
٥٥. هغار شيراف، نتنياهو وغانتس يتحدثون عن ضم الغور، ولكن ماذا حول انعكاسات هذه الخطوة؟، **هآرتس**، ٢٠٢٠/١/٢٨، ص: ٤.

٥٦. الوف بن، مشهد الضم، **هآرتس**، ٢٣/١/٢٠٢٠، ص: ٣+١. نوعا ولدناو وأخرون، غانتس وعد بضم غور الأردن وغير موقفه من خطة السلام: دعى ترامب لنشرها مبكرا، هآرتس، ٢٢/١/٢٠١٠، ص: ٣.
٥٧. شاؤول ارييلي، حدود بيننا وبينهم، مصدر سبق ذكره.
٥٨. للمزيد حول تطور فكرة ضم المثلث إلى الدولة الفلسطينية، أنظر: مهند مصطفى، «أم الفحم أولا»، اقتراحات التبادل الجغرافي/السكاني للفلسطينيين في وادي عارة/المثلث، **مجلة قضايا إسرائيلية**، ١٨، ٢٠١٨، عدد ٧١، ص: ٢٠-٧١.
59. Peace to Prosperity, p: 13.
٦٠. يغيل ليفي، أم الفحم أيضا هي أرض إسرائيل، **هآرتس**، ٩/٢/٢٠٢٠، ص: ٢.
٦١. سامي بيرتس، المثلث القاتل لنتنياهو، **هآرتس**، ٤/٢/٢٠٢٠، ص: ٢.
٦٢. ايتمار ايخنير، مصدر سياسي كبير: نفحص امكانية تبادل سكاني مع بلدات وادي عارة، موقع ynet، 28/1/2020، أنظر الرابط: <https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5668148,00.html> (آخر مشاهدة: ٢٠٢٠/٢/٢٠).
٦٣. امير طيبون ونوعا لنداو، نقل المثلث للمناطق الفلسطينية جاء بمبادرة نتنياهو، هآرتس، ٤/٢/٢٠٢٠، أنظر الرابط: <https://www.haaretz.co.il/news/politics/premium-1.8493680> (آخر مشاهدة: ٢٠٢٠/٢/٢٠).
٦٤. Peace to Prosperity, P. 15.
٦٥. نير حسون، ١٢٠٠ من سكان القدس الشرقية حصلوا على المواطنة في السنة الماضية، ذروة منذ عام ١٩٦٧، هآرتس، ١٣/١/٢٠١٩، ص: ٥.
66. Peace to Prosperity, p:15.
67. Peace to Prosperity, P: 15.
68. Peace to Prosperity, P: 17.
69. Peace to Prosperity, p:18.
70. Peace to Prosperity, p: 16.
٧١. عرب ٤٨، القدس المحتلة: نتنياهو يعلن عن إقامة مستوطنتين تشملان ٥٢٠٠ مسكن، موقع عرب ٤٨، ٢٠/٢/٢٠٢٠، أنظر الرابط: <https://www.arab48.com/فلسطينيات/الاستيطان-والمستوطنات/٢٠٠٢/٢٠٢٠/القدس-المحتلة-نتنياهو-يعلن-عن-إقامة-مستوطنتين-تشملان-٥٢٠٠-مسكن>
٧٢. المصدر السابق.
٧٣. نير حسون، إسرائيل تقوم على بناء حي يهودي في منطقة أهدا ترامب للفلسطينيين، **هآرتس**، ١٩/٢/٢٠٢٠، ص: ١+٤.
٧٤. نير حسون، بعد سنوات من التجميد: نتنياهو يدفع لخطط تفصل الضفة عن شرق القدس، **هآرتس**، ٢٦/٢/٢٠٢٠، ص: ١+٦.
٧٥. شاؤول ارييلي، حدود بيننا وبينهم: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وطرق تسويته، (تل أبيب: منشورات يديعوت وحيمد، ٢٠١٣)، ص: ٤٠٦-٤٠٧. (بالعبرية).
76. Peace to Prosperity, p: 31-32.
77. Peace to Prosperity, p: 31.
78. Peace to Prosperity, p:31.
79. Peace to prosperity, p: 30.
80. Peace to prosperity, p: 30.
81. Peace to prosperity, p: 25.
82. Yagil Levy, Whose Life Is Worth More?: Hierarchies of Risk and Death in Contemporary Wars (Stanford: Stanford University Press, 2019).
83. Peace to prosperity, p: 26.
٨٤. إسرائيل هيوم، تقرير شعبية الاستخبارات العسكرية لعام ٢٠٢٠: سيكون لإيران يورانيوم مخصب كاف لقبلة خلال عام، **يسرائيل هيوم**، ١٤/١/٢٠٢٠، أنظر الرابط: <https://www.israelhayom.co.il/article/724379> (آخر مشاهدة: ٢٠٢٠/٢/٢٨).
٨٥. تسيبي برئيل، قطر زاوية غزة، **هآرتس**، ٢٣/٢/٢٠٢٠، ص: ٣.
٨٦. بن درور يميني، في فخ الدعايتين، **يديعوت أحرونوت**، ٢٥/٢/٢٠٢٠، ص: ٢٧.
87. Peace to prosperity, p: 4.
88. Ibid,p: 26-27.
٨٩. داني زاكين، حرب تجارية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية: «لا يوجد ما نخسره سيكون الصراع حتى النهاية»، **غلوبس**، ٣١/١/٢٠٢٠، أنظر الرابط: <https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001316899> (آخر مشاهدة، ٢٠٢٠/٢/٢٥).
٩٠. جاكى خوري وهغار شيزاف، إسرائيل تمنع من الفلسطينيين تصدير منتجاتها الزراعية للأردن، **هآرتس**، ٩/٢/٢٠٢٠، ص: ٤.
٩١. شوكي ساديه، ماذا يختبئ وراء حرب العجول بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية؟، **ذا-ماركر**، ٢١/٢/٢٠٢٠، ص: ١٢-١٤.
٩٢. جاكى خوري وهغار شيزاف، إسرائيل والسلطة أعلنتا عن تجديد التبادل التجاري الزراعي بينهما، **هآرتس**، ٢١/٢/٢٠٢٠، ص: ١٦.

المشهد السياسي- الحزبي الداخلي

الاتجاه نحو إقامة " حكومة وحدة "

بعد ٣ جولات انتخاب خلال أقل من عام

أنطوان شلحت

مدخل

على أعتاب صدور هذا التقرير الإستراتيجي شهدت إسرائيل يوم ٢٦/٣/٢٠٢٠ تغييراً دراماتيكياً، إذ تم انتخاب رئيس تحالف "أزرق أبيض" عضو الكنيست بيني غانتس رئيساً للكنيست كجزء من تفاهمات لتأليف حكومة وحدة مع الليكود، ما أدى إلى تفكيك هذا التحالف على الفور وانشقاق حزبي "يوجد مستقبل" برئاسة عضو الكنيست يائير لبيد و"تلم" برئاسة عضو الكنيست موشيه يعلون عنه. ويقول كلاهما إن لديهما ١٨ عضو كنيست من مجموع كتلة التحالف في الكنيست التي تضم ٣٣ عضو كنيست (أنشئ تحالف "أزرق أبيض" عشية انتخابات الكنيست الـ ٢١ التي جرت يوم ٩ نيسان ٢٠١٩ بين حزبي "مناعة لإسرائيل" برئاسة الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي غانتس و"يوجد مستقبل" برئاسة عضو الكنيست يائير لبيد، وانضم إليه لاحقاً الرئيسان السابقان لهيئة الأركان العامة موشيه يعلون، رئيس حزب "تلم"، وغابي أشكنازي). وكان عضو الكنيست مئير كوهين من حزب "يوجد مستقبل" الشريك في "أزرق أبيض" مرشح التحالف لتولي منصب رئيس الكنيست لكنه انسحب بعد أن قدم غانتس ترشيحه. وحصل غانتس على دعم كامل من طرف معسكر أحزاب اليمين واليهود الحريديم،

شهدت إسرائيل يوم ٢٦/٣/٢٠٢٠ تغييراً دراماتيكياً، إذ تم انتخاب رئيس تحالف "أزرق أبيض" عضو الكنيست بيني غانتس رئيساً للكنيست كجزء من تفاهمات لتأليف حكومة وحدة مع الليكود.

وتم انتخابه لهذا المنصب بدعم ٧٤ عضو كنيست ومعارضة ١٨ عضو كنيست. ولم يشارك بقية أعضاء الكنيست في عملية الانتخاب بمن في ذلك جميع أعضاء الكنيست من حزب "يوجد مستقبل"، وحزب "إسرائيل بيتنا" برئاسة عضو الكنيست أفغدور لبيرمان، ورئيس حزب "تلم" عضو الكنيست موشيه يعلون.

وذكرت مصادر مقربة من غانتس ومن رئيس الحكومة وحزب الليكود بنيامين نتنياهو أنه وفقاً للتفاهات التي تم التوصل إليها بين الجانبين وسيجري بلورتها في اتفاق مكتوب، من المقرر أن يشارك غانتس في حكومة وحدة برئاسة نتنياهو مع أعضاء الكنيست من حزبه "مناعة لإسرائيل"، حيث يتولى في البداية منصب وزير الخارجية أو وزير الدفاع ثم يتولى منصب رئيس الحكومة في أيلول ٢٠٢١. وستتولى عضو الكنيست غابي أشكنازي منصب وزير الدفاع أو وزير الخارجية، ويتولى عضو كنيست ثالث من "مناعة لإسرائيل" منصب وزير العدل. وستضم الحكومة ٣٢ وزيراً.

وأضافت هذه المصادر أنه من المتوقع أن يستقيل غانتس من رئاسة الكنيست بعد تأليف حكومة الوحدة ليحل محله عضو كنيست من حزب الليكود يرجح أن يكون رئيس الكنيست المستقيل يولي إدلشتاين.

ووعده غانتس في أول خطاب له كرئيس للكنيست بعد انتهاء عملية التصويت، بتعزيز حكومة الوحدة الوطنية، وأشار إلى أن إسرائيل بحاجة إلى حكومة وحدة طارئة لمكافحة فيروس كورونا. وادعى غانتس أن الديمقراطية انتصرت، مشيراً إلى المعركة المريرة التي خاضها مع سلفه رئيس الكنيست السابق إدلشتاين من الليكود الذي حاول منع التصويت على المنصب.

وأدى قرار غانتس هذا على الفور إلى انهيار تحالف "أزرق أبيض" حيث رفض القيادي الثاني في التحالف يائير لبيد وعضو الكنيست موشيه يعلون هذه الخطوة. وقدم كل من لبيد ويعلون طلباً رسمياً لانفصال حزبيهما عن "أزرق أبيض"، علماً بأن عضوي الكنيست يوعز هندل وتسفي هاووزر من "تلم" أيدا تولي غانتس منصب رئيس الكنيست. ورجحت تقارير إعلامية أن يشمل ائتلاف حكومة الوحدة نحو ٧٨ عضو كنيست من الأحزاب التالية: الليكود، و"مناعة لإسرائيل"، وتحالف "يميننا"، وشاس، ويهدوت هتوراه. وذكرت قناة التلفزة الإسرائيلية ١٢ أن هذا الائتلاف سيضم أيضاً عضوي كنيست من حزب العمل الذي سينفصل عن حزب ميرتس، وهذا من شأنه أن يترك أحزاب "يوجد مستقبل" و"إسرائيل بيتنا" وميرتس والقائمة المشتركة في المعارضة. ومع ذلك قد تكون هناك مستجدات أخرى ممكنة حيث ورد أن عضوي الكنيست هندل وهاووزر من "تلم" يدرسان الانضمام إلى الائتلاف.

أدى قرار غانتس على الفور إلى انهيار تحالف "أزرق أبيض" حيث رفض القيادي الثاني في التحالف يائير لبيد وعضو الكنيست موشيه يعلون هذه الخطوة.

وأعلن عن الوصول إلى تفاهات بشأن تأليف حكومة وحدة بين نتنياهو وغانتس في الوقت الذي اجتمع فيه الكنيست لانتخاب رئيس جديد بعد استقالة إدلشتاين. وقدم غانتس نفسه كمرشح وحيد لمنصب رئيس الكنيست، والتي من المقرر أن يشغلها لفترة وجيزة فقط ريثما يتم الانتهاء من التفاوض على شروط إقامة حكومة الوحدة. وهاجم كل من لبيد ويعلون غانتس واتهماه بالاستسلام والزحف إلى حكومة برئاسة بنيامين نتنياهو.

وقال لبيد إن غانتس استسلم من دون قتال وزحف إلى حكومة نتنياهو، وأكد أن ما تم تأليفه ليس حكومة وحدة ولا حكومة طوارئ بل حكومة أخرى لتوفير الحماية لبنيامين نتنياهو الذي يواجه لوائح اتهام بارتكاب مخالفات فساد. وأضاف لبيد أن أزمة كورونا لا يمكن أن تشكل غطاء لتخلي "أزرق أبيض" عن القيم وعن وعوده للناخبين بعدم الجلوس تحت مظلة رئيس حكومة وُجّهت بحقه ثلاث لوائح اتهام ويسعى لإقامة ائتلاف من المبتزين والمتطرفين.

وقال يعلون إن قرار غانتس الانضمام إلى حكومة نتنياهو غير مفهوم ومُخيبٌ للأمال ولا سيما للناخبين الذين صوتوا لـ "أزرق أبيض". وأكد يعلون أن غانتس بخطوته هذه أصبح شريكاً لنتنياهو في استغلال ولاء كورونا للتهرب من المحاكمة بشبهات فساد وفي شل عمل الكنيست وعدم الامتثال لقرارات المحكمة العليا.

وأثارت خطوة غانتس أيضاً معارضة عضو الكنيست غدير مريح من "مناعة لإسرائيل"، وكتبت في صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك أنها دخلت إلى المعترك السياسي من أجل الدفاع عن مبادئ الاستقامة والحرية والمساواة والنزاهة، ونيل الحقوق بنضال شريف ومستقيم، وأشارت إلى أن "أزرق أبيض" خاض حملة انتخابية واضحة ضد الفساد والمُفسدين والانتهازيين والمتطاولين على حقوق الطائفة العربية الدرزية التي تنتمي إليها، والذين سنوا أسوأ القوانين العنصرية والمجحفة في تاريخ الطائفة، ولكن ما فعله غانتس هو عمل جبان وغير مُبرر وغير مسؤول.

وقالت مريح إنها أُخبرت غانتس أنها لن تدعم أي انضمام لحكومة نتنياهو. وأكدت عضو الكنيست تمار زاندبرغ من ميرتس أن غانتس سيصبح سجادة تحت أقدام رئيس حكومة محتمل ومحرض وعنصري. وأشارت إلى أن غانتس بخطوته هذه يقوم بخداع ملايين من الناخبين الذين دعموا ما وصفته بأنه "الكتلة الديمقراطية اليسارية" وسعوا إلى بديل لنتنياهو.

لبيد: أن أزمة كورونا لا يمكن أن تشكل غطاء لتخلي "أزرق أبيض" عن القيم وعن وعوده للناخبين بعدم الجلوس تحت مظلة رئيس حكومة وُجّهت بحقه ثلاث لوائح اتهام ويسعى لإقامة ائتلاف من المبتزين والمتطرفين.

ودانت القائمة المشتركة انضمام غانتس إلى حكومة بنيامين نتنياهو، وقالت إن غانتس أثبت في هذه الخطوة أنه لا يملك عموداً فكرياً سياسياً، مؤكدة أنه انضم إلى حكومة يمينية وليس إلى حكومة طوارئ كما يدعي.

وأشارت القائمة المشتركة إلى أن توصيتها على غانتس بتأليف الحكومة الجديدة جاءت لسد إمكان تكليف نتنياهو بتأليف الحكومة من جديد، وإلى أن الهدف الوحيد لهذه التوصية كان إسقاط نتنياهو لا دعم غانتس، وذلك لوعياها التام لمدى الخطورة الكامنة في إقامة حكومة يمين متطرف استيطاني. وأكد البيان أن غانتس نقض وعده لشركائه في تحالف "أزرق أبيض" ولكافة المواطنين أيضاً، ما أدى إلى أن يعارض نصف أعضاء تحالفه خطوته هذه، وإلى انشقاق هذا التحالف إلى شطرين. كما أكد أن غانتس بخطوته هذه ساهم عملياً في استمرار نتنياهو في الحكم.

وأضاف البيان أن القائمة المشتركة "تعي جيداً أنها قامت بما وعدت جمهور ناخبها به، وهو أن تكون رأس الحربة في مناهضة حكومة نتنياهو وسياساتها، وسوف تستمر في دور المعارضة الشرسة لها مستقبلاً أياً كانوا الشركاء فيها. وستواصل التحرك بجهود مضاعفة في النضال من أجل انتزاع حقوق المجتمع العربي الفلسطيني المدنية والقومية، وفي مقدمها مكافحة الجريمة والعنف، والعمل على إلغاء قانون كمينتس، والسعي لتوفير حلول خاصة باحتياجات المجتمع العربي في ظل أزمة الكورونا، وغيرها من القضايا الملحة".

وشدّد البيان على أن القائمة المشتركة ستبقى صوت المعارضة الأقوى ضد حكومة غانتس ونتنياهو المقبلة، والتي من الواضح أنها ستكون ذات سياسات توسعية في كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية عموماً وهي بشخصها وأحزابها وتوجهاتها السياسية استمرار لحكومات نتنياهو السابقة.

في المقابل اتصل الرئيس الأميركي دونالد ترامب برئيس الحكومة نتنياهو وهنأه على قرب قيامه بتأليف حكومة برئاسته.

كما ادعى غانتس أن شريكه في "أزرق أبيض" لبيد ويعلون رفضاً أي حل وسط للأزمة السياسية الإسرائيلية، وفضلاً إجراء انتخابات رابعة على إقامة حكومة مع نتنياهو. وأكد غانتس أنه متصالح مع قراره بسبب حالة الطوارئ التي تعيشها إسرائيل من جراء تهديد فيروس كورونا للصحة والاقتصاد، وأشار إلى أنه وغابي أشكنازي وآخرين قرروا عدم جرّ إسرائيل لانتخابات رابعة في حالة طوارئ.

وأكدت معظم التحليلات التي تناولت هذا التغيير الدراماتيكي أنه يعد بمثابة انتصار كبير لنتنياهو.

أشارت القائمة المشتركة إلى أن توصيتها على غانتس بتأليف الحكومة الجديدة جاءت لسد إمكان تكليف نتنياهو بتأليف الحكومة من جديد، وإلى أن الهدف الوحيد لهذه التوصية كان إسقاط نتنياهو لا دعم غانتس.

وكتب رئيس تحرير صحيفة "هآرتس" ألوف بن (٢٧/٣/٢٠٢٠) أن إلغاء المحاكمة سيكون المهمة الأولى لحكومة الوحدة الوطنية أو حكومة الطوارئ، أو أي اسم آخر يطلقونه عليها. وقبيل الخريف، سيُطرح مجدداً للنقاش موضوع ضم الضفة الغربية. وإذا واجه ترامب صعوبات في حملة إعادة انتخابه، فإنه سيميل إلى تشجيع عمليات ضم إسرائيلية لتعبئة مؤيديه الألفنجيليين من أجل مساعدته في مواجهته لجو بايدن. أيضاً وباء الكورونا سيُستخدم لتبرير الضم، بحجة أن إسرائيل تريد ضمان سيطرتها على الحدود الخارجية والداخلية لمنع تفشي الأمراض.

وأضاف بن أن غانتس قام بسرقة مليون صوت من معارضي نتنياهو الذين رأوا في الأول بديلاً.

كما رأيت معظم التحليلات التي ظهرت في صحيفة "يسرائيل هيووم" المقربة من رئيس الحكومة أن هذا التطور هو انتصار كبير لنتنياهو واليمين ولا سيما في معركتهما ضد المحكمة الإسرائيلية العليا.

وكتب كبير المعلقين في هذه الصحيفة أمنون لورد (٢٩/٣/٢٠٢٠) أن المحكمة العليا بصفتها محكمة العدل العليا هي المتضررة الأساس من حدث إقامة حكومة وحدة، كونها حولت نفسها إلى "أداة ذات نفوذ كبير في خطة سياسية كبيرة تهدف إلى إسقاط نتنياهو". وأضاف أنه من الآن فصاعداً فإن الطريق نحو سن قانون يقيدّ صلاحيات هذه المحكمة باتت قصيرة.

الجولة الثالثة.. استخدام "صفقة القرن"

اتسم المشهد السياسي- الحزبي في إسرائيل خلال العام ٢٠١٩ أكثر من أي شيء آخر بإجراء ثلاث جولات انتخابية في غضون أقل من عام واحد، كانت آخرها الانتخابات التي جرت يوم ٢ آذار ٢٠٢٠.

ويعود ذلك إلى سبب يكاد يكون وحيداً هو فشل رئيس الحكومة وزعيم حزب الليكود واليمين الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في تحقيق أغلبية ولو ضئيلة تتيح له إمكان تأليف حكومة يظل هو واقفاً على رأسها وذلك بهدف الهروب إلى الأمام من تقديمه إلى المحاكمة بتشبهه ارتكابه مخالفات جنائية في أثناء الفترة التي كان فيها موظفاً حكومياً (رئيس حكومة).

سيقدّم هذا الفصل عرضاً لجولات الانتخابات هذه ونتائجها وتداعياتها، وأساساً من خلال تتبع الرهانات التي وقفت وراء أداء نتنياهو فيها، وفي المقابل تتبع الرهانات التي تمسك بها خصومه ونأت بهم، في معظمها، عن خوض جولات الانتخابات على

رأيت معظم التحليلات التي ظهرت في صحيفة "يسرائيل هيووم" المقربة من رئيس الحكومة أن هذا تغير موقف غانتس هو انتصار كبير لنتنياهو واليمين ولا سيما في معركتهما ضد المحكمة الإسرائيلية العليا.

أساس برنامج سياسي بديل للسياسة الإسرائيلية التي انتهجها اليمين على مدار أكثر من عقد الأعوام الذي كان فيه نتنياهو رئيساً للحكومة.

وسبق أن تناولنا، في مثل هذا الفصل من التقرير الاستراتيجي العام الفائت، خريطة الأحزاب والقوائم التحالفية التي خاضت انتخابات الجولة الأولى في نيسان ٢٠١٩، وكان في مركزها قائمة تحالف "أزرق أبيض" التي أقيمت بين حزبي "مناعة لإسرائيل" برئاسة الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي الجنرال احتياط بيني غانتس و"يوجد مستقبل" برئاسة عضو الكنيست يائير لبيد، والتي انضم إليها الرئيسان السابقان لهيئة الأركان العامة الجنرالان في الاحتياط موشيه يعلون، رئيس حزب "تلم"، وغابي أشكنازي.

ولا بُدُّ من التذكير بأن الجولة الأولى لانتخابات الكنيست الـ ٢١ التي جرت يوم ٩ نيسان ٢٠١٩، أتت بعد أن تفككت حكومة نتنياهو الرابعة (٢٠١٥-٢٠١٩) في إثر إعلان رؤساء الائتلاف الحكومي، في بيان مشترك صادر عنهم يوم ٢٤/١٢/٢٠١٨، أنهم قرروا الذهاب إلى انتخابات عامة مبكرة يوم ٩ نيسان ٢٠١٩، وليس في الموعد الأصلي المقرر للانتخابات العامة في إسرائيل، وهو يوم ٤ تشرين الثاني ٢٠١٩. واتخذ هذا القرار في أعقاب فشل رؤساء الائتلاف الحكومي في جسر الهوة القائمة بين مواقفهم حيال القانون الجديد المتعلق بتجنيد الشبان اليهود الحريديم (المتشددون دينياً) في الجيش الإسرائيلي. وجاء في البيان المشترك لرؤساء أحزاب الائتلاف أن قرار تقديم موعد الانتخابات "أُخذ من باب الحرص على الميزانية والمسؤولية الوطنية". وأشار البيان إلى أن رؤساء أحزاب الائتلاف عقدوا اجتماعاً للنظر في المصادقة على قانون التجنيد، وخلال الاجتماع أوضح بعضهم أنه بات يستصعب تمرير قوانين في الكنيست نظراً إلى الحكومة الضيقة التي يقودها نتنياهو منذ قيام وزير الدفاع السابق أفيغدور لييرمان يوم ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٨ بالاستقالة من الحكومة وخروج حزبه "يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا)" من الائتلاف الذي أصبح يضم ٦١ عضو كنيست من أصل ١٢٠ عضواً. وتعقيباً على قرار تقديم موعد الانتخابات، قال نتنياهو إنه أرجأ حل الكنيست إلى ذلك الوقت بسبب "الحملة العسكرية الضرورية ضد أنفاق حزب الله في لبنان" (عملية "درع شمالي"). وأشاد نتنياهو بإنجازات حكومته الرابعة في الأعوام الأربعة الأخيرة لها، وأبرزها الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية من تل أبيب إليها، وسنّ قانون القومية الذي ينص على أن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي. وأعرب

وصلت نسبة التصويت في جولة الانتخابات الثالثة (٢ آذار ٢٠٢٠) إلى نحو ٧١,٥% بينما كانت في الجولة الثانية في أيلول ٦٩,٨%. بمعنى أن نسبة التصويت ارتفعت بـ ٢% تقريباً.

حدثت الجولة الثالثة في ضوء نشر "صفقة القرن"، والتي اشتملت من بين أمور أخرى على فقرة تتعلق بنقل المثلث إلى الدولة الفلسطينية العتيدة؛ أي التخلص من حوالي ٣٥٠ ألف فلسطيني يعيشون في هذه المنطقة.

نتنياهو عن ثقته بفوزه في الانتخابات المقبلة، وأكد أن الائتلاف الحكومي المقبل سيكون شبيهاً بالائتلاف الحالي في حال فوزه في الانتخابات.

أما الجولة الثانية لانتخابات الكنيست الـ ٢٢ والتي جرت يوم ١٧ أيلول ٢٠١٩، ف جاءت نتيجة فشل نتنياهو في تشكيل حكومة يمينية في أعقاب النتائج التي أسفرت عنها انتخابات الجولة الأولى. فقد حصلت كتل اليمين والحريديم في تلك الانتخابات على ٦٥ مقعداً (٦٠ مقعداً من دون حزب "إسرائيل بيتنا" برئاسة ليبرمان)، غير أن نتنياهو فشل في تأليف الحكومة بسبب موقف حزب ليبرمان من قانون الخدمة العسكرية لليهود الحريديم، والذي طالب بإدراج صيغة لم توافق عليها الأحزاب الحريدية. وفي واقع الأمر طغى على هذه الجولة النقاش حول المسائل الداخلية، وتحديدًا سؤال الدين والدولة، وسؤال الحيز الديمقراطي ومؤسساته، فضلاً عن شخص نتنياهو نفسه. وكان من الجلي أن الفروقات بين الأحزاب الصهيونية إزاء المسألة الفلسطينية، من حزب العمل وحتى أحزاب اليمين، تكاد تكون شكلية، علاوة على غياب النقاش حول المسألة الفلسطينية في السجلات الانتخابية. وبينت هذه الانتخابات سيولة الناخبين بين الأحزاب والقوائم المختلفة، ولكن تبين أيضاً أن هذه السيولة تبقى محصورة داخل المعسكرات السياسية ولا تتسلل في العموم خارجها. كما بينت نتائج الانتخابات أن التحالفات لا تسهم بالضرورة في تعزيز تمثيل الأحزاب، والحالة الوحيدة التي زاد فيها تمثيل قائمة نتيجة للتحالفات كانت حالة القائمة المشتركة.

وجاءت الجولة الثالثة لانتخابات الكنيست الـ ٢٣ التي جرت في ٢ آذار ٢٠٢٠ بعد فشل الليكود وتحالف "أزرق أبيض" في تشكيل حكومة في أعقاب انتخابات الجولة الثانية في أيلول ٢٠١٩.

ووصلت نسبة التصويت في جولة الانتخابات الثالثة (٢ آذار ٢٠٢٠) إلى نحو ٧١,٥٪ بينما كانت في الجولة الثانية في أيلول ٦٩,٨٪، بمعنى أن نسبة التصويت ارتفعت بـ ٢٪ تقريباً. ووصل عدد الأصوات الصحيحة في هذه الانتخابات إلى ٤,٥٩٠,٠٦٢ صوتاً، فيما وصل عدد الأصوات الصحيحة في انتخابات أيلول إلى ٤,٤٣٦,٨٠٦ صوتاً.

ووفقاً للنتائج النهائية، حصلت قائمة حزب الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو على ٣٦ مقعداً، وقائمة تحالف "أزرق أبيض" برئاسة عضو الكنيست بيني غانتس على ٣٢ مقعداً، والقائمة المشتركة على ١٥ مقعداً، وقائمة حزب شاس الحريدي على ٩ مقاعد، وحصل كل من قائمة "إسرائيل بيتنا"، وقائمة الحزب الحريدي يهدوت

استطاع حزب الليكود أن يزيد تمثيله في الكنيست الـ ٢٣ من ٣١ مقعداً إلى ٣٦ مقعداً، وذلك على الرغم من تصعيد في ملفات الشبهات الجنائية التي تحوم حول نتنياهو.

هتوراه، وقائمة التحالف بين أحزاب العمل و"غيشر" وميرتس على ٧ مقاعد، وحصلت قائمة تحالف "يمينا" على ٦ مقاعد. وأظهرت هذه النتائج فوز معسكر أحزاب اليمين واليهود الحريديم بـ ٥ مقعداً، ومعسكر الوسط - اليسار بـ ٤٠ مقعداً، والقائمة المشتركة بـ ١٥ مقعداً، وحزب ليبرمان بـ ٧ مقاعد.

نتائج انتخابات ٢٠١٩-٢٠٢٠ (بحسب عدد المقاعد)

القائمة	نيسان ٢٠١٩	أيلول ٢٠١٩	آذار ٢٠٢٠
الليكود	٣٥	٣١	٣٦
كحول لفان (أزرق أبيض)	٣٥	٣٣	٣٣
حزب العمل	٦	٦ (بتحالف مع غيشر)	٧ (تحالف العمل- غيشر- ميرتس)
ميرتس	٤	٥ (بتحالف مع حزب إيهود باراك)	
كولانو	٤	(انضم إلى حزب الليكود)	انتهى الحزب بدمجه في الليكود واعتزال مؤسسه موشيه كحلون
يهودت هتوراه	٨	٨	٧
شاس	٨	٩	٩
إسرائيل بيتنا (ليبرمان)	٥	٨	٧
أحزاب اليمين	٥ (اتحاد أحزاب اليمين)	٧ (يمينا)	٦ (يمينا)
القائمة المشتركة	١٠ (ضمن قائمتين)	١٣	١٥
المجموع	١٢٠	١٢٠	١٢٠

حافظت القوائم في كتلة اليمين- الحريديم على قوتها تقريباً، وهذا يدل على أن القواعد الانتخابية لليكود ثابتة، وأن الحراك بالأساس يكون داخل وبين القوائم اليمينية.

جرت هذه الجولة في ظل المتغيرات التالية:

- أولاً، نشر الخطة الأميركية للسلام أو ما يعرف بـ"صفقة القرن"، حيث اشتملت الخطة من بين أمور أخرى على فقرة تتعلق بنقل المثلث إلى الدولة الفلسطينية العتيدة؛ أي التخلص من حوالي ٣٥٠ ألف فلسطيني يعيشون في هذه المنطقة.

- ثانياً، السعي المحموم لدى اليمين الإسرائيلي برئاسة نتنياهو لتصفية القضية الفلسطينية، منطلقاً من "صفقة القرن"، وأساساً من خلال ضم مناطق في الضفة الغربية، وفرض السيادة الإسرائيلية على المستوطنات هناك.^٢
- ثالثاً، تطلع اليمين الإسرائيلي إلى حسم هذه الجولة، من خلال العمل على الحصول على ٦١ مقعداً لكتلة اليمين وأحزاب اليهود الحريديم، من دون حزب ليبرمان، وتشكيل حكومة تعمل على وضع المداك الأخير من مشروع اليمين فيما يتعلق بمشروعه السياسي داخل الخط الأخضر، وفي الضفة الغربية.^٣
- رابعاً، نزع الشرعية عن القائمة المشتركة، سواء في خطاب حزب الليكود ولاحقاً أيضاً في خطاب تحالف "أزرق أبيض"، والإجماع الحزبي الإسرائيلي (ما عدا ميرتس) على شطب عضو الكنيست هبة يزيك (التجمع الوطني)، برغم توصية القائمة المشتركة على رئيس "أزرق أبيض" غانتس في الجولة الثانية، وهو ما أكد على وجهة السياسة الإسرائيلية نحو تقليص العمل السياسي الفلسطيني وحرية التعبير أكثر فأكثر.

الليكود: استطاع حزب الليكود أن يزيد تمثيله في الكنيست الـ ٢٢ من ٣١ مقعداً إلى ٣٦ مقعداً، وذلك على الرغم من أن الفترة التي سبقت الانتخابات شهدت تصعيداً في ملفات الشبهات الجنائية التي تحوم حول نتنياهو وتخله تقديم لائحة اتهام ضده من طرف المستشار القانوني للحكومة، ولحق ذلك فشله في الحصول على الحصانة البرلمانية وقيامه بسحب طلب الحصانة في آخر لحظة، وذلك لمعرفة أن الكنيست بتركيبتها التي كانت لن توافق له على هذا الطلب، وانتهاء بتحديد الجلسة الأولى لمحاكمته التي كان من المقرر عقدها يوم ١٧ آذار، وتم تأجيلها بسبب تداعيات تفشي فيروس كورونا إلى يوم ٢٤ أيار المقبل.

لم تؤثر كل هذه التطورات في ملف نتنياهو الجنائي عليه، بل إن الليكود عزز من تمثيله، كما استطاع تعزيز تمثيل كتلة اليمين- الحريديم من ٥٥ مقعداً في الجولة الثانية إلى ٥٨ مقعداً في الجولة الثالثة. ففي انتخابات الجولة الثانية حصل الليكود على ١,١١٣,٦١٧ صوتاً، فيما حصل في انتخابات الجولة الثالثة على ١,٣٥٢,٤٤٩ صوتاً؛ بمعنى أن الليكود زاد عدد المصوتين له بأكثر من ٢٠٠ ألف صوت. تجدر الإشارة كذلك إلى أن باقي القوائم في كتلة اليمين- الحريديم حافظت على قوتها تقريباً، وهذا يدل على أن القواعد الانتخابية لليكود ثابتة، وأن الحراك بالأساس يكون داخل وبين القوائم اليمينية.

وتعود هذه الزيادة إلى مجموعة من العوامل، أهمها: أولاً، تمكّن نتنياهو خلال

حملة الانتخابات من حشد جمهور حزب الليكود التقليدي ودفعه إلى المشاركة في هذه الانتخابات، ولا سيما في معاقل الليكود التقليدية في البلدات والمدن التي تسكنها أغلبية من اليهود الشرقيين، والتي أظهرت نتائج الانتخابات أن نسبة المصوتين لحزب الليكود فيها زادت على نحو ملحوظ. ثانياً، يبدو أن نتنهاو تمكّن في حملته الانتخابية من إقناع القسم الأكبر من مصوتي حزب "عوتسما يهوديت" (قوة يهودية) الفاشي، بالتصويت لحزب الليكود، وعدم حرق أصواتهم لأن عوتسما يهوديت لن يتمكن من اجتياز نسبة الحسم. وفعلاً انخفض عدد المصوتين لهذا الحزب بنحو ٦٤ ألف ناخب (حصل على ١٩ ألف صوت فقط، في مقابل ٨٣ ألف صوت في الانتخابات السابقة). ويبدو أن الغالبية العظمى من هذه الأصوات ذهبت إلى حزب الليكود. ثالثاً، انخفض عدد المصوتين لحزب "إسرائيل بيتنا" في هذه الانتخابات بـ ٤٧ ألف ناخب مقارنة بالانتخابات السابقة (٢٦٣ ألف صوت، في مقابل ٣١٠ آلاف سابقاً). ويُعتقد أن الغالبية العظمى من هذه الأصوات ذهبت إلى حزب الليكود. رابعاً، انخفض عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة تحالف "يميننا" بـ ٢٠ ألف صوت (٢٤٠ ألف صوت، في مقابل ٢٦٠ ألف صوت سابقاً)، ويُرجح بأن غالبية هذه الأصوات ذهبت إلى حزب الليكود. خامساً، تمكّن نتنهاو من استقطاب عشرات الآلاف من الطبقة الوسطى من أنصار حزب "كولانو (كلنا)"، الذين صوتوا في الانتخابات السابقة لصالح حزب "أزرق أبيض".

أما أهم الأسباب التي ساهمت في تعزيز قوة الليكود فكانت ما يلي:

- أولاً، نشر "صفقة القرن"، والتي ساهمت في أهمية الخروج للتصويت لليمين من أجل حسم الجولة الانتخابية، حيث أن تطبيق الخطة الأميركية وتحديد ضم مناطق في الضفة الغربية كانت في نظر قواعد اليمين من خلال التصويت للحزب الحاكم، الذي جلب هذه الصفقة ووعده بتطبيقها في حال فوزه في الانتخابات.
- ثانياً، العمل الميداني المكثف الذي قام به الليكود من أجل تحفيز قواعده التي لم تصل في الانتخابات السابقة من أجل التصويت له.
- ثالثاً، تسويق فكرة أن الحكومة التي قد يؤلفها غانتس ستكون من خلال الاتكاء على دعم القائمة المشتركة، وعلى غرار خطاب نتنهاو ضد شرعية حكومة إسحق رابين وتوقيعها اتفاق أوسلو في بداية تسعينيات القرن العشرين الفائت بسبب دعمها من الكتلة المانعة العربية، أعاد رئيس الحكومة هذا الخطاب من خلال اعتبار أن أي حكومة سيشكلها غانتس ستكون مدعومة من أعضاء القائمة المشتركة والتي أطلق عليها نتنهاو اسم "قائمة داعمي الإرهاب".^٥

لم تأت النتائج النهائية للانتخابات الجولة الثالثة على هوى رئيس الحكومة وزعيم اليمين نتنهاو، ذلك أنها في الجوهر أعادت إنتاج نفس الأسباب التي أدت إلى ذهاب إسرائيل إلى ثلاث جولات انتخابية خلال أقل من عام واحد.

يظل أبرز ما أقدم عليه نتنهاو عشية يوم الانتخابات هو، وفقاً لعدد من التحليلات، تخطيه لخطين أحمرين وضعهما المجتمع الدولي في مسألة المستوطنات، ويتعلقان بمنطقة "غفعات همتوس" في القدس الشرقية ومنطقة E١ بين القدس الشرقية ومستوطنة "معاليه أدوميم".

- رابعاً، نجاح نتنياهو في تعزيز وعي ناخبي اليمين بأنه مُلاحق قضائياً من أجل إسقاطه سياسياً وتقويض حكم اليمين، كما عزز من حالة الضحية التي ألصقها بنفسه.

- خامساً، رغبة الكثير من قواعد اليمين بحسم الانتخابات من أجل منع انتخابات رابعة، في الوقت الذي لم يجد فيه اليمين عنواناً لحكومة مستقرة يهودية إلا من خلال التصويت لليكود.

ومع أن النتائج النهائية للانتخابات الجولة الثالثة لم تأت على هوى رئيس الحكومة وزعيم اليمين نتنياهو، ذلك أنها في الجوهر أعادت إنتاج نفس الأسباب التي أدت إلى زهاب إسرائيل إلى ثلاث جولات انتخابية خلال أقل من عام واحد، ما يعني أن سيناريو الذهاب إلى انتخابات رابعة ما زال مطروحاً بقوة في أجندة الطلبة السياسية، فإنه بموازاة ذلك رأت عدة تحليلات أن "الإنجاز" الأهم الذي حققه نتنياهو في هذه الانتخابات هو فوز الليكود بمكانة الحزب الأكبر، والتي من شأنها أن تؤهله للفوز بمهمة تأليف الحكومة المقبلة، وهذا الفوز كان بمثابة أحد الأهداف المهمة التي سعى نتنياهو لتحقيقها. وأوضحت أن الكفة بهذا الشأن بدأت شيئاً فشيئاً ترجح لصالح حزب الليكود قبل يوم الانتخابات لعدة أسباب منها: الحملة المتكررة لليكود بأنه "ليس لغانتس حكومة من دون القائمة المشتركة"، وفتح تحقيق ضد شركة "البعد الخامس" (شركة معلوماتية ناشئة كان غانتس عضواً في مجلس إدارتها) وذلك على الرغم من أن غانتس ليس متهماً، كما أن الهلع من فيروس كورونا ساهم هو أيضاً في صعود الليكود، حيث أدار نتنياهو حملة شديدة الوضوح، فهو عقد اجتماعات وقدم مثلاً للسيطرة على الوضع، كما فعل في حادث اشتعال الحرائق في الكرمل العام ٢٠١٠. وأكد عدد من المحللين أنه من ناحية نتنياهو فهو كان بحاجة إلى فوز كهذا كي يبقى على رأس حزبه والتكتل الذي أنشأه مع أحزاب اليمين والحريديم حتى في حال التوجه إلى معركة انتخابات رابعة، وشددوا على أنه في حال تمكن غانتس من تحقيق فجوة تقدر بثلاثة - أربعة مقاعد، كما تنبأت عدة استطلاعات رأي خلال تلك الفترة، فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى زعزعة سيطرته على الليكود والتكتل المذكور^٦.

يُشار هنا إلى أن نتنياهو أقدم على تجييش أزمة فيروس كورونا أيضاً من أجل الدفع قدماً بفكرة إقامة حكومة وحدة وطنية، كما سنفصل في سياق لاحق.

من الناحية السياسية يظل أبرز ما أقدم عليه نتنياهو عشية يوم الانتخابات هو، وفقاً لعدد من التحليلات، تخطيه لخطين أحمرين وضعهما المجتمع الدولي

لوحظ منذ بدء الحديث عن انتشار فيروس كورونا أن هناك تجييشاً لأزمة هذا الوباء من طرف رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو.

لإسرائيل خلال الـ ١٥ سنة الأخيرة في مسألة المستوطنات، ويتعلقان بمنطقة "غفعات همتوس" في القدس الشرقية ومنطقة E1 بين القدس الشرقية ومستوطنة "معاليه أدوميم".

وبحسب ما جاء في تحليل ظهر في "هآرتس"، فإن البناء الإسرائيلي في هذين الموقعين بالنسبة إلى العالم والفلسطينيين يشكل نقطة لا رجوع عنها، لأنه سيحوّل الدولة الفلسطينية إلى مسألة نظرية تماماً لا يمكن تحقيقها على الأرض، ولأن الخط بين الكيانين الإسرائيلي والفلسطيني الذي رُسم على عدد لا يُحصى من الخرائط منذ العام ١٩٦٧، سيصبح مستحيلاً.

وقال كاتب التحليل إنه طوال العقد الأخير، وقف نتنياهو في وجه الضغوط التي مارسها اليمين، وواصل تجميد البناء في هذين الموقعين، لكن الآن قبل أيام معدودة من الانتخابات الثالثة، وبينما العالم مشغول بفيروس كورونا، قرر نتنياهو تخطّي هذين الخطين الأحمرين.

وتابع: "من الواضح أن المقصود هو دعاية انتخابية، وقرار آخر من مجموعة قرارات شعبية تهدف إلى إرضاء مجموعات اقتراع متعددة، لكن هذا لا يعني أن في الإمكان إعادة العجلة إلى الوراء، والأكثر معقولة أن دولة إسرائيل أقدمت اليوم على القيام بخطوة أخرى نحو الدولة ثنائية القومية".

وأشار تحليل "هآرتس" أيضاً إلى أن مبدأ التقسيم إلى دولتين تلقى ضربات عديدة في ظل حكم نتنياهو، بدءاً من التغيير الزاحف للوضع القائم في الحرم القدسي الشريف، مروراً بتكريس مقاربة "لا يوجد شريك" ومحاولة إهانة السلطة الفلسطينية، ووصولاً إلى تأجيل المواقع غير الشرعية والمستوطنات في الضفة الغربية. وبرأيه فإن "إطلاق البناء في غفعات همتوس وفي E1 أيضاً، حتى لو جرى اليوم انطلاقةً من اعتبارات انتخابية قصيرة الأجل، سينقلنا إلى واقع سيكون من المستحيل فيه تحيّل الدولة الفلسطينية العتيدة. واليوم تُركت الخطوط الحمراء خلفنا، في الطريق إلى دولة واحدة يعيش فيها شعبان، إذا كان فيها مساواة، فإنها لن تكون صهيونية. وإذا كانت صهيونية، فإنها ستكون دولة أبارتهايد. وهذا هو الواقع فعلياً. وفي النهاية هذا هو إرث بنيامين نتنياهو الحقيقي".^٧

"أزرق أبيض" ومعسكر "اليسار الصهيوني": حافظ تحالف "أزرق أبيض" على تمثيله البرلماني في الجولة الثالثة (٣٣ مقعداً)، ولكنه بخلاف انتخابات الجولة الثانية لم يعد الحزب الأكبر في الكنيست، بعد حصول الليكود على ٣٦ مقعداً. وحصل التحالف في انتخابات الجولة الثانية على ١,١٥١,٢١٤ صوتاً، بينما حصل في

حافظ تحالف "أزرق أبيض" على تمثيله البرلماني في الجولة الثالثة (٣٣ مقعداً)، ولكنه بخلاف انتخابات الجولة الثانية لم يعد الحزب الأكبر في الكنيست، بعد حصول الليكود على ٣٦ مقعداً.

انتخابات الجولة الثالثة على ١,٢٢٠,٣٨١ صوتاً؛ أي بزيادة ٧٠ ألف صوت. ولم تكف هذه الزيادة للتحالف من أجل تعزيز تمثيله البرلماني بسبب ارتفاع نسبة التصويت في هذه الدورة الانتخابية. وتراجعت كتلة المعارضة لنتنياهو (”أزرق أبيض“، ليبرمان، والعمل- غيشر- ميرتس) من ٥٢ مقعداً في انتخابات أيلول إلى ٤٧ مقعداً. بمعنى أن هذا المعسكر تراجع ٥ مقاعد، وإذا ما اعتبرنا أن مقعدين حصلت عليهما القائمة المشتركة، فإن ثلاثة مقاعد انتقلت إلى كتلة اليمين التي ارتفعت من ٥٥ مقعداً إلى ٥٨ مقعداً.

أما أسباب تراجع هذا المعسكر المعارض لنتنياهو فتعود إلى ما يلي:

- أولاً، ضعف الدعاية الانتخابية والاستراتيجية الانتخابية لتحالف ”أزرق أبيض“ الذي بدا وكأنه في حالة رد فعل دائم لنتنياهو، حيث حدد الأخير جدول النقاش العام، كما أنه شنّ هجوماً مكثفاً على ”أزرق أبيض“ خصوصاً فيما يتعلق بتشكيل حكومة مع القائمة المشتركة. في المقابل، بقي ”أزرق أبيض“ ينكر ذلك، متحدثاً عن حكومة بأغلبية يهودية، وذلك على الرغم من أن المشهد الانتخابي الذي كان متوقعا لا يعطيه هذه الإمكانية إلا من خلال حكومة وحدة وطنية. وجاء تصريح رئيس العمل عمير بيرتس قبل أسبوع من الانتخابات بأنه اتفق مع غانتس على تشكيل حكومة مع القائمة المشتركة لتؤكد دعاية الليكود حول ذلك.^٨
- ثانياً، أضر التحالف بين ميرتس وبين العمل- ”غيشر“ بالقوة الانتخابية لهذا التحالف. فقد حصل الحزبان في انتخابات الجولة الثانية على ١١ مقعداً (٦ مقاعد للعمل- ”غيشر“ و٥ مقاعد لميرتس)، فيما حصل التحالف في انتخابات الجولة الثالثة على ٧ مقاعد؛ أي أنه خسر أربعة مقاعد. ويعود ذلك إلى أن التحالف ساهم في عزوف ناخبين للحزبين عن التصويت له. فجزء من ناخبي ميرتس رفض هذا التحالف لأنه يشمل حزب ”غيشر“ الذي يعتبرونه حزبا يمينيا من جهة، ويعتبرون من جهة أخرى أنه لا فائدة انتخابية منه لأنه فشل في رفع تمثيل حزب العمل في الانتخابات السابقة، علاوة على ذلك اعترض قسم منهم على إقصاء الممثل العربي في هذا التحالف (عيساوي فريج) إلى المكان الحادي عشر الذي لم يكن مضموناً ولا حتى في الاستطلاعات المتفائلة التي كانت تعطي لهذا التحالف في بداية الطريق ١٠ مقاعد.
- حزب العمل: يمكن القول إن انتخابات الجولة الثالثة أدت إلى انهيار حزب العمل، الحزب الذي أسس الدولة.

بدا واضحاً ضعف الدعاية الانتخابية والاستراتيجية الانتخابية لتحالف ”أزرق أبيض“ الذي بدا وكأنه في حالة رد فعل دائم على نتنياهو، حيث حدد الأخير جدول النقاش العام.

يُذكر أنه بعد تفهقر حزب العمل في انتخابات الجولة الأولى بقيادة آفي غباي (الشرقي) انتخب لرئاسة الحزب عمير بيرتس (الشرقي)، الذي قاد حزب العمل سابقاً، ودخل إلى حكومة إيهود أولمرت (٢٠٠٦-٢٠٠٩) كوزير للدفاع. ولم يغير بيرتس من خطابه الانتخابي، ووعده بجذب مصوتين من الليكود، ولا سيما الشرقيين، وهو الوعد نفسه الذي ذكره في مرات سابقة. وفضل بيرتس إبرام تحالف مع حزب "غيشر" برئاسة أورلي ليفي-أبكسيس، وهي نجلة وزير الخارجية السابق من حزب الليكود دافيد ليفي، على دعوته إلى التحالف مع ميرتس وإيهود باراك. وفي انتخابات الجولة الثالثة انصاع بيرتس وقام بالتحالف مع ميرتس مع إبقاء ليفي-أبكسيس في المكان الثاني.

وكانت ليفي-أبكسيس من المساهمين في تقليص فرص تأليف حكومة أقلية برئاسة زعيم تحالف "أزرق أبيض" غانتس، وتستند إلى دعم خارجي من القائمة المشتركة، لدى إعلانها يوم ١٠ آذار ٢٠٢٠ أنها لن تؤيد حكومة كهذه، وأنها غير ملتزمة بتحالفها مع ميرتس ولن تدعم حكومة أقلية بأي ثمن، مشددة على أنها لن تكون جزءاً من حكومة أقلية بمشاركة القائمة المشتركة التي تضم حزباً متطرفاً مثل التجمع الوطني الديمقراطي. وأشارت إلى أن التحالف مع ميرتس فرض عليها وعلى رئيس حزب العمل بيرتس عشية الانتخابات تحت ضغط العديد من العناصر ومن ضمنها "أزرق أبيض"، وأكدت أنها من الآن فصاعداً لا تعتبر نفسها ملتزمة به. وقبل إعلانها هذا أفادت تقارير إعلامية أن رئيس حزب "تلم" (أحد مركبات "أزرق أبيض" الثلاثة) عضو الكنيست موشيه يعلون أجرى مناقشة حادة مع عضوي الكنيست يوعز هندل وتسفي هاوزر من الحزب والذين يرفضان تشكيل حكومة أقلية بدعم خارجي من القائمة المشتركة. ووفقاً لهذه التقارير، فإن النقاش كان محتدماً وارتفعت الأصوات، حيث حاول يعلون دون جدوى إقناع هندل وهاوزر بضرورة مثل هذه الخطوة لوضع حد لحكم نتنياهو، فيما استهجن الأخران التغيير في موقف يعلون. وعلى الرغم من الانقسام الذي بدأ يظهر إلى العلن في صفوف "أزرق أبيض" حول الموقف من تشكيل حكومة تحظى بدعم خارجي من القائمة المشتركة، أكد يعلون في تصريحات صحافية أن القائمة ستعتمد بالإجماع على قرار الرباعية (في إشارة إلى الرئاسة الرباعية للقائمة، غانتس ويعلون وغباي أشكنازي ويائير لبيد).^١ ولدى إجمال أداء نتنياهو في هذه الجولة الثالثة أشار رئيس تحرير "هآرتس" ألوف بن إلى أنه بخلاف الجولة الانتخابية السابقة التي تمحورت على الفوارق الشخصية بينه وبين غانتس الذي يفتقر، في رأيه، إلى صفات الزعيم الحقيقي،

يمكن القول إن انتخابات الجولة الثالثة أدت إلى انهيار حزب العمل، الحزب الذي أسس الدولة.

ومحاولته تصوير نفسه كضحية ومستهدف سياسياً من جانب الشرطة والقضاء ووسائل الإعلام الإسرائيلية، توجهت معركته الانتخابية في الجولة الثالثة بصورة خاصة إلى جمهور المستوطنين واليمين واليهود الشرقيين الذين يمثلون قاعدة انتخابية تقليدية لليكود، وحملت رسالة أيديولوجية واضحة ورفعت شعارين أساسيين هما: "ضم المستوطنات وغور الأردن؛ وإلغاء استقلالية الجهاز القضائي وإخضاعه للمستوى السياسي".^{١٠}

٢. تجيش أزمة وباء كورونا

لوحظ منذ بدء الحديث عن انتشار فيروس كورونا أن هناك تجيشاً لأزمة هذا الوباء من طرف رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في وجهتين متصلتين؛ الأولى، الدعوة إلى إقامة حكومة وحدة طوارئ وطنية؛ الثانية، وقف عمل جهاز المحاكم وشرعة تصعيد سياسة انتهاك خصوصية حياة الأفراد.

فقد دعا نتنياهو في أثناء مؤتمر صحفي خاص بشأن آخر تطورات تفشي فيروس كورونا عُقد في ديوان رئاسة الحكومة في القدس يوم ١٢/٣/٢٠٢٠، إلى وضع السياسة جانباً وإقامة حكومة طوارئ وطنية لفترة محددة في ضوء المأزق السياسي الذي تعيشه إسرائيل. وجاءت دعوة نتنياهو هذه بعد دعوة مماثلة وجهها كل من وزير الداخلية أرييه درعي ورئيس حزب شاس، ووزير الدفاع نفتالي بينيت رئيس تحالف "يميناً".

وقال نتنياهو: "عشية حرب الأيام الستة (حرب حزيران ١٩٦٧) قبل ٥٣ عاماً، قامت في إسرائيل حكومة طوارئ وطنية، والظروف التي يعيشها البلد في مواجهة انتشار فيروس كورونا تحتم علينا ترك السياسة جانباً وتأليف حكومة طوارئ وطنية لفترة محددة، ثم يمكننا العودة بعد ذلك إلى حيث توقف الجدل بيننا".

ولم يتأخر رد تحالف "أزرق أبيض"، إذ قال زعيم التحالف عضو الكنيست بيني غانتس إنه على استعداد لمناقشة إقامة حكومة طوارئ وطنية واسعة تكون كل الكتل البرلمانية في الكنيست ممثلة فيها.

وقال غانتس في بيان صادر عنه: "إن تحالف "أزرق أبيض" برئاستي دعم لغاية اليوم، وسيواصل دعمه الكامل للجهود المشتركة لمكافحة وباء كورونا وتداعياته. ومثلما فعلنا لغاية الآن، سنواصل التعامل بشكل مسؤول ورسمي مع الأمر، بما فيه مصلحة المواطنين. وفي ضوء الأوضاع، فإننا على استعداد لمناقشة إقامة حكومة طوارئ وطنية واسعة تشمل مندوبين من كل الأحزاب الممثلة في الكنيست. سنقوم بكل جهد من أجل

توجه نتنياهو في معركته الانتخابية في الجولة الثالثة بصورة خاصة إلى جمهور المستوطنين واليمين واليهود الشرقيين الذين يمثلون قاعدة انتخابية تقليدية لليكود.

الدفء قدماً يمثل هذا الإجراء من أجل مصلحة دولة إسرائيل ومواطنيها".
وذكرت مصادر مقربة من رئيس الحكومة أن نتنياهو سارع إلى إطلاع رئيس الدولة الإسرائيلية رؤوفين ريفلين على طرحه هذا وطلب منه الانخراط في المساعي الهادفة إلى إقامة حكومة طوارئ. وأكدت مصادر في ديوان رئاسة الدولة الإسرائيلية أن ريفلين أجرى مكالمة مع نتنياهو أخبره فيها أنه يرحب بأي مبادرة تؤدي إلى إقامة حكومة في أقرب وقت ممكن. من ناحية أخرى، قالت مصادر مسؤولة في تحالف "أزرق أبيض" إن رئيس التحالف غانتس أجرى اتصالاً هاتفياً بنتنياهو لمناقشة إمكان إقامة حكومة طوارئ بهدف التعامل مع أزمة كورونا. وطالب غانتس بأن تشمل هذه الحكومة جميع الأحزاب الممثلة في الكنيست، لكن نتنياهو أكد له أن الحكومة من غير الممكن أن تضم "داعمي الإرهاب"، لا في الأوقات العادية ولا حتى في أوقات الطوارئ، في إشارة إلى القائمة المشتركة.

بالإضافة إلى ذلك، صادقت الحكومة الإسرائيلية مساء يوم ٢٠٢٠/٣/١٥ على قوانين الطوارئ التي تتيح لجهاز الأمن العام (الشاباك) تحديد مواقع الأجهزة الخليوية للمصابين بفيروس كورونا ومن مكثوا في محيطهم قبل ١٤ يوماً من تشخيصهم، وتبليغ الجميع عن طريق رسائل نصية أنه يجب عليهم الدخول إلى حجر صحي.

وكان نتنياهو أعلن يوم ٢٠٢٠/٣/١٤ عن نية إسرائيل البدء باستخدام أدوات مراقبة رقمية متقدمة لتعقب حاملي فيروس كورونا، مما أثار المخاوف بشأن الخصوصية واتهامات باستخدام إجراءات مراقبة جماعية. وفي الأساس تُستخدم تقنيات التعقب هذه، التي تعتمد إلى حد كبير على معطيات من الهواتف الخليوية، من طرف جهاز الشاباك في عمليات لمكافحة الإرهاب، وليس ضد مواطنين إسرائيليين لم يتم اتهامهم بارتكاب جريمة. وقال نتنياهو إنه حتى اليوم تجنبت إسرائيل استخدام هذه الإجراءات بين السكان المدنيين ولكن لا يوجد هناك خيار.

وقال مسؤول كبير في وزارة العدل الإسرائيلية إن تنفيذ هذا القرار الحكومي الذي وافق عليه المستشار القانوني للحكومة يعني أن جهاز الشاباك قادر على اختراق الهواتف الخليوية والكشف عن مسارات سير أصحابها من دون موافقة المحكمة. وأوضح المسؤول أنه في البداية ستطالب السلطات المرضى بتسليم هواتفهم الخليوية، وفي حال رفضهم فإن الشاباك سيخترق هواتفهم. وأشار إلى أن المعلومات التي سيتم الحصول عليها من هذه الهواتف سيتم تمريرها للأطباء في وزارة الصحة.

وانتقدت تهيل شفارتس ألتشولر، باحثة في الإعلام والتكنولوجيا في "المعهد

الإسرائيلي للديمقراطية"، هذه الخطوة وقالت إنه سيكون من الصعب منع السلطات المدنية من استخدام مثل هذه القدرات التي تنتهك الخصوصية بمجرد أن تبدأ بتشغيلها.

وأضافت ألتشولر: "إن حالة الطوارئ لا تعني أنه سيكون من المقبول تحويل دولة إسرائيل إلى دولة بوليسية، وإن التعدي على الحقوق هو أمر سهل، ولكن إعادة الوضع إلى ما كان عليه من قبل أصعب بكثير".^{١١}

وفي سياق آخر أعلنت المحكمة المركزية في القدس يوم ٢٠٢٠/٣/١٥ تأجيل بدء محاكمة نتنياهو في ثلاث قضايا فساد إلى يوم ٢٤ أيار المقبل؛ أي بعد أكثر من شهرين، بسبب القيود الجديدة التي تم فرضها على المحاكم الإسرائيلية في إطار الإجراءات الجديدة لمحاربة فيروس كورونا.

وجاء هذا الإعلان قبل يومين فقط من الموعد المقرر لبدء المحاكمة يوم ١٧ آذار الحالي.

وكتب القضاة الثلاثة المكلفون بمحاكمة رئيس الحكومة في إعلانهم: "في ضوء التطورات المتعلقة بانتشار فيروس كورونا، ومع أخذ التوجيهات الجديدة وإعلان حالة الطوارئ في المحاكم بعين الاعتبار، قررنا إلغاء الجلسة المقررة يوم ١٧ آذار ٢٠٢٠ وإرجاعها إلى يوم ٢٤ أيار ٢٠٢٠".

ويواجه رئيس الحكومة تهم تلقي رشوة والاحتيال وخيانة الأمانة في ٣ لوائح اتهام. وكان وزير العدل الإسرائيلي أمير أوحانا (الليكوذ) أعلن قبل حالة طوارئ في نظام المحاكم الإسرائيلية في إطار الجهود الوطنية لمنع انتشار فيروس كورونا. ويعني ذلك أنه سيكون بإمكان المحاكم عقد جلسات طارئة فقط للبت في مسائل تتعلق باعتقال وتمديد اعتقال سجناء وأوامر اعتقال إدارية، وجرائم بموجب التشريع المتعلق بحالة الطوارئ الخاصة، ومساعدات مؤقتة معينة في الشؤون المدنية.

وجاء في بيان صادر عن مكتب أوحانا أن القرار اتخذ بالتنسيق مع إدارة المحاكم والمستشار القانوني للحكومة وبناء على توصيات وزارة الصحة، وأشار إلى أن هناك مخاوف حقيقية من حدوث أذى حقيقي لصحة الجمهور في حال استمرت المحاكم في عملها كالمعتاد.

وجاء بيان أوحانا هذا بعد أن أعلن نتنياهو إغلاق جميع النشاطات التجارية والترفيهية في جميع أنحاء إسرائيل، ومنع التجمعات لأكثر من ١٠ أشخاص في مكان واحد، بهدف منع انتشار الفيروس.

وتعقيباً على ذلك طلبت "الحركة من أجل جودة الحكم" من المستشار القانوني

أعلنت المحكمة المركزية في القدس يوم ٢٠٢٠/٣/١٥ تأجيل بدء محاكمة نتنياهو في ثلاث قضايا فساد إلى يوم ٢٤ أيار المقبل، في إطار الإجراءات الجديدة لمحاربة فيروس كورونا.

للحكومة أن يوعز إلى الجهات المعنية بتجميد قرار أوحانا باعتباره يتولى مهمات منصبه الحالي في إطار حكومة لتسيير الأعمال وليست مخولة بصلاحيات القيام بذلك. وقالت الحركة إن الأنظمة التي أصدرها أوحانا تنتافي وقانون كرامة الإنسان وحريته ولم تطرح على الكنيست لإقرارها، وبالتالي فهي لاغية. وحذرت من أن هذه الأنظمة لا تستهدف إلا تخلص نتنياهو من المثول أمام القضاء مما يشكل دوساً لسلطات تطبيق القانون في إسرائيل.

تجدر الإشارة إلى أن المحكمة المركزية في القدس سبق لها يوم ٢٠٢٠/٣/١٠ أن رفضت طلب تأجيل بدء محاكمة نتنياهو بتهم الفساد شهراً ونصف الشهر وأبقت الموعد المقرر يوم ٢٠٢٠/٣/١٧، وأشارت إلى أن الجلسة الأولى ستكون مخصصة لتلاوة التهم فقط. وكان محامو نتنياهو طلبوا من هذه المحكمة تأجيل محاكمته، وجاء في رسالة بعث بها المحامون إلى المحكمة أن الفريق القانوني لرئيس الحكومة لم يحصل على الوثائق المتعلقة بالتحقيق. لكن المحكمة قالت في قرارها إن الرد على اتهامات المتهم غير مطلوب في هذه المرحلة، ولذلك لا توجد أسباب كافية لتبرير التأجيل.

ورأت بعض التحليلات التي تطرقت إلى هذا التطورات أن نتنياهو والمحيطين به يدفعون إسرائيل نحو دكتاتورية، وأن كل ما يقف وراء ذلك هو محاولة رئيس الحكومة الهروب من المثول أمام المحاكمة بشبهات فساد، وأكدت أن هذا الأمر ينبغي أن يثير القلق لا أقل من القلق حيال وباء الكورونا.^{١٢}

ينبغي التذكير هنا بأن نتنياهو قام في حزيران ٢٠١٩ بتعيين أمير أوحانا في منصب وزير العدل، وفور تعيينه أطلق تصريحات هاجم فيها الجهاز القضائي والمحكمة العليا في إسرائيل، وأثارت موجة عارمة من النقد الشديد، حتى أنها أخرجت عن صمتهما كلاً من رئيسة المحكمة العليا، القاضية إستير حيوت، والمستشار القانوني للحكومة، أفياحي مندلبليت، وهما المنصبان اللذان يتمتع من يشغلهما، في العادة وفي الغالب، عن الخوض في أي نقاشات سياسية أو أي سجل سياسي مع أي من المسؤولين السياسيين.

وافتح أوحانا سلسلة تصريحاته الجديدة هذه في الكلمة التي ألقاها خلال حفل نظمه "نقابة المحامين" لتأهيل فوج جديد من المحامين في إسرائيل (يوم ١٠ حزيران ٢٠١٩)، فقال إن "من يريد مصلحة الجهاز القضائي في إسرائيل ينبغي أن يكون مستعداً لتوجيه النقد له، وهو ما يعني أيضاً إجراء تغييرات فيه". وأضاف: "التغيير يعني الإصلاح والإصلاح لن يتحقق إذا ما رضخنا أمام صرخات بالية تدعي وتحذر

من "نهاية الديمقراطية" و"تدمير سلطة القانون" حيال أي تحرك عن الوضع القائم". وأضاف أنه "لا مناص من الاستنتاج بأن السلطة القضائية هي الأقل ديمقراطية من بين السلطات الثلاث" (إضافة إلى التشريعية/الكنيست والتنفيذية/الحكومة) لأن "قضاة المحاكم لا يتحملون أي مسؤولية عن نتائج قراراتهم ولا يخضعون لانتخاب الجمهور كل أربع سنوات ليحصلوا على ثقته!! ولأن "القضاة لا يتخذون قراراتهم بناء على اعتبارات مهنية فقط، بالضرورة!!"

لكن أوحانا لم يتوقف عند ذلك، بل توغل أكثر في الهجمة ضد الجهاز القضائي والمحاكم، وخصوصا المحكمة العليا، وذلك خلال المقابلة التي أجريت معه في النشرة الإخبارية في القناة التلفزيونية الثانية (يوم ١٢ حزيران ٢٠١٩) إذ عاد على تصريح كان أدلى به قبل سنوات، وقال فيه إنه "ليس إلزامياً تنفيذ جميع قرارات الحكم القضائية التي تصدرها المحكمة العليا الإسرائيلية" (!!) لأن "الاعتبار الأعلى والأكثر أهمية يجب أن يكون المحافظة على حياة المواطنين!!" وهو تصريح غير مسبوق في الساحة السياسية والقضائية الإسرائيلية.

وبالرغم من أن أوحانا كان قد أطلق في السابق تصريحات كثيرة ضد المحكمة العليا وقضاتها خصوصا (وصفهم بأنهم "عصابة سلطة القانون"، في تغريدة على حسابه في "تويتر") والجهاز القضائي عموما وشارك في مبادرات تشريعية، أو كان المبادر في بعضها، للتضييق على المحكمة العليا وتقليص صلاحياتها، إلا أن جميع تلك التصريحات والمبادرات كانت ضمن نشاطه السياسي - الحزبي كعضو في الكنيست مندوبا عن اليمين وحزبه الأكبر، الليكود، بينما أتت تصريحاته تلك وهو يشغل منصب وزير العدل، المسؤول المباشر عن الجهاز القضائي ومحاكمه ورئيس "لجنة تعيين القضاة" فيها. وهذا، تحديدا، ما جعل هذه التصريحات في غاية الخطورة، حسبما أكد عدد كبير من أساتذة الحقوق الجامعيين والمعلقين القضائيين والصحافيين وكذلك السياسيين.

٣. الجولة الثانية.. فشل رهانات نتنياهو

حاول نتنياهو عبر الجولة الثانية من الانتخابات، التي جرت في أيلول ٢٠١٩، الحصول على ٦١ مقعدا على الأقل لكتلة اليمين والحريديم من دون حزب "إسرائيل بيتنا"، وكان رهانه الأساس يعتمد على مقاربة نتائج انتخابات الجولة الأولى في نيسان، حيث حصلت فيها كتلة اليمين على ٦٠ مقعدا (من دون ليبرمان الذي حصل على ٥ مقاعد) وأهدرت قوائم يمينية لم تتجاوز نسبة الحسم نحو ٢٩٠ ألف صوت.

حاول نتنياهو عبر الجولة الثانية من الانتخابات، التي جرت في أيلول ٢٠١٩، الحصول على ٦١ مقعدا على الأقل لكتلة اليمين والحريديم من دون حزب "إسرائيل بيتنا".

واعتقد نتنهاهو أنه من خلال تكتل قوائم اليمين من جهة، وزيادة نسبة التصويت في قواعد اليمين التقليدية من جهة ثانية، وكذلك من خلال ضرب تمثيل ليبرمان بين المصوتين الروس، سيضمن لنفسه ائتلافاً حكومياً مع شركائه الطبيعيين.

من أجل تحقيق هذا الهدف قام نتنهاهو بالخطوات التالية:

- أولاً، ضم قائمة "كلنا" برئاسة وزير المالية موشيه كلون إلى الليكود، وهي القائمة التي حصلت على ٤ مقاعد في انتخابات الجولة الأولى.
 - ثانياً، عقد اتفاقاً مع حزب "زهوت" (هوية) برئاسة موشيه فيغلين، والذي حصل على حوالي ٨٠ ألف صوت في انتخابات الجولة الأولى ولم يتمكن من اجتياز نسبة الحسم، بحيث يتتحي الحزب عن الانتخابات ويدعم الليكود.
 - ثالثاً، شجع إقامة كتلة "يميننا" (إلى اليمين) التي تضم قائمة تحالف "اتحاد أحزاب اليمين" التي حصلت في انتخابات الجولة الأولى على خمسة مقاعد، وقائمة "اليمين الجديد" برئاسة نفتالي بينيت وأييلت شاكيد والتي لم تتجاوز نسبة الحسم ولكنها حصلت على نحو ١٤٠ ألف صوت.
 - رابعاً، صعد حملة التخويف من الصوت العربي عبر سلسلة من التصريحات ضد المجتمع العربي، على غرار تصريحه في انتخابات ٢٠١٥ بأن "العرب يهرولون إلى صناديق الاقتراع" من أجل تحفيز التصويت في صفوف قواعد الانتخابية التقليدية.
 - خامساً، صرف الملايين على الدعاية الانتخابية في صفوف الروس لضرب حزب ليبرمان، بزعم أن الأخير يتحالف مع اليسار، ويخون قواعد الروسية اليمينية.
- واعتقد نتنهاهو أن هذه الخطوات سوف تضمن له الحصول على كتلة يمينية يستطيع من خلالها تشكيل الحكومة من دون الحاجة إلى ليبرمان، غير أن نتائج الانتخابات كشفت عن فشل هذا الرهان الانتخابي، فترجع تمثيل الليكود من ٣٥ مقعداً إلى ٣١ مقعداً. والحقيقة أن التراجع هو أكبر من ذلك، فالليكود عملياً بعد انضمام حزب كلون له أصبح ٣٩ مقعداً، وبانضمام فيغلين الذي حصل على أصوات توازي مقعدين يكون لدى الليكود في حساب الأرقام الجافة ٤١ مقعداً. فضلاً عن ذلك فإن رهانه على أن قائمة "يميننا" سوف تعزز من تمثيلها كان فاشلاً، فهذا التحالف، بحساب الأرقام الجافة بناءً على نتائج انتخابات نيسان، كان يجب أن يحصل على تسعة مقاعد، غير أنه حصل على سبعة مقاعد، فيما حافظ حزب

يهدوت هتوراه الحريدي على تمثيله بواقع ٨ مقاعد وزاد حزب شاس الحريدي تمثيله من ٨ مقاعد إلى ٩ مقاعد.

بناء على هذه النتائج، حصلت كتلة اليمين والحريديم (من دون ليبرمان) على ٥٥ مقعداً، في حين حصلت في انتخابات نيسان على ٦٠ مقعداً.

يمكن إرجاع فشل رهان نتنياهو إلى الأسباب المركزية التالية:

- أولاً، تحريضه على المجتمع العربي ساهم في رفع نسبة التصويت في صفوف العرب من ٥٠٪ في الجولة الأولى إلى ٦٠٪ في الجولة الثانية، وهو ما أدى إلى ارتفاع التمثيل العربي من ١٠ مقاعد إلى ١٣ مقعداً، فقد حاول نتنياهو من خلال تحريضه تحفيز جمهوره للتصويت، غير أنه حفز الجمهور العربي للتصويت بدلاً من ذلك، وبات واضحاً أنه كلما شارك العرب في الانتخابات تراجع تمثيل اليمين.
- ثانياً، استطاع ليبرمان أن يأخذ ثلاثة مقاعد من اليمين، ولا سيما من جمهور الليكود، الذي يعتبر أن سؤال الدين والدولة مسألة مهمة، تقهر فيها الليكود أمام الأحزاب الدينية، خصوصاً وأن الموضوع الفلسطيني لم يكن حاضراً في الانتخابات، فارتفع شأن قضية الدين والدولة، وتعرزز تحالف الليكود مع الأحزاب الدينية، وهو ما أدى إلى انتقال مصوتين من الليكود إلى حزب ليبرمان.
- ثالثاً، السأم العام في صفوف قطاعات يمينية تقليدية وليبرالية من سيطرة نتنياهو على حزب الليكود، وانتهازيته المفرطة في استغلال القوة السياسية التي يملكها في مكتب رئاسة الحكومة من أجل الدفع قدماً بمصالحه الخاصة، وتراهن هذه القطاعات على تغيير نتنياهو من داخل الليكود في حال فشل في الانتخابات، وترى في حكومة الوحدة الوطنية الحل الأنسب لإسرائيل في هذه المرحلة، لا سيما وأن حزب "أزرق أبيض"، المنافس الرئيس له، يضم بين صفوفه شخصيات يمينية تقليدية وليبرالية لا ترى في التحالف مع الليكود مشكلة لديها ولكنها ترغب في تغيير نتنياهو.

في المقابل تراجع تحالف "أزرق أبيض" بمقعدين عن انتخابات الجولة الثانية، ولكنه في المجمل حافظ على قوته بحصوله على ٣٣ مقعداً، وحقق هدفه في أن يكون الحزب الأكبر في الكنيست.

وشهدت الجولة الثانية مستجدات أخرى نشير منها إلى ما يلي:

حزب العمل: بعد تراجع حزب العمل في الجولة الأولى انتخب الحزب عمير بيرتس رئيساً له. وفضل بيرتس، كما نوهنا سابقاً، إبرام تحالف مع حزب "غيشر" برئاسة

ساهم تحريض نتنياهو على المجتمع العربي في رفع نسبة التصويت في صفوف العرب من ٥٠٪ في الجولة الأولى إلى ٦٠٪ في الجولة الثانية، وهو ما أدى إلى ارتفاع التمثيل العربي من ١٠ مقاعد إلى ١٣ مقعداً.

أورلي ليفي - أبكسيس، على التحالف مع ميرتس وإيهود باراك. وراهن بيرتس على أن هذا التحالف سوف يعزز من آماله بجذب أصوات من اليمين المحافظ، وسوف يرفع تمثيل الحزب في الكنيست. وأشارت نتائج الانتخابات إلى أن رهان بيرتس كان خاسراً، فلم يساهم هذا التحالف في رفع تمثيل الحزب، وبقي على حاله - ٦ مقاعد، وهكذا خسر الحزب مقعداً واحداً تشغله ليفي - أبكسيس.

عودة إيهود باراك وتراجع ميرتس: عاد رئيس الحكومة السابق إيهود باراك إلى الحلبة السياسية تحت حزب جديد اسمه "إسرائيل ديمقراطية"، محاولاً بناء كتلة برلمانية تحالفية تضم قائمته التي تشمل نائب رئيس هيئة الأركان السابق يائير غولان، وحزب ميرتس وحزب العمل. ونجح باراك في تشكيل كتلة "المعسكر الديمقراطي" مع حزب ميرتس، وانشقت عضو الكنيست ستاف شافير عن حزب العمل وانضمت إلى هذا المعسكر الانتخابي.

كان رهان باراك أن تحصل هذه القائمة على عشرة مقاعد، غير أنها حصلت على خمسة مقاعد فقط. وحصل حزب ميرتس في انتخابات الجولة الأولى على أربعة مقاعد، حيث أنقذته الأصوات العربية من خسارة تلك الانتخابات، وحصل الحزب على ٤٠ ألف صوت من المجتمع العربي بسبب وجود مرشحين عربيين في أماكن متقدمة في القائمة، وتفكيك القائمة المشتركة. ولم يرتفع تمثيل الحزب إلا بمقعد واحد، بحصوله على خمسة مقاعد في الانتخابات الحالية، ولكن تمثيل ميرتس تراجع إلى ثلاثة مقاعد، حيث حصلت شافير على مقعد، وحصل غولان على مقعد ثان، ولم يصل المرشح العربي في الحزب (عيساوي فريج) إلى الكنيست. وهكذا فشل رهان باراك على تشكيل كتلة برلمانية قوية يكون لها تأثير كبير على تغيير نتنهاو. ويمكن القول إن هذا الرهان أنهى عملياً آخر فرصة لباراك بالعودة إلى الحياة السياسية كمخلص أو منقذ لمعسكر "اليسار الصهيوني".

وأشارت تقارير إعلامية إلى أن باراك أصبح، عملياً، في هذه الجولة من الانتخابات بمثابة "الواجهة السياسية لحزب ميرتس"! حتى أنه لم يجد غضاضة أو حرجاً في القول، في لقاء مع الصحافي عميت سيغال، ضمن "مؤتمر المؤثرين" (يوم ٢٠١٩/٩/٥)، إن "المعسكر الديمقراطي يقف إلى يمين حزب العمل"! مما أربك أوساطاً واسعة جداً من قيادات حزب ميرتس ونشطاءه ومصوتينه والذين يوضعون هذا الحزب إلى يسار حزب العمل على الدوام ويعتبرونه "اليسار الحقيقي" في إسرائيل.^{١٣}

ووفقاً لما أشار إليه عضو الكنيست السابق من ميرتس عيساوي فريج، فإن أحزاب هذا اليسار اختارت طلب أصوات المواطنين العرب، وامتنعت من إعطائهم تمثيلاً.

شكل باراك في الجولة الثانية كتلة "المعسكر الديمقراطي" وراهن على عشرة مقاعد، غير أن الكتلة حصلت على خمسة مقاعد فقط. وحصل حزب ميرتس في انتخابات الجولة الأولى على أربعة مقاعد، حيث أنقذته الأصوات العربية من خسارة تلك الانتخابات.

قضى فشل باراك على آخر فرصة له للعودة إلى الحياة السياسية كمخلص أو منقذ لمعسكر "اليسار الصهيوني".

وبرأيه فإن التحدي الذي يواجهه معسكر اليسار قبيل الانتخابات القادمة وفي أي وقت آخر هو إقامة شراكة عربية يهودية متساوية وحقيقية. والبدل هو استمرار الاحتضار، وصولاً إلى الاختفاء الكامل من الساحة السياسية الإسرائيلية.^{١٤}

٤. ليبرمان و"إسرائيل بيتنا"

يجدر لدى تحليل أسباب ذهاب إسرائيل إلى ثلاث جولات انتخابية خلال أقل من عام واحد، التوقف عند دور حزب "إسرائيل بيتنا" وزعيمه أفيغدور ليبرمان في المشهد السياسي الإسرائيلي، ومحاولة فهم توجهاته الحالية من تشكيل الحكومة والتغير الذي طرأ لديه فيما يتعلق بشروطه من دخول الحكومة ذات التوجهات اليمينية، وإفشاله تشكيل حكومة يمين برئاسة بنيامين نتنياهو للمرة الثانية في أعقاب الجولتين الانتخابيتين العام ٢٠١٩.

والأرجح أن جنوح ليبرمان إلى رفض الانضمام إلى حكومة يمين مع الحريديم يعود إلى سببين: الأول، تراجع الموضوع الفلسطيني كموضوع مركزي في خطاب اليمين والنابع ربما من الشعور بأن هذا الموضوع قد حُسم لصالح التوجه اليميني، والثاني المكمل للسبب الأول، إعادة تشكيل القواعد الاجتماعية لحزبه الذين يحملون توجهين: هما توجه يميني قومي حيال الموضوع الفلسطيني ونحو إلغاء حق الفلسطينيين في تقرير المصير، وتوجه علماني نحو تعزيز فكرة الحرية من الدين.^{١٥}

تعود الأزمة الحالية التي تسبب بها ليبرمان إلى انتخابات العام ٢٠١٥، حينها انطلقت حكومة بنيامين نتنياهو الرابعة من خلال نجاحه في تشكيل ائتلاف حكومي مع حلفائه الطبيعيين، كما يسميهم؛ أي المتدينين المترمتمين (الحريديم) وأحزاب اليمين واليمين الديني. وانضمت جميع الأحزاب اليمينية والدينية إلى حكومة نتنياهو منذ البداية ما عدا حزب "إسرائيل بيتنا" برئاسة ليبرمان. واستطاعت الحكومة، التي تكونت من ٦١ عضواً، أن تصمد مدة عامين، رغم اعتمادها على أغلبية عادية شكلت بالنسبة لها تحدياً كبيراً، واستطاعت الاستمرار في الحكم والقيام بتشريعات قانونية تنسجم مع مشروع اليمين في إسرائيل في طريقه للهيمنة.

وعقب انضمام ليبرمان إلى الحكومة بعد عامين من تشكيلها، عينه نتنياهو وزيراً للدفاع، الأمر الذي أدى إلى استقالة وزير دفاعه من حزب الليكود موشيه يعلون. وهكذا ارتفع عدد مقاعد الائتلاف إلى ٦٦ مقعداً.^{١٦} وبالرغم من انضمام ليبرمان إلى الحكومة إلا إن خلافات بقيت داخل الائتلاف الحكومي حول مسألتين ساهمتا في النهاية بخروجه من الحكومة فيما بعد وتقديم الانتخابات، هما السياسة الإسرائيلية تجاه

يجدر لدى تحليل أسباب ذهاب إسرائيل إلى ثلاث جولات انتخابية خلال أقل من عام واحد، التوقف عند دور حزب "إسرائيل بيتنا" وزعيمه أفيغدور ليبرمان في المشهد السياسي الإسرائيلي.

كشف ليبرمان أخيراً من خلال مقربين منه عن بعض ما يقف في خلفية موقفه من نتنياهو؛ إذ قالت مصادر مقربة منه لوسائل إعلام إسرائيلية إنه يتهم نتنياهو بملاحقته قضائياً.

قطاع غزة، حيث طالب ليبرمان كوزير للدفاع بسياسة أكثر عدوانية تجاه القطاع وأكثر هجومية وشاملة تجاه حركة "حماس"، بينما استمر ننتياهو بسياسته في الرد العيني على هجمات تقوم بها المقاومة الفلسطينية. أما المسألة الثانية فكانت النقاش حول قانون تجنيد الشبان اليهود الحريديم للجيش، حيث جاء ليبرمان باقتراح لتجنيدهم بالتنسيق مع الجيش، بينما طالبت الأحزاب الدينية بإبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه، وصياغة قانون ينسجم مع مطالبها بإعفاء الشبان المتدينين الذين يدرسون في المدارس الدينية، وتحديد كمية المتجندين وجيلهم إلى الحد الذي يتوافق مع تصوراتها، وهو الأمر الذي رفضه ليبرمان، ما أدى إلى انسحابه من الحكومة.

شكل ليبرمان حزب "إسرائيل بيتنا" عشية انتخابات العام ١٩٩٩، بعد أن خرج من صفوف الليكود، والذي لعب فيه دورا مركزيا نحو ترسيخ زعامة ننتياهو في الحزب، فقد كان الذراع الضاربة سياسيا داخل الحزب لصالح ننتياهو. وشكل ليبرمان حزبه كمكلا لتجربة الأحزاب القطاعية في السياسة الإسرائيلية، بعد أن مثل الروس في الكنيست حزب "يسرائيل بعليا" برئاسة نتان شيرانسكي. وقد حمل حزب ليبرمان عدة توجهات وأهمها ضم مناطق المثلث للدولة الفلسطينية (عندما كان الخطاب الديمغرافي مهيمنا حينها في مشاريع التسوية)، محاربة الأحزاب الدينية، وتغيير نظام الحكم في إسرائيل، وفي النهاية تعزيز مصالح الروس في إسرائيل الذين شكلوا قوة سياسية واجتماعية جديدة في المجتمع الإسرائيلي. ومنذ العام ١٩٩٩ والحزب يخوض الانتخابات بشكل منفرد (عدا انتخابات ٢٠١٣ والتي خاضها بتحالف مع الليكود وسرعان ما انفك التحالف بينهما)، ووصلت ذروة قوة ليبرمان في انتخابات ٢٠٠٩، فقد حصل على ١٥ مقعدا ورفع فيها شعار "لا حقوق بدون واجبات"، وكان موجهها بالأساس ضد الفلسطينيين داخل إسرائيل.

وصلت ذروة قوة ليبرمان في انتخابات ٢٠٠٩، فقد حصل على ١٥ مقعدا، ورفع فيها شعار "لا حقوق بدون واجبات"، وكان موجهها بالأساس ضد الفلسطينيين داخل إسرائيل.

في انتخابات ٢٠١٣ تحالف ليبرمان مع ننتياهو وشكلوا قائمة "الليكود بيتنا". وتمت مفاوضات التحالف بسرية تامة، وتم الإعلان عنه بشكل مفاجئ، وكان هدف ننتياهو من التحالف بناء حزب كبير في الخارطة السياسية الإسرائيلية يحصل على أكثر من ٤٠ مقعدا، ويعيد إلى الأذهان الأحزاب الكبيرة التاريخية، وذلك لضمان تشكيله لحكومة مستقرة لا يكون فيها تابعا للأحزاب الصغيرة والمتوسطة، علاوة على ذلك كان يهدف إلى ضمان بقاء ليبرمان وحزبه في ائتلاف حكومته القادمة، فهو قادر على أن يشكل حالة توازن بين معسكر الأحزاب المعارضة لنتياهو وبين الليكود وحلفائه في الحكومة. أما ليبرمان الذي بدأ حياته السياسية في حزب الليكود، وأنشأ بعدها حزبا قطاعيا يعتمد على قواعد اجتماعية روسية، فيطمح لأن يكون وريث ننتياهو، رئيسا للحكومة

وزعيماً لليمين في المستقبل، بعد انتهاء عهد ننتياهو، فكان التحالف، بالنسبة له، فرصة ليكون زعيم الليكود المستقبلي ومرشحه لرئاسة الحكومة.

وانطلق الزعيمان من قراءة مبسطة لجدوى هذا التحالف، واعتقدا أن الائتلاف بينهما (سمي: "الليكود بيتنا") سيققق، على الأقل، حصيلة المقاعد التي حصلتا عليها في الانتخابات السابقة (٢٧+١٥=٤٢). وتعهد ليبرمان بأن الائتلاف الجديد سوف يحصل على أربعين مقعداً على الأقل. وبيّنت النتائج إخفاق تحالف "الليكود بيتنا". وتوقع كل من ننتياهو وليبرمان أن يحصل تحالفهما على أربعين مقعداً على الأقل،^{١٧} إلا أن النتائج جاءت بأقل حتى من نتائج الاستطلاعات، التي توقعت حصول التحالف على ٣٥ مقعداً. وحصل التحالف على ٣١ مقعداً، ونسبة ٢٣,٣٪. بينما حصل الحزبان معا في انتخابات ٢٠٠٩ على ٤٢ مقعداً، ونسبة ٣٣٪ من الأصوات، وذلك عندما خاضا الانتخابات كلا على حدة؛ بمعنى أنهما خسرا ربع مقاعدهما في الانتخابات. وتوقع ننتياهو وليبرمان أن تحالفهما سوف يؤدي إلى تكاتف قواعدهما الاجتماعية، علاوة على أنه سيجذب قواعد جديدة من اليمين، إلا أن التحالف أبعد الكثير من قواعدهما التقليدية، بسبب تحالفهما.

ويحظى حزب ليبرمان بدعم اليهود الروس بالأساس، فهو حزب قطاعي، حيث أن ٧٥٪ ممن صوتوا للحزب في انتخابات ٢٠٠٩ كانوا من اليهود الروس. وحقق الحزب منذ تأسيسه العام ١٩٩٩ نجاحات انتخابية وصلت ذروتها في العام ٢٠٠٩، وظهر زعيمه أفيغدور ليبرمان كزعيم اليمين القادم. وتتميز قواعد الحزب بعلمانية معادية للدين، حيث خاض الحزب صراعات مع الأحزاب الدينية على قضايا الدين والدولة. كما أنها تتبنى مواقف يمينية متطرفة من الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، ومن مكانة الفلسطينيين داخل إسرائيل.^{١٨} وتبيّن نتائج الانتخابات، في المدن ذات الأغلبية الروسية، أن الروس امتنعوا عن التصويت في انتخابات ٢٠١٣، فقد تراجعت نسبة التصويت لدى الروس بـ ١٠٪، مع العلم أن القوة الانتخابية للقطاع الروسي تصل إلى عشرين مقعداً،^{١٩} حيث أن التحالف بين قواعد الحزب العلمانية المعادية للدين، وبين قواعد محافظة ومتدينة في الليكود، أدى إلى عزوف الكثير من الروس عن التصويت للتحالف الجديد، وخصوصاً بعد صعود النخبة الجديدة في الليكود، ومنها الكثير من المتدينين أو المحافظين. وتشير المعطيات إلى أن الروس ينتمون إلى الطبقة الوسطى الدنيا في المجتمع الإسرائيلي، ومع ذلك لم تعمل حكومات اليمين على دعمهم، بل زادت الأعباء الاقتصادية عليهم.^{٢٠} كما أن التحالف مع الليكود أفقد الحزب هويته

القطاعية كحزب للمهاجرين الروس الذين يصل عددهم إلى مليون روسي، لهم احتياجاتهم الخاصة في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.^{٢١}

في انتخابات ٢٠١٥ تراجع حزب "إسرائيل بيتنا" إلى ٦ مقاعد، ويعود ذلك إلى قضايا الفساد المالي والسياسي التي تورطت بها شخصيات من الحزب كشفتها الشرطة ثلاثة أشهر قبل الانتخابات، وإلى الانطباع الذي تركه ليبرمان أمام ناخبيه بأنه غير قادر على تنفيذ وعوده الكثيرة التي يطلقها قبل كل انتخابات، مثل الإطاحة بحكم "حماس" في قطاع غزة، ونقل مواطنين فلسطينيين إلى السلطة الفلسطينية، وغيرهما من الوعود التي لم ينفذ أي منها. كما أن الصوت الروسي في هذه الانتخابات انتقل قسم كبير منه إلى الليكود الذي يعطي تمثيلاً ملائماً لليهود الروس على قائمته، وهو ما كشفته نتائج الانتخابات في مناطق ذات طابع روسي.

وصوت اليهود الروس في غالبيتهم لليمين الإسرائيلي، فمثلاً في بحث أجري على أنماط التصويت خلال انتخابات ٢٠١٥ في ٤٢ صندوق اقتراع في ١٨ مدينة وبلدة تمثل الانتشار الروسي في إسرائيل، تبين أن حوالي ٤٢٪ من الروس صوتوا لحزب ليبرمان، بينما صوت ٣٠٪ لليكود الذي كان فيه تمثيل لأئق لليهود الروس، وحصل "المعسكر الصهيوني" (التحالف بين حزبي العمل و"الحركة" المنحل) على أقل من ٧٪ من الأصوات. وتشير هذه المعطيات إلى أن الروس صوتوا للحزب الروسي، كما أن غالبيتهم الكبيرة صوتت لمعسكر اليمين. وتشكل أصوات الروس بالنسبة لحزب "إسرائيل بيتنا" المخزون الانتخابي المركزي للحزب، فهي تؤلف حسب نتائج دورات الانتخابات السابقة حوالي ٧٥٪ من الأصوات التي يحصل عليها الحزب. وفي انتخابات ٢٠١٥ تراجع الحزب إلى ستة مقاعد، بعد أن حصل في انتخابات ٢٠١٣ ضمن تحالف مع الليكود على ١٣ مقعداً، وفي انتخابات ١٩٩٩ حصل على ١٥ مقعداً، وهي أعلى نسبة تمثيل برلماني حصل عليها الحزب منذ دخوله السياسة الإسرائيلية عام ١٩٩٩. وفي الدورتين الانتخابيتين ٢٠١٣-٢٠١٥، حدث تحولان في السلوك الانتخابي لدى الناخبين الروس، فمن جهة هناك تراجع في نسبة التصويت في هذا القطاع، تصل إلى أقل من المعدل العام في الدولة، وهناك انتقال شريحة من الناخبين من "إسرائيل بيتنا" إلى الليكود، الذي يعطي تمثيلاً للروس في قائمته الانتخابية. وساهم هذان التحولان في تراجع قوة "إسرائيل بيتنا" في دورتين من الدورات الأخيرة (بما في ذلك انتخابات نيسان ٢٠١٩). فضلاً عن ذلك، كشف ليبرمان أخيراً من خلال مقربين منه عن بعض ما يقف في خلفية موقفه من نتنياهو، إذ قالت مصادر مقربة منه لوسائل إعلام إسرائيلية إنه يتهم نتنياهو بملاحقته قضائياً.

وقال المقربون إنه في العام الماضي، ٢٠١٩، تم تقديم ٧ شكاوى ضد ليبرمان وأبناء عائلته إلى الشرطة والنيابة العامة وسلطات الضرائب، وأشاروا إلى أن اثنتين من هذه الشكاوى قدمهما الصحافي يوأف إسحق، فيما الشكاوى الأخرى كان مقدمها شخص سري. وبحسب ليبرمان، فإن من يقف وراء تلك الشكاوى الخمس هو نتنياهو وصديقه المحامي عميت حداد، من خلال المحقق الخاص رافي فايتسمان. وقال أحد هؤلاء المقربين: "إن هذا من ناحية ليبرمان هو بمثابة خطيئة لا تغتفر، ولا حتى في يوم الغفران". وأضاف أن "على الليكود أن يتوقف عن إرسال مبعوثيه إلى ليبرمان كي يجلس معه لمفاوضات تأليف الحكومة، فهذا يبقى وهماً ولا احتمال له بتاتاً".^{٢٢}

٥. "العرب خارج المعادلة"

شكلت زيادة قوة القائمة المشتركة في الجولة الثالثة من ١٣ إلى ١٥ مقعداً والتي من شأنها ترجيح كفة ترشيح رئيس "أزرق أبيض" بيني غانتس لمنصب المكلف بتشكيل الحكومة الجديدة، بزيادة عدد مقاعد حزب ليبرمان، مناسبة لتصعيد خطاب التحريض والكراهية ضد المواطنين العرب.

كما جاء هذا التصعيد على خلفية انخراط القائمة المشتركة في عدد من الخطوات الرامية إلى إسقاط حكومة نتنياهو ومنها: سن مشروع قانون يمنع نتنياهو من مواصلة تولي منصب رئاسة الحكومة بينما هو متهم بالفساد؛ منع مرشحي حزب الليكود من تولي مناصب مهمة في الكنيست مثل رئاسة الكنيست ورئاسة لجنة المالية واللجنة المنظمة، وهي خطوات يمكن الدفع قدماً بها حتى من دون إقامة ائتلاف حكومي على خلفية فوز تحالف "أزرق أبيض" والقائمة المشتركة وتحالف أحزاب العمل و"غيشر" وميرتس مع حزب "إسرائيل بيتنا" بـ ٦٢ مقعداً في الكنيست الـ ٢٣.

وقال نتنياهو إن الحملة الرامية إلى سن قانون يمنعه من إقامة حكومة هي بمثابة محاولة لإلغاء إرادة الشعب وتشكل تقويضاً لأسس الديمقراطية. وقال: "إن رغبة الشعب واضحة، ويشمل المعسكر الوطني الصهيوني ٥٨ مقعداً، ومعسكر اليسار الصهيوني يضم ٤٧ مقعداً"، وشمل حزب "إسرائيل بيتنا" في هذا المعسكر الأخير لكنه استبعد القائمة المشتركة بمقاعد ١٥ من هذا المعسكر، وشدد على أن مناصريها ليسوا جزءاً من الشعب الإسرائيلي.

وقالت وزيرة الثقافة والرياضة الإسرائيلية ميري ريغف (الليكود) إن المبادرين إلى سن مشروع القانون الذي يمنع رئيس حكومة قررت مقاضاته يسعون لتنفيذ انقلاب وتغيير نتائج الانتخابات بأساليب تتناقض مع الديمقراطية.

شكلت زيادة قوة القائمة المشتركة في الجولة الثالثة من ١٣ إلى ١٥ مقعداً، مناسبة لتصعيد خطاب التحريض والكراهية ضد المواطنين العرب.

وأضافت ريغف أن الليكود هو الحزب الذي حصل على أكبر عدد من المقاعد ويحظى بدعم الأغلبية الصهيونية في الدولة، وأكدت أنها لا تأخذ أصوات ناخبي القائمة المشتركة بعين الاعتبار، كونها تسعى لتحويل إسرائيل إلى دولة كل مواطنيها وتشجع الإرهابيين.

وتعقيباً على هذه الأقوال أعرب رئيس الدولة رؤوفين ريفلين في تصريحات أدلى بها لدى تسلم نتائج الانتخابات، عن معارضته لطرح نتنياهو الذي أخرج أعضاء الكنيست من القائمة المشتركة من معادلة تأليف الحكومة. وقال ريفلين: "في معادلة الدولة اليهودية والديمقراطية، كل صوت يُحتسب. لا يوجد أنصاف مواطنين في إسرائيل. هناك اختلافات عميقة وواضحة في الرأي، لكن لا يوجد أنصاف مواطنين".^{٢٣}

واعتبر تامير باردو، الرئيس سابق لجهاز الموساد وعضو حركة "قادة من أجل أمن إسرائيل"، أن الكلام الصادر عن وزراء وأعضاء كنيست، القائل إن الائتلاف مع ممثلي القائمة المشتركة يشكل خطراً على أمن مواطني إسرائيل، هو كلام غير مسؤول، وغير مقبول وعنصري. كذلك أيضاً الكلام عن "مؤيدي الإرهاب" و"مخربين ببدلات رسمية" وغيره من سائر الأوصاف التي تُلصق بأعضاء الكنيست العرب لتحويلهم إلى غير شرعيين. ورأى أيضاً أن كل مس وانتهاك لحق المواطنين العرب في المساواة الكاملة ومستقبل يضمن تحقيق الذات سواء من خلال محاولة إقصائهم عن الحيز السياسي الشرعي أو من خلال كلام غير مسؤول بشأن نقل المثلث مع سكانه إلى السيادة الفلسطينية المستقبلية، هو ليس تعبيراً عن عنصرية مُدانة فحسب، بل يمكن أن يؤدي إلى المسّ بأمن الدولة.^{٢٤}

إجمال

اتسم المشهد السياسي - الحزبي في إسرائيل خلال العام ٢٠١٩ وصولاً إلى الآن أكثر من أي شيء آخر بإجراء ثلاث جولات انتخابية في غضون أقل من عام واحد، كانت آخرها الانتخابات التي جرت يوم ٢ آذار ٢٠٢٠.

ويعود ذلك إلى سبب يكاد يكون وحيداً هو فشل رئيس الحكومة وزعيم حزب الليكود واليمين الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في تحقيق أغلبية ولو ضئيلة تتيح له إمكان تأليف حكومة يظل هو واقفاً على رأسها وذلك بهدف الهروب إلى الأمام من تقديمه إلى المحاكمة بشبهة ارتكابه مخالفات جنائية في أثناء الفترة التي كان فيها موظفاً حكومياً (رئيس حكومة).

ومن شأن استعراض جولات الانتخابات هذه ونتائجها وتداعياتها، أن تؤكد باديء ذي بدء أن الرهانات التي وقفت وراء أداء نتنهاو فيها، انعكست على الرهانات التي تمسك بها خصومه وتسببت بأن تكون، في معظمها، متنايئة عن خوض جولات الانتخابات على أساس برنامج سياسي بديل للسياسة الإسرائيلية التي انتهجها اليمين على مدار أكثر من عقد الأعوام الذي كان فيه نتنهاو رئيساً للحكومة. كما أكدت هذه الجولات استمرار قيام انقسام سياسي يصعب تأليف حكومة مستقرة في إسرائيل.

غير أن انتهاء الجولة الثالثة تزامن مع جهود تبذلها الحكومة الإسرائيلية الانتقالية من أجل منع تفشي وباء كورونا الذي يضرب العالم كله، وهي جهود جعلت جهات كثيرة تتهم رئيس الحكومة نتنهاو بتجيش أزمة هذا الوباء من أجل الدفع قدماً بمصالحة الحزبية والشخصية وفي مقدمها الهروب من المثل أمام المحاكمة بشبهات ارتكاب مخالفات فساد، سواء من خلال اتخاذ إجراءات طوارئ تؤجل هذه المحاكمة المقررة، أو من خلال خطوات تقلص الحيز الديمقراطي الضيق أصلاً. وفي هذا الشأن الأخير يُشار في الوقت عينه إلى أن محاولات تقليص الحيز الديمقراطي لم تبدأ الآن بل منذ صعود نتنهاو إلى سدة الحكم، وإلى أن المُستهدف الرئيس من ورائها هم المواطنون الفلسطينيون وأحزابهم السياسية ولا سيما بعد أن تحالفت هذه الأحزاب ضمن القائمة المشتركة التي تقف في صف المعارضة الأول لحكومة نتنهاو واليمين.

والاعتقاد السائد هو أن هذا التجيش حقق غايته، إذ تسبب عند إغلاق هذا التقرير بقيام رئيس تحالف "أزرق أبيض" بيني غانتس بالزحف نحو حكومة برئاسة نتنهاو، ما أدى فوراً إلى انقسام هذا التحالف إلى شطرين، وإلى وضع أساس مكين لاستمرار حكم نتنهاو مع ما ينطوي عليه ذلك من احتمال تنفيذ هذا الحكم لسياساته على المستويين الداخلي والخارجي في الأفق المنظور.

الهوامش

١. للمزيد من المعطيات عن نتائج الانتخابات، أنظر موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، <https://www.idi.org.il/policy/parties-and-elections/elections/2019-september>
٢. أوف بن، مشهد الضم، هآرتس، ٢٣/١/٢٠٢٠
٣. مهند مصطفى: بنيامين نتنياهو: إعادة إنتاج المشروع الصهيوني ضمن منظومة صراع الحضارات، الطبعة الثانية، (إسطنبول: مركز رؤية للتنمية السياسية، ٢٠١٩). أنطوان شلحت، بنيامين نتنياهو: عقدة اللاجل، (رام الله: مركز مدار، ٢٠١٦).
٤. أنظر نتائج الانتخابات في موقع لجنة الانتخابات المركزية على الرابط التالي: <https://www.bechirot.gov.il/>
٥. نتنياهو: غانتس مستمر في خداع الجمهور، بدون القائمة المشتركة ليس لديه حكومة، موقع وايت، ١١/٢/٢٠٢٠، أنظر الرابط: <https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5676268,00.html>
٦. يوسي فيرتر، ٦ أيام لانتخابات الكنيست الـ٢٣: نتنياهو يعود إلى الصدارة، هآرتس، ٢٥/٢/٢٠٢٠
٧. نير حسون، البناء في غفغات هموتس ليس دعابة انتخابية لتنتياهو، بل هو نقطة لا تراجع عنها، هآرتس، ٢٥/٢/٢٠٢٠
٨. طال شاليف، بيرتس، سنقيم حكومة أقلية مع غانتس. موقع واللا، ٢٨/٢/٢٠٢٠، أنظر الرابط: <https://elections.walla.co.il/item/3343587>
٩. عكيفا نوفيك، يعلون لهندل وهاوزر: إذا كنتما تتويان معارضة حكومة أقلية قدما استقالنكما، ٩/٣/٢٠٢٠، قناة التلفزة ١٣، أنظر الرابط: <https://13news.co.il/item/news/politics/state-policy/2020-elections/yaalon-hauzer-hendel-1023068>
١٠. أوف بن، نتنياهو تخلى عن الغموض القيمي لمصلحة أيديولوجيا واضحة وخرج راجحاً، هآرتس، ٣/٣/٢٠٢٠
١١. خبراء يحذرون: تحديد الموقع الجغرافي لأجهزة الهواتف الخليوية مس خطر بالخصوصية، غلوبس، ١٥/٣/٢٠٢٠
١٢. عيدو باوم، من الكورونا إلى الديكتاتورية في ٢٤ ساعة، ذي ماركر، ١٦/٣/٢٠٢٠
١٣. ميرون رابابورت، المعسكر الديمقراطي: إيهود باراك ابتلع ميرتس، موقع "سبحاه ميكوميت" ("محادثة محلية")، ٦/٩/٢٠١٩
١٤. عيساوي فريج، أملت أن تكون ميرتس جسراً إلى المجتمع العربي لكنني أخطأت، هآرتس، ٥/٣/٢٠٢٠
١٥. لقراءة المزيد حول "إسرائيل بيتنا" وليبرمان يمكن العودة إلى: ليبرمان وإسرائيل بيتنا... عودة خطاب الحرية من الدين، ٢٧/١٠/٢٠١٩، موقع مركز "مدار". أنظر الرابط: <https://www.madarcenter.org/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81/8322-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%88-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%A8%D9%8A%D8%AA%D9%86%D8%A7-%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86>
١٦. حصل حزب ليبرمان في انتخابات ٢٠١٥ على ستة مقاعد، ولكن بعد انضمام ليبرمان إلى الحكومة انشقت عن الحزب عضو الكنيست أورلي ليفي-أبكسيس، ما أبقى ليبرمان مع خمسة مقاعد، وانشأت ليفي-أبكسيس حزبا باسم "غيشر" وخاضت انتخابات نيسان ٢٠١٩ لكنها لم تستطع اجتياز نسبة الحسم.
١٧. بينير يغنا، ليبرمان: الاستطلاعات لا تعكس الواقع، سنحصل على أربعين مقعداً، هآرتس، ١٩/١/٢٠١٣
١٨. تمار هوروفيتس، ازدياد القوة السياسية لمهاجري الاتحاد السوفييتي السابق في إسرائيل: من مواطنة سلبية إلى مواطنة فاعلة، في: موشيه ليسك وإلغازز ليشم (محرران)، **من روسيا إلى إسرائيل: هوية وثقافة في حالة انتقال**، (تل أبيب: هكيبوتس همئوحاد، ٢٠٠١)، ص: ١٠٠-١٢٣.
١٩. أليكس تانتسر، "الروس المنسيون"، هآرتس، ٢٦/٢/٢٠١٣.
٢٠. المصدر السابق.
٢١. فلورا دافيدوفيتش، **معطيات ديمغرافية حول السكان في إسرائيل: عرض لأبحاث**، (القدس: مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست، ٢٠١١)، ص: ٨.
٢٢. ليبرمان: نتنياهو يقف وراء شكاوى ضدي وضد أولادي في الشرطة والنيابة العامة، هآرتس، ٧/٣/٢٠٢٠
٢٣. ريفلين: لا يوجد في إسرائيل أنصاف مواطنين، معاريف، ١١/٣/٢٠٢٠
٢٤. تامير باردو، موجة تحريض في وضح النهار ضد العرب في إسرائيل، يديعوت أحرونوت، ١٢/٣/٢٠٢٠

مشهد العلاقات الخارجية مكاسب نوعية عديدة، وعقبات كامنة

خالد عنبتاوي

مدخل

يرصد الفصل الحالي مشهد علاقات إسرائيل الخارجية كما ارتسمت في الخطاب والممارسة الرسميّة الإسرائيليّة خلال عام ٢٠١٩، حيث تأثر المشهد الى حد بعيد من الأزمة الائتلافية الانتخابية وإعادة الانتخابات في إسرائيل للمرة الثالثة. من هذا المنظور، عاشت إسرائيل ما يقارب عاما كاملا يمكن تسميته عاما انتخابيا. ولا شك أن المشهد الخارجي كان متأثرا إلى حد بعيد بهذه التطورات، خصوصا في ساحة العلاقات الأميركية الإسرائيلية وما يراه البعض محاولات ترامب الحثيثة لدعم نتنهاو بصورة ما، وهو ما سنتطرق إليه في المباحث لاحقا.

بصورة عامة، يرى الفصل أن مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية لا يزال يحقق أهدافا إستراتيجية متعددة، كتوثيق الدعم السياسي: صفقة القرن نموذجا، ارتفاع عدد الدول التي تتبنى التعريف الإسرائيلي لمعاداة السامية، الاعتراف الأميركي بالسيادة الإسرائيلية على الجولان، توثيق الدعم الروسي-الإسرائيلي، توثيق التعاون الاقتصادي في الساحة الأفريقية وغيرها. وذلك على الرغم من وجود بعض التحديات التي تواجه هذا المشهد.

تمحورت السياسة الخارجية لإسرائيل خلال ٢٠١٩ في ثلاثة ملفات أساسية:
(١) الملف الإيراني (٢) معاداة السامية وربطها بمعاداة الصهيونية (٣) الصراع
ومساعي إضفاء شرعية دولية على حسم القضية الفلسطينية .
وساهمت مجموعة من العوامل في دفع مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية في
هذا الاتجاه، يمكن إيجازها فيما يلي:

١. **التحالف الإسرائيلي مع اليمين المتطرف الصاعد:** استفاد المشهد الخارجي
الإسرائيلي من صعود قوى يمينية في عدة بلدان أوروبية: شرقي أوروبا
تحديداً، وحتى ألمانيا إيطاليا بريطانيا وغيرها إضافة للولايات المتحدة.
عزز هذا التحالف الوثيق (بصورة متباينة) بين إسرائيل وقوى يمينية أو
محافظة في بلدان أخرى الدعم السياسي في الكثير من المواقع، خصوصا
من الولايات المتحدة، إذ يمكن الحديث عن تماه أيديولوجي سياسي بين
الإدارة الأميركية وصعود القوى الأفنجليكية لتتحول المرحلة الترامبية الى
أكثر المراحل انحيازاً للسياسات الإسرائيلية من جانب الولايات المتحدة
والذي توج في الإعلان عن صفقة القرن، التي أحدثت شبه قطع مع
مبادرات أميركية أخرى، وانحازت إلى جميع الأولويات الأمنية والتوسعية
الإسرائيلية. كما يرى الفصل أن السياسة الخارجية الإسرائيلية اتبعت
منهج الارتباط مع قوى اليمين الشعبوي الأوروبي في سبيل كسر هيمنة
كتلة الاتحاد الأوروبي التي لطالما رأت فيه تحديا لسياستها الاستيطانية.

٢. **أولوية إقليمية للملف الإيراني:** تستفيد السياسة الخارجية الإسرائيلية من
السياسة التي تنتهجها بعض الدول العربية باعتبار الملف الإيراني ولجم النفوذ
الإيراني أولوية على المسألة الفلسطينية. حاولت السياسة الخارجية الإسرائيلية،
ولا تزال، الدخول من هذه الزاوية تحديداً لنسج العلاقات الدبلوماسية والتطبيعية
مع بعض الدول العربية والوصول إلى اتفاقيات مرحلية من جهة، ومن الجهة
الأخرى تنفيذ إستراتيجية «من الخارج إلى الداخل»، أي أن الانفراج العربي
سيهمش دور السلطة الفلسطينية في رفض صفقة القرن، ويساهم في حسم
الملف الفلسطيني كما تتصوره إسرائيل. يأتي ذلك ضمن تراجع مستمر في
الاهتمام بالمسألة الفلسطينية على المستوى الإقليمي والعالمي، وذلك نتيجة
للظروف الإقليمية والضعف في الأداء الرسمي والانقسام الداخلي.

٣. **القوى الناعمة والخشنة لإسرائيل:** تميّز أدبيات العلاقات الدولية والسياسات
الخارجية بين نوعين من القوى التي تضبط العلاقات الدولية، القوة الناعمة

تمحورت السياسة الخارجية
لإسرائيل خلال ٢٠١٩ في ثلاثة
ملفات أساسية: (١) الملف الإيراني
(٢) معاداة السامية وربطها
بمعاداة الصهيونية (٣) الصراع
ومساعي إضفاء شرعية دولية على
حسم القضية الفلسطينية .

(Soft power)، والقوة الخشنة (Hard power)، وذلك بحسب جوزيف ناي،^١ ورأى الفصل أن القوة الناعمة لدى إسرائيل تعتبر رصيذا إستراتيجيا لنسج علاقات جديدة في ساحات جديدة على رأسها أفريقيا، فهي بخلاف الخشنة تقوم على استخدام التعاون في مجالات الثقافة، التعليم المساعدات الإنسانية التمكين المجتمعي وغيره من أجل كسب واستمالة الدولة المقابلة، وذلك في مقابل استخدام الأدوات الأخرى. وبالنظر لكمية المساعدات التي تشهدها الساحة السياسية الخارجية الإسرائيلية في السنوات الأخيرة تجاه أفريقيا، نرى أنها تحوّلت إلى إستراتيجية سياسية إسرائيلية. فقد نسجت إسرائيل سلسلة من التعاون التجاري الاقتصادي مع دول أفريقيا، خصوصا في مجال المواد الزراعية والبنى التحتية والريّ والمياه والتمكين المجتمعي والسايبير وغيرها. على سبيل المثال لا الحصر، تتعاون إسرائيل في مجال السايبير مع أكثر من ٨٥ دولة في العالم.^٢ (انظر الملحق)

في تقرير نشرته «ماشاف» (الوكالة الإسرائيلية للمساعدات والتعاون الدولي) التابعة لوزارة الخارجية الإسرائيلية لفعاليتها خلال العام الأخير، يظهر مدى الاهتمام الذي توليه الخارجية الإسرائيلية في هذا السياق من أجل تفعيل «قوتها الناعمة» في مناطق شتى في العالم، تعتبر أفريقيا أبرزها خلال السنوات الأخيرة. وتمركزت هذه المساعدات والتعاونات في مجالات عدة من بينها: الأمان الغذائي والزراعي، التعليم، الطب والصحة العمومية، البحث والتنمية، التنمية المجتمعية، التطوّع، الابتكار وريادة الأعمال، تمكين النساء، التنمية الحضرية والريفية والمساعدات الإنسانية وغيرها.^٣ (للاستزادة عن هذا الجانب من التعاون الدولي يمكن مراجعة ملخّص التقرير المعروض في الملحق الأول والثاني).

أما في الجانب الاقتصادي فما زالت صادرات إسرائيل مستقرة وفي ارتفاع متزايد (وصلت ١١٤ مليار دولار العام الفائت^٤). كما أن التصنيع الحربي يشهد ازديادا كبيرا، حيث تدرجت إسرائيل في العام ٢٠١٩ في المكان الثامن في التدرج العالمي من حيث التصدير الحربي،^٥ ارتفاع ٥٠٪ عن السنوات السابقة.

على الرغم من هذا التحسّن في مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية، إلا أن المشهد لا يزال يواجه عدة تحديات، وهي زوايا ممكن الإفادة منها فلسطينيا إلى حد بعيد، ويمكن إيجازها في ما يلي:

١. حركة المقاطعة ورفض الاحتلال (BDS): تشير عدة تقارير إسرائيلية أن حركة المقاطعة وما تعتبره إسرائيل حركات رافضة للصهيونية من المجتمع

تعتبر القوة الناعمة لدى إسرائيل رصيذا إستراتيجيا لنسج علاقات جديدة في ساحات جديدة على رأسها أفريقيا.

تتعاون إسرائيل في مجال السايبير مع أكثر من ٨٥ دولة في العالم.

المدني يشكّلون التحدي الأبرز للخارجية الإسرائيلية، ليس لما يمكن أن تلحقه هذه المنظمات من ضرر اقتصادي، بل ما تراه إسرائيل «خرق الوعي». وقد عملت هذه المنظمات في الضغط على عدة منظمات دولية ودول وبرلمانات لأخذ قرارات مناهضة لإسرائيل وللإستيطان تحديداً، كقرار منظمة حقوق الإنسان الأخير الذي نشر تفاصيل الشركات الناشطة في المستوطنات. وقرار البرلمان الإيرلندي بمقاطعة منتوجات الإستيطان. وقرار المدعية العامة في الجنائية الدولية التي اعتبرته إسرائيل «معاداة للسامية».

٢. التقارب الإسرائيلي مع اليمين الشعبي: ترى عدة مؤشرات ومصادر أن هذا التقارب هو سيف ذو حدين للسياسة الإسرائيلية، فإن كان من جانب يُكسبها الحلفاء للجم قرارات مناهضة لإسرائيل في العالم، فإن هذا التقارب يؤدي إلى شرخ بين إسرائيل وبين المنظمات اليسارية وأحزاب اليسار، فضلاً عن الشرخ بين إسرائيل والجاليات اليهودية في أوروبا، حيث أن هذه الجاليات تخشى من تعاظم مظاهر معاداة السامية في صفوف أحزاب اليمين المتطرف، وحتى في سلوك بعض قياداتها التي تنسج إسرائيل معهم العلاقات. فضلاً عن التوتر (بصورة ما وإن لم تكن متطرفة) مع الجاليات اليهودية في الولايات المتحدة تحديداً نتيجة التقارب الإسرائيلي الحالي مع الحزب الجمهوري الذي يحظى بثقة وتصويت الأقلية بين اليهود الأميركيين.

٣. مواقف البرلمان الأوروبي والاتحاد الأوروبي: لا يزال الموقف الأوروبي الرسمي المعبر عنه لدى الغالبية العظمى من دول الاتحاد الأوروبي، هو رفض صفقة القرن، ورفض الإستيطان وخطط الضم الإسرائيلية، كذلك رفض تغيير الوضع القائم في الأقصى، وغيرها من القضايا التي باتت يعتبرها اليمين الإسرائيلي الجديد وقوداً مركزياً وأساسياً لحمالاته الانتخابية ورصيده الشعبي، وهي أحزاب تشكل تأثيراً على السياسة الخارجية الإسرائيلية. لذا فإن الإستراتيجية الإسرائيلية تسعى إلى إحداث اختراق في الكتلة الأوروبية، والاستفراد بنسج علاقات مع بعض هذه الدول، خصوصاً تلك التي يحكمها أحزاب اليمين الشعبي.

يركز الفصل مشهد العلاقات مع: أوروبا، الولايات المتحدة، أفريقيا، روسيا، العالم العربي ويعرج على العلاقة مع البرازيل فيما اخترنا عدم التطرق للعلاقة مع تركيا والهند، نظراً للتطرق الموسع لهما في التقارير السابقة.

١. العلاقات مع الدول الأوروبية

يتناول هذا الجزء مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية الأوروبية، كما انتظمت في ثلاثة ملفات أساسية: معاداة السامية، المسألة الإيرانية، العلاقة مع اليمين الشعبي والدعم السياسي.

١.١ معاداة السامية مدخلا للدعاية الصهيونية ومحاربة حركة المقاطعة

قد يكون الإنجاز الأبرز للسياسة الخارجية الإسرائيلية في السنوات الأخيرة هو الربط والمواءمة بين معاداة السامية في العالم ومناهضة السياسات الإسرائيلية وتذويب الفروقات بين الأمرين؛ إذ تحول شعار معاداة السامية إلى مناهضة المظاهر المعارضة للسياسات الإسرائيلية وللصهيونية بشكل عام، واعتبار أي مناهضة للصهيونية مظهرا للاسامية، يأتي ذلك ضمن استغلال إسرائيلي رسمي لورقة محاربة معاداة السامية من أجل محاربة الأصوات المناهضة للسياسات الإسرائيلية، محاربة منظمات وحملات مقاطعة إسرائيل (BDS)، وكسب الدعم السياسي الدولي خصوصا في غرب أوروبا: بريطانيا فرنسا وألمانيا وغيرها.

«معاداة السامية الجديدة» (New Anti-Semitism)

لقد تحولت هذه الإستراتيجية إلى ما يمكن تسميته مسعى إسرائيلي، ولنتناها هو تحديدا، إلى نسج مفهوم «معاداة السامية الجديدة»،^٦ حيث تسعى إسرائيل إلى تشجيع دول عديدة لتبني تعريفها لمعاداة السامية. يُذكر أن هذه تعتبر إستراتيجية قاطعة للوزارات الإسرائيلية، وليس مكتب نتناهاهو أو الخارجية فحسب، حيث نشرت وزارة الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلية تقريرا سنويا في أيلول ٢٠١٩ تحت عنوان «أبعاد معاداة السامية في حركة المقاطعة»، تضمن عرضا لأنماط عمل حركة المقاطعة تحت ما اعتبره التقرير «الانتقاد الشرعي» من أجل وصمها بمعاداة السامية. وقد تم عرض التقرير أمام ممثلين عن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بتنظيم «اتحاد المنظمات اليهودية في أوروبا» (EJA)، ومشاركة جلعاد أردان وزير الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلية.^٧

يتبدى البعد السياسي من هذا المسعى بصورة واضحة عند الأخذ في عين الاعتبار أن كثيرا من هذه الدول سجّلت مظاهر معاداة للسامية على مستوى رسمي، كمحاولات محو تاريخ المحرقة من التاريخ، أو تعبيرات لاسامية ظهرت على قياداتها، كهنغاريا وبولندا.^٨ مثلا نشر ابن أوربان (رئيس وزراء هنغاريا) كاريكاتورا اعتبر معاديا للسامية تناقلته الكثير من المنظمات النازية.

قد يكون الإنجاز الأبرز للسياسة الخارجية الإسرائيلية في السنوات الأخيرة هو الربط والمواءمة بين معاداة السامية في العالم ومناهضة السياسات الإسرائيلية وتذويب الفروقات بين الأمرين.

كما ترى شيرا مايكين أن الأمر تحوّل لدى ننتيا هو إلى رأس مال سياسي شخصي، حيث بات لا يكفي باعتبار مهاجمة إسرائيل لا سامية، بل اعتبار مناهضة سياسات الحكومة برئاسته لا سامية، كما حدث مع تصريحه ضد إذاعة برنامج إسرائيلي بسبب علاقته المتوترة مع محرّره ومعدّه.^٩

شارك رون يعقوبي، مدير قسم مناهضة معاداة السامية في وزارة الخارجية، في مؤتمر منظمة OSCE، منظمة الأمن والشراكة في أوروبا وذلك في شباط الأخير (من عام ٢٠٢٠). كان الحديث عن محاربة معاداة السامية هو محور الكلمة التي ألقاها يعقوبي، موضحاً أن الأمر وضع في أعلى سلم أولويات الوزارة، وأن الأخيرة تقيم وتنظّم المؤتمرات من أجل دفع دول أوروبية لتبني رؤية الوزارة في الشأن.^{١٠}

لقد بدا ذلك جلياً في تقرير وزارة «الشتات» السنوي الذي أصدر تلخيصاً لمحاربة معاداة السامية للعام ٢٠١٩، حيث جاء في التقرير أن اليسار الأوروبي يمارس ما اسماه التقرير «لا سامية جديدة» تحت شعار «مناهضة إسرائيل ودعم الشعب الفلسطيني»، وقد أورد التقرير مثال جيرمي كوربين في بريطانيا، وجان لوك ميلشن في فرنسا على ذلك.^{١١} يخصص التقرير المذكور فصلاً كاملاً للحديث عما اسماه «معاداة السامية الجديدة» يقوم خلاله بالتطرق إلى منظمات مناهضة للسياسة الإسرائيلية واصف إياها بمعاداة السامية ضمن إعادة تقديم لمفهوم معاداة السامية، ومما جاء فيه: «تتميز معاداة السامية الجديدة بالكراهية والتحريض تجاه إسرائيل ومعارضة وجودها». وشمل التقرير منظمات كـ SJP وهي منظمة طلابية مناصرة للقضية الفلسطينية والـ BDS و «Kairos Palestine».^{١٢}

لا تقتصر هذه المحاولات في إعادة طرح معاداة السامية بما يتماشى مع السياسات الإسرائيلية والاحتلال على الجانب السياسي، حيث تنشط عدة مراكز دراسات ومبادرات لرفد هذا الجانب، فخلال آذار العام الفائت نظم «المركز المقدسي لشؤون الجمهور والدولة» الإسرائيلي سلسلة من اللقاءات والحوارات لدعم هذا التوجه، قال رئيس المركز في إحداها: «مناهضة إسرائيل، مناهضة الصهيونية هي لا سامية... فمعاداة السامية تلبس حلة جديدة». تصريحات مشابهة قبلت من رئيس الوكالة اليهودية السابق نتان شرانسكي: «لا فصل اليوم بين مناهضة الصهيونية ومعاداة السامية».^{١٣}

«معاداة السامية الجديدة» والعلاقة مع الاتحاد الأوروبي

«إنني أدعو كل المندوبين من كل العالم وممثلي الحكومات أن يناشدوا حكوماتهم كي تتبني تعريف منظمة IHRA^{١٤} للاسامية حتى تكون مناهضة هذه الظاهرة مناهضة مستدامة وناجعة». كان هذا مقتطفاً من كلمة نائبة وزير الخارجية تسيبي

هناك مسعى إسرائيلي مركز لنسج مفهوم "معاداة السامية الجديدة"، وتشجيع دول عديدة لتبني تعريف بعينه لمعاداة السامية.

حوتوفيلي في مؤتمر عالمي لمحاربة معاداة السامية. وهي إستراتيجية تتوافق مع رؤية نتنهاو والخارجية الإسرائيلية بالعمل على تعميم تعريف منظمة IHRA للسامية التي ترى بمناهضة الصهيونية مظهرا لاساميا.^{١٥}

يمكن اعتبار ورقة محاربة معاداة السامية (بالمفهوم الإسرائيلي الجديد لها) مدخلا إستراتيجيا للسياسة الإسرائيلية لإحداث اختراق ما في كتلة الاتحاد الأوروبي التي تعتبر من أكثر المعامل تحديا لها.

يمكن اعتبار ورقة محاربة معاداة السامية (بالمفهوم الإسرائيلي الجديد لها) مدخلا إستراتيجيا للسياسة الإسرائيلية لإحداث اختراق ما في كتلة الاتحاد الأوروبي التي تعتبر وفقا لاستطلاع رأي أخير من أكثر المعامل تحديا للسياسة الإسرائيلية للأسباب آنفة الذكر. حيث تقوم الإستراتيجية الإسرائيلية بالتعامل مع دول بعينها (فردة)، ونسج علاقات إستراتيجية على أكثر من مستوى (مستغلة ورقة معاداة السامية) من أجل مراكمة مكاسب سياسية.

في ٢٦/٥/٢٠١٦ قررت منظمة الـ IHRA تبني تعريفا موسعا للسامية يشتمل على بند مناهضة أو معارضة قيام دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي؛ أي الموامة بين مناهضة الصهيونية ومناهضة معاداة السامية.^{١٦} تتبنى ٢١ دولة تعريف المنظمة آنف الذكر للسامية، وفي مسح لهذه الدول وتواريخ تبنيها التعريف الجديد نجد أن ثمانى دول قامت بهذه الخطوة خلال العام الأخير فقط، وكانت إيطاليا آخرها، أما هذه الدول فهي: مولدوفا، تشيكيا، هنغاريا، أميركا، كندا، اليونان، فرنسا وإيطاليا.^{١٧} على ما يبدو، فإن هذه كانت الورقة الأبرز للسياسة الخارجية الإسرائيلية تحديدا أمام بريطانيا، فرنسا وألمانيا، فضلا عن الولايات المتحدة الأمريكية (رغم أن العلاقات الخارجية مع الأخيرة أكثر تركيا وعمقا وخصوصية). تقوم الإستراتيجية الإسرائيلية على استثمار واستغلال حدثين من أجل دفع عجلة أهدافها بمطابقة معاداة السامية مع رفض الصهيونية، وهما أحداث اعتداءات عنف وقتل لا سامية تتعرض لها الجاليات اليهودية (خصوصا في الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا وألمانيا) كحادثة القبور في شباط ٢٠١٩ في فرنسا، اعتداء «الكيبور» في تشرين الأول ٢٠١٩ في ألمانيا أو اعتداء كاليفورنيا في نيسان ٢٠١٩ في الولايات المتحدة وغيرها. فضلا عن خطاب تسييس المحرقة والهولوكست. ربما كان تنظيم المنتدى العالمي للهولوكست لهذا العام، بمشاركة ٤٥ دولة، مؤكدا على ذلك، حيث صرّح العديد من القادة أن مناهضة الصهيونية هي مظهر من معاداة السامية، كما سنورد لاحقا.

فرنسا

في كثير من الأحيان، تكون دعوات نتنهاو متزامنة مع أحداث اعتداءات ضد يهود في الدول الأوروبية كالألمانيا مثلا، فحين استهدفت عملية الجالية اليهودية في هالا في يوم «العفران» العبري، قال نتنهاو: «أدعو السلطات الألمانية إلى الاستمرار

تبني البرلمان الفرنسي في كانون الأول من العام ٢٠١٩ تعريف «الانتلاف العالمي لإحياء ذكرى الهولوكست» للسامية.

بالعمل ضد ظاهرة معاداة السامية^{١٩}. كذلك لو نظرنا إلى القرار الفرنسي بتبني تعريف معاداة السامية للمنظمة آنفة الذكر لوجدناه متزامنا مع أحداث الاعتداء على قبور يهود في فرنسا في ٢٠١٩/٠٢/١٩، حيث أبلغ الرئيس الفرنسي ماكرون نتنها هو أنه يعتزم تبني تعريف معاداة السامية الجديد، وذلك في إطار محادثة بين الاثنين في اليوم التالي للاعتداء^{٢١}.

تبني البرلمان الفرنسي في كانون الأول من العام ٢٠١٩ تعريف «الاتتلاف العالمي لإحياء ذكرى الهولوكوست» للاسامية، وقد لاقى ذلك القرار ترحيبا من الخارجية الإسرائيلية ببيان رسمي^{٢٢}، لم يمض على القرار الكثير من الوقت حتى صرح ماكرون تصريحاً مشابهاً، وذلك أثناء زيارته لإسرائيل (التي نظمت على يد المنتدى العالمي للهولوكوست). فقد قال ماكرون في لقاءه مع ريفلين: «مناهضة الصهيونية باعتبارها تنكراً لحق إسرائيل هي ليست أكثر من لاسامية. التنكّر لحق إسرائيل في الوجود هي نسخة حديثة للاسامية»^{٢٣}.

إيطاليا

نظّم في مجلس السينات الإيطالي في ٢٠١٦/٠١/٢٠ مؤتمراً تحت عنوان «الصور الجديدة للاسامية» من أجل الضغط على الحكومة الإيطالية لتبني التعريف الجديد للاسامية، واعتبار مناهضة الصهيونية مظهراً للاسامية، وهو ما تم في اليوم التالي^{٢٤}. وقدّ عبر السفير الإسرائيلي في إيطاليا، درود ايدير عن الإستراتيجية الإسرائيلية قائلاً: «ها هي تضاف في عصرنا مظاهر جديدة للاسامية على تلك المظاهر القديمة- أي كراهية اليهود بوصفهم يهوداً، معاداة السامية الجديدة هي أيضاً معارضة قيام دولة قومية للشعب اليهودي في أرض إسرائيل»^{٢٥}.

في أيار ٢٠١٩، أقر البرلمان الألماني (ألبوندستانج) أن حركة المقاطعة (BDS)، حركة لاسامية.

ألمانيا

في أيار ٢٠١٩، أقر البرلمان الألماني (ألبوندستانج) أن حركة المقاطعة (BDS)، حركة لاسامية، داعياً وزارات الحكومة إلى عدم التعاون معها أو دعم أي منظمة أو حدث يساهم في نزع الشرعية عن إسرائيل^{٢٦}. المثير أن القرار قد نال موافقة كتل مركزية في المعارضة الألمانية كذلك. وهو قرار لاقى ترحيباً إسرائيلياً رسمياً واسعاً، فقد رحّب نتنها هو بالقرار ودعا الحكومة الألمانية إلى إجراءات عملية وخطوات فعلية، مناشدة دولا أوروبية أخرى لتبني قرار مشابه^{٢٧}. كما قال جلعاد أردان- وزير الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلية، إن القرار «يُظهر الوجه اللاسامي الحقيقي لمنظمة المقاطعة»^{٢٨}.

بريطانيا

كانت الانتخابات البريطانية خلال العام الأخير محط اهتمام إسرائيلي على المستوى الإعلامي والسياسي، حيث كان العنوان الرئيس هو «منع المعادي للسامية كوربين» من النجاح في الانتخابات، وبث المخاوف بصورة دورية ومثابرة حول المخاطر المحدقة في حال نجاح مرشح حزب «العمال» جيرمي كوربين. كانت التهجئات على كوربين دليلا على محاولات خلق تطابق بين مواقفه وبين تعريف معاداة السامية الجديد، عبر التطرق لتصريحاته في مؤتمرات «مركز العودة الفلسطيني» التي تقارن بين جيش الاحتلال وبين النازية في أوروبا، أو التصريحات التي تعارض تعريف إسرائيل كدولة ديمقراطية.^{٢٩}

كان التعاون الإسرائيلي واضحا في هذا المجال مع الجالية اليهودية في بريطانيا، حيث نظم أعضاء من الجالية المظاهرات المنددة بكوربين، فضلا عن الضغط من أجل استقالة عدد من أعضاء الحزب وممثليه اليهود في مجلس النواب، وكان الشعار الأبرز الذي اجتاح الإعلام حينها «وقف الزحف اللاسامي للحزب بقيادة كوربين». في المقابل كان التقارب الإسرائيلي مع المحافظين واضحا من خلال الزيارات والمكالمات المشتركة التي بادر إليها نتنياهو مع جونسون (رئيس الحكومة البريطاني عن حزب المحافظين)، وقد عبّرت قيادات في الحزب والحكومة البريطانية عن هذا التقارب في المواقف من خلال الدمج بين معاداة السامية وبين حملات مقاطعة إسرائيل. ففي أيار ٢٠١٩ صرّح وزير الخارجية البريطاني جيرمي هانت عن دعمه للقرار الألماني باعتبار حملة مقاطعة إسرائيل مظهرا للسامية، حيث قال في تغريدة له: «مقاطعة إسرائيل - الدولة اليهودية الوحيدة في العالم - هي لا سامية. إنني أحيي ألمانيا على الخطوة».^{٣٠}

ولقد كان التقارب باديا بين إسرائيل وبريطانيا قبل الانتخابات، حيث أصدرت الحكومة البريطانية في آذار ٢٠١٩ (أثناء حكم تيرزا مي) قرارا باعتبار حزب الله وجميع أذرع تنظيمه إرهابيا، أعقبته محادثة بين نتنياهو وماي حول استمرار التعاون من أجل «محاربة معاداة السامية» على حدّ تعبيره.^{٣١}

جاء هذا الإعلان بعد ما يقارب الشهر على توقيع اتفاق تجاري بين إسرائيل وبريطانيا في شباط ٢٠١٩، على أثر نية بريطانيا الخروج من الاتحاد الأوروبي، حيث تحدّث نتنياهو مع وزير التجارة البريطاني ليام فوكس حول التعاون التجاري ومستقبله في ظل توجهات بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي.^{٣٢}

وفي هذا السياق، شهدت الساحة الإسرائيلية - الهنغارية تطورا وتعزيزا للعلاقات

التجارية والاقتصادية، حيث افتتحت الأخيرة مكتبا للتعاون التجاري في آذار ٢٠١٩ في القدس، وفي لقاء بين نتنياهو ورئيس الحكومة المجرية اوربان كسفا عن حجم التعاون الاقتصادي بين البلدين؛ إذ يعمل ما يقارب من مائتين وعشر شركات إسرائيلية في المجر، تشغل أكثر من خمسة آلاف مجري.^{٣٣}

سياسة إنشاء منظمات التحالفات الاقتصادية التصنيعية (اليونان وقبرص نموذجا)

ميّزت سياسة إنشاء منظمات وتحالفات اقتصادية مناطقية إستراتيجية مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية خلال السنوات الأخيرة، وهي إستراتيجية تقترح تعزيزها عدة مراكز دراسات إسرائيلية مهتمة بالشأن الدولي،^{٣٤} كمنتدى الغاز الطبيعي الذي أفضى إلى تعاون إستراتيجي بين إسرائيل، قبرص واليونان، وذلك في ضوء اكتشاف حقول الغاز الطبيعي الضخمة (وهي كانت أيضا مقدمة لتعزيز العلاقات الإسرائيلية المصرية في العام الأخير في هذا الجانب). وقد استفادت إسرائيل من التوتر القائم بين هذه الدول وبين تركيا، خصوصا على ضوء توتر علاقات إسرائيل مع تركيا كذلك. وكان آخر أشكال هذا التعاون الاتفاق على مد كابل تحت سطح البحر من إسرائيل إلى قبرص واليونان لتبادل الطاقة الكهربائية.

ومع إنشاء تحالف الشرق الأوسط (EMA)، وتطوير العلاقات اليونانية الإسرائيلية، استفادت إسرائيل من ذلك في جوانب أخرى منها قطاع السياحة.

شهدت الساحة الإسرائيلية -
الهغارية تطورا وتعزيزا للعلاقات
التجارية والاقتصادية، حيث
افتتحت الأخيرة مكتبا للتعاون
التجاري في آذار ٢٠١٩ في القدس.

١.٢ الملف الإيراني

كما أسفنا الذكر، لا يكاد يخلو أي مشهد للعلاقات الخارجية الإسرائيلية في أي من الدول أو المستويات من الموضوع الإيراني. وقد بادر نتياهو لجلسة ثلاثية (قمة) عقدت في لندن أوائل أيلول ٢٠١٩، جمعه مع رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون وسكرتير الدفاع الأميركي مارك اسفار، تركزت على تنسيق التعاون أمام ما أسماه نتياهو «إرهاب وخطر إيران».^{٣٥} كما وتخلل الزيارة لقاء مع وزير الدفاع البريطاني بن فالس^{٣٦} حول الشأن ذاته.

يظهر مسح لبيانات مكتب نتياهو أن الغالبية العظمى من مكالماته مع الجانب الأوروبي تركزت في مسألة الملف الإيراني، وضرورة تشديد العقوبات عليها، فضلا عن رفض الاتفاق النووي، مثل محادثته له مع الرئيس الفرنسي ماكرون^{٣٧} في الثلاثين من آب، ومع رئيس الحكومة البريطاني جونسون في الثالث من آب^{٣٨} والسادس من شباط الأخير.^{٣٩}

١.٣ العلاقة مع اليمين الشعبوي الأوروبي

تشير الكثير من المصادر إلى أن سياسة اليمين الإسرائيلي تجاه الاتحاد الأوروبي تنطلق من اعتبار الأخير تحدياً أمام سياستها، وحتى من اعتباره عدوانياً في كثير من الأحيان، بسبب القرارات الراضة للاستيطان التي يتبعها الاتحاد، وكذلك انتقاد السياسات الإسرائيلية اليمينية في كثير من المواقف تحديداً في جانب الاستيطان والضم الزاحف والقدس، كذلك الاختلاف في الرؤية حول إدارة الملف الإيراني. ويجد الكثير من الأحزاب اليمينية المشكلة لائتلاف الحكومي في إسرائيل انتقاد الاتحاد ومهاجمته رافعة من أجل تحقيق مكاسب سياسية.^{٤٠} يرى محللون أن السياسة التي يتبناها تنتها هو تدرج تحت مسمى «فرق تسد» ومحاولة إقامة تحالفات مع أحزاب يمينية حاكمة في بعض الدول الأوروبية من أجل تحقيق التوازن المطلوب. من هذا المنظور، ترى السياسة الخارجية الإسرائيلية أهمية لنسج علاقات مع اليمين الشعبوي الأوروبي في عدة دول (هنغاريا، هولندا، بولندا ورومانيا)^{٤١} فضلاً عن تعزيز التعاون مع اليونان وقبرص، وهو ما يراه الكثيرون التناقض الحتمي الداخلي للسياسة الخارجية الإسرائيلية؛ أي اعتبار اليمين الشعبوي المتطرف حليفاً سياسياً من جهة أمام سياسات الاتحاد الأوروبي ولجم قرارات مناهضة للسياسات الإسرائيلية، على الرغم من ما يشتم من هذا الحليف من مواقف مناقضة للديمقراطية وحتى داعمة للسامية من الجهة المقابلة، كفيكتور أوربان في هنغاريا، ماتئوس مورفيتسكي في بولندا، وماتو سلفيني في إيطاليا، وحتى رومانيا المعروفة بدرجة فساد نظامها الحاكم.^{٤٢}

يرى اليمين الشعبوي في إسرائيل حليفاً من منطلق أجدته في محاربة الإسلام والهجرة الشرق الأوسطية، وقد كان شعار السياسي الهولندي خيرط فيلدرس فضاحاً لذلك بقوله: «إذا سقطت القدس في يد المسلمين فسيكون الدور على أثينا وروما بعدها، القدس هي الجبهة المركزية التي تحمي الغرب».^{٤٣} يتركز التعاون الإسرائيلي والأوروبي اليميني حول المواقف السياسية المناهضة لحملة الـ BDS، دعم الاستيطان ورفض الاتفاق الإيراني، وهو تلاق في المواقف بدأ واضحاً وجليا في دعم إعلان ترامب نقل السفارة الأميركية إلى القدس، وإعلان عن القدس عاصمة أبدية وموحدة لإسرائيل، وجاء على لسان قيادات أحزاب يمين متطرف كزعيم حزب (PVV) الهولندي، وزعيم اليمين المتطرف في النمسا هانس شتراخا.^{٤٤} حيث أعلنت رومانيا نيتها نقل السفارة إلى القدس في الرابع والعشرين من آذار ٢٠١٩،^{٤٥} كما وافتتحت هنغاريا مكتبا دبلوماسياً تجارياً في القدس في العشرين من آذار

ترى السياسة الخارجية الإسرائيلية أهمية لنسج علاقات مع اليمين الشعبوي الأوروبي في عدة دول (هنغاريا، هولندا، بولندا ورومانيا). ما يرى فيه الكثيرون تناقضاً حتمياً.

٢٠١٩،^{٤٦} وفي بحث كمي وكيفي أجري على التغطية الإخبارية الهولندية وعلاقتها بالتحالف الإسرائيلي مع اليمين المتطرف وجد أن الأخبار والتغطية الصحافية التي تعتبرها إسرائيل «نزعا للشرعية عنها» قد هبطت بصورة حادة.^{٤٧} في المقابل، يخلق هذا التلاقي تحديا ما للسياسة الإسرائيلية الخارجية سنفصلها لاحقا.

التحديات للسياسة الإسرائيلية في أوروبا

١. **الدعم الأوروبي لحل الدولتين:** على الرغم من أن العلاقات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي اتسمت بالإيجابية تاريخيا بصورة نسبية، خصوصا بعد أوصلو، وعلى الرغم من الإخلاء أحادي الجانب لغزة، إلا أنه وكما أسلفنا، وخلال العقد الأخير تحديدا، كان المنطلق الأساسي لليمين الإسرائيلي أن الساحة الأوروبية وخصوصا الاتحاد الأوروبي هي ساحة تحد، حيث لا يزال الاتحاد الأوروبي يدعم حل الدولتين، ويرفض الاستيطان ومحاولات تغيير الوضع القائم في مسجدا الأقصى ويرفض سياسات الضم وصفقة القرن، وغيرها من التوجّهات الرسمية الإسرائيلية. وتذكر التقارير أن الاتحاد الأوروبي كان قد ربط واشترط توسيع التعاون التجاري والاقتصادي وغيره مع إسرائيل بالتقدم «بالمسيرة السلمية» نحو التسوية السياسية مع الفلسطينيين. على سبيل المثال لا الحصر، فقد عرض الاتحاد سلسلة من الامتيازات على إسرائيل واتفاقيات التعاون كاعتبار إسرائيل «شريك ذي امتياز خاص» (Special Privileged Partnership) لكنها اشترطت ذلك بالتقدم نحو حل القضية الفلسطينية.^{٤٨} ويمكن النظر إلى النتائج الأخيرة للبرلمان الأوروبي في منتصف ٢٠١٩ كمؤشر للجزر في علاقات البرلمان وإسرائيل، حيث زاد حزب الخضر من قوته من ٥٢ إلى ٦٩، والحزب الليبرالي من ٦٧ إلى ١٠٥. لا يزال الموقف الرسمي هو ربط التعاون والدعم بالتقدم بالعملية السلمية، رفض صفقة القرن ورفض الممارسات الإسرائيلية الاستيطانية.^{٤٩}

كما تواجه إسرائيل حراكا معارضا لسياساتها من دول أخرى كإيرلندا، حيث تبني البرلمان الأيرلندي في كانون الثاني ٢٠١٩ قانونا يقضي بمقاطعة منتجات المستوطنات،^{٥٠} الذي لاقى غضبا إسرائيليا رسميا على ضوءه وصل حد توبيخ السفير الأيرلندي في إسرائيل.

٢. **قوى قاعدية معارضة لإسرائيل:** ترى الكثير من الدراسات والتقارير أن

يمكن النظر إلى النتائج الأخيرة للبرلمان الأوروبي في منتصف ٢٠١٩ كمؤشر للجزر في علاقات البرلمان وإسرائيل، حيث زاد حزب الخضر من قوته من ٥٢ إلى ٦٩، والحزب الليبرالي من ٦٧ إلى ١٠٥.

تواجه إسرائيل حراكا معارضا لسياساتها من دول أخرى كإيرلندا، حيث تبني البرلمان الأيرلندي في كانون الثاني ٢٠١٩ قانونا يقضي بمقاطعة منتجات المستوطنات.

«التهديد» الأبرز الذي تتصوره السياسة الخارجية الإسرائيلية هو تعاضم قوّة وتأثير حركة وحملة المقاطعة، حيث تعمل منظمات المقاطعة بصورة مكثفة لمقاطعة أكاديمية، اقتصادية وسحب استثمارات وفرض عقوبات كذلك. على الرغم من أن التقارير الإسرائيلية تتحدث عن ضرر اقتصادي محدود قد وجّهته حملة المقاطعة لبعض الشركات الإسرائيلية، إلا أن ما تعتبره إسرائيل «ضررا على الوعي العام» للمجتمعات الأوروبية يعدّ هاجسا مهما.^{٥١} على سبيل المثال لا الحصر، أرسلت منظمات يهودية مناهضة للمساخي الأخيرة للخط بين معاداة السامية وبين دعم الشعب الفلسطيني، عريضة موقعة من ٦٠ باحثا ومفكرا إسرائيليا ويهوديا إلى البرلمان الأوروبي على أثر قرارهم في أيار ٢٠١٩ اعتبار حركة المقاطعة حركة معادية للسامية، يطالبون من خلالها بعدم تطبيق القرار، ومحذرين من الخط بين مناهضة معاداة السامية وبين معارضة ورفض السياسات الإسرائيلية.^{٥٢}

٣. تباين الرؤى حول الملف الإيراني: يصطدم المشهد الخارجي الإسرائيلي

حتى اللحظة بالموقف من إيران، ففي حين يسعى الموقف الرسمي الأوروبي إلى احتواء وإدارة الملف الإيراني ديبلوماسيا، تدفع إسرائيل باتجاه تشديد العقوبات وتوسيعها. كما أسلفنا، في هذا الإطار، شكّلت إستراتيجية الضغط على الدول الأوروبية هدفا إستراتيجيا أساسيا للسياسة الإسرائيلية الخارجية في حديث ولقاءات مع عدة قيادات أوروبية. ففي الأول من كانون الأول ٢٠١٩، على سبيل المثال لا الحصر، شدد نتنياهو من لهجته الناقدة والمهاجمة لدول أوروبية اعتبرها «تتخطى قرار العقوبات الأميركية» التي أصدرتها حكومة ترامب. واتهم نتنياهو الدول الأوروبية بأنها لا تفعل عقوبات على إيران داعيا إياها لتشيدها والالتزام بها.^{٥٣} فلا يزال موقف الدول الأوروبية الممتلئة (بريطانيا، فرنسا وألمانيا)، هو المحافظة على الاتفاق (JCPOA)، عام ٢٠١٥، وعدم إلغائه.^{٥٤}

٤. معضلة التعاون الإسرائيلي مع اليمين المتطرف الشعبوي في أوروبا:

كما أشير سابقا، تحاول إسرائيل «الالتفاف» على الوحدة الأوروبية من خلال إقامة تحالفات مع دول منفردة في شرقي أوروبا، ومع أحزاب يمينية متطرفة، من أجل الموازنة مع مواقف الاتحاد. على الرغم من أن المشهد الخارجي الإسرائيلي يشهد تعاونا واضحا مع قوى اليمين العالمي الشعبوي في عدة مناطق كما ذكرنا، إلا أن الكثير من المحللين

يرون أن هذه الإستراتيجية قد تكون سيفاً ذي حدين. رغم التلاقي بين إسرائيل وأحزاب اليمين الشعبوي المتطرف في هولندا شرقي أوروبا النمسا وغيرها من الدول، إلا أن ذلك قد يجعلها في صدام مع أحزاب يسارية حصلت على نتائج جيدة في انتخابات البرلمان الأوروبي الأخير (حيث أن البرلمان الأوروبي أخذ في الاستقطاب بين يسار ويمين على حساب قوة الوسط التي ضعفت عن السنوات السابقة).^{٥٥} من جهة أخرى، فإن التحالف القائم بين إسرائيل واليمين، وإن كان يؤتي ثماراً على المدى القصير، فيرى محللون أنها قد تعود بالضرر على إسرائيل على المدى البعيد، حيث إن قوة اليمين المتطرف في أوروبا تخلق الجاليات اليهودية فيها، حيث أن الحديث يدور عن أحزاب تتهم في مواقفها في كثير من الأحيان باللاسامية، فضلاً عن مواقف كوارها. وقد يؤدي التحالف الوثيق إلى شرح بين العلاقات الإسرائيلية ويهود أوروبا،^{٥٦} وهو شرح بدأ بارزاً لدى بعض القوى في الولايات المتحدة الأمريكية كما سنوضح لاحقاً. فضلاً عن تقارب اليمين الأوروبي مع سياسة بوتن، الذي أشارت عدة مصادر إلى تمويل من قبله وتدخله لصالحها في عدة بلدان، ما يثير حفيظة أوروبا بصورة من الصور.

تعكس حقبة ترامب نتائجه ما يمكن تمييزه كتماه أيديولوجي بين الطرفين في الجوانب السياسية.

٢. العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية

التماهي يصل مداه

منذ انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة في عام ٢٠١٦، ونتنياهو يرى نفسه في لحظة تاريخية^{٥٧} حيث تعكس هذه الحقبة ما يمكن تمييزه كتماه أيديولوجي بين الطرفين في الجوانب السياسية، وصلت إلى حد تبني ترامب مجمل القناعات السياسية لحكومة نتنياهو ضمن مبدأ حسم الأمور التي كانت تتحاشى الإدارات الأمريكية حسمها، أو كانت تنتظر التقدم في المسيرة السلمية من أجل الحسم بها، كمسألة القدس والاستيطان. فبعد إعلان ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل ونيته نقل السفارة إليها قبل ما يقارب أكثر من عامين، أصدرت الإدارة الأمريكية سلسلة قرارات ومواقف شددت من خلالها و «فولنت» الرابط الأمريكي-الإسرائيلي، وهو ما يراه نتنياهو كما جاء على لسانه في أكثر من مناسبة ك لحظة وفرصة تاريخية وجب استثمارها حتى النهاية. كان الكثير من هذه المواقف أو الخطوات جزءاً من تلاقي مصالح انتخابية مشتركة لنتنياهو

وترامب على حد سواء، كل من أجل تعزيز موقعه الانتخابي، كخطوة الاعتراف في الجولان على سبيل المثال.

صفقة القرن: كان الإعلان عما سمي «صفقة القرن» ذروة وثمره هذا التعاون المركزي خلال العام الأخير، حيث تعتبر الصفقة التي أعلن ترامب عنها أكثر الخطط انزياحا وانحيازاً للصف الإسرائيلي،^{٥٨} ولما يعتبره نتنياهو «ثوابت أمنية»، وهي أكثر الصفقات سخاءً؛ إذ تشرعن ضمّ المناطق الاستيطانية، تؤكد على إسرائيلية القدس، وتقبل بكيان فلسطيني منزوع السلاح. وهي بهذا تجاوزت رسالة التطمينات الأميركية التي أرسلها بوش في حينه إلى أرئيل شارون. إلا أنه وفي المقابل لم تنجح خطة اليمين المتطرف في إسرائيل في استثمار الصفقة انتخابياً من أجل الماضي في قرار ضمّ المستوطنات إلى السيادة الإسرائيلية قانوناً أو الأغوار، وذلك بسبب التخوف الأميركي. وهنا يمكن الإشارة إلى نقطة الخلاف التي طفت على السطح إزاء الخطة، فاليمين الإسرائيلي يريد الاستفادة من الصفقة كإطار وتسويق لسنّ قوانين الضمّ، فيما تتردد الإدارة الأميركية في هذا التوقيت إزاء ذلك، وهو ما جاء على لسان السفير الأميركي في إسرائيل فريدمان، الذي قال إن إدارة ترامب لا تفضل الإسراع في عملية الضمّ، وتريد إقامة لجنة لفحص الموضوع قبل الإعلان. ومؤكداً في موقع آخر أن كل تصرف أحادي الجانب سوف يعرض الخطة إلى الخطر.^{٥٩}

كان الإعلان عما سمي «صفقة القرن» ذروة وثمره التماهي بين اليمينيين الأميركي والإسرائيلي خلال العام الأخير.

الاعتراف بالجولان إسرائيلياً: في مؤتمر صحافي مشترك لنتنياهو وترامب، أعلن الأخير في آذار ٢٠١٩ عن الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان، وذلك بعد أن استقدمت الورقة الإيرانية والتواجد الإيراني في سورية كتسويق للقرار الأميركي.^{٦٠} وهو قرار لم يلق تأييداً أوروبياً أو روسياً. وشكّل نقطة قوة انتخابية لنتنياهو، وهو ما ينتظره أيضاً ترامب بالمقابل من نتنياهو إزاء الشرخ القائم بين ترامب والجالية اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية.^{٦١} يذكر أن إسرائيل أقرت إنشاء مستوطنة في الجولان تحت مسمى «رمات ترامب».^{٦٢}

الملف الإيراني: يعتبر نتنياهو ترامب الحليف الأهم في إدارة الملف الإيراني، ومطلب إلغاء الاتفاق النووي القديم عام ٢٠١٥، وفرض عقوبات على إيران لإجبارها على توقيع اتفاق أفضل. وجاء إعلان ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي في منتصف عام ٢٠١٨ ثمرة هذا التعاون. واستمر نتنياهو عام ٢٠١٩ باعتبار الملف النووي الإيراني، والاتفاق النووي، أهم الملفات التي يجب معالجتها، ككلمته في اجتماع منظمة «مسيحيين متّحدين من أجل إسرائيل» CUFي في واشنطن^{٦٣} التي هاجم من خلالها إيران والاتفاق القديم، فضلاً عن لقاء القمة الذي عقد بين

المستشارين للأمن القومي الأميركي والإسرائيلي في كانون الأول ٢٠١٩،^{٦٤} وربما كانت القمة الثلاثية التي عقدت بين أميركا- إسرائيل وروسيا في إسرائيل خير دليل على أن الأخيرة تحاول أن تستثمر العلاقات الأميركية كي تكون شريكة في ما يتم بلورته من رؤى أميركية وروسية حيال الملف السوري.^{٦٥} وهو ما سنفضّل عنه لاحقاً. كما يمكن النظر إلى القرار الأميركي بالإعلان عن الحرس الثوري الإيراني «تنظيماً إرهابياً» في نيسان ٢٠١٩،^{٦٦} تمهيداً لاغتيال قائد الحرس قاسم سليماني والمسؤول عن الملف الإيراني في العراق وسورية. وانتشرت في هذا السياق عدة مؤشرات تفيد أن تننياهو وإسرائيل كانوا على علم مسبق بهذه الخطوة، ضمن ما استشف من حديث تننياهو للصحافة في ذات اليوم قبل الاغتيال، فضلاً عن تقرير كان قد انتشر على يد هيئة الإذاعة الأميركية NBC يدعي أن الولايات المتحدة استعانت بمعلومات استخباراتية قدّمها إسرائيل عن تحديد مكان سليماني،^{٦٧} ما يظهر حجم التعاون القائم في هذا الملف.

ورقة معاداة السامية

كما في عدّة دول أوروبية، كانت محاربة معاداة السامية ورقة مهمة في مراكمة مكاسب إستراتيجية على مستوى المشهد الخارجي، على الرغم من أن العلاقة مع الولايات المتحدة تدخل من أبواب أخرى أكثر عمقا وتعقيداً. فقد وقّع الرئيس الأميركي ترامب، في هذا الشأن، في كانون الأول ٢٠١٩، على أمر رئاسي لمحاربة معاداة السامية في الجامعات والكليات الأميركية من خلال اعتبار اليهودية ديناً وقومية، ما سيسهل ملاحقة نشطاء وحملات المقاطعة ومناهضة الصهيونية على اعتبار أنهم يقومون بممارسات لاسامية.^{٦٨} حيث لاقى ذلك ترحيباً من الخارجية الإسرائيلية، وقد كانت هذه مقدمة لتبني الحكومة الأميركية تعريف منظمة الـ IHRA للسامية أسوة بدول أخرى.

في المؤتمر ذاته (الذي سبق وذكرناه حول معاداة السامية والصهيونية في القدس)، كان يوسي كوفرفاسر- مسؤول محاربة معاداة السامية في وزارة «الشتات» الإسرائيلية، من بين المتحدثين، حيث ركز في كلمته على ما أسماه مظاهر معاداة السامية لدى بعض نوّاب الحزب الديمقراطي الأميركي، كالهان عمر، قائلاً: «عضو الكونغرس المسلمة عومر عادت إلى التعريف القديم لوزارة الخارجية الأميركية للسامية... اليوم معاداة السامية قد تغيرت، وإن كانت في السابق على أساس الدين فهي اليوم على أساس القومية».^{٦٩}

نتنياهو وخطاب «إيباك» المثير للجدل

لطالما كانت خطابات نتنياهو في الاجتماع السنوي لـ «إيباك» محط اهتمام إعلامي إسرائيلي وأميركي، إلا أن الظروف الأخيرة من انتخابات إسرائيلية مستمرة وجعلت خطاب هذا العام محط جدل وتساؤل. في النهاية، قدّم نتنياهو الخطاب في فيديو مصوّر^{٧٠} في السادس والعشرين من آذار ٢٠٢٠، افتتحه بالتأكيد على الهجوم الذي تتعرض إليه إسرائيل من قطاع غزة مستخدماً إياه كتسوية لعودته السريعة من الولايات المتحدة. وأكّد نتنياهو على أن العلاقات الحالية بين إسرائيل وأميركا تسجّل أعلى درجات التحالف والتعاون، وعلى الحيادية بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري (وذلك بناء على توصيات من مستشارين في هذا الشأن). كما تطرق فيه إلى الملف الإيراني وما أسماه الخطر الإيراني المهدق. مختتماً الخطاب بالتأكيد على شرعية إسرائيل في التواجد كدولة الشعب اليهودي وكدولة ديمقراطية، في حد تعبيره، كإشارة وتلميح إلى ضرورة مواجهة منظمات المقاطعة.

تحديات المشهد الأميركي الإسرائيلي

العلاقة مع الجاليات اليهودية ومع الحزب الديمقراطي: تشكل العلاقة مع الجالية اليهودية من جهة والعلاقة الوثيقة مع إدارة ترامب من الجهة المقابلة ومحاولة الدمج بينهما تحدياً أساسياً في المشهد الخارجي الإسرائيلي، حيث شهدت العلاقات مع يهود الولايات المتحدة خلال العقد الأخير أزمات معينة على رأسها أزمة «خطة الصلاة في المبكى» وغيرها من التباينات في المواقف السياسية تجاه القضية الفلسطينية كذلك. يمكن اختصار أساس التوتر ومنطلقه في محورين مركزيين:

- أولاً: التباين في تفضيل الأحزاب الأميركية القائمة، ففي الوقت الذي ترى الحكومة الإسرائيلية الحالية أنها إزاء فرصة تاريخية ذهبية لاستثمار الدعم الأميركي سياسياً، تفضل الغالبية العظمى من الأميركيين اليهود التصويت للحزب الديمقراطي على الحزب الجمهوري. على سبيل المثال لا الحصر، فقد صوت في الانتخابات الأخيرة ٧١٪ من اليهود الأميركيين للحزب الديمقراطي (هيلاري كلينتون) مقابل ٢٤٪^{٧١}.
- ثانياً: التغييرات العميقة في وجه الحزب الديمقراطي: ظهر خلال السنوات الأخيرة شرح، مضاف إلى ما ذكر، يرتبط بالتغييرات البادية في توجهات الحزب الديمقراطي الأميركي، والتي تشكل تحدياً إضافياً لمشهد السياسات الخارجية الإسرائيلي، وكذلك للجالية اليهودية داخل الولايات المتحدة دون الجزم في نتيجة هذه التغييرات أو مدى تأثيرها المستقبلي.

تشكل العلاقة مع الجالية اليهودية من جهة والعلاقة الوثيقة مع إدارة ترامب من الجهة المقابلة ومحاولة الدمج بينهما تحدياً أساسياً في المشهد الخارجي الإسرائيلي.

من الواضح، وبحسب عدة تحليلات سياسية أن الهزيمة التي مني بها الحزب الديمقراطي على يد دونالد ترامب عام ٢٠١٦ قد أُلقت بظلالها عميقا في توجهات كوادر الحزب الديمقراطي، حيث يرى البعض أنها ساهمت في دعم أصوات يسارية-تقدمية داخل الحزب، وبثت أجواء مختلفة مع المنظومة التقليدية-المحافظة لهيلاري كلينتون.^{٧٢} وأدت إلى إجراء تغييرات جذرية في تكتلات وتحالفات أعضائها الداخلية بهدف إعادة بلورة الحزب لمواجهة الجمهوريين والعودة إلى سدّ الحكم. يمكن النظر إلى نتائج انتخابات الكونغرس الأخيرة كمؤشر لتغييرات محتملة في وجهة الحزب، حيث زاد الحزب من قوّته في مجلس النواب وحصل على ٢٣٥ مقعدا (ارتفاع ٤١ مقعدا عن الانتخابات السابقة)، ثلث المقاعد تشغرها نساء (من بينهن أول مسلمتين)، ٤٠٪ من بين أعضاء مجلس النواب الديمقراطيون يُعرفون على أنهم «تقدميون»؛ أي ينتمون لجناح تأييد التغيير الجذري في الحزب.^{٧٣}

يرى الصحافي يُوّاب كرني أن جزءا أساسيا من هذا التغيير غير مرتبط بـ «صدمة» الديمقراطيين من نجاح ترامب، وإنما لأسباب ديمغرافية، إذ تشير التقديرات الإحصائية أن المجتمع الأميركي ديمغرافيا قد يتجه أكثر باتجاه اليسار وليس اليمين.^{٧٤}

يتحدث ليفوفتش مثلا عن مؤشرات عديدة جرت خلال العامين الأخيرين تظهر انزياحا في مواقف وتوجهات عدة قطاعات داخل الحزب الديمقراطي نحو اليسار، واعتبر جزءا من هذا الانزياح شكلا من أشكال معاداة السامية، كاختيار كيت اليسون نائب اللجنة الديمقراطية القومية (التابعة للحزب الديمقراطي)، وهو معروف بدعمه للويس فرحان (الذي تعتبره الجالية اليهودية معاديا للسامية).^{٧٥} انتخاب الهان عمر ورشيدة طليب عضوات في الكونغرس، حيث هوجمت الهان عمر في كثير من المناسبات لما رآه البعض دعما لقوانين تويد مقاطعة إسرائيل، وصولا إلى الجدل حول عدم السماح لها ولطليب الدخول إلى إسرائيل بقرار من ننتياهو.^{٧٦} فضلا عن تقديم اقتراحات قوانين تراها أوساط إسرائيلية خطرا عليها كإقرار قانون «دعم حقوق الإنسان لأطفال فلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي» على يد بيتي كالوم.^{٧٧} لقد اعتبر تعزيز «الجناح التقدمي» في الحزب ووصول العديد ممن يُحسبون عليه إلى مواقع مجلس النواب مؤشرا على أبعاد التغيير، كعضو المجلس الأصغر سنا الكسندرا اوكاسيو-كوترس (AOC)، حيث يدير حملتها

أُلقت الهزيمة التي مني بها الحزب الديمقراطي على يد دونالد ترامب بظلالها عميقا في توجهات كوادره، حيث يرى البعض أنها ساهمت في دعم أصوات يسارية-تقدمية داخله.

الانتخابية ناشطون يعتبرون من المؤسسين لتنظيمات تسعى إلى إزاحة الحزب الديمقراطي يسارا كتنظيم (ديمقراطيون في سبيل العدالة) الذي تأسس بعد هزيمة ٢٠١٦. ^{٧٨}

في المقابل، لا تزال مؤشرات تبين أن الحزب الديمقراطي لا يزال المكان «الآمن» من وجهة نظر اليهود الأميركيين، ولا يزال يحظى بالتأييد الجارف، وفي هذا الإطار أشار البعض أن التغييرات العميقة ليست بالجزرية التي ستؤدي إلى الطلاق بين الجمهور اليهودي وبين الحزب الديمقراطي، كما جاء في مقال تحليلي لكارلي بيلدس. ^{٧٩} وربما كان نجاح جون بايدين الحالي في التفوق على ساندرز وكل المرشحين خير دليل أن الحزب لم يحدث القطيعة بعد مع الاتجاه المحافظ-التقليدي تماما، فضلا عن أن القضايا التي يتركز بها المرشحون والنواب الذين يُعتبرون تقدميين لا تعد السياسية الخارجية وخصوصا الموقف من القضية الفلسطينية في أعلى سلم أولوياتها، بل قضايا الضرائب، النظام الصحي، البيئة والهجرة. ويرى شلوموفيتش أن إدراك الديمقراطيين أن ساندرز لن يكون بمقدوره مواجهة ترامب في الانتخابات الرئاسية، يجعلهم يضعون رهانهم على جون بايدين وهو المعروف بأنه لن يكون بعيدا عن السياسات الأميركية الديمقراطية السابقة، وعلى رأسها التحيز لإسرائيل وأمنها. ^{٨٠}

تحدث تغييرات ديمغرافية-سوسولوجية مؤثرة في عمق المجتمع اليهودي-الأميركي من حيث الزواج المختلط والعلاقة مع الدين.

– ثالثا: التغييرات الديمغرافية-السوسولوجية التي تجري في عمق المجتمع اليهودي-الأميركي من حيث الزواج المختلط والعلاقة مع الدين، إذ أشارت عدة دراسات عن علاقة تكاد تكون مباشرة وطردية بين مدى التدين ومدى الشعور بالتقرب والانتماء لإسرائيل، إذ تجد أن لدى الشرائح التي لا تعرف نفسها يهودا بالديانة نسبة تضامن أقل مقارنة بمن يعرف نفسه يهوديا وفقا للدين، خصوصا الوسط الأرثوذكسي. ^{٨١} لكن، وعلى الرغم من هذه التحديات، والتوترات لا تزال الجالية اليهودية الأميركية عمقا إستراتيجيا مهما للسياسة الإسرائيلية الخارجية تجاه الولايات المتحدة.

٣. العلاقات مع أفريقيا

أطلق نتنياهو شعار «إسرائيل تعود إلى أفريقيا»، في حفل استقبال الرئيس التشادي في تشرين الثاني ٢٠١٨ في إسرائيل. ربما كان الشعار يعكس طبقات التعزيز والتطوير التي تشهدها العلاقات الإسرائيلية الأفريقية والمساعي الإسرائيلية

للعمل في الساحة الأفريقية، حيث تسعى إسرائيل في هذا الجانب إلى استمالة بعض الدول إلى سياساتها لتضمن دعمها السياسي في المحافل الدولية، فضلا عن تعزيز التعاون التجاري. جدير بالتنويه أن جزءا يسيرا من الأدوات التي تستثمرها إسرائيل في هذا المسعى هو المساعدات الإنسانية لبعض الدول فضلا عن تصدير مواد التصنيع الزراعي وأدوات التطوير الزراعي.^{٨٢}

تنطلق الإستراتيجية الإسرائيلية لتطوير التعاون مع الدول الأفريقية من فرضية المكاسب السياسية والأمنية المرجوة من هذه الشراكة، خصوصا أنها تتصور أن علاقات كهذه في غاية الأهمية إزاء محيط تعتبره معاديا لها. وفي هذا الإطار أولى المشهد الخارجي الإسرائيلي أولوية لمنطقة شرقي أفريقيا خصوصا الحبشة، جنوب السودان، كينيا رواندا، وذلك لقربها من البحر الأحمر والممرات مع آسيا. وذلك يعد مكسبا أمنيا إستراتيجيا لإسرائيل إلى جانب رؤيتها بضرورة تغيير أنماط تصويت الدول الأفريقية في الأمم المتحدة، مع استخدام الفلسطينيين هذه الأداة في عدة مواضع خلال العقد الأخير.^{٨٣}

الدعم الإنساني

تقديم ما يعرف «بالدعم الإنساني» لأهداف مدنية من الإستراتيجيات المركزية في المشهد الإسرائيلي الخارجي مع الدول الأفريقية تحديدا، ويمكن اعتباره استخداما لـ «القوة الناعمة» (Soft Power) بدلا من القوة الخشنة (Hard Power) بتميزات جوزيف ناي للسياسات والعلاقات الدولية، فالقوة الناعمة تعتمد على استمالة الدول لاتباع سياسات معينة من خلال استخدام القوة غير الخشنة كالثقافة والتعليم والدعم الإنساني وغيرها. في مقابل القوة الخشنة كالاقتصاد والأمن وغيرها.^{٨٤}

وفي هذا الإطار، قدّمت إسرائيل دعما تكنولوجيا لجنوب السودان لتطوير بنى تحتية وتقنيات مياه، وتعاون في مشاريع تطوير زراعي وتعليم، كالمشروع الزراعي في اكواتاريا. كذلك مشاريع زراعية في كينيا وإقامة مجمع علمي زراعي-تكنولوجي، ومشاريع تمكين نسائية. كما يبرز التعاون الزراعي في رواندا.^{٨٥} وكذلك عشرات المشاريع والمبادرات التعاونية في مجال الخدمات البشرية والتنمية التي قامت بها إسرائيل مع ٣٦ دولة في قطاعات الزراعة، التنمية المجتمعية، التمكين النسائي، الطب، التعليم وغيرها. يمكن مراجعة الملحق الثاني من هذا التقرير والذي يفصل كل هذه القطاعات وفقا للدول الأفريقية، حيث تصدرها نيجيريا، أوغندا، كينيا، زامبيا، الكاميرون.

أولى المشهد الخارجي الإسرائيلي أولوية لمنطقة شرقي أفريقيا خصوصا الحبشة، جنوب السودان، كينيا رواندا، وذلك لقربها من البحر الأحمر والممرات مع آسيا.

رغم ذلك، لا تشير خارطة أنماط التصويت في أفريقيا لدى هذه الدول إلى انزياح حاد في اتجاه دعم إسرائيل، فمقارنة تصويت هذه الدول عبر السنوات تظهر أن التغييرات هي طفيفة جدا. يذكر أن جنوب السودان وكذلك رواندا تمتنع أو لا تحضر التصويت منذ ٢٠١٥. وقد كان امتناع رواندا عن التصويت على قرار أردني يشمل إقامة دولة فلسطينية سببا إضافيا في إسقاط القرار عام ٢٠١٤ على سبيل المثال. في المقابل استفادت إسرائيل من تطوير التعاون مع تشاد، ففي كانون الثاني ٢٠١٩ تم التوقيع على اتفاق لتجديد العلاقات بعد قطيعة مدة ٥٠ عاما بين البلدين. وفي آب ٢٠١٩ زارت بعثة اقتصادية إسرائيلية مدينة تشاد من قبل وزارة الاقتصاد لبحث وتطوير سبل التعاون الاقتصادي في مجال التصنيع الزراعي بالأساس.^{٨٦}

في الاقتصاد

لكن هذا التعاون يساعد إسرائيل في الالتزام بمعايير الـ OECD خصوصا فيما يتعلق بمستوى الدعم الإنساني الذي يعتبر من الأدنى في إسرائيل، ١، ٠٪ من الناتج القومي. فضلا عن التصدير الاقتصادي والفائدة منه لدول أفريقيا، وصل قبل عامين إلى ٧٢٥ مليون دولار.^{٨٧}

استفادت إسرائيل من تطوير التعاون مع تشاد، ففي كانون الثاني ٢٠١٩ تم التوقيع على اتفاق لتجديد العلاقات بعد قطيعة مدة ٥٠ عاما بين البلدين.

نشرت وزارة الاقتصاد والصناعة في نهاية عام ٢٠١٨ أن ما يقارب ٧٠٠ مليون دولار في انتظار الشركات للتصدير في أفريقيا، وقد شملت هذه الدول نيجيريا، اوغندا، اثيوبيا الكاميرون وغيرها. الحديث يدور عن قطاعات البنى التحتية، الطاقة، الزراعة، المياه، الرقميات وغيرها.^{٨٨} وهي مبادرة أعاد وزير الاقتصاد الإسرائيلي التشديد عليها في شباط الأخير ٢٠٢٠، مشددا أن الأمر مقرون بقرار حكومي لتعزيز التجارة والتبادل الاقتصادي-الصناعي مع أفريقيا. وتعتبر حتى الآن جنوب أفريقيا المتعاون الأكبر اقتصاديا مع إسرائيل ضمن مشاريع التعاون تليها نيجيريا، كينيا وغانا. فعلى سبيل المثال لا الحصر، وصل التصدير الإسرائيلي إلى غانا عام ٢٠١٩ إلى ٣، ٢٣ مليون دولار بينما كان الاستيراد ما يقارب ٣، ٨ مليون دولار.^{٨٩} وتعتبر أثيوبيا أيضا من البلدان التي تقيم مشاريع اقتصادية مع إسرائيل حيث ارتفع مجال التبادل التجاري بين البلدين بـ ٨٪ مقارنة بالعام ٢٠١٨، ووصل التصدير إلى ١٤ مليون دولار، يذكر أن ٦٠٪ من التصدير هو في قطاع التصنيع الزراعي.^{٩٠}

٤. روسيا والورقة الإيرانية

يكشف تحليل خطوات نتنهاو ولقاءاته الخارجية والدولية المعلن أن فلاديمير بوتين هو الرئيس الذي التقاه نتنهاو أكثر من أي رئيس آخر، وذلك وفق مسح

للبيانات الرسمية الصادرة من مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية على مدار العام الفائت.^{٩١} فبعد هذا المسح لعشرات البيانات، نجد أن نتنها هو عقد لقاء أو محادثة مع الجانب الروسي بوتيرة تصل إلى مرة شهريا. يعود ذلك إلى ما أشرنا إليه سابقا من وجود الملف الإيراني على أعلى سلم أولويات مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية، حيث أن إدارة هذا الملف تتطلب وفقا للرؤية الإسرائيلية تنسيقا دائما مع الجانب الروسي، فالعلاقات بين الجانبين لا تزال تدور في مركزها وأساسها حول هذا الملف. تسعى إسرائيل في هذا المستوى إلى ضبط التواجد الإيراني في سورية، وإلى منع توسّعه وضمّان سيطرة روسيا على هذا الضبط، وقد أجرى نتنها في هذا الإطار عشرات الاجتماعات والمحادثات، كان من بينها لقاء في أيلول ٢٠١٩ مع وزير الدفاع الروسي سيرجي شفيغو.^{٩٢} وكان أبرز أشكال هذا التعاون اللقاء الثلاثي الذي أقيم بين رؤساء الأمن القومي من الجانب الأميركي-الإسرائيلي والروسي في حزيران ٢٠١٩،^{٩٣} هذا التعاون الثلاثي جزء مركزي في الإستراتيجية الخارجية الإسرائيلية وتراه مركزيا لأمنها القومي، حيث تريد من جهة أن تكون أشبه بوسيط بين الطرفين حول ترتيبات أمنية تنسيقية، والأهم أنها تريد أن تضمن اعتبار أولوياتها القومية والأمنية ضمن أي تسوية في سورية، خصوصا في ما يتصل بملف التواجد الإيراني في سورية.

تسعى إسرائيل إلى ضبط التواجد الإيراني في سورية، وإلى منع توسّعه وضمّان سيطرة روسيا على هذا الضبط.

من الجدير بالتنويه أن هذا التعاون والتنسيق بين الجانبين الروسي والإسرائيلي قد تعزز على ضوء ما يمكن قراءته من تفاهات منذ شباط ٢٠١٩، بعد حادثة إسقاط الطائرة الروسية في أيلول ٢٠١٨. كما أن نظام بوتين يرى أن هذا التقارب يصبّ في صالح وضعه الداخلي في وجه المعارضة الروسية. كما كانت «صفقة الاتفاق» حول قضية الفتاة الإسرائيلية نعماء يسسخر مثال في هذا التعاون، حيث تم الاتفاق على إخلاء سبيل الفتاة الإسرائيلية المحتجزة في روسيا على خلفية تهمة الاتجار بالمخدرات، مقابل تنازل إسرائيل عن ساحة ألكسندر في القدس، وهو موقع تاريخي في البلدة القديمة ويتبع الكنيسة الروسية الأورثوذكسية.^{٩٤}

٥. العالم العربي

تنطلق الإستراتيجية الخارجية الإسرائيلية في الساحة العربية والخليجية تحديدا من عاملين ومرتكزين أساسيين: تلاقٍ في الموقف المشترك ضد إيران وفي التخوّفات من نفوذها في المنطقة. وقد نشر، مركز دراسات الأمن القومي نتائج استطلاع ادعى أنه قام به في شبكات التواصل الاجتماعية العربية، تفيد بأن النظرة العدائية لإيران تزيد عن النظرة العدائية لإسرائيل وسط الجمهور العربي.^{٩٥} حيث بدأت تستقر لدى

بعض الساسة الإسرائيليين توجهات مفادها أن الدول العربية هي من يمكنها أن تكون طريقا ومفتاحا لحل/حسم القضية الفلسطينية كما تراها إسرائيل أمنا، وليس العكس؛ ما يسميه البعض أسلوب (من الخارج إلى الداخل)، وذلك لإضعاف دور السلطة الفلسطينية في رفض صفقة القرن.^{٩٦}

يجدر التنويه أن بعض ما تنشره إسرائيل حول العلاقات أو ما تتحدث عنه التقارير يعوزه التدقيق في كثير من الأحيان، حيث تكون فيها مصلحة إسرائيلية لكسب رصيد انتخابي في الساحة الانتخابية الخلفية التي لم تنته منذ ما يقارب عام كامل.

فتح خط التواصل مع عُمان: العلاقات مع عُمان، والاهتمام الإسرائيلي بعد موت السلطان قابوس كان باديا وجليا، حيث أبرق نتنياهو تعزية رسمية بوفاة السلطان قابوس في الحادي عشر من كانون الثاني ٢٠٢٠،^{٩٧} وقال نتنياهو في البيان إن السلطان قابوس كان قد دعاه (أي نتنياهو) هو وزوجته لزيارة إلى السلطنة لبحث التعاون في دفع الحلول السياسية في المنطقة إلى الأمام، ومهنئا السلطان الجديد هيثم بن طارق. وقد شهد العام الفائت لقاء بين السلطان قابوس ونتنياهو لبحث تطوير العلاقات الإسرائيلية العُمانية. كما التقى نتنياهو وزير الخارجية العماني في شباط ٢٠١٩، وكان الملف الإيراني أهم النقاط في المباحثات،^{٩٨} حيث قال: «ما نقوم به هو أننا نبعد إيران عن سورية». واعتبر نتنياهو مبادرة قابوس بالتاريخية.^{٩٩}

اتفاق اللا-حرب: في خطوة أثارت الجدل والتساؤلات، انتشر في تشرين الأول ٢٠١٩ في الصحافة الإسرائيلية تسريب حول اتفاق تمت بلورته تحت مسمى «اللا-حرب» بين إسرائيل وبعض الدول العربية التي لم توقع اتفاقا للسلام مع إسرائيل. وهو اتفاق يرمي إلى تعزيز التطبيع بين إسرائيل وبعض الدول العربية. ووفق التسريب، قد أقام وزير الخارجية الإسرائيلي كاتس سلسلة لقاءات مع وزراء خارجية عرب من أجل بلورة نص الاتفاق. وجوهر أو منطلق الاتفاق يقوم على اعتبار الملف الإيراني التهديد الأبرز، ونظرا لغياب إمكانية واقعية حالية «لحل القضية الفلسطينية» والوصول لاتفاق سلام شامل، فيتم التوقيع على هذا الاتفاق.^{١٠٠} يذكر أنه ما من تأكيد رسمي في الأطراف المقابلة لهذا الاتفاق.

بصرف النظر عن صحة هذا التسريب حول الاتفاق من عدمه، إلا أن لقاءات تطبيعية لا تزال تجري بين إسرائيل/مسؤولين إسرائيليين ودولا عربية. فقد أصدر درعي، في كانون الثاني ٢٠٢٠، قرارا يسمح للإسرائيليين السفر إلى السعودية بهدف العبادة أو التجارة.^{١٠١} وفي تموز ٢٠١٩ زار كاتس دبي من أجل حضور

تنطلق الإستراتيجية الخارجية الإسرائيلية في الساحة العربية والخليجية تحديدا من تلاقٍ في الموقف المشترك ضد إيران.

قمة الأمم المتحدة حول شؤون بيئية، وقد قابل خلال الزيارة شخصيات أمارتية «مهمة» وفق التسريب الصحافي الإسرائيلي^{١٠٢}. كما تستمر مشاركة الرياضيين في مسابقات تجري في دبي حيث شارك إسرائيلي في مسابقة الاكسبو^{١٠٣}. في جانب آخر كشف افيغودور ليبرمان عن زيارة قام بها رئيس الموساد للدوحة من أجل مقابلة المبعوث القطري الخاص ملف الإغاثة في غزة محمد العمادي، وذلك من أجل بحث استمرارية المعونات القطرية لقطاع غزة وفقا للتسريب الذي لم يؤكد كذلك^{١٠٤}.

التوتر على الساحة الأردنية

شهدت ساحة العلاقات الأردنية-الإسرائيلية توترا بارزا، وصفته تحليلات إسرائيلية بأنه نقطة انحدار غير مسبوقة في العلاقات بينهما، وذلك على ضوء الإعلان الإسرائيلي المتكرر عن نية القيام بخطوات ضمّ أحادية الجانب من جهة، ومحاولة تغيير الوضع القائم في الأقصى من الجهة الأخرى^{١٠٥}. ثمة تحليل إسرائيلي يربط بين التوتر في العلاقات وبين استئناف الحكومة الإسرائيلية على الإطار الذي شكّل اتفاق السلام في حينه، وهو اعتبار حلّ القضية الفلسطينية يقوم على إنشاء كيان مستقل في الضفة الغربية. من هذا المنظور، تشكّل الخطوات أحادية الجانب تحديا وتراجعا عن إطار السلام^{١٠٦}. فضلا عن سلسلة من الأحداث التي جرت في الأعوام الأخيرة والتي شكلت تحديا متراكما للمشهد الخارجي الإسرائيلي مع الأردن، من بينها أحداث «بوابات الأقصى» عام ٢٠١٧، قتل مواطنين أردنيين على يد أمن السفارة الإسرائيلية في عمّان^{١٠٧} وصولا إلى إعلان عدم تجديد ملحقات اتفاق السلام الخاص بالباقورة والغمر.

شهدت ساحة العلاقات الأردنية-الإسرائيلية توترا بارزا، وصفته تحليلات إسرائيلية بأنه نقطة انحدار غير مسبوقة.

التبادل التجاري: سجّلت مؤشرات التبادل التجاري مستويات دنيا بين البلدين، حيث يشكّل ٠,٣٣٪ من بين مجمل التبادل التجاري الإسرائيلي الخارجي، ووصل إلى اثني مليارد شيكل عام ٢٠١٨. يشكّل التصدير الأردني لإسرائيل ٤٪ من مجمل الصادرات الأردنية الخارجية في العام، حيث تتمحور عموما في قطاعات البلاستيك، المواد الكيميائية القماش ومنتجاته. فضلا عن تعطّل مشاريع ومبادرات صناعية مشتركة مع الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة واليابان، وذلك جرّاء الفتور في العلاقات خلال العامين الأخيرين، من بين هذه المشاريع قناة المياه المشتركة الواصلة للبحر الميت من أجل توفير مياه لمناطق الصحراوية جنوبي الأردن ومنطقة غور الأردن، أو المطار المشترك لإيلات والعقبة^{١٠٨}.

ربما كان تصريح الملك عبدالله الثاني في اجتماع في نيويورك أن العلاقات بين

إسرائيل والأردن وصلت إلى أسفل مستوياتها، دليلاً ومؤشراً إضافياً لحالة التوتر الحالية التي تشوب المشهد الخارجي بين البلدين.^{١٠٩} وهو ما دعا الرئيس الإسرائيلي رؤوبين ريفلين إلى بدء مشاورته من أجل تنظيم زيارة رسمية إلى المملكة الأردنية بعد لقائه بابن عم الملك عبد الله ومستشاره في تشرين الثاني ٢٠١٩.^{١١٠}

بداية علاقات مع السودان: التقى رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو مع رئيس المجلس السيادي السوداني برهان عبد الفتاح وذلك على هامش زيارة نتنياهو لأنتبي. وقد صرّح مكتب نتنياهو أن هذه العلاقات الأولية من الممكن أن تقود إلى تطبيع كامل من أجل إعادة طالبي اللجوء السودانيين المتواجدين في إسرائيل إلى السودان. فضلاً عن محاولة إسرائيلية «استمالة السودان ضد إيران» مقابل ما تقترحه الولايات المتحدة وإسرائيل «إخراج السودان من عزلتها بعد الإطاحة بالبشير».^{١١١}

تعميق التعاون الاقتصادي مع مصر: إلى جانب التعاون العسكري والسياسي الذي يجمع الجانبين في ما يخص ملف سيناء وقطاع غزة، عمّقت وزارة الطاقة الإسرائيلية ونظيرتها المصرية التعاون في مجال الغاز الطبيعي، حيث وقع الطرفان في الخامس عشر من كانون الثاني ٢٠٢٠ على اتفاق تعاون لتصدير الغاز من إسرائيل إلى مصر.^{١١٢} وهي خطوة تتوافق مع الإستراتيجية الإسرائيلية في البحث عن تأسيس منطديات تعاون اقتصادية في حوض المتوسط. وهي خطوة تساعد إسرائيل في مسعاها لضم مصر إلى تحالف إسرائيل-قبرص-اليونان الشرق أوسطي لإنشاء أنبوب الغاز لأوروبا (الايست-ميد).^{١١٣}

جدير بالذكر أن الإستراتيجية الخارجية الإسرائيلية نحو العالم العربي تستفيد كذلك من الخلافات بين بعض الدول العربية والجانب التركي، وهي الساحة التي تعتبرها إسرائيل منذ فترة ساحة فاترة في العلاقات الإستراتيجية، ففي العام الأخير على سبيل المثال لا الحصر، قام نتنياهو بإصدار بيان تنديد واضح بالعملية العسكرية التركية في سورية ضد الأكراد متهما إياها «بتطهير الأكراد» إثنيا.^{١١٤}

٦. العلاقة مع البرازيل

شكّل صعود الرئيس البرازيلي جير لوسنارو،^{١١٥} ممثل اليمين المتطرف إلى سدة الحكم في البرازيل علامة بارزة في تعميق العلاقة الإسرائيلية البرازيلية، حيث تشهد العلاقات السياسية تحولاً في فترته الرئاسية. لقد أعلن لوسنارو نيته نقل السفارة

عمّقت وزارة الطاقة الإسرائيلية ونظيرتها المصرية التعاون في مجال الغاز الطبيعي.

إلى القدس قبل الانتخابات، وقد أعاد تأكيد ذلك في نهاية كانون الأول ٢٠١٩، حيث أعلن أن السفارة البرازيلية ستنتقل إلى القدس خلال العام القادم.^{١١٦} لم يشكّل هذا الإعلان المؤشر الوحيد لتطور العلاقة السياسية، بل كان افتتاح مكتب للتبادل التجاري في القدس يتبع للسفارة في تل أبيب، دليلاً آخر على هذا التطور، حيث تم افتتاح المكتب في نهاية العام الفائت، وقد أكد كاتس خلال إعلان الافتتاح أن البرازيل بالنسبة لإسرائيل لا تشكل داعمًا سياسيًا في أميركا الجنوبية فحسب، بل فرصة اقتصادية كبيرة، حيث تعتبر البرازيل أقوى اقتصاد بين دول أميركا الجنوبيّة.^{١١٧} وقد تمّت ترجمة هذه الفرصة وهذا التعاون ضمن اتفاقيات تعاون تجارية وصناعيّة في ستة مجالات: الطاقة، تقنية المعلومات، استثمارات طيران مدني، أمن عمومي وأمن مدني. وقد تم توقيع هذه الاتفاقيات في إطار زيارة رسميّة قام بها الرئيس البرازيلي إلى إسرائيل في نيسان ٢٠١٩.^{١١٨} وفي سياق متصلّ بمشهد العلاقات الخارجية لإسرائيل في أميركا الجنوبية، عززت الأولى من موقعها، حيث أعلنت بوليفيا، بعد نهاية حكم أبو مورلاس، عن إعادة العلاقات مع إسرائيل بعد قطع لها دام أكثر من عقد على خلفية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة نهاية ٢٠٠٨ - بداية ٢٠٠٩.^{١١٩}

إجمال

أظهر الفصل استمرار التقدّم الإسرائيلي في تحقيق مكتسبات سياسية وإستراتيجية على مستوى مشهد العلاقات الخارجيّة خصوصاً في الشأن الدعائي المتعلّق في محاربة حركات المقاطعة ورفض الاحتلال، وذلك من خلال إستراتيجية المساواة بين معاداة الساميّة ومكافحة الصهيونية. وقد انعكس ذلك في ازدياد عدد الدول التي تبنت التعريف الإسرائيلي لما يسمى «معاداة الساميّة الجديدة» لمنظمة تخليد ذكرى المحرقة الدولية، من بينها دول مركزية في أوروبا المركزيّة-والغربيّة. ساهمت الإستراتيجية الإسرائيلية القائمة على تعزيز التحالف مع قوى اليمين المتطرف الأوروبي (في أوروبا الشرقية تحديداً) والعالمي في تحقيق هذه المنجزات وفي استمالة الكثير من الدول إلى جانب المسعى الإسرائيلي لإغلاق الملف الفلسطيني، وذلك من خلال إعلان نيّة دول جديدة نقل سفارتها إلى القدس كالبرازيل ورومانيا وافتتاح مكاتب تعاون تجاري في القدس من قبل المجر وغيرها. جدير بالذكر أن هذه الإستراتيجية تشكل سيفاً ذا حدين في ما يتعلق بعلاقة إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي والأحزاب اليسارية أو الليبرالية فيه، فضلاً عن

تخوفات الجاليات اليهودية في أوروبا من هذا التقارب لما يُعرف عن كوادِر أحزاب اليمين المتطرف من معاداة للسامية.

لا يزال صعود ترامب الى سدة الحكم في الولايات المتحدة يشكل فرصة لنتنياهو تحديدا لتغيير قواعد اللعبة، إذ تستمر الإدارة الأميركية باتخاذ قرارات وعرض مشاريع تنحاز بصورة غير مسبقة أميركا للمصالح الإسرائيلية اليمينية، على رأسها الإعلان عن صفقة القرن، الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل وغيرها، مضافةً إلى سلسلة من القرارات الإستراتيجية لإسرائيل في سنين سابقة. في المقابل تزداد الأصوات التي تحذر من التقارب الإسرائيلي-الجمهوري، مما يمكن أن يشكل تحديا داخليا لإسرائيل في إطار علاقاتها مع الجالية اليهودية في أميركا والتي لا تزال بغالبيتها العظمى من أنصار الحزب الديمقراطي الذي يمر في مرحلة تغييرات داخلية مهمة.

لا تزال الورقة الإيرانية في أعلى سلم أولويات الإستراتيجية السياسية الخارجية لإسرائيل، ومن خلالها وباستغلالها واستغلال تغييب القضية الفلسطينية إقليميا وعالميا، تستمر إسرائيل في نسج علاقات تطبيقية جديدة في العالم العربي. في المقابل شهدت العلاقات الإسرائيلية الأردنية توترا نتيجة للقرارات الإسرائيلية أحادية الجانب في ما يتعلق بتغيير الوضع القائم في الأقصى وإعلان نية ضم الأغوار، وقد كان إعلان الأردن عدم نية تجديد ملحق اتفاق السلام الخاص بمنطقتي الباقورة والغمر مؤشرا واضحا حول ذلك.

تستمر إسرائيل باتباع ما يعرف «بالقوة الناعمة» تجاه القارة الأفريقية تحديدا، إذ شهد العام الفائت نشاطا ملحوظا في تقديم المساعدات، الخدمات وإنشاء التعاونات مع دول أفريقية عديدة خصوصا في قطاعات الزراعة الصحة والتنمية الريفية.

ملحق رقم ١*

أنماط التعاون الإسرائيلي-الخارجي (القوة الناعمة) وتوزعها وفقا للمجال،
مع عدد المندوبين المشتركين في مشاريع تعاون إسرائيلية دولية

القطاع	عدد المندوبين الذين اشتركوا في إسرائيل
الزراعة	٩٥٩
تنمية مجتمعية	٢٩٨
تعليم	٤٨٤
البيئة	١٥٥
النوع الاجتماعي	١٩٧
طب وصحة عمومية	١٥٠
تنمية ريفية وحضرية	٨٧
علوم وتكنولوجيا	٢٤
مبادرات ريادية	٣٧٥

ملحق رقم ٢**

أنماط وقطاعات المساعدات التي تقوم بها إسرائيل لدول أفريقيا

الدولة	قطاع المساعدات والتعاون
١ أنغولا	زراعة، النوع الاجتماعي (الجنس)، المبادرات الريادية
٢ بينين	زراعة، تنمية مجتمعية، الجنس، علوم وتكنولوجيا، صحة عمومية
٣ بوتسوانا	زراعة، تنمية مجتمعية، الجنس، علوم وتكنولوجيا، صحة عمومية، بيئة، تعليم، تنمية حضرية وريفية
٤ بوكينا فاسو	زراعة، صحة عمومية، تعليم، تنمية مجتمعية، جنس وتنمية حضرية وريفية
٥ بوراندي	زراعة، طب وصحة عمومية، تنمية مجتمعية
٦ كامبيرون	زراعة، طب وصحة عمومية، تعليم، تنمية مجتمعية، تنمية حضرية وريفية، جنس، مشاريع ريادية، شؤون بيئية
٧ الرأس الأخضر	زراعة، مشاريع ريادية
٨ تشاد	زراعة، تنمية مجتمعية
٩ كونغو	زراعة
١٠ ساحل العاج	زراعة، تنمية مجتمعية، جنس، طب وصحة عمومية
١١ جيبوتي	زراعة

* MASHAV, P. 20. (ibid).

** MASHAV, P. 26-28. (ibid).

١٢	اسواتيني	زراعة، طب وصحة عمومية، تعليم، تنمية مجتمعية، تنمية حضرية وريفية، جندر
١٣	اثيوبيا	زراعة، طب وصحة عمومية، تعليم، تنمية مجتمعية، تنمية حضرية وريفية، جندر، مشاريع ريادية، شؤون بيئية
١٤	الغابون	زراعة
١٥	غامبيا	زراعة وتعليم
١٦	غانا	زراعة، طب وصحة عمومية، تعليم، تنمية مجتمعية، جندر، مشاريع ريادية، شؤون بيئية
١٧	غينا	زراعة، طب وصحة عمومية
١٨	غينا-بيساو	زراعة
١٩	كينيا	زراعة، طب وصحة عمومية، تعليم، تنمية مجتمعية، تنمية حضرية وريفية، جندر، مشاريع ريادية، شؤون بيئية
٢٠	ليسوتو	تعليم وجندر
٢١	ليبريا	زراعة، تعليم، تنمية مجتمعية، جندر، طب وصحة عمومية.
٢٢	مدقشر	تنمية مجتمعية وجندر
٢٣	ملاوي	طب وصحة عمومية، جندر، تنمية حضرية وريفية، زراعة
٢٤	مالي	زراعة، تنمية مجتمعية وجندر
٢٥	موزمبيق	بيئة
٢٦	ناميبيا	تعليم، جندر وشؤون بيئية
٢٧	النيجر	زراعة
٢٨	نيجيريا	زراعة، طب وصحة عمومية، تعليم، تنمية مجتمعية، تنمية حضرية وريفية، جندر، مشاريع ريادية، شؤون بيئية
٢٩	رواندا	زراعة، تعليم، تنمية مجتمعية، جندر، مشاريع ريادية، شؤون بيئية
٣٠	السنغال	زراعة، طب وصحة عمومية، تنمية مجتمعية، جندر، مشاريع ريادية
٣١	سيشل	تعليم
٣٢	جنوب أفريقيا	زراعة، تعليم، تنمية حضرية وريفية، جندر، مشاريع ريادية، شؤون بيئية
٣٣	تانزانيا	زراعة، طب وصحة عمومية، تعليم، تنمية مجتمعية، تنمية حضرية وريفية، مشاريع ريادية وشؤون بيئية
٣٤	توغو	زراعة، جندر، طب وصحة عمومية
٣٥	اوغندا	زراعة، طب وصحة عمومية، تعليم، تنمية مجتمعية، جندر، مشاريع ريادية، شؤون بيئية، تنمية حضرية وريفية
٣٦	زامبيا	زراعة، طب وصحة عمومية، تعليم، تنمية مجتمعية، جندر، تنمية مجتمعية وحضرية، شؤون بيئية

1. Nye Jr. Joseph. Bound to lead: The changing nature of American power, Basic books, Soft power: The means to success in world politics, New York, 1990.
٢. زيف، عميت، "وزيرة خارجية السايبر: إسرائيل تتعاون مع أكثر من ٨٥ دولة"، ذي ماركر، ١٩/٠٧/١٥، في: <https://bit.ly/2U663oV>. (عبرية).
3. MASHAV. "Annual Report 2019", MFA website, at: <https://bit.ly/39SEwhT>
٤. معهد التصدير، "تطورات وطبقات في التصدير الإسرائيلي-تلخيص أولي لعام ٢٠١٩"، موقع معهد التصدير، في: <https://bit.ly/2IQFdf2>. (عبرية)
٥. أساف، اوني، "تقرير مبيعات السلاح: إسرائيل هي مصدر السلاح الثامنة في التدرج العالمي"، جلوبوس، ١٩/٠٣/١١، في: <https://bit.ly/2wU50oV>. (عبرية).
٦. مايكين شيرا، "معاداة السامية الجديدة لتنتياهو"، هآرتس، ١٩/٠٩/٠١، في: <https://bit.ly/2QI5h77>. (عبرية).
٧. كلاين تسييفكا، "وزارة الشؤون الاستراتيجية نشر تقرير يكشف معاداة السامية في ال-BDS، ١٩/٠٩/٢٥، ماكور ريشون، في: <https://bit.ly/2QiqT3o>. (عبرية).
٨. المصدر السابق.
٩. المصدر السابق.
١٠. وزارة الخارجية، صفحة الفايستوك الرسمية، ١٩/٠٢/٠٩، في: <https://bit.ly/39Tq9JF>. (عبرية)
١١. وزارة الشتات. "معاداة السامية في عام ٢٠١٩، تقرير"، ص ٦، في: <https://bit.ly/2WgnYvR>. (عبرية).
١٢. المصدر السابق، ص ١٢٦.
١٣. المركز المقدسي لشؤون الجمهور والدولة. "معاداة السامية: خطر على أمن إسرائيل"، موقع المركز، ١٩/٠٣/١٠، في: <https://bit.ly/3aYF3yg>. (عبرية).
١٤. الائتلاف الدولي لتخليد ذكرى الهولوكوست.
١٥. منظمة الائتلاف الدولي لتخليد ذكرى المحرقة، الموقع الرسمي، في: <https://bit.ly/2wYou6W>
١٦. دوح-خليفي، بونتان، "كندا: المعركة على تعريف معاداة السامية"، المركز المقدسي لشؤون الجمهور والدولة، ١٩/٠٧/١١، في: <https://bit.ly/2WrgEh5>. (عبرية).
١٧. وزارة الشتات. (مصدر سابق).
١٨. القناة السابعة، "هبوط في الخطاب المعادي للسامية في الشبكات الاجتماعية"، موقع القناة السابعة، ٢٠/٠١/٢٦، في: <https://bit.ly/2WFT0UA>. (عبرية).
١٩. مكتب رئيس الحكومة، "حديث رئيس الحكومة تنتياهو حول العملية التخريبية في هالا"، موقع الحكومة، ١٩/١٠/٠٩، في: <https://bit.ly/2WhJnou>. (عبرية).
٢٠. مكتب رئيس الحكومة، "حديث رئيس الحكومة تنتياهو حول انتهاك المقابر في فرنسا"، موقع الحكومة، ١٩/٠٢/١٩، في: <https://bit.ly/39OYwRU>. (عبرية).
٢١. مكتب رئيس الحكومة، "رئيس الحكومة تنتياهو تحدث هاتقياً مع الرئيس الفرنسي عامونيل ماكرون"، موقع الحكومة، ١٩/٠٢/٢٠، في: <https://bit.ly/39TsOTx>. (عبرية)
٢٢. وزارة الخارجية، "وزير الخارجية كاتس يبارك قرار البرلمان الفرنسي في تبني تعريف معاداة السامية لقوى الجهود العالمية لتخليد ذكرى المحرقة-IHRA، موقع الحكومة، ١٩/١٢/٠٤، في: <https://bit.ly/2w9hSTe>. (عبرية).
٢٣. كيبا، "الرئيس الفرنسي في إسرائيل: التنكر لحق إسرائيل في الوجود هي معاداة للسامية"، موقع كيبا، ٢٠/٠١/٢٢، في: <https://bit.ly/2Wfct7K>. (عبرية).
٢٤. المركز المقدسي لشؤون الجمهور والدولة، مداولات في السنوات الإيطالية: دعوة لخطوات جادة ضد معاداة السامية"، موقع المركز، ٢٠/٠١/١٦، في: <https://bit.ly/38SUIh2>. (عبرية).
٢٥. باك الدا، "إيطاليا تبنت تعريف معاداة السامية الدولية"، يسرأيل هيوم، ١٩/٠١/١٧، في: <https://bit.ly/2J1fCat>. (عبرية).
٢٦. ايخنير ايتامار، "ألمانيا قررت: ال BDS معادية للسامية"، يديعوت أحرونوت، ٢٠/٠٣/١٦.
٢٧. مكتب رئيس الحكومة، "رئيس الحكومة تنتياهو حول قرار البوندستاج الألماني"، موقع الحكومة، ١٩/٠٥/١٧، في: <https://bit.ly/2IReHCy>. (عبرية).
٢٨. ايخنير. (مصدر سابق).
٢٩. ليفي أمير، "وزير الخارجية البريطاني: حركة مقاطعة إسرائيل هي معادية للسامية"، ميديا، ١٩/٠٥/٢٦، في: <https://bit.ly/2QjbEHh>. (عبرية).

30. Hunt Jeremy. Twitter Page, 18/05/19, at: <https://bit.ly/33m8ec6>

٣١. مكتب رئيس الحكومة، "رئيس الحكومة نتنايهو تحدّث هاتفياً مع رئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي"، **موقع الحكومة**، ١٩/٠٢/٢٠٢٠، في: <https://bit.ly/2x3ubQX> (عبرية).
٣٢. مكتب رئيس الحكومة، "رئيس الحكومة نتنايهو تحدّث هاتفياً مع وزير التجارة البريطاني في أعقاب توقيع اتفاقية التجارة والتعاون بين إسرائيل وبريطانيا ابّان خروجها من الاتحاد الأوروبي"، **موقع الحكومة**، ١٩/٠٢/١٨، في: <https://bit.ly/2QjtlkC> (عبرية).
٣٣. وزارة الخارجية، رئيس الحكومة نتنايهو التقى رئيس حكومة هنغاريا فيكتور أوربوا في القدس، **موقع الحكومة**، ١٩/٠٢/١٩، في: <https://bit.ly/38Um5Ym> (عبرية).
٣٤. معهد ميتافيم، "عشرة مبادئ لسياسة إسرائيلية خارجية نحو الاتحاد الأوروبي"، هارتس، ١٩/٠٥/٢٩، في: <https://bit.ly/2TVBSlv> (عبرية).
٣٥. مكتب رئيس الحكومة، "رئيس الحكومة ووزير الأمن بنيامين نتنايهو يخرج لزيارة سريعة الى لندن"، **موقع الحكومة**، ١٩/٠٩/٠٤، في: <https://bit.ly/2TQVAi0> (عبرية).
٣٦. مكتب رئيس الحكومة، "رئيس الحكومة ووزير الأمن بنيامين نتنايهو يتلقى وزير الدفاع البريطاني بن فالس"، **موقع الحكومة**، ١٩/٠٩/٠٥، في: <https://bit.ly/2TT0tal> (عبرية).
٣٧. مكتب رئيس الحكومة، "رئيس الحكومة نتنايهو تحدّث هاتفياً مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون"، **موقع الحكومة**، ١٩/٠٨/٢٠، في: <https://bit.ly/3aYV064> (عبرية).
٣٨. مكتب رئيس الحكومة، "رئيس الحكومة نتنايهو تحدّث هاتفياً مع رئيس الحكومة البريطاني حديث العهد جونسون"، **موقع الحكومة**، ١٩/٠٨/٠٣، في: <https://bit.ly/3d1n1NQ> (عبرية).
٣٩. مكتب رئيس الحكومة، "رئيس الحكومة نتنايهو تحدّث هاتفياً مع رئيس الحكومة البريطاني بوريس جونسون وبارك بخصوص الريبكست"، **موقع الحكومة**، ٢٠/٠٢/٠٦، في: <https://bit.ly/2TQSUkw> (عبرية).
٤٠. معهد ميتافيم، (مصدر سابق).
٤١. معهد ميتافيم، الحوار يتّرح والافتاقيات عالقة، لكنّ إسرائيل بحاجة إلى الاتحاد الأوروبي، **هارتس**، ١٩/٠٣/٠٦، في: <https://bit.ly/3d3GHkf> (عبرية).
٤٢. المصدر السابق.
٤٣. روزنبر، يوتيم، "اليمن المتطرّف الشعبي في أوروبا"، **معهد دراسات الأمن القومي**، أيار ٢٠١٨، في: <https://bit.ly/39RFavq> (عبرية).
٤٤. روزنبر يوتيم و كانطور، عادي، "معاني توثيق العلاقات بين حكومة إسرائيل وبين حركات اليمن المتطرّف في أوروبا، معهد دراسات الأمن القومي، ٢٠١٨/٠١/١٥، في: <https://bit.ly/39Wjfu6> (عبرية).
٤٥. مكتب رئيس الحكومة، "رئيس الحكومة نتنايهو يبارك تصريح رئيس حكومة رومانيا من على منصة ايباك"، **موقع الحكومة**، ١٩/٠٢/٢٤، في: <https://bit.ly/2Wjya6S> (عبرية).
٤٦. وزارة الخارجية، "مراسم افتتاح تمثيلية التجارة الدبلوماسية المجرية في القدس"، **موقع الحكومة**، ١٩/٠٣/٢٠، في: <https://bit.ly/2TSczAI> (عبرية).
٤٧. حطويل-رودشسكي، ميخائيل و يوتيم، ايزابيل، "إسرائيل ونزع الشرعية في أوروبا: هولندا كحالة دراسة"، **حتلنة إستراتيجية**، المجلد ٢٠، رقم ٤ (٢٠١٨)، (عبرية).
٤٨. معهد ميتافيم، ١٩/٠٣/٠٦، مصدر سابق.
٤٩. عيران، عودو و وشططين، شمعون، "إسرائيل وانتخابات البرلمان الأوروبي- ربيع العلاقات مستبعد"، **نظرة من الأعلى**، رقم ١١٧٢ (٢٠١٩)، (عبرية)، متاح الكترونياً: <https://bit.ly/2wb8jDh> (عبرية).
٥٠. فالدمان عميت، "قانون المقاطعة الايرلندي: السفير سيويّخ"، **ماكو**، ١٩/٠١/٢٤، في: <https://bit.ly/2XUJHt> (عبرية).
٥١. فارجر، أمير، "قائمة إنجازات حركة ال BDS: ماذا تُعلّمنا عن نشاطاتها؟"، **حتلنة إستراتيجية**، المجلد ٢٢، عدد ١ (٢٠١٩)، (عبرية)، متاح الكترونياً: <https://bit.ly/3aUAI8W> (عبرية).
٥٢. أيخنير، (مصدر سابق).
٥٣. مكتب رئيس الحكومة، "رئيس الحكومة نتنايهو هاجم بقوة حكومات أوروبا التي تحاول تجاوز العقوبات على إيران"، **موقع الحكومة**، ١٩/١٢/٠١، في: <https://bit.ly/2w4Cyka> (عبرية).
٥٤. عيران وشططين، (مصدر سابق).
٥٥. كليا، جي، "الاستقطاب في الاتحاد الأوروبي والانعكاسات على إسرائيل: حالة هولندا"، **حتلنة إستراتيجية**، المجلد ٢٢، العدد ٢ (٢٠١٩)، متاح الكترونياً: <https://bit.ly/2TUw9w7>
٥٦. المصدر أعلاه.
٥٧. للاستزادة يمكن مراجعة التقرير الاستراتيجي للعام ٢٠١٨ و ٢٠١٩.
٥٨. شار، جلعاد، "صفحة القرن لترايب: رؤية مقارنة"، **نظرة من الأعلى**، العدد ١٢٥٥ (٢٠٢٠)، متاح الكترونياً: <https://bit.ly/2w4dXaq> (عبرية).

٥٩. بندر أريك، "فريدمان: كل خطوة أحادية الجانب للضمّ تشكل خطورة على الاعتراف الأميركي"، معاريف، ٢٠١٩/٠٢/٠٩، في: <https://bit.ly/33nnt4s> (عبرية).
٦٠. لينداو نوعا، "ترامب يوقّع على إعلان رئاسي للاعتراف بسيادة إسرائيل على هضبة الجولان، هارتس، ١٩٠٣/٢٥، في: <https://bit.ly/33p6Aqk> (عبرية).
٦١. بروم، شلومو. "إبعاد سياسيّة وأمنيّة لاعتراف الإدارة الأميركيّة في سيادة إسرائيل على هضبة الجولان، نظرة من الأعلى، العدد ١١٥٦ (٢٠١٩). (عبرية). متاح الكترونياً: <https://bit.ly/3b1thyog> (عبرية).
٦٢. مكتب رئيس الحكومة، كلمة رئيس الحكومة نتتياهو في افتتاح جلسة الحكومة الاحتفالية لإنشاء البلدة الجديدة "رمات ترامب"، موقع الحكومة، ١٩/٠٦/١٦، في: <https://bit.ly/39TyAVq> (عبرية).
٦٣. مكتب رئيس الحكومة، من كلمة رئيس الحكومة نتتياهو في حديث مع الكاهن جون هيجي أمام مؤتمر مسيحيين متحدين من أجل إسرائيل في واشنطن، موقع الحكومة، ١٩/٠٧/٠٨، في: <https://bit.ly/3a04ZJS> (عبرية).
٦٤. مكتب رئيس الحكومة، "تصريح مشترك استمراراً لجلسة مستشاري الأمن القومي الإسرائيلي والأميركي"، موقع الحكومة، ١٩/١٢/١٨، في: <https://bit.ly/39XKkay> (عبرية).
٦٥. ماجين، تسيفي. "اللقاء الثلاثي إسرائيل-الولايات المتحدة-روسيا: منطلقات وانعكاسات"، نظرة من الأعلى، العدد ١١٧٨ (٢٠١٩). (عبرية). متاح الكترونياً: <https://bit.ly/2WkGT8G>
٦٦. شبيط، الداو وشاين، سيما. "في أعقاب قرار إدارة ترامب الإعلان عن الحرس الثوري الإيراني تنظيمًا إرهابيًا"، نظرة من الأعلى، العدد ١١٦٠ (٢٠١٩). (عبرية). متاح الكترونياً: <https://bit.ly/3d2iXgd>
٦٧. الماس دين، "مصادر في الولايات المتحدة: معلومات استخباراتية إسرائيلية ساهمت في اغتيال قاسم سليمان"، يسرائيل هيوم، ٢٠١٩/٠١/١٢، في: <https://bit.ly/2U8T0mF> (عبرية).
٦٨. وزارة الخارجية، "وزير الخارجية يبارك رئيس الولايات المتحدة الأميركية على توقيعها أمراً رئاسياً لمكافحة معاداة السامية في الجامعات والكليات في الولايات المتحدة الأميركية"، موقع الحكومة، ١٩/١٢/١٢، في: <https://bit.ly/2x-Kd1bB> (عبرية).
٦٩. المركز المقدسي لشؤون الجمهور والدولة. (مصدر سابق). <https://bit.ly/3311ds4>
70. Netanyahu, Benjamin. "PM Netanyahu Addresses the AIPAC 2019 Policy Conference". IsraeliPM YouTube Chanel. 26/03/19, Available: <https://bit.ly/2w2VRWj>
٧١. مادام-فريدمان، عوفر. "الجالية اليهودية في الولايات المتحدة: تعريف"، في أوريون، أساف و عيلم، شاحر (محررين). يهود أميركا والأمن القومي الإسرائيلي، تل أبيب: معهد دراسات الأمن القومي، ٢٠١٨، ص ٤٥-٦٥. (عبرية).
٧٢. كرني يوا، "الحزب الديمقراطي تغيّر من وجهتها، ويهود الولايات المتحدة الأميركية يخشون كابوساً"، جلوبس، ١٩/٠٣/١٦، في: <https://bit.ly/3b5glwp> (عبرية).
٧٣. المصدر السابق.
٧٤. المصدر السابق.
٧٥. نخمايس عمري، "المسلم الذي دعم قيادي معادٍ للسامية: المرشح المحتمل لقيادة الديمقراطيين"، والا، ٢٠١٦/١٢/٠٥، في: <https://bit.ly/39RFKcC> (عبرية).
٧٦. ليفوفيتش ليال، "أيها اليهود، لقد خُذتم: العلاقات مع الحزب الديمقراطي في طريقها أن تصبح غير قابلة للإصلاح"، ميديا، ٢٠١٩/٠٨/٢٧، في: <https://bit.ly/3d4Ep4b> (عبرية).
٧٧. المصدر السابق.
٧٨. كيرني، مصدر سابق.
79. Pildis, Carly, "What Donald Trump Will Never Understand About Jews", Tablet, 21/08/2019, at: <https://bit.ly/39Y01f4>
٨٠. شلوموفيتش نتتاهيل، "الحزب والناخبون تغيروا وساندرز فقط لم يتغيّر. هذا يكلفه في السباق الرئاسي"، هارتس، ٢٠٢٠/٠٣/١١، في: <https://bit.ly/38SrM8X> (عبرية).
٨١. المصدر السابق.
٨٢. سلمون، يارون، "علاقات إسرائيل مع شرق-أفريقيا، المنصة البحثية، المجلد ٢٢، العدد ٢ (٢٠١٩). (عبرية). متاح الكترونياً: <https://bit.ly/2Wklhs6>
٨٣. المصدر السابق.
84. Nye. Ibid
٨٥. يارون. مصدر سابق.
٨٦. بورت تو بورت، "وزارة الاقتصاد: بعثة إسرائيلية زارت تشاد"، موقع بورت تو بورت، ٢٠١٩/٠٨/١٩، في: <https://bit.ly/38WGWu7> (عبرية).
٨٧. معهد التصدير، "طبقات التصدير: إسرائيل ودول جنوب الصحراء"، في: <https://bit.ly/3a0HoQo> (عبرية).

٨٨. وزارة الاقتصاد والصناعة، " التصدير الإسرائيلي في وجهته الى أفريقيا"، موقع الحكومة، ١٨/١٠/٢٠١٨، في: <https://bit.ly/39WWoYq> (عبرية).
٨٩. سيونسر، " مدير عام وزارة الاقتصاد: الاحتمال لرفع التجارة بين إسرائيل ودول أفريقيا هائل"، موقع سيونسر، ٠٤/٠٢/٢٠٢٠، في: <https://bit.ly/3d7ac4m> (عبرية).
٩٠. المصدر السابق.
٩١. مكتب رئيس الحكومة، " رئيس الحكومة نتنياهو تحدّث هاتفياً مع رئيس روسيا فلاديمير بوتين"، موقع الحكومة، ٢٢/٠٢/٢٠١٩، في: <https://bit.ly/33oTf14> (عبرية).
٩٢. مكتب رئيس الحكومة، " رئيس الحكومة ووزير الأمن نتنياهو بعد لقائه مع وزير الدفاع الروسي سيرجبي شويغو"، موقع الحكومة، ١٢/٠٩/٢٠١٩، في: <https://bit.ly/3d2DMbm> (عبرية).
٩٣. ماجن، مصدر سابق.
٩٤. برسكي وأنا وشمير، أليس، " في الطريق الى صفقة؟ إسرائيل نقلت إلى روسيا ساحة الكسندر في القدس، معاريف، ٢٢/٠١/٢٠٢٠، في: <https://bit.ly/3d78Ruo> (عبرية).
٩٥. ديكل، اودي، " في بداية ٢٠٢٠: قوة إسرائيل في امتحان تحد إقليمي-نقاط أساسية من المؤتمر الدولي السنوي الـ ١٣ لمعهد دراسات الأمن القومي، نظرة من الأعلى، عدد ١٢٥٦ (٢٠٢٠). متاح الكترونياً: <https://bit.ly/2x2Ylhm> (عبرية).
٩٦. هيرشمون مناحيم، " علاقات إسرائيل-عمان بعد بن سعيد، كول هزمان، ١٨/٠١/٢٠٢٠، في: <https://bit.ly/2TX9cZf> (عبرية).
٩٧. مكتب رئيس الحكومة، " حديث رئيس الحكومة نتنياهو في أعقاب موت السلطان قابوس بن سعيد"، موقع الحكومة، ١١/٠١/٢٠٢٠، في: <https://bit.ly/2U97Vxb> (عبرية).
٩٨. مكتب رئيس الحكومة، " حديث رئيس الحكومة نتنياهو بعد لقائه مع وزير خارجية عُمان"، موقع الحكومة، ١٣/٠٢/٢٠١٩، في: <https://bit.ly/39UXtzP> (عبرية).
٩٩. وزارة الخارجية، " رئيس الحكومة نتنياهو التقى وزير الخارجية الألماني يوسف بن علوي في فارشا"، موقع الحكومة، ١٤/٠٢/٢٠١٩، في: <https://bit.ly/3b701eF> (عبرية).
١٠٠. معاريف، " تطبيع رغم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: المبادرة لاتفاق مع دول الخليج"، معاريف اونلاين، ٠٥/١٠/٢٠١٩، في: <https://bit.ly/2IVJJO> (عبرية).
١٠١. لينداو نوعا و خوري جاك، " إسرائيل تصادق لأول مرة وبشكل رسمي للمواطنين زيارة السعودية"، هآرتس، ٢٦/٠١/٢٠٢٠، في: <https://bit.ly/2IVVZy> (عبرية).
١٠٢. رايفد باراك، " سُمح النشر: إسرائيل كاتس زار أبو ظبي في إطار لجنة الأمم المتحدة"، القناة ١٣، ٠١/٠٧/٢٠١٩، في: <https://bit.ly/2IQ8N4t> (عبرية).
١٠٣. مكتب رئيس الحكومة، " رئيس الحكومة نتنياهو حول مشاركة إسرائيل في معرض الاكسبو في دبي، موقع الحكومة، ٢٥/٠٤/٢٠١٩، في: <https://bit.ly/2QmlRTd> (عبرية).
١٠٤. بلومتيل ايتي و بن تسور رعنان، " رئيس الموساد وقائد منطقة الجنوب قاما بزيارة قطر والتقى مع المنتدب إلى غزة"، واي نت، ٢٣/٠٢/٢٠٢٠، في: <https://bit.ly/38W4Be6> (عبرية).
١٠٥. معهد دراسات الأمن القومي، " بين إسرائيل وعمان: يوم دراسي بحلول ٢٥ عاماً على توقيع اتفاق السلام بين إسرائيل والأردن- ملخص"، موقع المعهد، ٢٥/٠٩/٢٠١٩، في: <https://bit.ly/2TWD3Rm> (عبرية).
١٠٦. المصدر السابق.
١٠٧. زاكين داني، " اتفاق السلام إسرائيل-الأردن: هكذا تقوّت الدولتان فرصا اقتصادية للاتفاق بينهم منذ ٢٥ سنة"، جلوبوس، ٠٤/١١/٢٠١٩، في: <https://bit.ly/2TTINwa> (عبرية).
١٠٨. المصدر السابق.
١٠٩. قناة ١٢، " الملك عبد الله: علاقات إسرائيل-الأردن في الحضيض الأسفل في كل الحقب"، القناة ١٢، ٢٢/١١/٢٠١٩، في: <https://bit.ly/39Vxokr> (عبرية).
١١٠. بندر أريك، " محادثات أولية لتحديد زيارة رسمية لريفلين في الأردن"، معاريف، ٢٨/١١/٢٠١٩، في: <https://bit.ly/39WCqwY> (عبرية).
١١١. لينداو نوعا و يارون فلي، " نتنياهو وحاكم السودان التقيا في اوغندا، مكتب رئيس الحكومة: سننقود التطبيع في العلاقات"، هآرتس، ٠٣/٠٢/٢٠٢٠، في: <https://bit.ly/2Qjsg1q> (عبرية).
١١٢. فينتر، اوفير. " تحت سماء البحر المتوسط: افاق لتعميق علاقات إسرائيل-مصر"، نظرة من الأعلى، العدد ١٢٥٢ (٢٠٢٠). متاح الكترونياً: <https://bit.ly/2xBTnhM> (عبرية).
١١٣. المصدر السابق.
١١٤. مكتب رئيس الحكومة، " رئيس الحكومة نتنياهو يدين الاجتياح العسكري التركي في المناطق الكردية في سورية"، موقع الحكومة، ١٠/١٠/٢٠١٩، في: <https://bit.ly/3b02mrx> (عبرية).

115. Junior Paulo Afonso Velasco, "Brazilian Foreign Policy under President Bolsonaro: What Should We Expect?, National Interest Relations, Nov, 14, 2018, At: <https://bit.ly/2w35Pac>

١١٦. وزارة الخارجية، "نقل السفارة البرازيلية إلى القدس في العام القادم"، موقع الحكومة، ٢٠١٩/١٢/١٥، في: <https://bit.ly/2wYgW4a> (عبرية).

١١٧. المصدر السابق.

١١٨. بوليج رافيتال، "علاقات إسرائيل-البرازيل بين الحملة والواقع"، دافار، ٢٠١٩/٠٤/٠٣، في: <https://bit.ly/3b2113E> (عبرية).

١١٩. أَيْخِينِير إِيْتِمَار، "بعد أكثر من عقد: بوليفيا تجدد علاقاتها مع إسرائيل"، واي نت، ٢٠١٩/١١/٢٨، في: <https://bit.ly/38U4EXY> (عبرية).

المشهد الأمني - العسكري

انخفاض التهديدات العسكرية وتزايد في الأنشطة المعادية المتعددة

فادي نحاس

مدخل

يتناول المشهد الأمني لعام ٢٠١٩ الوقائع والتحويلات التي شهدتها المحور الأمني -العسكري الإسرائيلي، ويرصد تبعاتها الإقليمية والمحلية، وفق تقديرات الأجهزة الأمنية الإسرائيلية ومراكز الأبحاث المعنية بالشأن الأمني - العسكري والنشرات والتحليلات والتقارير المنشورة ذات الصلة.

يضم الفصل ستة أقسام رئيسية: يتناول القسم الأول محددات البيئة الإستراتيجية لإسرائيل عام ٢٠١٩، ويتناول القسم الثاني الموقف الإسرائيلي من مستجدات الملف النووي الإيراني بعد الانسحاب الأميركي من الاتفاق، فيما يتناول القسم الثالث التعاطي الأمني الإسرائيلي مع السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وسلطة حماس في قطاع غزة، ويستعرض القسم الرابع مستجدات الموقف العسكري الإسرائيلي من الأزمة السورية وعلى وجه الخصوص معضلة التموضع الإيراني في سورية. والقسم الخامس يتناول استمرار حالة «الردع المتبادل» بين إسرائيل وحزب الله، وتلويح الطرفين الدائم بإمكانية خرق معادلة «المعركة بين الحروب» واحتمال الانزلاق نحو مواجهة مفاجئة بينهما. أما القسم السادس فيتناول العلاقة بين إسرائيل ومصر في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، ونهني الفصل بملخص تنفيذي يجمع أهم التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية التي وردت في التقرير.

بداية، لم يعد الاستشراق أمرا سهلا في المرحلة الراهنة المتسمة بسيادة اللايقين والتعقيدات وغياب الإستراتيجيات بعيدة الأمد والفوضى والتدفق الهائل للمعلومات وتشابك الأحداث وترباطها. فالتقدير الإستراتيجي ما هو إلا رصد إستراتيجي معلوماتي من شأنه تحديد مواقع الخطر أو الفرص، التي من خلالها يمكن استشراق التحولات القادمة.

القسم الأول: البيئة الإستراتيجية لإسرائيل عام ٢٠١٩

أجرت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، في العام ٢٠١٩، مراجعة وقراءة تقييمية للمتغيرات العربية والإقليمية المتتابعة من منظور أمنها القومي، مفترضة أن الأزمات والمتغيرات التي تسود الدول العربية منذ عام ٢٠١١ أدت وستؤدي إلى تحول إستراتيجي إقليمي وتاريخي، وتشير الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أن عام ٢٠١٩ يمكن وصفه بالثبات والهدوء من زاوية التهديدات العسكرية، لكنه أكثر تحديا من زاوية تعدد الجبهات المحتملة. ولكن بشكل عام، لا يزال التقدير الاستخباراتي والقراءات المختلفة تجمع على أن الوضع الإستراتيجي لإسرائيل أصبح أفضل، ويزداد استقرارا، انطلاقا من تفكك الدول، ومحدودية قدرة الجيوش النظامية على تشكيل خطر كيان على إسرائيل^١.

وبحسب الخبراء الإسرائيليين، بيّنت مناقشة الأوضاع الأمنية في ظل تعاظم الترسانة الصاروخية في الجبهات المحيطة بها، انقساما واضحا حول تطورات المنطقة المحتملة والتغيرات في شكلها، على الرغم من تقليل غالبية الأبحاث المقدمة من إمكانية قيام أي طرف بمغامرات عسكرية، لا سيما في ظل الانقسامات المذهبية والعرقية في المنطقة، عدا عن أن الأزمات العربية ستزيد من انشغال كل قطر عربي بنفسه ومشكلاته الداخلية، على حساب القضايا القومية عربيا وإسلاميا.

١. المؤشرات الإستراتيجية الأمنية وفق التقديرات الإسرائيلية:

- أولاً: ثبات البيئة الإستراتيجية عام ٢٠١٩ - يتميز الوضع الأمني لإسرائيل بالاستقرار والثبات، لا يوجد تهديد وجودي، ولا يوجد تهديد نووي مباشر. تراجع الاحتكاك المباشر مع الأقطار العربية كثيرا، وتلاشى الصراع مع قسم منها، وحلت محله مصالح مشتركة. يتمثل التهديد المركزي العيني الذي تشكله الدول العربية في المرحلة الراهنة في ضعفها الذي يمكن أن يؤدي إلى انهيارات وعدم استقرار. يعود هذا الثبات الأمني بشكل أساسي إلى عدم وجود تهديد عسكري من قبل جيوش نظامية عربية نتيجة التفكك الفعلي للجيشين السوري والعراقي،

يمكن وصف العام ٢٠١٩ بالثبات والهدوء من زاوية التهديدات العسكرية، لكنه أكثر تحديا من زاوية تعدد الجبهات المحتملة.

وانشغال الجيش المصري بالشأن الداخلي خصوصاً المواجهة العنيفة والمستمرة ضد التنظيمات المسلحة في سيناء. أدى هذا التغيير إلى اتساع فجوة التفوق النوعي العسكري، ومكن إسرائيل من إعادة بناء جيشها بشكل يقلل من الاستثمار المادي التقني لتطوير القدرات التقليدية التي كانت تناسب مواجهة الجيوش التقليدية، مع كل ما يعنيه الأمر من تقليص النفقات الأمنية. أضف إلى ذلك، تحديد ثلاثة تطورات ساهمت في تحسين البيئة الإقليمية والمكانة الإستراتيجية لإسرائيل، وهي: تمكين التعاون الأمني - الاستخباراتي مع مصر الذي وصل إلى أعلى مستوياته في عهد الرئيس السيسي، وتطوير العلاقات بين إسرائيل وعدد من الدول الخليجية بسبب الهاجس الإيراني، إلى جانب غياب مصلحة لدى كل من حزب الله وحركة حماس في مواجهة عسكرية على الجبهتين الشمالية والجنوبية.

وفق التقديرات الإستراتيجية، هناك حاجة للتمسك بما يسمى «صبراً إستراتيجياً»، كون التهديدات بعيدة مدى. ولا تطرح حلول عسكرية حاسمة للتهديدات والتحديات الراهنة؛ ما يعني الاستمرار بالحفاظ على التفوق العسكري والمبادرة العملياتية في سياق إستراتيجية «المعركة بين الحروب».

ثانياً: وفق التقديرات الاستخباراتية الإسرائيلية للعام ٢٠١٩ والتي عرضها رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، أفيف كوخافي، لا تزال إيران تعتبر المسؤولة المباشرة عن التهديدات الأساسية التي تواجه إسرائيل، فيما تشكل الساحتان السورية واللبنانية مصادر القلق الرئيسية^٢. وترى هذه التقديرات أن معظم التحديات الأمنية الحالية لإسرائيل تنبع من محاولات السيطرة الإيرانية في الشرق الأوسط. ولا تتجلى هذه المحاولات في تطوير النشاط النووي العسكرية فحسب، بل في محاولات إيران تحويل ثقل الصراع إلى مناطق نفوذها في الأقطار عربية كالعراق وسورية واليمن ولبنان وقطاع غزة ومناطق أخرى. وفي هذا السياق، صرح أفيف كوخافي بأن «التهديد الإستراتيجي الرئيسي لدولة إسرائيل يكمن في الساحة الشمالية، مع ترسيخ القوات الإيرانية والقوات الأخرى في سورية، ومع مشروع الصواريخ الدقيقة لحزب الله»^٢.

ثالثاً: الجيش الإسرائيلي غير مستعد لحرب متعددة الجبهات في آن واحد - إن تعاضم التهديدات المحيطة بإسرائيل، وفق التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية، يعطي مؤشرات مهمة حول تحول جوهرى ونوعي وتراكمى فيها، وليس فقط تغيراً كمياً أو عددياً. إن كل عنصر من هذه التهديدات المتطورة منفرداً ليس

ثلاثة تطورات حسنت المكانة الإستراتيجية لإسرائيل، وهي: رفع مستوى العلاقات مع مصر، تطوير العلاقات مع دول خليجية، وعدم وجود مصلحة لدى حزب الله وحركة حماس في مواجهة عسكرية.

يعطي تعاضم التهديدات المحيطة بإسرائيل، وفق التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية، مؤشرات مهمة حول تحول جوهرى ونوعي وتراكمى فيها، وليس فقط تغيراً كمياً أو عددياً.

جديدا على إسرائيل، لكن تجميع هذه التهديدات في إرادة وقيادة واحدة برسم إيران يجعل من فرضية اندلاع حرب جديدة أمرا محتملا وحاضرا بامتياز، ولم يعد مستبعدا توقع اندلاع حرب متعددة الجبهات من جبهتي الشمال والجنوب، ما يشير إلى عمق التهديد القائم أمام إسرائيل وحجمه.

رابعاً: الوضع متوتر وغير مستقر في الساحتين الشمالية (حزب الله) والجنوبية (حماس) - قد يتجه الوضع على الجبهتين المذكورتين نحو التدهور إلى الحرب على الرغم من عدم رغبة الأطراف. إصرار حزب الله على تعاضم قوته الصاروخية مثل «برنامج دقة الصواريخ» من شأنه أن يبرز التحدي المائل أمام إسرائيل، وقد يقود إلى مواجهة بين إسرائيل وحزب الله. وفي المقابل، تعاني الإستراتيجية الإسرائيلية الخاصة بقطاع غزة من تراكم الأهداف، مثل التوتر المستمر بين الجيش الإسرائيلي والمتظاهرين على طول السياج، والوضع الاقتصادي المنهار، وعدم التنسيق المحكم بين حماس وباقي الفصائل في قطاع غزة، التي تزيد احتمالات التصعيد والوصول إلى مواجهة عسكرية في نهاية الأمر.^٤

خامساً: تعزيز القوة العسكرية البرية ضمن خطة «تنوفا» - في عام ٢٠١٩ - تم وضع خطوط عريضة للإستراتيجية العسكرية للجيش الإسرائيلي ضمن خطة خماسية عرفت بـ «تنوفا» أعلنها أيف كوخافي، تؤسس على رؤيا جديدة لاستخدام القوة العسكرية التي تستند إلى دمج وتزامن بين الضربات الجوية المكثفة على بنك أهداف محدد، وبين اجتياح بري سريع وفتاك حاسم. حيث تنظر هذه الرؤية إلى الاجتياح البري على أنه عنصر أساسي، من خلال التوغل إلى أراضي العدو والسيطرة عليها واعتبار ذلك قيمة مهمة.

سادساً: تحديد العراق كخطر إستراتيجي - يتمتع العراق بمكانة مهمة في التفكير الإستراتيجي الإيراني، وجاءت الوثيقة الإستراتيجية الإيرانية تحت عنوان «إيران ٢٠٢٥»، بحيث وضعت خريطة الطريق للبعد المستقبلي للدور الإيراني في المنطقة، التي مثل فيها العراق نقطة الانطلاق نحو الشرق الأوسط ودوله.

ولعل أبرز التحولات في الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠١٩ هو توسيع حدود المعركة إلى العراق رداً على جهود إيران لتوسيع ساحات عملها ضد إسرائيل؛ أي توسيع ساحة العمليات العسكرية إلى العراق في مفهوم «المعركة بين الحروب»، والتي تمحورت في الأعوام الأخيرة في الأساس على الأراضي السورية.^٥

تنظر إسرائيل إلى الممر البري الممتد من إيران إلى لبنان، مروراً بالعراق وسورية، خصوصاً بعد الانسحاب الأميركي من سورية، تهديداً إستراتيجياً لها، لأن هذا الممر يمنح إيران فرصة كبيرة لمد سيطرتها على المنطقة بأسرها. -
سابعاً: تراجع دور الأكراد كحليف - تتخوف إسرائيل من التوضع التركي في سورية، كما تتخوف من الوجود الإيراني على حد سواء، وبرز ارتباك إسرائيل على خلفية الانسحاب الأميركي من شمال سورية، وبدء تركيا في عملية عسكرية موسعة ضد الأكراد هناك، من خلال تصريحات شديدة اللهجة تدين التدخل التركي وتؤيد الموقف الكردي. وأيضاً، تقف إسرائيل مع الأكراد بهدف إضعاف النظام السوري، وتحييد التدخل التركي في الشأن السوري.^٦

يعزى القلق الإسرائيلي من استهداف تركيا للأكراد إلى كونه يفقدها قواعد لوجستية لها في شمال سورية والعراق وعلى الحدود مع إيران، التي توفر لها معلومات أمنية واستخباراتية مهمة، ومناطق ارتكاز، وجبهات قد يفتحنها وقتما أرادوا ضد الميليشيات والتنظيمات الناشئة في المنطقة.

- ثامناً: توتر العلاقات الأردنية الإسرائيلية - يعتبر ٢٠١٩ في نظر المحللين السياسيين العام الأسوأ في العلاقة بين البلدين، حيث تزامنت الأزمات وزادت حالة الفتور بل والبرود بالعلاقة، الأمر الذي يعود إلى عدة أسباب منها: الإعلان الحكومي الرسمي عن النية بضم منطقة الأغوار، الأمر الذي انعكس في الموقف الأميركي الداعم في «صفقة القرن»، والاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل، والتجاهل الأميركي لموقف الأردن في الملف الفلسطيني ومصالحه، حيث يشكل حل الدولتين مصلحة إستراتيجية أردنية. تقليص الدور الأردني المتمثل في حماية الأوقاف الإسلامية في الحرم الشريف. والأهم في المرحلة الراهنة، أن إسرائيل تنظر إلى الأردن على أنها دولة لا مفر لها إلا الاعتماد على غيرها، الأمر الذي ينعكس في تصريحات الساسة الإسرائيليين وتصرفاتهم التي تتسم بالاستهتار وعدم الاحترام، ما ينمي شعوراً بالغضب والعداء لدى الأردنيين ويدفعهم إلى اتخاذ مواقف تكتيكية متصلبة، منها إمكانية عدم تمديد فترة استئجار مساحات زراعية في منطقتي الباقورة والغمر بعد إعلان فرض السيادة الأردنية الكاملة عليهما.^٧

- تاسعاً: التنسيق والتعاون مع الولايات المتحدة - لعل أبرز نقاط الإجماع الإسرائيلي في الأوساط السياسية والعسكرية هو استمرار توثيق العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة الأميركية، التي هي أساس القوة الإسرائيلية، وتعد العمود الفقري للأمن القومي الإسرائيلي، والمركب الأساسي في هذا

أبرز نقاط الإجماع الإسرائيلي في الأوساط السياسية والعسكرية هو استمرار توثيق العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة الأميركية.

المجال هو التنسيق بين الدولتين على المستوى الإستراتيجي، والتمسك بالالتزام الأميركي بالحفاظ على تفوق إسرائيل النوعي. في عام ٢٠١٩ برزت نقاشات إسرائيلية حول نية الولايات المتحدة وإسرائيل توقيع اتفاقية تعاون عسكري. فعلى الرغم من أن إسرائيل تعتبر أهم حليف للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فقد قررت الآن تثبيت هذا التعاون قانونياً، وتصبح إسرائيل حليفاً رسمياً كاملاً للولايات المتحدة.^٨

- عاشرًا: تزايد جهود التطبيع مع دول الخليج - تزايدت مساعي التطبيع بين إسرائيل ودول خليجية على أساس التقاء الموقف من إيران وفي ظل مخاوف كبيرة لدى دول الخليج مما تراه «خطر إيران»، وقد أعلن نتنياهو في هذا الإطار بأن بلاده «تقيم علاقات مع ست دول عربية على الأقل»، لافتاً إلى أن التطبيع يتقدم تدريجياً، وسيؤدي في نهاية الأمر إلى علاقات رسمية تامة.^٩

٢. «المعركة بين الحروب» كأساس الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠١٩
تعتمد المنظومة العسكرية الإسرائيلية في السنوات ٢٠١٧-٢٠١٩ على تفعيل وتلازم ثلاثة أنواع أساسية من الجهود والفعاليات العسكرية، وهي: أولاً: التخطيط للحرب بواسطة بناء القوة العسكرية. ثانياً: تفعيل إستراتيجية «المعركة بين الحروب». ثالثاً: سرعة الرد على أي تهديد محتمل.

تدور الإستراتيجية العسكرية حول قدرة إسرائيل على التدخل من أجل الحد من التهديدات، أو استغلالها من أجل صون الفوائد الإستراتيجية، سواء على المستوى العسكري أم السياسي.^{١٠}

في السنوات الماضية، تميزت العمليات العسكرية الإسرائيلية بمرحلتين مترابطتين: الأولى هي التحضير للحروب بما يشمل ذلك من تطوير المنظومة العملياتية، ووسائل بناء القوة الضرورية للمشتريات وتطوير الأسلحة، إضافة إلى تجهيز الوحدات القتالية وتقويمها استعداداً للمواجهات القريبة. وتتعلق المرحلة الثانية باستعمال القوة أثناء المعركة ودعم الجهود القتالية. اعتقدت إسرائيل بأنها مضطرة إلى التركيز بشكل شبه عيني على هاتين المرحلتين من أجل «الدفاع عن حدودها» والوقوف في مواجهة التحديات الخارجية.

تشكل «المعركة بين الحروب» تحولاً أساسياً في نمط العمليات العسكرية الإسرائيلية بعد حرب ٢٠٠٦، وهي تشكل العامل الأساسي الذي ساهم في إطالة فترة الهدوء النسبي الذي شهدته البلاد على طول حدودها الشمالية. فهذا المفهوم

تشكل «المعركة بين الحروب» تحولاً أساسياً في نمط العمليات العسكرية الإسرائيلية بعد حرب ٢٠٠٦.

يقوم على اتخاذ إجراءات هجومية استباقية تستند إلى معطيات استخباراتية مكثفة ودقيقة.^{١١}

أدى تطوير مفهوم «المعركة بين الحروب» ونجاحه إلى دمجها في الإستراتيجية العسكرية بمختلف المؤسسات الأمنية خلال تعاونها معا

إن الأهداف الرئيسية لهذه الإستراتيجية واضحة، وهي: أولاً: تأخير نشوب الحرب وردع العدو عبر ضربات استباقية تهدف إلى إضعاف قوته وإمكانيات قيامه بهجوم مفاجئ. ثانياً: ترسيخ شرعية إسرائيل لاستخدام القوة، مع الإضرار في الوقت ذاته بشرعية العدو، وذلك من خلال كشف الأنشطة العسكرية السرية للعدو التي تنتهك القانون الدولي. وفي المقابل، تركز «المعركة بين الحروب» على أحد أهم عناصرها، وهو الامتناع عن التصعيد، وإدارة العمليات تحت منسوب الحرب، وذلك عن طريق تقليل دافعية العدو باتخاذ رد يؤدي إلى التصعيد العسكري. ثالثاً: تأمين الظروف الأمثل للجيش الإسرائيلي في حال اندلاع الحرب.

أدى تطوير مفهوم «المعركة بين الحروب» ونجاحه إلى دمجها في الإستراتيجية العسكرية بمختلف المؤسسات الأمنية خلال تعاونها مع بعضها البعض، كل ذلك بهدف ممارسة الإجراءات اللازمة للدفاع عن مصالح إسرائيل الأمنية دون تصعيد الموقف والوصول إلى الحرب.

في السنوات ٢٠١٧-٢٠١٩، كانت حدود إسرائيل الشمالية محور العمليات العسكرية لردع التموضع الإيراني، وإحباط ومنع تحويل الساحتين اللبنانية والسورية إلى قاعدة لشن عمليات ضد إسرائيل، وفق التقديرات الإسرائيلية. ففي سورية، عمل الجيش الإسرائيلي على منع التمرکز الإيراني وإمكانية ودعم إيران لحلفائها، ونشر أسلحة متطورة، وتحويل مرتفعات الجولان إلى جبهة مهمة لتوجيه ضربات لإسرائيل. وفي لبنان، عمل الجيش الإسرائيلي على ضرب الأنفاق التي حفرها حزب الله لمهاجمة الجليل، ومنع تطوير قدرات صنع الصواريخ الدقيقة التي من شأنها أن تشكل تهديداً إستراتيجياً على إسرائيل. ويمكن اعتبار الهجوم الأخير بالطائرات بدون طيار، الذي استهدف المراكز الصاروخية لحزب الله في بيروت علامة فارقة في إستراتيجية «المعركة بين الحروب»، على أنها خطة مدروسة وعينية اتخذها الجيش الإسرائيلي لإحباط الإمكانيات العسكرية الإستراتيجية لحزب الله. كما شهدت المنطقة عمليات عديدة ومهمة من قبل الجيش الإسرائيلي في المجهود الإقليمي والدولي ضد تنظيمي «داعش» و«القاعدة».^{١٢}

في السنوات ٢٠١٧-٢٠١٩، كانت حدود إسرائيل الشمالية محور العمليات العسكرية لردع التموضع الإيراني، وإحباط ومنع تحويل الساحتين اللبنانية والسورية إلى قاعدة لشن عمليات.

وفي مفهوم إستراتيجي آخر، تحفز إسرائيل القوى الدولية أن تتبع النموذج نفسه في مواجهتها لإيران وحلفائها في جميع أنحاء الشرق الأوسط، حيث أن إستراتيجية «المعركة بين الحروب» قد تشكل أساساً لتحالف إقليمي إستراتيجي

يتصدى للأششطة الإيرانية. إن «الحملة بين الحروب» هي مفهوم عملياتي للتصدي لإيران وينطوي على خطر أقل بحدوث تصعيد، ما يجعله مثاليا للاستخدام في الحملة التي تقوم بها واشنطن لحشد التأييد لعملية الضغط التي تمارسها على النظام الإيراني.

يمكن القول إن هذه العقيدة قد عززت بشكل كبير قوة الردع الإسرائيلي ضد من تصنفهم إسرائيل «أعداء في المنطقة»، ومع ذلك ترى القيادات العسكرية والسياسية في إسرائيل أن هذا النمط من العمل ينطوي على مخاطر واحتكاكات قد تشعل مواجهة عسكرية أوسع نطاقا أو حتى حربا إقليمية. وتبعاً لذلك، عملت إسرائيل عند التخطيط لمختلف عمليات هذه الحملة على اتباع منهج صارم لإدارة المخاطر من أجل أخذ وتيرة التصعيد التي يحتمل أن تكون سريعة في الحسبان، وتقليل احتمال نشوب الحرب. وفي الوقت نفسه، واصل الجيش الإسرائيلي تحسين استعداداته لمثل هذا الصراع في جميع المجالات، بهدف تظهير جهوزيته أمام العدو واستعداداته لاستخدام قوته الكاملة إذا لزم الأمر.

٣. خطة «تنوفا» - الخطة العسكرية الخماسية (٢٠٢٠)

وفق المصادر العسكرية الإسرائيلية، تبدأ الخطة الخماسية «تنوفا» (بالعربية دُفَع) في شهر كانون الثاني ٢٠٢٠ وتنتهي في العام ٢٠٢٤. وقد أعدها رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الجنرال أفيف كوخافي لمواجهة حركة حماس في غزة، وتنظيم حزب الله في لبنان. تطرح الخطة رؤيا إستراتيجية عسكرية جديدة تؤكد على القضاء تماما على العدو وبشكل منهجي، فيما ستقاس قدرة الوحدات العسكرية في عدد القتلى الذين توقعهم في صفوف العدو. بمعنى آخر، هذه الخطة تقوم على تعزيز استخدام القوات العسكرية البرية، والسعي لتحقيق الحسم بأكبر سرعة ممكنة، بالتزامن مع تكبيد العدو أكبر قدر من الخسائر في الأرواح والممتلكات. بالإضافة إلى ذلك، فإن الخطة الجديدة، لا تعتمد كليا على الحروب الطويلة، التي تنتهي عادة بتسوية سياسية، بل يشدد كوخافي في خطته على القضاء الكامل على العدو دون توقف، وتفعيل القوى النارية المكثفة، بهدف إيقاع مئات القتلى في صفوف العدو خلال فترة قصيرة، حتى تكون النتيجة واضحة لجميع الأطراف دون فتح إمكانية تدخل المستوى السياسي للتوصل لتسوية سياسية.^{١٣} وتطلب الخطة من كل وحدة قتالية الإثبات بأنها تمكنت على الأقل من القضاء على نصف المقاتلين من الطرف الثاني، وهذا الأمر ينسحب على حزب الله في لبنان،

بدأت الخطة الخماسية «تنوفا» (بالعربية دُفَع) من شهر كانون الثاني ٢٠٢٠ وتنتهي في العام ٢٠٢٤، وقد أعدها رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الجنرال أفيف كوخافي لمواجهة حركة حماس في غزة، وتنظيم حزب الله في لبنان.

وعلى فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة.^{١٤} وأيضاً، فإن الخطة الجديدة تفترض أن استكمال العمليات مرتبط فقط بالحسم العسكري، والذي يتمثل في القضاء النهائي على قوة العدو إن كان في لبنان أو في غزة، بكلماتٍ أخرى، الأمر الذي يؤكد انتهاء فعالية إستراتيجية «المعركة بين الحروب».

يرتكز الفرق بين خطة رئيس الأركان الحالي كوخافي وبين خطة رئيس الأركان السابق أيزنكوت يرتكز جوهر ومفهوم الإستراتيجية القتالية، حيث يؤكد كوخافي أن مركز الثقل العسكري في الجيش الإسرائيلي في قواته البرية وليس في سلاح الجو والاستخبارات، كما كان الحال في فترة أيزنكوت، حيث إن الجيش كان يخشى في الفترة الماضية إدخال قواته البرية- بما في ذلك وحدات المشاة والدبابا تخوفاً من الخسائر. بل يرى المحللون العسكريون أن هذه الخطة بمثابة بديل عن الخطة الإستراتيجية السابقة التي وضعها رئيس الأركان السابق، غادي أيزنكوت، والمعروفة باسم «جدعون» حيث تم تغييرها لثبات عدم جدواها في إنهاء الصراع الحالي.

يرى كوخافي أن هذه الخطة ستساهم إلى حد كبير في تحييد قوة حماس وتدميرها، وإخضاع قطاع غزة بالكامل ليصبح تحت السيطرة الإسرائيلية إلى الأبد، وذلك من خلال القوة التدميرية التي سيتم تفعيلها في الجولة الأولى، ويشير إلى احتمال توسيع نطاق هذه الخطة لتشمل جنوب لبنان.^{١٥}

لا بد من الإشارة أن هذه الخطة لم تكن الأولى ولا الأخيرة، سبقتها خطط عديدة (تيفن، كيشت ١، وكيشت ٢، جدعون) وغيرها التي هدفت لإعادة بناء الجيش وتصميمه لمواجهة لمستجدات والتحديات، أخذت مساحة زمنية أكبر وبذلت عليها نفقات أضخم بكثير، وعند التنفيذ عجزت عن إعطاء حلول إستراتيجية، وليس تكتيكية للتحديات والصعوبات التي يواجهها الجيش، فالمعدات لم تكن ملائمة، والجندي لم يكن مؤهلاً كما يجب لما ينتظره في الميدان، لأن المؤسسة العسكرية وقيادتها تفترض أن خطط العدو وإستراتيجياته وتكتيكاته في مواجهة العدوان غير مفاجئة، الأمر الذي سرعان ما يتحطم في كل مواجهة.

القسم الثاني: الملف النووي الإيراني في المنظر الأمني الإسرائيلي

تتبنى حكومة إسرائيل بقيادة نتانيا هو مبدأ التركيز على الخطر الإيراني باعتباره تهديداً عالمياً يجب أن يتم لجمه وسط مساع حثيثة لتهميش الانشغال بإنهاء الاحتلال باعتباره ثانوياً للتهديد الإيراني الذي تم السعي إلى تضخيمه وتهويله. وتفترض إسرائيل أن إيران مصممة على صناعة القنبلة الذرية، وتدعي أنها ستتمكن من صنع

تقوم الخطة «تنوفا» على تعزيز استخدام القوات العسكرية البرية، والسعي لتحقيق الحسم بأكبر سرعة ممكنة، بالتزامن مع تكبيد العدو أكبر قدر من الخسائر.

يؤكد كوخافي أن مركز الثقل العسكري في الجيش الإسرائيلي في قواته البرية وليس في سلاح الجو والاستخبارات، كما كان الحال في فترة سلفه أيزنكوت.

قنبلة ورؤوس نووية خلال عامين، ما يوصل مشروعها النووي إلى حدوده القصوى. وإذا ما قامت بتسريع نشاطاتها في هذا الخصوص، من تجميع احتياطات يورانيوم تكفي لصنع قنابل خاصة نووية بها، وستحتاج إلى سنة أخرى لتصنيع القنبلة.^{١٦} وفق التقديرات الإسرائيلية، ستتمكن إيران خلال عام ٢٠٢٠ من تجميع كمية يورانيوم كافية، حوالي ١,٣ طن، سيكون بإمكانها الوصول نظريا إلى مستويات عالية من التخصيب، ومن هذه الكمية، ستتمكن خلال عام ٢٠٢٠ تصفية قرابة ٤٠ كغم من اليورانيوم المخضب بمستوى ٩٠٪، وهذا كاف من أجل صنع قنبلة ذرية. وخلال سنتين ستكون إيران قادرة على استكمال العملية كلها والوصول إلى سلاح نووي، بواسطة صنع رأس حربي نووي بالإمكان تركيبه على صاروخ بالستي.^{١٧}

تعاطت إسرائيل خلال عام ٢٠١٩ مع قرار الولايات المتحدة بإلغاء الاتفاق النووي الإيراني كأحد أهم القرارات الأميركية تأثيرا في منطقة الشرق الأوسط، القرار الذي تبعته عدة إجراءات عقابية حادة على إيران. وعلى الرغم من تمنع روسيا والصين الالتزام بالعقوبات الأميركية، واستمرار أوروبا بالتزامها بالاتفاق النووي وسعيها لإيجاد وسائل للتجارة مع إيران كي تتفادى نظام العقوبات، إلا أن الواضح أن القرار الأميركي يفرض عقوبات ثانوية على من يتاجرون مع إيران يكشف عن الدور الأميركي الكبير في مسيرة الاقتصاد الدولي، وعجز روسيا والصين وأوروبا عن الوقوف أمام هذا الدور.^{١٨}

ترى إسرائيل بإلغاء الاتفاق النووي من قبل الطرف الأميركي فرصة سانحة لمحاولة تصحيح الاتفاق أمام الأوروبيين، إضافة إلى تعديل القيود المفروضة على إيران بإدراج مسألة مواجهة وتحجيم الترسانة الصاروخية الإيرانية، وفرض رقابة على برنامج الصواريخ الإيرانية، بادعاء أنه يهدد ليس فقط إسرائيل وإنما أيضا أمن الدول الأوروبية عامة.

تستمر الولايات المتحدة باتباع سياسة «الضغط الأقصى» التي أطلقتها الإدارة الأميركية عبر تكثيف العقوبات الاقتصادية على القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية، بهدف المس باستقرار النظام الإيراني.^{١٩}

وضمن سياسة «الضغط الأقصى» تم تصنيف مؤسسة «حرس الثورة الإسلامية» ك«مؤسسة إرهابية أجنبية» وهو قرار غير مسبوق من حيث تصنيف مؤسسة حكومية كمنظمة إرهابية. وترى بعض التقديرات الإسرائيلية أن النظام الإيراني في مرحلة حرجة، لأن العقوبات الاقتصادية الأميركية اقتطعت أكثر من ٩٪ من الإنتاج القومي الإيراني في عام ٢٠١٩، ٢٠. ويقدر عاموس يدلين أن إيران لا تستطيع

تعاطت إسرائيل خلال عام ٢٠١٩ مع قرار الولايات المتحدة بإلغاء الاتفاق النووي الإيراني كأحد أهم القرارات الأميركية تأثيرا في منطقة الشرق الأوسط.

تستمر الولايات المتحدة باتباع سياسة «الضغط الأقصى» عبر تكثيف العقوبات الاقتصادية على القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية، بهدف المس باستقرار النظام الإيراني.

التعايش طويلاً مع منظومة العقوبات الأميركية القاسية، وأنها يمكن أن تعمل على تصعيد مستوى التوتر في المنطقة لتجبر العالم كله على العمل على حل الأزمة، وهذا ما يدفع إيران إلى توظيف مقدراتها العسكرية وحلفائها في الإقليم لتوجيه الضربات للسعودية والملاحقة في الخليج، كورقة ضاغطة للعودة إلى التفاوض والالتزام من جميع الأطراف بضمنها الولايات المتحدة حول الاتفاقية النووية، وفق تقديرات شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية.^{٢١}

الخيارات المتاحة أمام إسرائيل لمواجهة النووي الإيراني

ترى بعض التقديرات أن العام ٢٠٢٠ يمكن أن يشهد مواجهة كبيرة مع إيران، على خلفية إقدامها على تجاوز الاتفاق النووي والتوجه بشكل مكثف إلى تخصيب اليورانيوم، رداً على العقوبات الاقتصادية الأميركية وقتل قاسم سليمانى.^{٢٢} رغم التلويح الإعلامي بتمسك إسرائيل بمنع إيران من إنتاج القنبلة الذرية في كل الأحوال، إلا أنها، في المرحلة الراهنة، لا تميل كما يظهر نحو تفعيل خيار المواجهة العسكرية المباشرة ضد إيران. إن إيران حصنت نفسها عسكرياً بصورة بالغة الكفاءة. في حال اشتعلت الحرب، ليس هناك شك في أن الولايات المتحدة تستطيع إحلال دمار هائل بإيران، ولكن الحرب قد تكبد خسائر للجانب الأميركي، وهذا، على الأرجح، ما يجعل الإدارة الأميركية أقل رغبة في الحرب من حلفائها الإقليميين في السعودية وإسرائيل.^{٢٣}

تدرك إسرائيل مدى وعمق تردد الولايات المتحدة في تصعيد التوتر مع إيران إلى حد المغامرة العسكرية بضرب المنشآت النووية الإيرانية، الأمر المنوط بمجموعة اعتبارات تدفع الإدارة الأميركية، خاصة البنّتاغون، إلى التعامل بحذر كبير مع إيران، أبرزها: التخوف من أن تؤدي أي ضربة محدودة لإيران إلى إشعال حرب شاملة في المنطقة، تتورط فيها الولايات المتحدة إلى جانب حلفائها. ومن المتوقع أن تستعين إيران، في حال توجيه ضربة محدودة إليها، بشبكة حلفائها الممتدة من اليمن إلى العراق وسورية ولبنان، وهو ما قد يعرض القواعد والمعدات العسكرية والمصالح الأميركية للخطر الفعلي، وإذا حدث ذلك، فإن الولايات المتحدة ستجد نفسها مضطرة إلى حشد قوة عسكرية كبيرة لمواجهة إيران.

وفي ظل عدم وجود قرار بضربة عسكرية، أبدت الولايات المتحدة ضعفاً إستراتيجياً تجلّى في فشلها في الرد على سلسلة الاستفزازات الإيرانية في الخليج، ناهيك عن عملية اغتيال قاسم سليمانى ذات الاعتبارات الخاصة، وأبرزها تعرض ناقلات نفط

ومنشآت نفطية لشركة «أرامكو» في ١٤ أيلول ٢٠١٩، لهجمات بصواريخ وطائرات مسيرة أدت إلى تعطيل نصف إنتاج النفط السعودي، حيث اتهمت إيران بالوقوف وراءها. شجّع الامتناع عن اتخاذ إجراء انتقامي ضد الاستفزازات الإيرانية في الخليج، وأيضاً، قرار الانسحاب من المناطق التي يسيطر عليها الأكراد بالقرب من الحدود التركية-السورية، إيران، على الاعتقاد أن الولايات المتحدة غير مستعدة لاستخدام القوة ضد استفزازاتها العسكرية أو جهودها الجديدة لتسريع مساعيها إلى امتلاك القدرات النووية، الأمر الذي يقلق إسرائيل ويركز موقفاً.^{٢٤}

في المجمل، حتى لو كانت لإسرائيل غاية قصوى في توجيه ضربة عسكرية لإيران قد تتضمن مقدراتها الاقتصادية والصناعية ومنشآتها النووية، فإنها تترك مخاطر حدوث هذا السيناريو بناء على ما سبق توضيحه أعلاه من أن تدمير إيران وإسقاط النظام الإيراني سيسبقه بالضرورة رد إيراني بالغ القوة والتدمير للتجمعات السكانية في إسرائيل. ولتفادي مثل هذا السيناريو، لا تسعى إسرائيل حقيقة لإيصال التصعيد الحالي بين الولايات المتحدة وإيران إلى حالة حرب شاملة، بل تؤيد تشديد العقوبات على إيران، والإبقاء على الحشد العسكري الأميركي في الخليج لردعها.

القسم الثالث: القراءة الإستراتيجية لمستجدات المشهد الإسرائيلي الفلسطيني - لا تهدئة ولا حرب

١. التقديرات الأمنية للمشهد الأمني في الضفة الغربية

تشير التقديرات الأمنية الإسرائيلية، وعلى وجه الخصوص تقدير الموقف السنوي الذي أصدرته شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان)،^{٢٥} بأن الأوضاع الأمنية في مناطق السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية لا تزال مضبوطة وقابلة للتكيف. تستبعد التقديرات إمكانية انتقال الأوضاع الحالية في الضفة الغربية إلى مرحلة انتفاضة شعبية في ضوء عدة مؤشرات أهمها: محدودية العمليات من ناحية المكان - معظمها في رام الله - ومن ناحية ردود الفعل الشعبية، وغياب دعم السلطة الفلسطينية وحركة فتح، في ضوء تخوفها من الخطر الذي يواجه استقرارها. إضافة إلى أن التنظيمات الفلسطينية تتعاطى مع الأمر من زاوية محدودة تتعلق بمصالح تلك التنظيمات وصراعاتها الداخلية. ويتمثل المؤشر الأخير في نجاح إسرائيل في تقليل نقاط التماس مع الشعب الفلسطيني، باستثناء تلك التي تتعلق بانتقال العمال إلى أماكن عملهم في داخل إسرائيل، والتي من المستبعد أن تكون نقاط اشتباك واسع.

تقدير موقف لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان):
الأوضاع الأمنية في مناطق السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية لا تزال مضبوطة وقابلة للتكيف.

وأيضاً، تنتظر إسرائيل إلى الحملة السياسية للسلطة الوطنية ضد إسرائيل في المحافل الدولية على أنها تتم بحذر، ودون تحطيم جميع الخيوط، وخصوصاً التنسيق الأمني بين الطرفين.

تؤسس إسرائيل موقفها من الشأن الفلسطيني على ثبات مكانة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، باعتباره الضامن الأساسي لمنع التدهور الأمني كمصلحة متبادلة، رغم الصعوبات وتراجع مكانة السلطة في الشارع الفلسطيني. لكن حسب تقييم شعبة الاستخبارات العسكرية، هذا الموقف الذي يشكل بحد ذاته إنذاراً إستراتيجياً منذ سنوات، لم يترجم إلى خطة عمل، بل تتجاهل إسرائيل بالكامل الواقع الذي سيغير مع الوقت.^{٢٦}

باعتمادنا، في ظل غياب رؤيا وإستراتيجية سياسية نحو تسوية حقيقية مع الجانب الفلسطيني، ستستمر الذهنية العسكرية، مهيمنة ويبقى الموقف السائد هو ضرورة جهوزية الجيش لإمكانية حدوث زعزعة وتفكك أمني ومواجهة مع الفلسطينيين نتيجة تطورات محتملة خصوصاً بعد إعلان صفقة القرن. وليس صدفة، أن هناك تقديرات أمنية إسرائيلية، تتوقع بأن السلطة الفلسطينية ستبدأ بفقدان السيطرة على مناطق الضفة الغربية، والدخول في مرحلة الانهيار في عام ٢٠٢٠.^{٢٧}

في المنظور الإستراتيجي، ليس من الممكن لأمد بعيد التمسك بسياسة رد الفعل وتفضيلها على مبادرة وبلورة واقع أكثر استقراراً بالنسبة إلى إسرائيل. ستبقى الضفة الغربية هي الجبهة الإستراتيجية الأخطر، وستشكل أبرز التحديات المقلقة لإسرائيل، في ظل تراجع السيطرة الاستخباراتية، وتعاظم سياسة العقوبات الجماعية ضد الشعب الفلسطيني، مثل التوسع الاستيطاني، والاعتقالات وهدم البيوت، وزيادة عدد العاطلين عن العمل، التي تدفع جميعها باتجاه تصاعد عمليات المقاومة الفلسطينية.

٢. قطاع غزة بين المواجهة المضبوطة والتهدئة الضعيفة

ما زالت التقديرات الاستخباراتية تشير إلى إن حماس ملتزمة بالتهدئة، ولكن هناك شكوك إسرائيلية حول إمكانية نجاح التوصل لاتفاق تهدئة طويل الأمد مع حركة حماس في قطاع غزة. وتشير التحليلات إلى أن حماس لن تتراجع عن تعريف نفسها كحركة مقاومة، ولن ترتبط بتهدئة تستمر ١٠ سنوات، ولكنها تريد التوصل لاتفاق مماثل للذي تم التوصل إليه بعد عدوان ٢٠١٤، وتريد تحسين الوضع المعيشي في غزة دون الارتباط بسنوات محددة.^{٢٨}

ما زالت التقديرات الاستخباراتية تشير إلى إن حماس ملتزمة بالتهدئة، ولكن هناك شكوك إسرائيلية حول إمكانية نجاح التوصل لاتفاق تهدئة طويل الأمد مع حركة حماس في قطاع غزة.

ويمكن أن يتدحرج إطلاق الصواريخ من غزة بين حين وآخر باتجاه المستوطنات الجنوبية إلى مواجهة عسكرية كبيرة، وإلى زعزعة فرص التسوية بين إسرائيل وحماس، حيث تحمل إسرائيل حماس مسؤولية ضبط الأمن والسيطرة على المنظمات الفلسطينية كالجهد الإسلامي. منذ اغتيال القيادي بهاء أبو العطا في الجهاد الإسلامي يوم ١٢/١١/٢٠١٩. ٢٩. فإن الغارات الإسرائيلية لا تستثني حركة حماس في حال قيام تنظيمات أخرى بضربات صاروخية على إسرائيل، بهدف تحميلها مسؤولية الضبط، ودفعها لمواجهة أي عملية مقاومة ضد إسرائيل. إلا أن هذا لم يدفع حماس إلى استعمال القوة ضد من يطلق القذائف الصاروخية.^{٢٠}

وفق التقدير السنوي لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، نجح الجيش الإسرائيلي في ردع حركة حماس، إلا أن حماس مستمرة في تعزيز قوتها، وهي جاهزة لإدارة معركة ضد إسرائيل قد تستمر لأيام محدودة، غير أنها حذرة من التصعيد الذي قد يؤدي إلى حملة عسكرية واسعة.^{٢١} ومن المتوقع أن تتراجع حماس عدة خطوات إلى الوراء في المنظور القريب، وستتصدع المواجهة مع إسرائيل على مستويات مختلفة، خصوصا بعد إعلان صفقة القرن.

لهذا، نلاحظ قراءات عسكرية إسرائيلية تتخوف من استمرار حالة التصعيد المستمر وعدم القدرة على التوصل إلى هدنة لأمد بعيد، وهو مؤشر لتبلور وضع غير محتمل بالنسبة إلى إسرائيل، يتمثل بعدم رسم «خطوط حمراء» يفترض تجاوزها من قبل كتائب القسام، أن يؤدي إلى القيام بـ «ضربة استباقية» أو شن «حرب استباقية» قصيرة وقوية بناء على مفهوم إستراتيجي واضح ضد إمكانية بناء قدرات إستراتيجية مفاجئة لحماس.

تتخوف إسرائيل من تحول المشهد الأمني في قطاع غزة إلى مرحلة استنزاف للجيش الإسرائيلي، نتيجة لوجود قرار فلسطيني بإطلاق كميات كبيرة من القذائف وعلى وتيرة متقطعة، بهدف إصابة إسرائيل بحالة من الشلل الجزئي على مساحة لا تقل عن نصف إسرائيل، بدلا من إطلاق صواريخ بعيدة المدى وتوجيه ضربة موجعة إلى العمق الإستراتيجي لإسرائيل ما يستدعي عملية عسكرية شاملة ضد قطاع غزة. أضف إلى ذلك، أن إستراتيجية الاستنزاف العسكري تفرض على إسرائيل تكاليف باهظة من وراء تشغيل بطاريات «القبة الحديدية» المخصصة لاعتراض الصواريخ الفلسطينية التي يتواصل إطلاقها من قطاع غزة اتجاه مستوطنات الغلاف ومواقع أخرى.^{٢٢} وعلى الرغم من ما يسوقه الجيش الإسرائيلي من نجاحات

تتخوف إسرائيل من تحول المشهد الأمني في قطاع غزة إلى مرحلة استنزاف للجيش الإسرائيلي.

التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية لعام ٢٠٢٠ حول سورية: مواجهة التموضع العسكري الإيراني وتداعياته بعيدا عن مصير النظام السوري.

لهذه المنظومة، إلا أن البيانات تشير إلى فشل المنظومة في اعتراض جزء كبير من الدفعات الصاروخية التي أطلقت من قطاع غزة.

بالمجمل، ليس من منتصر ولا خاسر في هذه الجولات المتكررة من المواجهات العسكرية التي شهدها عام ٢٠١٩، وليس هناك من حل عسكري لمواجهة حركة حماس والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، وسياسة الاغتيالات ليست كفيلاً بردع قادة حماس، وليس تدمير مناطق سكنية وبنية تحتية في غزة قادراً على قلب الموقف ضد حكم حماس، وحتى سيناريو إعادة احتلال القطاع لن يحل المشكلة.

القسم الرابع: الجبهة السورية

تتبلور التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية لعام ٢٠٢٠ حول المشهد الأمني العسكري في سورية تحت مؤشر أساسي هو مواجهة استمرار محاولات التموضع العسكري الإيراني وتداعياته بعيداً عن مصير النظام السوري وبشار الأسد. تشير التقديرات الإستراتيجية أن إسرائيل تعمل وفق الافتراض بأن النظام السوري مستقر في صيغته الحالية. وفي المقابل، أدت الأزمة السورية إلى اختلال موازين القوى الإقليمية لصالح إيران وحلفائها، وعزز من الحضور الإستراتيجي الفعلي لروسيا لأمد بعيد.^{٣٣}

كذلك، تلحظ التقديرات الاستخباراتية الإسرائيلية عدم تغيير في سلوك النظام السوري، وبقاء حكم الأسد على نهجه التقليدي، من حيث استعماله لكافة منظومات التسليح والتكتيكات تجاه المناطق غير الخاضعة لسيطرته، أو من خلال توطيد عملية التسوية السياسية، واتهام القوى السورية المعارضة، وتضييق نطاق العملية السياسية. بل أن النظام السوري يستغل الأزمات الإقليمية والدولية، وبالأساس من الناحية العسكرية، لتعزيز موقفه المحوري والمركزي في المستقبل الإقليمي.^{٣٤}

في السنوات الأربع الأولى من الانتفاضة والحرب الأهلية في سورية، كانت هناك خلافات داخل القيادة العسكرية والسياسية لإسرائيل حول تبني موقف واضح فيما يتعلق بالأسد، ولكن الضعف المتزايد للمعارضة السورية غير المتطرفة، ثم التدخل الروسي جعل هؤلاء يnehون الجدل في هذا النقاش، ومن الواضح عام ٢٠١٩ أن إسرائيل تعتمد بوضوح سياسة تهدف إلى حماية مصالحها الضيقة دون محاولة تشكيل نتائج الحرب. واللافت في التقديرات الإستراتيجية لعام ٢٠١٩، أن القيادة الإسرائيلية تلمح إلى الفشل في التأثير في الأزمة السورية، وسط حديث عن إضاعتها فرصة إسقاط نظام الأسد خلال الأعوام القليلة الماضية، نتيجة للحذر

تراجعت وتيرة العمليات العسكرية الإسرائيلية في عام ٢٠١٩ على الأراضي السورية، إلا أنها أصبحت أكثر تركيزاً ومجاهرة على المواقع الإيرانية فيها.

المفرط لدى القيادتين السياسية والعسكرية على حد سواء، حيث أن الكثيرين في هيئة الأركان الإسرائيلية يشعرون بالأسف، لأنهم تخوفوا من حكم بديل أشد عداء وفعالية ضد إسرائيل.^{٢٥}

يرتكز الموقف الإستراتيجي العام اتجاه الوضع السوري، كما ذكرنا أعلاه، على حالة التموضع العسكري الإيراني في سورية ودعمها لرفائها الفاعلين على الأراضي السورية، الأمر الذي ينعكس في استمرار رفع سقف التحديات والخطر الإيراني إلى اعتبار أن إيران قد انتقلت إلى حدودها، وأنها باتت تشكل خطرا حقيقيا عليها.^{٢٦} لهذا، تتمسك الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بمطالبتها روسيا -باعتبارها الجهة الضابطة للصراع الإسرائيلي الإيراني في سورية من وجهة النظر الإسرائيلية - بالانسحاب الكامل للقوات الإيرانية من سورية، وهو مطلب لم تتماش معه روسيا في المرحلة الراهنة.^{٢٧}

العمليات العسكرية الإسرائيلية في سورية

تراجعت وتيرة العمليات العسكرية الإسرائيلية في عام ٢٠١٩ على الأراضي السورية، إلا أنها أصبحت أكثر تركيزا ومجاهرة على المواقع الإيرانية فيها، بهدف شل البنية التحتية العسكرية.

يمكن الافتراض بأن الضربات العسكرية الإسرائيلية بقيت في سياق الضربات الاستباقية التي تستهدف عرقلة النفوذ الإيراني في سورية وضرب حزب الله هناك، إلا أنها استدرجت ضربات متبادلة بين سورية وإسرائيل، والتي فرضت متغيرا جديدا على قواعد الاشتباك، يتمثل في دفع الجهات الفاعلة الأخرى إلى إمكانية المواجهة المباشرة، خصوصا الجبهة اللبنانية وجبهة هضبة الجولان.

هناك إجماع سياسي وأمني إسرائيلي حول ضرورة تشديد العمليات ضد إيران في سورية لطالما تتمسك إيران بإستراتيجية التموضع العسكري على أراضيها، وعدم التوصل إلى اتفاق إقليمي ودولي حول ضرورة الانسحاب الإيراني من سورية، الأمر الذي ينسجم مع توقعات رئيس الأركان كوخافي بحدوث تصعيد محتمل مع إيران في سورية، بسبب تبادل ضربات متصاعدة بين الجانبين.^{٢٨} بل تلحظ إسرائيل أن تعثر الجهود والتفاهات الدبلوماسية الثنائية بين روسيا والولايات المتحدة تصب في مصلحة التموضع الإيراني في سورية. ويمكن التقدير بأن المطلب الأساسي الذي لدى الأميركيين والإسرائيليين هو خروج القوات الإيرانية من سورية. وفي المقابل، طلب روسيا رفع العقوبات الأميركية والأوروبية المفروضة على روسيا، والموافقة على بقاء بشار الأسد على سدة الرئاسة في سورية.^{٢٩}

تريد إسرائيل تثبيت إستراتيجيتها في مواجهة التموضع الإيراني، ومفادها أن من حقها وحدها أن تحدد زمكانية العمليات، وكيف ولماذا يحق لها قصف الأهداف داخل سورية، بهدف تدمير أي نشاط قد يضر بالمعادلة القائمة هناك منذ عدة سنوات، أو يمس بأمنها، خصوصا بعد انسحاب القوات الأميركية من سورية، حيث شكل هذا القرار واقعا سيعزز من دور إيران وروسيا وحدهما داخل الساحة السورية، إلى جانب دور محدود لتركيا.

تصميم إسرائيل على إحباط التمرکز العسكري الإيراني في سورية، وإحباط محاولات نقل الصواريخ إلى حزب الله واستهداف شحنات الصواريخ المضادة للسفن والصواريخ عالية الدقة، يعني أن التصعيد سيتواصل عام ٢٠٢٠. ولعل إسرائيل تفترض أن إيران لا بد أن تظهر حساسية إزاء مقتل قادتها وجنودها في سورية، ما يعني أن تكثيف الضغط العسكري عليها هناك يمكن أن يسهم في دفعها إبطاء تمرکزها.^{٤٠}

وفي المقابل، تؤكد إيران أن الحساب لا يزال مفتوحا مع إسرائيل بسبب الهجمات السابقة، مشيرة إلى أنها وضعت معادلة جديدة، ترد عسكريا بموجبها على كل هجوم إسرائيلي، كما حصل في شهري آب وأيلول ٢٠١٩، في حادثة إطلاق أربعة صواريخ على جبل الشيخ، الذي اعتبرته إسرائيل إشارة على أن إيران تسعى لمعادلة جديدة في الرد على الاعتداءات الإسرائيلية التي تندرج تحت عنوان «المعركة بين الحروب». مع هذا، حرصت إسرائيل على تجنب خيارات دراماتيكية في عدوانها، فهي تتفادى قتل أي من أعضاء الحرس الثوري الإيراني، وبقيت ملتزمة قدرأ من القيود المتصلة بالدولة السورية، خشية ردود مضادة ربما تكون أكثر شدة. من هنا، عمدت إسرائيل إلى اتخاذ قرار مدروس، لا يستهدف تغيير القواعد. وفي الاتجاه نفسه، أن الجيش الإسرائيلي لن يسلم بتبلور معادلة مع الجولان مشابهة لما يحدث مع قطاع غزة، في إشارة إلى المخاطر الكبيرة التي يمكن أن تترتب على ذلك على الجبهة الشمالية.^{٤١}

هناك تقديرات أخرى تشير إلى أن الحرب القادمة مع إيران عبر البوابة السورية باتت وشيكة، وربما تحصل نتيجة إحباط إسرائيل لخطة انتقامية إيرانية، أو بسبب مبادرة الجيش الإسرائيلي إلى عملية ضد تعاضم القوة الإيرانية في مناطق نقل الأسلحة إلى حزب الله. إن إستراتيجية «المعركة بين الحروب» لن تستمر طويلا، وإن إيران ستترد عاجلا أو أجلا، وسوف تسعى إلى توجيه ضربات مؤلمة لإسرائيل، ما يفتح الباب على مصراعيه أمام حرب شاملة.

تصميم إسرائيل على إحباط التمرکز الإيراني، وإحباط محاولات نقل الصواريخ إلى حزب الله، يعني أن التصعيد سيتواصل عام ٢٠٢٠.

خلاصة القول، التغيير في البيئة الإستراتيجية لإسرائيل على الجبهة السورية حيث تواجه إسرائيل ما تسميه «تهديدا إيرانيا إستراتيجيا» في ظل تثبيت تموضعها العسكري والسياسي في سورية، الأمر الذي انعكس في شكل العمليات العسكرية الإسرائيلية، قد يضع إسرائيل أمام مأزق إستراتيجي وهو مدى فعالية الاستمرار بإستراتيجية «المعركة بين الحروب» والمحافظة على «الخطوط الحمراء» وعدم الاخلال بقواعد الاشتباك.

وفي سياق متصل، اعتبرت تقديرات جهاز الأمن الإسرائيلي، أن اغتيال قائد «فيلق القدس» في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليمانى، جاء في سياق الاشتباك الأميركي - الإيراني، منذ إلغاء الاتفاق النووي وتشديد فرض العقوبات على إيران، ولكن تبعات الاغتيال تمس جوهر التموضع الإيراني في المنطقة، وتعتبره بأنه سيؤدي إلى «تغيير للأفضل» فيما يتعلق بقدرة إيران على التأثير وإظهار قوتها في الشرق الأوسط، مشددة على أن عملية الاغتيال تستوجب فحص ومتابعة حثيثة للتبعات.

تتمحور القراءة الاستخباراتية الإسرائيلية حول أمرين: الأمر الأول، أن إسرائيل لا تأمل ولا تعول على عودة الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط بعد الاغتيال، رغم أن ترامب أوضح أن أميركا باقية في المنطقة وملتزمة بالدفاع عن مصالحها، والأمر الثاني هو أنها تعتقد أنه لن يكون خلف لقيادة «فيلق القدس» بحجم سليمانى وقدراته. يعد سليمانى الشخصية الإيرانية الأكثر حضورا وأهمية في سياسة إيران الإقليمية. ولأكثر من عقدين، قاد سليمانى فيلق القدس، المسؤول عن العمليات العسكرية الخارجية في الحرس الثوري الإيراني. وهو يعد المهندس الفعلي لمشروع إيران الإقليمية. بهذا المنطق، يُعتقد أن بديله سيجد صعوبة في ملء الفراغ، بحكم المهمات المتعددة التي كان يتولاها سليمانى بصفة شخصية، وخصوصا في المنطقة العربية.^{٤٦}

إسرائيل وروسيا، بين التفاهات التكتيكية والإستراتيجية

لا تزال التقديرات الإستراتيجية تشير إلى أن العمليات العسكرية الإسرائيلية في سورية تعتبر تحديا ثانويا لروسيا، ولذلك ستستمر روسيا باحتواء العمليات الإسرائيلية، طالما أن إسرائيل تحاذر كي لا تمس بالقوات الروسية، وطالما أن تبعاتها لا تعرقل المخططات الروسية الواسعة في سورية.^{٤٦}

حافظت روسيا طيلة سنوات الأزمة السورية على مصالحها الأمنية والإستراتيجية في سورية، وتمكنت إسرائيل من بلورة تفاهات مع روسيا للحفاظ على مصالحها الأمنية، وساهمت روسيا في تمكين إسرائيل من ضمان هذا الأمن بيسر، على الرغم

ستستمر روسيا باحتواء العمليات الإسرائيلية، طالما أن إسرائيل تحاذر كي لا تمس بالقوات الروسية، وطالما أن تبعاتها لا تعرقل المخططات الروسية الواسعة في سورية.

من أنها كانت تدعي أنها لا تبني إستراتيجياتها وفقاً للمصالح الإسرائيلية، كما حرصت روسيا على الحفاظ على توازن المصالح بينها وبين إسرائيل، التي تعتبرها قوة إقليمية يجب أخذ مصالحها في الحسبان، وبقاء إسرائيل على الحياد خلال سنوات الحرب، إلا عند نقل سلاح إلى حزب الله أو قيام إيران بتحركات تعتقد أنها ضدها.^{٤٤}

هناك مراعاة وتفهم متبادل بين الدولتين، لا تمنع روسيا إسرائيل من القصف الجوي في العمق السوري، إلا أن إسرائيل تبتعد عن مواقع الصواريخ المضادة للطائرات التي نصبها روسيا في سورية.

ولكن، ما يقلق قادة إسرائيل إمكانية تزويد سورية بسلاح روسي متطور، ويقدرات ومعلومات استخباراتية، ودخول سلاح روسي إلى الساحة السورية، سواء بيد الجيش أو الوحدات التي شكلتها روسيا وتتصاع لها، حيث ترى إسرائيل أن هذا السلاح سيبقى جزء منه في سورية بعد انتهاء الحرب، وقد يكون جزء منه خطراً على إسرائيل يوماً ما.

القسم الخامس: الترسانة الصاروخية لحزب الله حاضرة ومؤثرة لدى صناع القرار الإسرائيلي

مع نهاية عام ٢٠١٩، توقعت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أن يتواصل عدم الاستقرار في الساحة السياسية اللبنانية خلال العام ٢٠٢٠، فيما سيتعين على حزب الله اتخاذ قرارات مصيرية تتعلق بمواصلة مشروع تطوير ترسانته الصاروخية وجعلها أكثر دقة.^{٤٥} تعتبر إسرائيل أن تجدد المحاولات لتدشين مصانع لإنتاج صواريخ ذات دقة إصابة عالية في لبنان تمثل مسوغاً لاندلاع حرب مع حزب الله. حيث أن نجاح هذه الجهود المبذولة بمساعدة إيران يمكن أن تشمل البنية التحتية الحيوية لإسرائيل.

وهناك عامل آخر يساهم في التوترات المستمرة على الحدود الشمالية لإسرائيل هو المخاوف بشأن مواجهة أخرى بين إسرائيل وحزب الله أو اندلاع حرب بين إسرائيل وإيران في سورية. وقد لا تقتصر حرب مماثلة على المشاركين الأصليين فحسب، بل قد تشمل حلفاء إيران في المنطقة.

لم تتوقف عملية تبادل الضربات بين إسرائيل وحزب الله عام ٢٠١٩، على خلفية تغيير كبير في موازين القوة بينهما. فحزب الله، كما ورد في دراسة من «مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية» بواشنطن هو الفاعل غير الحكومي الأكثر تسليحاً

تعتبر إسرائيل أن تجدد المحاولات
لتدشين مصانع لإنتاج صواريخ ذات
دقة إصابة عالية في لبنان مسوغاً
لاندلاع حرب مع حزب الله.

في العالم. فهي تملك ١٣٠,٠٠٠ ألف صاروخ.^{٤٦} وهذه الصواريخ تقلق سلاح الجو الإسرائيلي، فهو بإمكانه في الحقيقة ضمان الحماية منها، إلا أنها تجبر الطائرات الإسرائيلية على التحليق عالياً وتضعف من قدرتها على استهداف مواقع مرئية. وهذا يجبر الجيش من جانب آخر على المراهنة في خضم المواجهات على استخدام قوات المشاة، وهذا ما ينشده حزب الله.^{٤٧}

إلا أن إسرائيل أجرت تعديلاً على إستراتيجيتها العسكرية في مواجهة حزب الله، حيث وسعت محيط عملياتها في العمق اللبناني؛ أي القيام بضربات جوية ضد أهداف حزب الله داخل لبنان. الأمر الذي يؤدي إلى الاعتقاد أن قيادة الجيش الإسرائيلي تقيّم بشكل أعلى التهديدات من جانب إيران وحزب الله خلافاً لما هو معهود، حيث أن الوتيرة المرتفعة للتدخلات الإسرائيلية تكشف القلق بالنظر إلى التطورات العسكرية للعدو.

وفي المقابل، حذر حزب الله إسرائيل من أي مهاجمة للعمق اللبناني متوعداً بإسقاط أي طائرة مسيرة تدخل لبنان. وبداية مرحلة جديدة لم تعد بها خطوط حمراء، وعدم التزام بقواعد الاشتباك بين الطرفين.^{٤٨} يعمل حزب الله على منع إسرائيل من تثبيت سياسة استخدام طائرات بدون طيار باعتبارها وسيلة تجسس واغتيال في لبنان يمكن أن يقابلها الحزب بالصمت. ولكن اكتفى حزب الله في هذه المرحلة، بإطلاق صواريخ موجهة في اتجاه مدرعتين إسرائيليتين في بلدة أفيصيم قرب الحدود اللبنانية منعاً للانزلاق نحو مواجهة عسكرية مع إسرائيل، مؤكداً تمسكه بقواعد الاشتباك وثبات الردع المتبادل بينهما.^{٤٩}

ما بات يحدث في لبنان من مناوشات بين الحين والآخر بين حزب الله وإسرائيل هو نوع من جس النبض الدائم لقواعد الاشتباك، شبه المتفق عليها ضمناً، مع محاولات إسرائيلية مستمرة لتغيير تدريجي في هذه القواعد.

احتمالات المواجهة

لا يزال الوضع المتوتر والمستمر يبنى باحتمالين للمواجهة بين إسرائيل وحزب الله: الاحتمال الأول: ثبات الردع المتبادل الذي يعتمد على عناصر كثيرة، أهمها نتائج حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦، والتي جعلت الأطراف كافة: حزب الله وإيران وإسرائيل، غير معنية بالمواجهة العسكرية الشاملة.^{٥٠} إضافة إلى التحفظات الدولية تجاه تدهور الأوضاع بين إسرائيل وحزب الله، فالإدارة الأميركية، تعتبر أن كل مواجهة عسكرية واسعة في الشرق الأوسط تتنافى مع مخططاتها لإعادة صياغة

أجرت إسرائيل تعديلاً على إستراتيجيتها العسكرية في مواجهة حزب الله، حيث وسعت محيط عملياتها في العمق اللبناني.

منطقة الشرق الأوسط بما يخدم مصالحها الإستراتيجية. كما أبدى الروس معارضة شديدة لاندلاع مواجهة عسكرية واسعة بين حزب الله وإسرائيل، الأمر الذي سيعيد خلط الأوراق مجدداً، وربما يعزز إمكانية صراع إقليمي واسع.

الاحتمال الثاني: مواجهة عسكرية واسعة وغير مسبقة بمفهومها التدميري تشكل تحولاً جذرياً في المشهد الإقليمي. ويتعزز هذا الاحتمال في ضوء تقلص هامش التحرك أمام إيران، وأصبح لبنان الأكثر ملاءمة لتمرير سياساتها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الذهنية الصارمة التي تميز أيف كوخافي ورغبته في استخدام القوة في حسم الصراعات، تعتبر عاملاً داعماً باتجاه تمرير هذا الاحتمال.^{٥١}

في اعتقادنا، تبدو معادلة الحرب شديدة التعقيد، وأكثر تعقيداً من معادلة الوضع القائم، ولذلك فإن أمر العمليات، سواء أكانت من إسرائيل أم من حزب الله، يبدو منوطاً بما وراء حدود كل منهما، وبما يبقي مصطلح أننا نعيش في «معركة بين الحروب» أكثر المصطلحات تعبيراً عما يدور حالياً، رغم أننا نشهد انحرافاً في السلوك الإستراتيجي العسكري لإسرائيل، ما ينعكس بالدلائل التالية: الأكثر أهمية هو العمل في لبنان، مهاجمة طائرات مسيرة مفخخة في بيروت ضد مشروع زيادة دقة الصواريخ، هجوم علني ووقح على لبنان، خلافاً لقواعد اللعبة التي تم تشكيلها منذ الحرب.^{٥٢}

ولهذا السبب، سيبقى الواقع قائماً حتى إشعار آخر منوطاً بالأساس بمسار الصراع الإيراني - الإسرائيلي على الأراضي السورية، وأيضاً بمسار الصراع الأميركي والإيراني.

حركة الاحتجاجات الشعبية

تثير الاحتجاجات الشعبية في لبنان، التي انطلقت في ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩،^{٥٣} بشكل عفوي، وبمشاركة مجمل الشرائح السكانية اهتماماً في إسرائيل، التي تحاول توقع نتائج هذه الاحتجاجات الواسعة من الناحية الأمنية بالأساس، وتتركز الأنظار في إسرائيل على حزب الله وتعامله مع الاحتجاجات، وعلى نظرة المحتجين إلى حزب الله.^{٥٤}

اندلعت الاحتجاجات بعد تصريحات حكومية عن فرض ضرائب جديدة مباشرة في موازنة ٢٠٢٠، وتدرجت إلى المطالبة بتغيير النظام القائم.

لم تفاجأ إسرائيل من موقف حزب الله من المظاهرات والاحتجاجات، الذي لا يختلف بالمضمون كثيراً عن موقفه مما سمي بثورات «الربيع العربي»، والاعتراض

لم تفاجأ إسرائيل من موقف حزب الله من المظاهرات والاحتجاجات اللبنانية، الذي لا يختلف بالمضمون كثيراً عن موقفه مما سمي بثورات «الربيع العربي»، والاعتراض عليها، لأنها تتناقض مع دوره الإقليمي.

عليها، لأنها تتناقض مع دوره الإقليمي، مع فارق أساسي، أن ما يجري في السياق اللبناني يعتبر تهديدا مباشرا له في حاضنته الشعبية، وهو ما لن يتسامح معه إذا ما تعاضم. عدا عن أن نفوذ الحزب قد تجذر في السلطة اللبنانية، ويعتبره الحزب هذا التجذر المظلة الأساسية لمشروعه المقاوم سواء في لبنان، أو لدوره الإقليمي.^{٥٥} وفق التقدير الإسرائيلي، في الأمد القصير، يتوقع أن يتم جذب حزب الله إلى التركيز على قضايا لبنانية داخلية، وأن يكون أقل تفرغا لدفع خطواته ضد إسرائيل. ولكن، في الأمد البعيد أكثر، تقوض الاستقرار الداخلي في لبنان سيبتج مخاطر بالأساس على إسرائيل، وخصوصا إذا تمكن حزب الله من استمرار زيادة قوته في الدولة.

لا توجد مصلحة لإسرائيل بالتدخل في شؤون لبنان الداخلية، وعمليا لا يوجد بأيدي إسرائيل قدرة للتأثير على الوضع سوى بشكل غير مباشر، في حال اندلعت مواجهة بينها وبين حزب الله.^{٥٦}

القسم السادس: العلاقات الامنية الإسرائيلية المصرية

بعد مرور أربعة عقود على توقيع المعاهدة بين مصر وإسرائيل، يحمل الوضع الراهن للعلاقات المصرية - الإسرائيلية في طياته كثيرا من الإنجازات المهمة والمشجعة، وفق المنظور الأمني الإسرائيلي، في ظل غياب أي أعمال عدائية مسلحة بين البلدين، اتفاقيات عسكرية ثابتة، تعاون عسكري استخباراتي وثيق لمنع هجمات إرهابية على إسرائيل من الأراضي المصرية، غياب أي تدخل مصري عندما تتواجه إسرائيل عسكريا مع جهات عربية أخرى.^{٥٧}

أضف الى ذلك، لا يرى الطرفان أي صراع متوقع بينهما طالما لم تبادر أحدهما إلى مهاجمة الأخرى أو إلحاق الضرر بمصالحهما. والأهم من ذلك، لا يوجد أي سيناريو مفترض تحارب مصر بموجبه نيابة عن الفلسطينيين أو اللبنانيين أو السوريين. لقد تم اختبار هذا الواقع أساسا وإثباته مرات عديدة، خلال الانتفاضات الفلسطينية والحروب في لبنان والحملات العسكرية الإسرائيلية في غزة وغيرها من الظروف. لعل الجانب الأهم لهذا النموذج من السلام في عدم نظر المسؤولين المصريين بجدية أبدا في إلغاء معاهدة السلام، ويرجع ذلك أساسا لأسباب إستراتيجية. فمن وجهة نظرهم، قد يعتبر المجتمع الدولي مثل هذا القرار عملا عدوانيا، ويمهد الطريق أمام إسرائيل لشن هجوم على سيناء، ما يلحق الضرر بالمصالح الاقتصادية المصرية.

مصر وإسرائيل: تجمع الأوساط السياسية والبحثية أن العلاقات الأمنية والتنسيق بين البلدين مرت بنقطة نوعية غير مسبوق.

وفي سياق متصل، نلاحظ في السنوات الأخيرة تفهما إسرائيليا فيما يخص مفهوم «السلام دون تطبيع»؛ أي قبول إسرائيلي لموقف القيادة المصرية البرغماتية واعتباراتها الداخلية في مصر بما يتعلق بمسألة التطبيع.

هناك إدراك من الطرفين أن التعاون الأمني والإستراتيجي يسهل إمكانية تطوير العلاقات الاقتصادية وغيرها في المنظور البعيد. وفي المقابل، هناك إدراك بمدى حساسية المشاعر المصرية العامة تجاه إسرائيل في ضوء استمرار معاناة الشعب الفلسطيني وتراجع الفرص الواضحة للتفاوض المباشر، عكس ما كان الحال عليه في سنوات حكم الرئيس حسني مبارك حيث كانت هناك مفاوضات مستمرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وبعضها برعاية مصرية.

في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، دخلت العلاقات المصرية الإسرائيلية مرحلة إستراتيجية جديدة، وبرزت في عام ٢٠١٩ على المستوى الاقتصادي، وخصوصا في مجال الغاز الطبيعي، أو استمرار التنسيق على أعلى المستويات في مكافحة التنظيمات المسلحة خصوصا في سيناء.^{٥٨}

تجمع الأوساط السياسية والبحثية أن العلاقات الأمنية والتنسيق بين البلدين مرت بنقطة نوعية، فيما لم تشهد العلاقات الاستخباراتية بين مصر وإسرائيل هذا الانفتاح من قبل، حتى منذ توقيع اتفاق السلام بينهما قبل أربعة عقود.

وفي هذا السياق، تعاملت الأوساط الإسرائيلية مع المظاهرات التي اندلعت في مصر في أيلول ٢٠١٩ بقلق.^{٥٩} رغم عدم ضخامة أعداد المتظاهرين، بسبب ما اعتبرته كسرا لحاجز الخوف لدى المصريين، وما يمكن لهذا أن يحمله من إرهابات على العلاقة بين البلدين، وعلى استقرار النظام المصري.^{٦٠} يشار إلى أن القراءات الإسرائيلية تعتقد أن الجيش المصري سيبقى مصدر القول الفصل في وجه أي تغييرات أو زعزعة للنظام.

ويرتبط تعميق التعاون الأمني والعسكري بين مصر وإسرائيل، بحرب الأولى على التنظيمات المسلحة في سيناء، حيث تقدم إسرائيل مساعدات للجيش المصري في حربه، على نطاق واسع لم يسبق له مثيل في تاريخ العلاقات بين الطرفين.^{٦١} وتشير التقارير أن إسرائيل نشرت بالتوافق مع الجانب المصري طائرات بدون طيار فوق سيناء،^{٦٢} شنت غارات ضد عناصر مسلحة في شمال سيناء. حيث أن طائرات من دون طيار ومروحيات ومقاتلات إسرائيلية نفذت خلال عامي ٢٠١٨ - ٢٠١٩ مئات الطلعات والضربات الجوية داخل سيناء المصرية بموافقة من الرئيس السيسي. يساعد هذا التدخل الإسرائيلي مصر على استعادة تقدمها في الحرب المستمرة منذ

يرتبط تعميق التعاون الأمني
والعسكري بين مصر وإسرائيل،
بحرب الأولى على التنظيمات
المسلحة في سيناء.

خمسة أعوام على المسلحين في سيناء، بينما بالنسبة لإسرائيل عززت هذه الغارات أمن حدودها واستقرار جارتها.^{٦٣}

وتم ضمن التفاهات زيادة الوجود لعسكري المصري في سيناء تجاوزاً لمحددات فرضتها اتفاقية السلام، وأيضا زيادة التعاون في سيناء بين الجانبين بصورة تتجاوز العرف، الذي يقضي أن يكون التعاون استخباراتيا وأمنيا وليس عملياتيا.^{٦٤} بالمجمل، لا تزال إسرائيل تعتقد بأن مصر تركز على مخاطر أمنها القومي خلال تعاطيها مع إسرائيل في المجالات كافة. وأن العلاقات الثنائية ستبقى في المنظور القريب مقتصرة على المستوى الرسمي، وبعيدة عن المستوى الشعبي، ولا يزال الحاجز النفسي قائما.

إجمال

تشير التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية أنه يمكن وصف عام ٢٠١٩ بعام الثبات والهدوء من زاوية التهديدات العسكرية، لكنه أكثر تحديا من زاوية تعدد الجبهات المحتملة. ولكن بشكل عام، لا يزال التقدير الاستخباراتي والقراءات المختلفة تجمع على أن الوضع الإستراتيجي لإسرائيل أصبح أفضل ويزداد استقرارا، انطلاقا من تفكك الدول ومحدودية الجيوش النظامية في تشكيل خطر كيانى عليها. يعطي تعاضم التهديدات المحيطة بإسرائيل مؤشرات مهمة حول تحول جوهري ونوعي وتراكمي فيها، وليس فقط تغيرا كميًا أو عدديا. إن كل عنصر من هذه التهديدات المتطورة ليس جديدا على إسرائيل، لكن تجميع هذه التهديدات في إرادة وقيادة واحدة برسم إيران يجعل من فرضية اندلاع حرب جديدة أمرا منطقيا وحاضرا بامتياز، ولم يعد صعبا تخيل اندلاع حرب متعددة الجبهات من الشمال والجنوب، ما يشير إلى حجم التحدي القائم أمام إسرائيل.

تجمع التقديرات الإستراتيجية، أن هناك حاجة للتمسك بما يسمى «صبرا إستراتيجيا»، كون التهديدات بعيدة المدى. ولا تُطرح حلول عسكرية حاسمة للتهديدات والتحديات الراهنة، لهذا، يجري الحفاظ على التفوق العسكري والمبادرة العملياتية في سياق إستراتيجية «المعركة بين الحروب». إلا أن هذه الإستراتيجية التي تتبعها إسرائيل من خلال شن غارات ضد أهداف إيران وحزب الله في سورية بادعاء إبعاد حرب مباشرة، لن تقود إلى إخراج الإيرانيين من سورية.

لا تزال إيران تعتبر مصدر التهديد الأساسي لإسرائيل، وأن الساحتين السورية واللبنانية هما مصادر القلق الرئيسية، حيث تنبع معظم التحديات الأمنية الحالية

تشير التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية أنه يمكن وصف عام ٢٠١٩ بعام الثبات والهدوء من زاوية التهديدات العسكرية، لكنه أكثر تحديا من زاوية تعدد الجبهات المحتملة.

لإسرائيل من تهديد إستراتيجي أساسي، وهو محاولات السيطرة الإيرانية في الشرق الأوسط. ولا تتجلى هذه المحاولات في تطوير النشاط النووي العسكري فحسب، بل في محاولات إيران تحويل ثقل الصراع إلى مناطق نفوذها في الأقطار عربية.

في سياق «الملف النووي الإيراني»، تؤسس إسرائيل موقفها الإستراتيجي العام على الفرضية التقليدية بأن إيران مصممة على صناعة القنبلة الذرية، وستتمكن من صنع قنبلة ورؤوس نووية خلال عامين، ولعل هذه المبالغة الإسرائيلية والتهويل المستمر حول القوة الإيرانية يشكلان فرصة لها لمواصلة التحريض ضد الاتفاق النووي بين إيران والدول الغربية إلى حدّ التلميح بإمكانية الإقدام على مغامرة عسكرية.

بالمجمل، حتى لو كان لإسرائيل غاية قصوى في توجيه ضربة عسكرية لإيران قد تتضمن مقدراتها الاقتصادية والصناعية ومنشآتها النووية، فإنها تدرك مخاطر حدوث هذا السيناريو، حيث سيسبق تدمير إيران وإسقاط النظام الإيراني بالضرورة رد إيراني بالغ القوة والتدمير للتجمعات السكانية في إسرائيل. ولتفادي مثل هذا السيناريو، لا تسعى إسرائيل حقيقة لإيصال التصعيد الحالي بين الولايات المتحدة وإيران إلى حالة حرب شاملة، بل تؤيد تشديد العقوبات على إيران، والإبقاء على الحشد العسكري الأميركي في الخليج لردعها في المرحلة الراهنة.

وفي سياق التعاطي الأمني الإسرائيلي مع الساحة الفلسطينية، تستبعد التقديرات الحالية إمكانية انتقال الأوضاع الحالية في الضفة الغربية إلى مرحلة انتفاضة شعبية، إلا أنه في ظل غياب رؤيا وإستراتيجية سياسية نحو تسوية حقيقية مع الجانب الفلسطيني، ستستمر الذهنية العسكرية مهيمنة ويبقى الموقف السائد هو ضرورة جهوزية الجيش الإسرائيلي لإمكانية حدوث زعزعة وتفكك أمني ومواجهة مع الفلسطينيين نتيجة تطورات محتملة مثل صفقة القرن.^{٦٥}

وفيما يتعلق بقطاع غزة، لا تزال التقديرات الاستخباراتية تصف الموقف تجاه حركة حماس بين المواجهة المضبوطة والتهدئة الضعيفة. إن حماس مردودة وملتزمة بالتهدئة، ولكن هناك شكوك إسرائيلية حول إمكانية نجاح التوصل لاتفاق تهدئة طويل الأمد مع حركة حماس في قطاع غزة، كون حماس مستمرة في تعزيز قوتها، وهي جاهزة لإدارة معركة ضد إسرائيل قد تستمر لأيام محدودة، غير أنها حذرة من التصعيد الذي قد يؤدي إلى حملة عسكرية واسعة. ومن المتوقع أن تتراجع حماس عدة خطوات إلى الوراء في المنظور القريب، وستصعد المواجهة مع إسرائيل على مستويات مختلفة، خصوصا بعد إعلان صفقة القرن. وفي المقابل، قد يتبلور وضع غير محتمل بالنسبة إلى إسرائيل بانعدام رسم «خطوط حمراء» يفترض تجاوزها

من قبل كتائب القسام، أن يؤدي إلى القيام بـ «ضربة استباقية» أو شن «حرب استباقية» قصيرة وقوية بناءً على مفهوم إستراتيجي واضح ضد إمكانية بناء قدرات إستراتيجية مفاجئة لحماس.^{٦٦}

وفي سياق الموقف الإستراتيجي العام إتجاه الوضع السوري، يركز الموقف على حالة التموضع العسكري الإيراني في سورية، ودعمها لطفائها الفاعلين على الأراضي السورية، الأمر الذي ينعكس في استمرار رفع سقف التحديات والخطر الإيراني إلى اعتبار أن إيران قد انتقلت إلى حدودها، وأنها باتت تشكل خطراً حقيقياً عليها. لهذا، تتمسك الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بمطالبتها روسيا - باعتبارها الجهة الضابطة للصراع الإسرائيلي الإيراني في سورية من وجهة النظر الإسرائيلية - بالانسحاب الكامل للقوات الإيرانية من سورية، وهو مطلب لم تتماش معه روسيا في المرحلة الراهنة.^{٦٧}

في التقديرات الإستراتيجية لعام ٢٠١٩، تلمح القيادة الإسرائيلية إلى فشلها في التأثير في الأزمة السورية، وسط حديث عن إضاعتها فرصة إسقاط نظام الأسد خلال الأعوام القليلة الماضية، نتيجة للحذر المفرط لدى القيادتين السياسية والعسكرية على حد سواء، حيث أن الكثيرين في هيئة الأركان الإسرائيلية يشعرون بالأسف، لأنهم تخوفوا من حكم بديل أشد عداءً وفعالية ضد إسرائيل.

هناك تقديرات أخرى تشير إلى أن الحرب القادمة مع إيران عبر البوابة السورية باتت وشيكة، وربما تحصل نتيجة إحباط إسرائيل لخطة انتقامية إيرانية، أو بسبب مبادرة الجيش الإسرائيلي إلى عملية ضد تعاضم القوة الإيرانية في مناطق نقل الأسلحة إلى حزب الله. إن إستراتيجية «المعركة بين الحروب» لن تستمر طويلاً، وإن إيران سترد عاجلاً أو آجلاً، وسوف تسعى إلى توجيه ضربات مؤلمة لإسرائيل، ما يفتح الباب على مصراعيه أمام حرب شاملة.

مع نهاية عام ٢٠١٩، توقعت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أن يتواصل عدم الاستقرار في الساحة السياسية اللبنانية خلال العام ٢٠٢٠، فيما سيتعين على حزب الله اتخاذ قرارات مصيرية تتعلق بمواصلة مشروع تطوير ترسانته الصاروخية وجعلها أكثر دقة.^{٦٨} تعتبر إسرائيل إن تجدد المحاولات لتدشين مصانع لإنتاج الصواريخ ذات دقة الإصابة العالية في لبنان تمثل مسوغاً لاندلاع حرب مع حزب الله.

أجرت إسرائيل تعديلاً على إستراتيجيتها العسكرية في مواجهة حزب الله، حيث وسعت محيط عملياتها في العمق اللبناني؛ أي القيام بضربات جوية ضد أهداف حزب الله داخل لبنان، الأمر الذي يؤدي إلى الاعتقاد أن قيادة الجيش الإسرائيلي

تقيّم بشكل أعلى التهديدات من جانب إيران وحزب الله خلافا لما هو معهود، حيث أن الوتيرة المرتفعة للتدخلات الإسرائيلية تكشف القلق. وفي المقابل، حذر حزب الله إسرائيل من أي مهاجمة للعمق اللبناني متوعدا بإسقاط أي طائرة مسيرة تدخل لبنان، وبداية مرحلة جديدة لم تعد بها خطوط حمراء. يعمل حزب الله على منع إسرائيل من تثبيت سياسة استخدام طائرات بدون طيار باعتبارها وسيلة تجسس واغتيال في لبنان يمكن أن يقابلها الحزب بالصمت. ولكن اكتفى حزب الله في هذه المرحلة، بإطلاق صواريخ موجهة في اتجاه مدرعتين إسرائيليتين في بلدة أفيفيم قرب الحدود اللبنانية منعا للانزلاق نحو مواجهة عسكرية مع إسرائيل، مؤكداً تمسكه بقواعد الاشتباك وثبات الردع المتبادل. وتبقى إستراتيجية «معركة بين الحروب» أكثر المصطلحات تعبيراً عما يدور حالياً في مواجهة حزب الله، على الرغم من أننا نشهد انحرافاً في السلوك الإستراتيجي العسكري لإسرائيل.

لعل المشهد الأمني الأكثر استقراراً وثباتاً ينعكس في تمكين العلاقة الأمنية بين إسرائيل ومصر. تحرص الدولتان على عدم توتير علاقتهما الثنائية العلنية، خصوصاً مع سعي مصر لمحاربة المنظمات المسلحة في سيناء وتثبيت وجودها فيها، وهذا يتطلب استمرار التنسيق العسكري والاستخباراتي على أعلى درجاته ومستوياته، وتبقى مصلحة إسرائيل في تعزيز وتطوير العلاقات مع مصر، التي تعد عنصراً أساسياً من عناصر التوازن بالمنطقة. وستبقى النظرة للرئيس السيسي تركز على البعد الأمني، حيث ترى إسرائيل باستقرار حكمه مصلحة إستراتيجية. تنسجم التقديرات مع تصريحات الرئيس السيسي العلنية عن وجود «تعاون عسكري وثيق غير مسبوق» مع إسرائيل، تقدم به إسرائيل مساعدات للجيش المصري في حربه ضد التنظيمات المسلحة في سيناء على نطاق لم يسبق له مثيل في تاريخ العلاقات بين الطرفين.

1. Amos Yadlin, "Conclusion: Net Assessment and Policy Recommendations for 2020" in: Itai Brun & Itai Shapira (eds), Strategic Survey for Israel 2019-2020. The Institute for National Security Studies. January 2020. Pp. 54-60. (at : <https://bit.ly/2usp9wx> , last seen 25.2.2020)
2. Judah Gross, "Gaza rocket strikes field in south; IDF tanks respond, hitting 2 Hamas posts", The Time of Israel, 24.12.2019.(at <https://bit.ly/2HPf4No> .Last Seen 7.2.2020)
3. Yair Ansbacher, "The Emerging Spring: Three Major Challenges for the New Chief of Staff." MIDIA.11.11.2018. (at <https://mida.org.il/2018/11/11> . Last seen 25.2.2020)
4. Shmuel Harlap, "Confronting Hezbollah and Hamas: Surgical versus Therapeutic Strategies." INSS, Guest Column, May 19, 2019. (at <https://bit.ly/2VjsGbz> Last Seen 25.2.2020) Udi Dekel, "Israel's Exhausted Strategy of Deterrence vis-à-vis Hamas." INSS Insight No. 1151. March 19, 2019. (at <https://bit.ly/32moTmc>, Last Seen 25.2.2020)
5. Orit Perlov, Udi Dekel, "Israel in Iraq: Expanding the Campaign against Iran." INSS Insight No. 1207. August 27, 2019. (at <https://bit.ly/2Vr4gNc>, Last Seen 25.2.2020) Jonathan Spyer, "The Rise of Iraq's Shia Militias: An Emergent Threat to Israel", Policy Papers, The Jerusalem Institute for Strategy and Security. 20.02.2019. (at <https://bit.ly/3a03Z88>, Last Seen 25.2.2020)
6. Gallia Lindenstrauss, Eldad Shavit, "Turkey's Offensive in Northeastern Syria: The Expected, the Surprising, and the Still Unknown", INSS Insight, No. 1217. October 23, 2019. (at <https://bit.ly/2TgZfUQ>, Last Seen 25.2.2020)
7. <https://www.maariv.co.il/news/politics/Article-725842> ٢٠٢٠/٢/٧ آخر تردد
Oded Eran. Concerns for Jordan's Stability. INSS Insight No. 1169. May 21, 2019, Joshua Krasna. The Jordan-Israel Peace Treaty at 25: A Slightly Tarnished, but Still Important, Silver Anniversary, Policy Papers, The Jerusalem Institute for Strategy and Security. 20.06.2019.
٨. انظر/ي الموقع الالكتروني للجيش الإسرائيلي. 2020.01.01 (على <https://bit.ly/2w6f1tH>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٧)
- Liron A. Libman, "A Mutual Defense Treaty with the United States—A Complicated Proposition for Israel" The Israel Democracy Institute, 11.10.2019.(at <https://bit.ly/37WnNb1>, Last Seen 25.2.2020)
٩. انظر/ي الموقع الاخباري لصحيفة "يديעות احرونوت". ٢٠١٩/٠٣/١٢ (على <https://bit.ly/37VxAhB>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٧)
10. Amos Yadlin, Assaf Orion, "The Campaign between Wars: Faster, Higher, Fiercer?" INSS Insight No. 1209. August 30, 2019. (at <https://bit.ly/2w0l560>, Last Seen 25.2.2020)
11. Eran Lerman, "The Benefit and Strategic Importance of the "War Between the Wars"". Policy Papers, The Jerusalem Institute for Strategy and Security, 28.08.2019. (at <https://bit.ly/2TcxhK7>, Last Seen 25.2.2020)
12. Yoram Schweitzer, Orna Mizrahi, "The Complexity behind Hezbollah's Response to Israel's Attacks" INSS Insight No. 1210. September 4, 2019. (at <https://bit.ly/39V24BQ>, Last Seen 25.2.2020) Amos Yadlin, Assaf Orion. "The Campaign between Wars: Faster, Higher, Fiercer?" INSS Insight No. 1209. August 30, 2019. (at <https://bit.ly/38Yb6Of>, Last Seen 25.2.2020)
١٣. انظر/ي مقابلة مع رئيس معهد القدس للدراسات الاستراتيجية والامن، البروفيسور أفرايم عنبر. تحت عنوان "خطة كوخافي: العودة إلى البر" قناة ٧. ٢٠١٨.٠٦.٢٠
١٤. انظر/ي الموقع الالكتروني لصحيفة "يديעות احرونوت"، اليكس فيشمن. "خطة كوخافي لإخضاع العدو" ٢٠١٩/٠٦/١٣ (على <https://bit.ly/32o2iPn>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٧)
15. Carmit Padan, Vera Michlin-Shapir, "National Security in a "Liquid" World" Memorandum, No. 195. INSS October 2019. (at <https://bit.ly/3a4jewY>, Last Seen 25.2.2020)
١٦. انظر/ي الموقع الالكتروني "ynet". ٢٠٢٠/٠١/١٤ (على <https://bit.ly/2ve88Xm>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٧)
١٧. انظر/ي الموقع الالكتروني لصحيفة "هارتس". ٢٠٢٠/١/١٤ (على <https://bit.ly/2HQUYU0>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٨)
18. Emmanuel Navon, "Israel, Europe and Russia: A New Paradigm?" Policy Papers, The Jerusalem Institute for Strategy and Security. 19.11.2019. (at <https://bit.ly/38XNyct>, Last Seen 25.2.2020)
19. Udi Levi, "Next Steps in Sanctions against Iran" Policy Papers The Jerusalem Institute for Strategy and Security, 13.08.2019. (at <https://bit.ly/390vgHE>, Last Seen 25.2.2020) Udi Levi, "American Sanctions and Military Action against Iran" Policy Papers, The Jerusalem Institute for Strategy and Security. 02.12.2019. (at <https://bit.ly/2Tbn0Ok>, Last Seen 25.2.2020)
٢٠. انظر/ي رون بن يشاي. المعلق العسكري لصحيفة "يديעות احرونوت" (ynet). ٢٠٢٠/٠١/١٢ (على <https://bit.ly/2wG4Psg>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٧).
21. Amos Yadlin, "The Rising Crisis between the United States and Iran" INSS Insight No. 1166. May 14, 2019. (at <https://bit.ly/3c5YWEW>, Last Seen 25.2.2020) Eran Lerman, "After Soleimani: Maintain the Pressure on Iran's Nuclear Project" Policy Papers The Jerusalem Institute for Strategy and Security. 10.01.2020. (at <https://bit.ly/2Tb1R6l>, Last Seen 25.2.2020)
22. Sima Shine, Eldad Shavit, "The Strategic Balance between Iran and the United States after the Targeted Killing of Qasem Soleimani" Special Publication, INSS. January 23, 2020. (at <https://bit.ly/2v4Yx5h>, Last Seen 25.2.2020)

23. Raz Zimmt, "Iran: Increasing Enforcement at Home with Increasing External Pressure" INSS Insight No. 1182. June 30, 2019. (at <https://bit.ly/2HPEwIX>, Last Seen 25.2.2020) Eldad Shavit, Sima Shine, "The Dispute Between the United States and Iran – Scenarios and Implications" INSS Insight No. 1174. June 12, 2019. (at <https://bit.ly/38XvuPr>, Last Seen 25.2.2020)
24. Yoel Guzansky, Eldad Shavit, Sima Shine, "The Attack on the Saudi Oil Facilities: A New Level of Iranian Audacity" INSS Insight No. 1214. September 18, 2019. (at <https://bit.ly/2Vgf54S>, Last Seen 25.2.2020) Sima Shine, Eldad Shavit, "The Strategic Balance between Iran and the United States after the Targeted Killing of Qasem Soleimani" Special Publication, INSS, January 23, 2020. (at <https://bit.ly/2VjFKxJ>, Last Seen 25.2.2020)
٢٥. انظر/ي الموقع الالكتروني "Ynet". ٢٠٢٠/٠١/١٤. (على <https://bit.ly/2SUHuvM>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٧)
26. Udi Dekel, Noa Shusterman, Anat Kurz, "The Palestinian System: Weakened and Close to Escalation", at Itai Brun, Itai Shapira, (eds.), Strategic Survey for Israel 2019-2020, The Institute for National Security Studies. January 2020. (at <https://bit.ly/37UITaP>, Last Seen 25.2.2020)
27. Udi Dekel, Noa Shusterman, Anat Kurz, January, 2020.
28. Kobi Michael, Yohanan Tzoreff, "The Islamic Jihad and the Israeli Dilemma in the Gaza Strip" INSS Insight No. 1223. November 5, 2019. (at <https://bit.ly/2Pp7Jlm>, Last Seen 25.2.2020)
٢٩. انظر/ي الموقع الالكتروني "Ynet". ٢٠١٩/١٢/١٩. (على <https://bit.ly/2HRJyOy>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٧)
30. Udi Dekel, "Fighting against Islamic Jihad: Serving an Arrangement in the Gaza Strip" INSS Insight No. 1227. November 18, 2019. (at <https://bit.ly/2TewXdO>, Last Seen 25.2.2020) Yoram Schweitzer, Aviad Mendelboim, "Is Palestinian Islamic Jihad Trying to Drag the Gaza Strip into a War against Israel?" INSS Insight No. 1185. July 4, 2019. (at <https://bit.ly/2T0lYG5>, Last Seen 25.2.2020)
٣١. انظر/ي الموقع الالكتروني "Ynet". ٢٠٢٠/٠١/١٤. (على <https://bit.ly/38XScap>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٧)
٣٢. إن سعر البطارية الواحدة يبلغ حوالي ١٠٠ مليون دولار، في حين يبلغ سعر الصاروخ الواحد ٥٠ ألف دولار.
33. Eyal Zisser, "Bashar al-Assad and Israel: Back to the Past?" Strategic Assessment, Volume 22. No. 1. INSS, April 2019. (at <https://bit.ly/2PobVlp>, Last Seen 25.2.2020)
34. David Weinberg, Forecast 2020: Challenges and Opportunities for Israel, The Jerusalem Institute for Strategy and Security (JISS), December 2019. (at <https://bit.ly/2T9zQMS>, Last Seen 25.2.2020)
٣٥. انظر/ي إيهود يعاري، معلق الشؤون العربية في القناة "١٢" الإسرائيلية، ٢٠١٩/١٢/٢٤. (على <https://bit.ly/2PkmGvd>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٧) وأيضاً :
- Amos Yadlin, "Conclusion: Net Assessment and Policy Recommendations for 2020. in Itai Brun, Itai Shapira (eds) "Strategic Survey for Israel 2019-2020. The Institute for National Security Studies, January 2020. pp 54-60. (at <https://bit.ly/32nY6PH>, Last Seen 25.2.2020)
36. Isabel Kershner. David Halbfinger, "Israel and Iran, Newly Emboldened, Exchange Blows in Syria Face-Off" The New York Times, 10.5.2018. (at <https://nyti.ms/2SzxWe>, Last Seen 25.2.2020), Ron Tira, "Response to Changes in the Syrian Arena" INSS Insight. No 1131. January 22, 2019. (at <https://bit.ly/39X5C6u>, Last Seen 25.2.2020)
37. David Weinberg, Forecast 2020: Challenges and Opportunities for Israel, The Jerusalem Institute for Strategy and Security (JISS), December 2019. (at <https://bit.ly/2SXVBJQ>, Last Seen 25.2.2020)
38. Meir Elran, Carmit Padan. "Chief of Staff Aviv Kochavi on War and National Resilience." INSS Insight No. 1247. January 14, 2020. (at <https://bit.ly/2HVELM5>, Last Seen 25.2.2020)
39. Isabel Kershner. David Halbfinger, "Israel and Iran, Newly Emboldened, Exchange Blows in Syria Face-Off" The New York Times, 10.5.2018. (at <https://nyti.ms/2l5YY29>, Last Seen 25.2.2020)
40. Ephraim Kam, "Iranian Stakes in Syria" Special Publication, INSS, November 12, 2019. (at <https://bit.ly/37TWf5n>, Last Seen 25.2.2020)
٤١. انظر/ي عاموس هرثيل، الخبير الأمني لصحيفة "هآرتس". ٢٠١٩/٢/٢١. (على <https://bit.ly/2SUF1kX>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٧)
- Efraim Inbar, "Israel's Presence on the Golan Heights: A Strategic Necessity" Policy Papers, the Jerusalem Institute for Strategy and Security. 10.04.2019. (at <https://bit.ly/2vZLVfR>, Last Seen 25.2.2020)
٤٢. انظر/ي الموقع الالكتروني "Ynet". 14/01/2020 (على <https://bit.ly/2vcXcco>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٧)
- Itai Brun, Itai Shapira, "2020 Strategic Overview: Growing Challenges to Israel's Current Strategy", Strategic Survey for Israel 2019-2020, The Institute for National Security Studies, January 2020. (at <https://bit.ly/38YNQqi>, Last Seen 25.2.2020)
43. Amos Yadlin, "Conclusion: Net Assessment and Policy Recommendations for 2020" in Itai Brun & Itai Shapira (eds). Strategic Survey for Israel 2019-2020. The Institute for National Security Studies. January 2020. Pp. 54-60. (at <https://bit.ly/2TiaFHU>, Last Seen 25.2.2020)
44. Efraim Inbar, "The Russian Role in World Affairs: A View from Israel" Policy Papers, the Jerusalem Institute for Strategy and Security. 10.01.2020. (at <https://bit.ly/2T0CN3H>, Last Seen)
٤٥. انظر/ي الموقع الالكتروني "Ynet". ٢٠٢٠/٠١/١٤. (على <https://bit.ly/3a4Ct9K>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٧)
٤٦. انظر/ي الموقع الالكتروني لصحيفة "يسرائيل هيويم". ٢٠١٩/١٢/٢٥. (على <https://bit.ly/37XEnYz>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٧)

47. Ephraim Kam, "Iran's Missile System: The Principal Means of Deterrence" Strategic Assessment, Volume 22. No. 1, April 2019. (at <https://bit.ly/3c69T9l>, Last Seen 25.2.2020)
48. Yoram Schweitzer, Orna Mizrahi, "The Complexity behind Hezbollah's Response to Israel's Attacks" INSS Insight No. 1210. September 4, 2019. (at <https://bit.ly/3cgBqFA>, Last Seen 25.2.2020)
٤٩. انظر/ي الموقع الالكتروني "Ynet". 01/09/2019 (على <https://bit.ly/37XsMZ9> . آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٨)
50. Yoram Schweitzer, Orna Mizrahi, "The Complexity behind Hezbollah's Response to Israel's Attacks" INSS Insight No. 1210, September 4, 2019 (at <https://bit.ly/3cgBqFA>, Last Seen 25.2.2020) Orna Mizrahi, Yoram Schweitzer, "Does Hezbollah Want a War with Israel Now?" INSS Insight No. 1170. May 23, 2019. (at <https://bit.ly/2TfWlu6>, Last Seen 25.2.2020)
51. Carmit Padan, Vera Michlin-Shapir, "National Security in a "Liquid" World" Memorandum No. 195. October 2019. (at <https://bit.ly/2SZFUc6>, Last Seen) Udi Dekel, Carmit Valensi, Orna Mizrahi, "The Northern Arena: Toward a Large-Scale Conflict" in Itai Brun, Itai Shapira (eds). Strategic Survey for Israel 2019-2020. The Institute for National Security Studies. January 2020. (at <https://bit.ly/2VgPU29>, Last Seen 25.2.2020)
52. Yoram Schweitzer, Orna Mizrahi, "The Complexity behind Hezbollah's Response to Israel's Attacks" INSS Insight No. 1210, September 4, 2019. (at <https://bit.ly/39ZVPg7>, Last Seen 25.2.2020)
٥٠. انظر/ي الموقع الاخباري "BBC" (بالعربي). (على <https://bit.ly/390tPZB> . آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٨)
54. Orna Mizrahi, Yoram Schweitzer, "The Demonstrations in Lebanon: Hezbollah Struggles to Preserve its Status" INSS Insight No. 1236. December 2, 2019. (at <https://bit.ly/2VgYqCy>, Last Seen 25.2.2020)
55. Ibid.Ibid.
56. Orna Mizrahi, Yoram Schweitzer, "The Demonstrations in Lebanon: Hezbollah Struggles to Preserve its Status" INSS Insight No. 1236. December 2, 2019. (at <https://bit.ly/2VgYqCy>, Last Seen 25.2.2020) Amos Yadlin, "Conclusion: Net Assessment and Policy Recommendations for 2020" in: Itai Brun & Itai Shapira (eds). Strategic Survey for Israel 2019-2020. The Institute for National Security Studies, January 2020. Pp. 54-60. (at <https://bit.ly/2urQi2E>, Last Seen 25.2.2020)
57. Ofir Winter, "Under Mediterranean Skies: Channels for Deepening Israel-Egypt Relations" INSS Insight No. 1252. January 21, 2020. (at <https://bit.ly/2Tcq4m>, Last Seen 25.2.2020)
58. Eran Lerman, "The Keystone: Sisi, Egyptian Stability and the Future of the Eastern Mediterranean. Scholarship" The Jerusalem Institute for Strategy and Security. 16.08.2019. (at <https://bit.ly/2ve8zkr>, Last Seen 25.2.2020)
59. Ofir Winter, Orit Perlov, "The Protests in Egypt: A Wake-Up Call?" INSS Insight No. 1216. October 7, 2019. (at <https://bit.ly/2VIZ2Cl>, Last Seen 25.2.2020)
60. Ofir Winter, Orit Perlov, "The Protests in Egypt: A Wake-Up Call?" INSS Insight No. 1216. October 7, 2019. (at <https://bit.ly/2VIZ2Cl>, Last Seen 25.2.2020)
٦١. انظر/ي حوار تلفزيوني مع الرئيس السيسي، شبكة "CBS". ٢٠١٩/١/٥ (على <https://bit.ly/2veyB7a> . آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٧)
٦٢. الموقع الالكتروني لموقع "IsraelDefence". ٢٠١٨/٧/١١ (على <https://bit.ly/2Tg1OGK> . آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٤)
٦٣. انظر/ي الموقع الالكتروني لصحيفة "نيويورك تايمز". ٢٠١٨/٢/٣ (على <https://www.nytimes.com> . آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٥)
64. Sarah J. Feuer, Ofir Winter, Remi Daniel, "The Regional System: Struggling for the Shape of the Middle East" Strategic Survey for Israel 2019-2020, The Institute for National Security Studies, January 2020. (at <https://bit.ly/32pCTVm>, Last Seen 25.2.2020)
65. Itai Brun, Itai Shapira, "2020 Strategic Overview: Growing Challenges to Israel's Current Strategy" Strategic Survey for Israel 2019-2020, The Institute for National Security Studies, January 2020 (at <https://bit.ly/2HV5en7>, Last Seen 25.2.2020) Yohanan Tzoreff, "The Palestinians at a Crossroads – Following the Presentation of the "Deal of the Century". INSS Insight. No. 1261. February 23, 2020. (at <https://bit.ly/3a32EgL>, Last Seen 25.2.2020)
66. Itai Brun, Itai Shapira, "2020 Strategic Overview: Growing Challenges to Israel's Current Strategy" Strategic Survey for Israel 2019-2020, The Institute for National Security Studies, January 2020 (at <https://bit.ly/3c8wx1e>, Last Seen 25.2.2020) Yohanan Tzoreff, "The Palestinians at a Crossroads – Following the Presentation of the "Deal of the Century". INSS Insight. No. 1261. February 23, 2020. (at <https://bit.ly/3a32EgL>, Last Seen 25.2.2020)
67. David Weinberg, "Forecast 2020: Challenges and Opportunities for Israel" The Jerusalem Institute for Strategy and Security (JISS), December 2019. (at <https://bit.ly/2SXVBjQ>, Last Seen 25.2.2020)
68. (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٧/٢٣ <https://bit.ly/32ua0HQ> (على "Ynet" انظر/ي الموقع الالكتروني 14/01/2020)

المشهد الاقتصادي

أداء اقتصادي جيد في ظل حكومة غير ثابتة،
وصدمة اقتصادية تنذر بخسائر مستقبلية

حسام جريس

مدخل

يتناول هذا الفصل أهم المؤشرات الاقتصادية التي تبين مدى مرونة الاقتصاد الإسرائيلي على التكيف مع وضع سياسي غير مستقر، في ظل حكومة مؤقتة وانتخابات برلمانية تجري للمرة الثالثة خلال أقل من عام، إضافة إلى نقاش محتدم في الأجواء الجيو سياسية، وبالذات العلاقة مع الفلسطينيين، وإعلان ترامب عن صفقة القرن التي انتظرها رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خلال العام ٢٠١٩. ويركز هذا الفصل في الأساس على التحولات والمستجدات الاقتصادية، مع المعرفة المسبقة بأن السنة المالية ستنتهي بدون وجود ميزانية، وبدون خطة اقتصادية واضحة للعام ٢٠٢٠، ومع بداية انتشار وباء الكورونا في الصين الذي انتشر في دول العالم مع بدايات العام ٢٠٢٠.

اعتمدنا في هذا التقرير، كما هو الحال في التقارير السابقة، بالأساس على البيانات الإحصائية الإسرائيلية، وبالذات على المصادر الثلاثة الرسمية وهي: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، وزارة المالية، وبنك إسرائيل.

يشمل هذا الفصل أربعة أبواب، إذ يشمل الباب الأول على أهم المؤشرات الاقتصادية الإسرائيلية، النمو الاقتصادي، التجارة الخارجية، التضخم المالي وسوق العمل، ولقد أظهر هذا الباب أداء اقتصاديا يدل على استقرار وتنمية مستدامة منذ ما يزيد عن عشر سنوات، إذا تبين أن معدل النمو في الناتج المحلي بلغ ٥,٣٪، ووصل سوق العمل إلى تشغيل تام مع معدل البطالة بأقل من ٤٪، وعدم وجود تضخم مالي، إذا بلغ معدل التضخم ٦,٠٪، أما التجارة الخارجية فقد أظهرت تراجعاً طفيفاً في التصدير، وكذلك الاستيراد من دول العالم.

أما الباب الثاني، فشمل أهم أدوات السياسات المالية، مثل الميزانية التي تشكل الأداة المركزية في السياسات المالية، وفصل باختصار مجمل الدين الخارجي والتدريج الائتماني، وقد تبين في هذا الباب أن مجمل العجز في بلغ ٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أعلى من العجز المخطط له، حيث ارتفع الإنفاق الحكومي خلال عام ٢٠١٩، وانخفضت أيضاً المدخولات المتوقعة من الضرائب عما كان مخطط لها، وتبين أيضاً أن الدين العام بالنسبة للناتج انخفض ليصل إلى ٦٠٪، وأدرجت شركات الائتمان بشكل مرض لقيادة الحكومة بمستوى مستقر. ثم انتقل هذا الباب للسياسات النقدية من خلال الأدوات التي يعمل بها البنك المركزي، وتبين أن نسبة الفائدة لم تتغير خلال العام ٢٠١٩، أما رصيد البنك المركزي من العملات الصعبة فقد ارتفع خلال السنة.

وتم في الباب الثالث التطرق إلى وباء الكورونا الذي أدخل إسرائيل إلى إغلاق شبة تام مع بدايات عام ٢٠٢٠، ومن المتوقع أن تكون له آثار سلبية آنية ومستقبلية على الاقتصاد الإسرائيلي.

في الباب الرابع، تم التركيز على أداء الاقتصاد الإسرائيلي في ظل انعدام حكومة ثابتة، وإنما حكومة انتقالية مقيدة في عملها إلى أبعد الحدود. ويظهر من الفصل تبذير الأموال العامة بهدف إجراء ثلاث جولات انتخابات برلمانية، وجولة انتخابات للسلطات المحلية.

١. أداء الاقتصاد الإسرائيلي

١,١ النمو في الناتج

تشير البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية إلى أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي، بلغ ٥,٣٪ في عام ٢٠١٩ بارتفاع ١,٠٪

يتطرق الفصل إلى وباء الكورونا الذي أدخل إسرائيل إلى إغلاق شبة تام مع بدايات عام ٢٠٢٠، ومن المتوقع أن تكون له آثار سلبية آنية ومستقبلية على الاقتصاد الإسرائيلي

بلغ النمو في الناتج المحلي الإجمالي ٣,٥٪ في عام ٢٠١٩ بارتفاع ٠,١٪ عن الزيادة في عام ٢٠١٨.

عن الزيادة في عام ٢٠١٨، وبانخفاض ٠,١٪ عن عام ٢٠١٧ (شكل رقم ١). وتشير التقديرات الأولية إلى أن حجم الناتج المحلي الإجمالي قد وصل إلى ١٤٠,٦ مليار شيكل.

لقد ابتدأت سنة ٢٠١٩ بنمو في الناتج مرتفع نسبياً، إذ بلغ النمو في الربع الأول ٥٪ وانخفض في الربع الثاني إلى ٢,١٪ في الربع الثاني، ثم عاد ليرتفع بـ ٤٪ في الربع الثالث و ٤,٢٪ في الربع الرابع بحسابات سنوية، ومن الجدير بالذكر أن التقلبات في معدلات النمو تعود إلى التقلبات الحادة في استيراد سيارات الركاب خلال العام ٢٠١٩، إذ شهد الربع الثاني انخفاضا حادا مقارنة مع الربع الأول والربع الرابع. أما النمو في الناتج المحلي للفرد، فقد بلغ ١,٦٪ بالأسعار الثابتة في العام ٢٠١٩، مقارنة بـ ١,٤٪ في العام ٢٠١٨ و ١,٦٪ في العام ٢٠١٧.

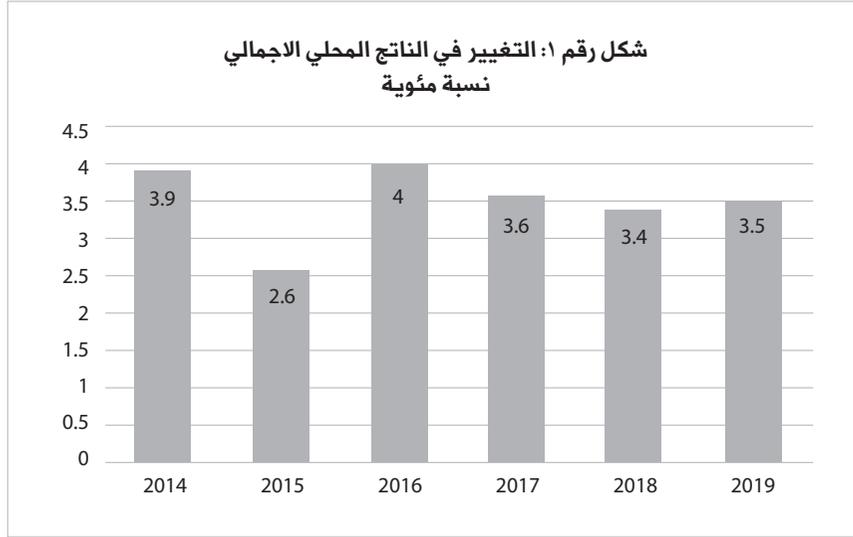
في العام ٢٠١٩، ارتفعت المصادر المتاحة للاقتصاد من الناتج المحلي الإجمالي والاستيراد بـ ٣,٥٪ مقارنة بـ ٤,١٪ في العام ٢٠١٨، حيث ارتفع استيراد السلع والخدمات بـ ٣,٦٪. أما بيانات استخدام المصادر فتشير إلى ارتفاع بمعدل ٣,٩٪ في الإنفاق على الاستهلاك الشخصي مقارنة بـ ٣,٧٪ في العام ٢٠١٨، وارتفاع ٣,٦٪ في الاستهلاك العام مقارنة بـ ٤٪ في العام ٢٠١٨، و ٣,٤٪ في العام ٢٠١٧، وارتفاع بـ ٤,١٪ في تصدير السلع والخدمات، وارتفاع ١٪ في الاستثمار بالأصول الثابتة.

لقد بلغ الارتفاع في الإنفاق على الاستهلاك الشخصي للفرد ١,٩٪ في العام ٢٠١٩، بعد ارتفاع بـ ١,٧٪ في العام ٢٠١٨ و ١,٤٪ في العام ٢٠١٧. أما الارتفاع على الاستهلاك الشخصي على السلع غير منقولة للفرد فقد بلغ ٤,١٪ في العام ٢٠١٩، مقارنة بارتفاع بمعدل ٣,٤٪ في العام ٢٠١٨، وانخفاض بمعدل ٩,٣٪ في العام ٢٠١٧.

ارتفع الناتج المحلي التجاري (القطاع الخاص) بـ ٣,٨٪ خلال العام ٢٠١٩، بعد ارتفاع بمعدل ٣,٦٪ في العام ٢٠١٨ و ٤,٥٪ في العام ٢٠١٧.

من جهة أخرى، تشير بيانات الدخل القومي المتاح، إلى أن الدخل القومي المتاح للفرد بلغ ١٣٨ ألف شيكل، وبلغ معدل التوفير القومي ١٣,١٪ من الدخل القومي المتاح مقارنة بـ ١٢,٥٪ في العام ٢٠١٨ و ١٢,٤٪ في العام ٢٠١٧. أما معدل التوفير الشخصي فقد وصل إلى ١٨,١٪ من الدخل الشخصي المتاح مقارنة بـ ١٧,٢٪ في العام ٢٠١٧ و ١٤,٥٪ في العام ٢٠١٧.

ارتفعت المصادر المتاحة للاقتصاد
من الناتج المحلي الإجمالي
والاستيراد في العام ٢٠١٩ بـ ٣,٥٪.



١,٢ التجارة الخارجية

بلغ حجم تصدير السلع والمنتجات في العام ٢٠١٩ ما يقارب ٢٠٨,٨ مليار شيكل بانخفاض ١,٦٪ عن العام ٢٠١٨، وبعد عدة سنوات من الارتفاع في تصدير المنتجات، كذلك الأمر بالنسبة للاستيراد فقد بلغ ٢٧٣ مليار شيكل بانخفاض ٩,٠٪ عما كان عليه في العام ٢٠١٨، وبلغت قيمة العجز ٦٤,٣ مليار شيكل بارتفاع ٢,٢٪ مقارنة مع عام ٢٠١٨.

شهدت الصادرات انخفاضا لغالبية دول العالم، فصادرات السلع للدول الآسيوية انخفضت بـ ٣,١١٪، وللولايات المتحدة انخفضت بـ ٥,٨٪، وللاتحاد الأوروبي انخفضت بـ ٤,١٪، ولباقي دول العالم بـ ٧٪، وكما يظهر شكل رقم ٣، فإن الاتحاد الأوروبي هو المستورد الأول من إسرائيل، حيث تبلغ الصادرات الإسرائيلية ٣٠٪ من مجمل صادراتها لدول الاتحاد. (شكل رقم ٣).

أما الاستيراد فانخفض بالأساس من دول الاتحاد الأوروبي، حيث بلغت نسبة الانخفاض ١٤٪، وانخفض الاستيراد من دول آسيا بـ ٩,٥٪. مقابل ذلك، ارتفع الاستيراد من الولايات المتحدة بـ ٢٤,٦٪ وباقى دول العالم ارتفع الاستيراد بـ ١٩٪.

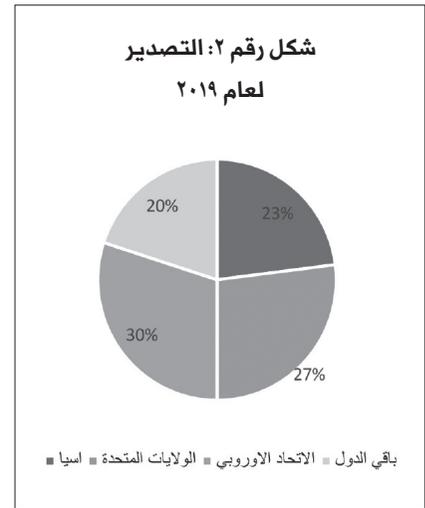
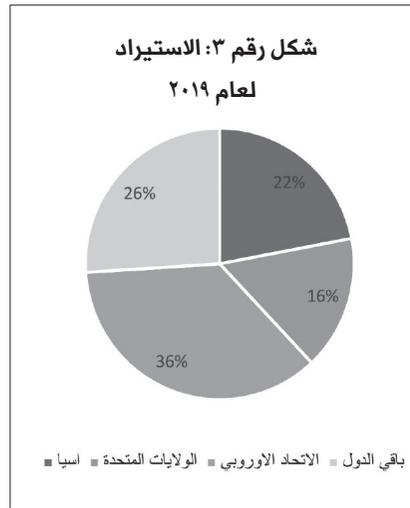
من الجدير بالذكر أن الدول الذي بلغ حجم التصدير إليها أكثر من خمسة مليارات شيكل (بدون الجوهرات) هي: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، الصين، هولندا، تركيا، ألمانيا وفرنسا. أما الدول التي بلغ حجم الاستيراد منها أكثر من خمسة مليارات شيكل فهي كل من: الولايات المتحدة،

بلغ حجم تصدير السلع والمنتجات في العام ٢٠١٩ ما يقارب ٢٠٨,٨ مليار شيكل بانخفاض ١,٦٪ عن العام ٢٠١٨

الصين، ألمانيا، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، هولندا، إيطاليا، بلجيكا، فرنسا، كوريا الجنوبية، إسبانيا وهونغ كونغ.

كانت التغييرات في الاستيراد والتصدير بالأساس نتيجة لأسعار المنتجات في الدول المصدرة، إضافة لسعر صرف الشيكل مقابل العملات الأجنبية. أما التجارة الخارجية في المجوهرات فشهدت انخفاضا في التصدير وفي الاستيراد، إذ بلغ حجم التصدير في العام ٢٠١٩، ما قيمته ٤٠,٤ مليار شيكل بانخفاض بنسبة ٢٢,١٪ مقارنة بعام ٢٠١٨. وكانت دول التصدير الأساسية كل من الولايات المتحدة، هونغ كونغ، بلجيكا، سويسرا، الهند والمملكة المتحدة، أما حجم استيراد المجوهرات فقد بلغ ١٦,٨ مليار شيكل بانخفاض ٢٥,٨٪ عن عام ٢٠١٨. وكانت مصادر الاستيراد الأساسية من الدول الآتية: بلجيكا، الهند، الولايات المتحدة، هونغ كونغ، روسيا وسويسرا.

كانت التغييرات في الاستيراد والتصدير بالأساس نتيجة لأسعار المنتجات في الدول المصدرة، إضافة لسعر صرف الشيكل مقابل العملات الأجنبية.



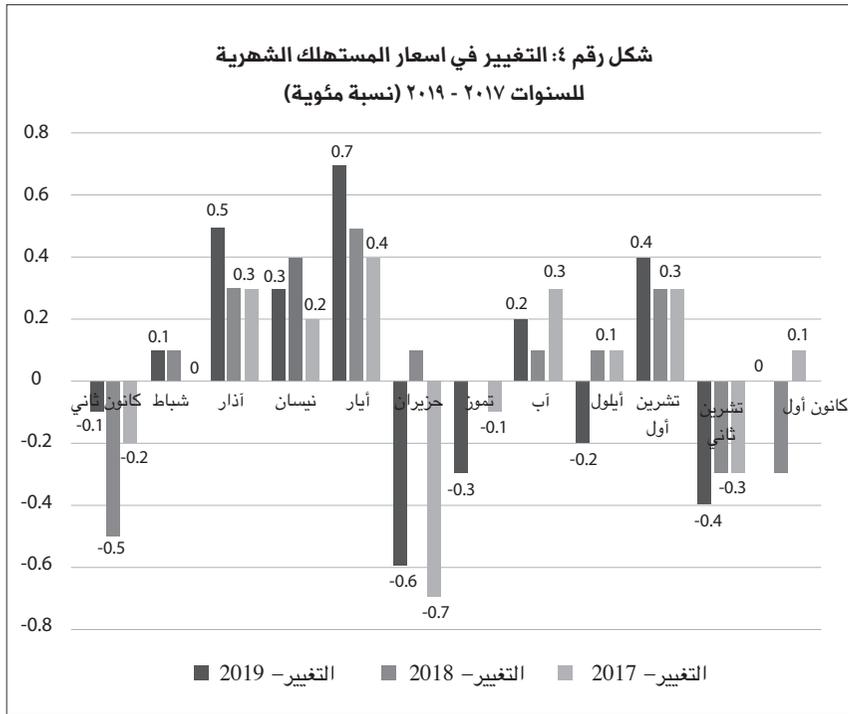
١,٣ التضخم المالي

ارتفع جدول الغلاء في العام ٢٠١٩ بـ ٠,٦٪ بعد ارتفاع بـ ٠,٨٪ خلال العام ٢٠١٨، ويلاحظ أن الارتفاع التراكمي لجدول غلاء المعيشة في السنوات الخمس الأخيرة (٢٠١٤-٢٠١٩) بلغ ٠,٦٪. ويلاحظ أنه خلال العام ٢٠١٩ مقارنة مع العام ٢٠١٨ ارتفعت كل من البنود التالية في جدول غلاء المعيشة: الأغذية، السكن، صيانة البيوت، الثقافة والترفيه، في حين انخفضت مقارنة مع عام ٢٠١٨، كل من البنود الآتية: الخضار والفواكه، الأثاث والتجهيزات البيئية، الألبسة والأحذية، المواصلات والاتصالات، وبقي على حاله بدون أي تغيير بند الصحة. وبذلك، فإن

ارتفع جدول الغلاء في العام ٢٠١٩ بـ ٠,٦٪ بعد ارتفاع بـ ٠,٨٪ خلال العام ٢٠١٨.

جدول غلاء المعيشة أثر على كل فئات المجتمع، فلقد ارتفع بـ ٥,٥٪ للخمس الأعلى لأصحاب الدخل العالي، وكذلك ارتفع بنفس النسبة في فئة الخمس الأدنى لأصحاب المداخل المتدنية.

يلاحظ من خلال متابعة نسبة التضخم المالي في السنوات الخمس الأخيرة أن الأسعار في إسرائيل مستقرة، مع أنه في بعض الأشهر نلاحظ انخفاضا ومن ثم ارتفاعا كما يظهر في التغييرات الشهرية خلال العام ٢٠١٩، وفي غالب الأحيان تفسر هذه الظاهرة نتيجة لتغييرات موسمية، وهي لم تصل إلى الآن إلى الهدف الذي وضعه بنك إسرائيل، وهي دون الحد الأدنى لهدف بنك إسرائيل، الأمر الذي يلقي بتبعاته على تعيين سعر الفائدة، واستقرارها، وأيضا على قيمة صرف الشيك مقابل العملات الأجنبية، وعلى قيمة الشيك الذي يعتبر قويا بالنسبة للعملات الأجنبية.



استمر وضع التشغيل الكامل في العام ٢٠١٩، وشهد سوق العمل استقرارا مكملا مسيرته من الأعوام السابقة، إذ انخفض معدل البطالة ليصل إلى ٣,٨٪ مقارنة بـ ٤٪ في العام ٢٠١٨.

١,٤ سوق العمل

استمر وضع التشغيل الكامل في العام ٢٠١٩، وشهد سوق العمل استقرارا مكملا مسيرته من الأعوام السابقة، إذ انخفض معدل البطالة ليصل إلى ٣,٨٪ مقارنة بـ ٤٪ في العام ٢٠١٨. حيث انخفض بين الذكور إلى ٣,٧٪ مقارنة بالعام السابق، وإلى ٣,٩٪ بين النساء مقارنة بـ ٤٪ في العام السابق.^٤

بلغت نسبة المشاركة في سوق العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق في عام ٢٠١٩ ما نسبته ٦٣,٥٪، مسجلة انخفاضا بـ ٠,٤ درجة مئوية، وكانت النسبة بين الذكور ٦٧,٦٪ وبين الإناث ٥٩,٦٪. أما نسبة التشغيل في هذه المجموعة الجيلية فقد بلغت ٦١,١٪، بين الذكور ٦٥,١٪ وبين الإناث ٥٧,٢٪.

بلغت نسبة مشاركة اليهود في قوة العمل ٦٧,٦٪، بينما بلغت بين العرب ٤٥٪، أما مشاركة الرجال اليهود فقد بلغت ٦٩,١٪ مقارنة بـ ٦٠,١٪ بين الرجال العرب، وفي الوسط النسائي، بلغت نسبة مشاركة النساء اليهوديات ٦٦,١٪ مقارنة بـ ٢٩,٨٪ بين النساء العربيات، وتلاحظ الفجوات بنسب المشاركة بين اليهود والعرب منذ قيام إسرائيل، وهو اتجاه لم يتغير كثيرا على مدار السنين.

لقد بلغ عدد المشتغلين في العام ٢٠١٩، ما يقارب ٣,٩٦٧ مليون نسمة منهم ٣,٤٧٩ مليون نسمة أجيرين.

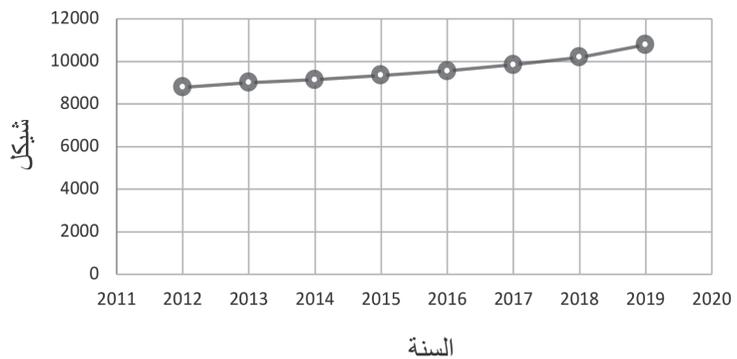
لم تتغير كثيرا نسبة المياومة في العمل، فقد بلغت نسبة المياومة ٥٤,٤٪ مقابل ٥٤,٢٪ في العام ٢٠١٨، ويلاحظ أن نسبة المياومة أعلى بين الذكور، وهذا الاتجاه أيضا لم يتغير، كذلك تلاحظ نسبة المياومة العالية نسبيا بين اليهود المستوطنين في الضفة الغربية، إذ بلغت نسبة المياومة بين المستوطنين ٦٨,١٪. أما أقل نسبة مياومة فهي بين سكان القدس.

بلغ متوسط الأجر للعامل الأجير ١٠٧٨٤ شيكلا بالأسعار الجارية، بارتفاع طفيف عما كان عليه في السنة السابقة (شكل رقم ٥). ففي العام ٢٠١٩ عمل ٣٣,٩٪ من الأجيرين بأجر أعلى من متوسط الأجر، أما الباقيون فقد عملوا بأجر أقل من متوسط الأجر.

بلغ متوسط الأجر للعامل الأجير
١٠٧٨٤ شيكلا بالأسعار الجارية.

شكل رقم ٥: معدل الاجرة الشهرية بالشيكل -

الاسعار المتداولة



١,٥ تناقض في الأوضاع والتوجهات

نجد عند التعمق في الوضع الاقتصادي لإسرائيل أن هنالك توجهين مختلفين، متناقضين نوعاً ما، لهذا الوضع: التوجه الأول يدعي أن دولة إسرائيل هي دولة قوية وراسخة اقتصادياً، وبالأخص عند مقارنتها بمعظم الدول الأوروبية. وتدعم معطيات وبيانات الماكرو، مثل سوق التشغيل، نسبة البطالة، قوة الشيكل مقابل العملات الأخرى، نمو الناتج وما إلى ذلك، تدعم هذا التوجه وترسخه. أما التوجه الثاني، فيقول بأن إسرائيل تعاني من مشاكل جمة صعبة، وبالأخص على المستوى الاجتماعي، ويبدو هذا التوجه جلياً في جهاز الصحة، التربية والتعليم، البنى التحتية، ومقارنة مع باقي دول OECD، حيث تعلق أهمية زيادة النفقات الاجتماعية للحكومة، حتى وإن كان الأمر مرتبطاً بزيادة الضرائب.^٥

فيما يلي تلخيص لبعض هذه البيانات والمعطيات:

- تصل النفقات العامة السنوية للولد الواحد في إسرائيل في مجال التربية للأجيال المبكرة إلى ٤٥٠ دولار، وهي الأدنى على الإطلاق بين دول OECD وتشكل ٥٪ فقط من معدل النفقات في الدول المتطورة. يعني هذا الاستثمار المنخفض للدولة في مجال التربية للأجيال المبكرة أن ٨٠٪ من النفقات للأجيال المبكرة هي نفقات خاصة، مقارنة مع معدل ٣٠٪ فقط في دول OECD. إضافة إلى ذلك، نسبة الولادة في إسرائيل هي من أعلى النسب بين هذه الدول، ما يؤدي إلى صعوبات جمة في التمويل. وتعد بعض الأحزاب ضمن برنامجها الانتخابي بتعليم مجاني من جيل صفر حتى جيل ٣ سنوات، ولكن هذا الأمر سيكلف الدولة مبلغاً يتراوح بين ١٠ - ٢٠ مليار شيكل، وسيؤدي حتماً إلى تغيير سلم الأولويات في الميزانية.^٦
- ترتيب دولة إسرائيل في مقياس التنافسية في أسعار السياحة العالمية: ١٣٩، وهي المرتبة قبل الأخيرة وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي. تنطبق هذه البيانات لتكلفة الطيران لإسرائيل، ضرائب الدخول، الإقامة في الفنادق والوقود. مجال السياحة العالمية موجود حالياً بازدهار ملموس، ويتميز بتنافسية عظيمة، وإن أرادت إسرائيل، والتي تعتبر إحدى الدول السياحية على المستوى العالمي، أن تكون جزءاً من هذه التنافسية فعليها أن تخفض أسعار السياحة العالمية إليها.^٧

هناك قراءة تعتبر بأن إسرائيل رغم المؤشرات الايجابية تعاني من مشاكل جمة صعبة، وبالأخص على المستوى الاجتماعي، مقارنة مع باقي دول OECD

- معدل الأجر الشهري في إسرائيل ١٠,٧٨٤ شيكلا، وهو ارتفع بنسبة ٣٪ خلال عام واحد، واستمراراً لتوجهات من سنين سابقة، جاء ارتفاع معدل الأجر الشهري نتيجة النمو الاقتصادي بنسبة ٣,٥ ٪، من ارتفاع الطلب على العمال ومن ارتفاع مستوى الأجر الأدنى. يبرز ارتفاع الأجور بشكل واضح في القطاع العام، حيث ارتفع بشكل حقيقي بنسبة ٢٥ ٪ خلال العقد الأخير مقارنة مع ارتفاع بنسبة ١١ ٪ فقط في القطاع الخاص.
- نسبة البطالة من قوة العمل في إسرائيل ٣,٨ ٪، وهي أدنى مستوى لها على الإطلاق، ولكن يجب ألا ننسى بأن العديد من هذه الوظائف تُدفع مقابلها أجور منخفضة جداً. إضافة إلى ذلك تشير معطيات دائرة الإحصاءات المركزية إلى انخفاض طفيف في نسبة المشاركة في العمل؛ أي بما معناه أن الكثير من العاطلين عن العمل ييأسون ويتوقفون عن التفتيش عن عمل.
- فرق الأجور بين معلم مبتدئ ومعلم قريب من التقاعد في المدارس الابتدائية هو ١٥٠ ٪، وهو أقل من معدل أجر معلم مبتدئ في المدارس الابتدائية في دول OECD، وهذا تجسيد لإحدى المشاكل المستعصية في جهاز التربية والتعليم، وبالذات كونه يقلص نجاعة هذه المهنة، ويُصعّب استقطاب أشخاص مهنيين بنوعية عالية إلى هذا المجال.^٨
- نسبة الاستثمارات في البنية التحتية للمواصلات ١ ٪ من الناتج، وهو يماثل نسبة الاستثمار في دول OECD، ولكن وفقاً لما جاء في تقرير البنك المركزي، فإن هذه النسبة لا تكفي أبداً علماً بأن نسبة ازدياد السكان في إسرائيل تعلقو بكثير مثيلتها في دول OECD أو في الدول المتطورة، وكذلك فإن مخزون البنى التحتية في المواصلات في إسرائيل أقل من معدله في باقي الدول، ومن هذا المنطلق من المطلوب تنفيذ استثمارات أكثر بكثير بهدف إغلاق الفجوات.^٩
- عدد أسرة المرضى في المستشفيات لكل ١٠٠٠ نسمة ٢ أسرة، وهو أدنى من معدل عدد الأسرة لكل ١٠٠٠ نسمة في دول OECD بنسبة ٣٥ ٪، وقد ارتفع عدد أسرة المرضى في المستشفيات لكل ١٠٠٠ نسمة بنسبة ١٠ ٪ فقط خلال العقد الأخير مقارنة مع ارتفاع بنسبة ٢٠ ٪ في عدد السكان. نتيجة لهذه التطورات، ازدادت الكثافة في المستشفيات بشكل ملموس خلال هذه الفترة، ومن الممكن أن يؤدي هذا الأمر إلى مشاركة جهاز الصحة العام على الانهيار في حال عدم تنفيذ استثمارات في

عدد أسرة المرضى في
المستشفيات لكل ١٠٠٠ نسمة ٣
أسرة، وهو أدنى من معدل عدد
الأسرة لكل ١٠٠٠ نسمة في دول
OECD بنسبة ٣٥ ٪.

أجهزة الصحة.^{١٠}

- النفقات العامة على الصحة في إسرائيل من مجمل النفقات القومية في نفس المجال ٥, ٦٢٪ مقارنة مع معدل ٦, ٧٣٪ في دول OECD، وهذا الأمر يعني أن النفقات الخاصة على الصحة أعلى في إسرائيل مقارنة بدول OECD. ويبدو من بيانات دائرة الإحصاءات المركزية أن النفقات الخاصة للجمهور بهدف شراء تأمينات صحية وتأمينات مكملة ارتفعت بنسبة ٥٪ مقارنة مع العام المنصرم، وأن ٩٠٪ من الجمهور يمتلكون تأمينات مكملة وخاصة ولا يعتمدون فقط على خدمات الصحة العامة.^{١١}

- ارتفاع أسعار السكن بنسبة ٨٧٪ بين الأعوام ٢٠٠٨ - ٢٠١٩، وذلك بسبب نسبة الفائدة المنخفضة وازدياد الطلب الحقيقي على الشقق السكنية. وقد قرر وزير المالية موشيه كحلون أن يكتف جهوده من أجل إيقاف هذا الارتفاع الحاد، وبالأخص عن طريق برنامج «مثير لمشاكين». وقد تباطأت قليلاً وتيرة ارتفاع أسعار السكن في السنتين الأخيرتين، ولكن هذا البرنامج كلف خزينة الدولة حتى الآن مبلغ ٧ مليار شيكل وليس من المؤكد بتاتا ألا تتجدد ارتفاعات أسعار السكن خلال الفترة القريبة.

٢. السياسات المالية والنقدية

٢,١ ميزانية الحكومة

لقد أشرنا في الفصل الاقتصادي لتقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٩، إلى الخطة الاقتصادية، وأهم أهدافها، والتي ترجمت إلى ميزانية عام ٢٠١٩.^{١٢} وحسب هذه الميزانية، تم التخطيط لأن تصل النفقات الحكومية إلى ٣٩٦, ٦ مليار ش.ج. وخطط لعجز حكومي بقيمة ٢, ٤٠ مليار ش.ج؛ أي ٩, ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

تبين مع نهاية عام ٢٠١٩، أن النفقات الحكومية، بلغت ٣٩٩, ٨ مليار ش.ج (١٠٠, ٧٪ من الميزانية المخططة) حسب التفصيل التالي:

- بلغ إنفاق المكاتب الحكومية ٤, ٣٤٨ مليار ش.ج.
- تسديد فوائد على العجز الحكومي المتراكم بقيمة ٩, ٢٩ مليار ش.ج وتسديد ٤, ٢١ مليار ش.ج لمؤسسة التأمين الوطني.

في العام ٢٠١٨، بلغ الإنفاق الحكومي ٣٧٧, ٧ مليار ش.ج، وفي العام ٢٠١٩ كانت الزيادة ٨, ٥٪ عن العام ٢٠١٨، في حين كان مخططاً أن تكون الزيادة

١, ٥٪.^{١٣}

لقد بلغ العجز المتراكم لعام ٢٠١٩ ما قيمته ٥٢,٢ مليار ش.ج مقارنة بـ ٣٨,٧ مليار ش.ج في العام ٢٠١٨، ويشكل هذا العجز ٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ ٢,٩٪ في العام ٢٠١٨. ويفسر الفرق بين العجز المخطط والتنفيذ إلى وجود إنفاق أعلى من المخطط بـ ٢,٨ مليار ش.ج، ومدخولات أقل من التوقعات بـ ٩,٢ مليار ش.ج.

لقد تم تمويل هذا العجز من ثلاثة مصادر رئيسية^{١٥} وهي:

- تجنيد أموال محلية بقيمة ٤٠,٥ مليار ش.ج.
 - تجنيد أموال من الخارج بقيمة ٤,٦ مليار ش.ج.
 - مداخيل إضافية من رأس المال، أتت من بيع أراضٍ للدولة بقيمة ١,٢ مليار ش.ج. استثمر منها ٠,١ مليار ش.ج في البنوك و ١,١ مليار ش.ج لتسديد العجز.
- كما ذكر أعلاه، فإن حجم الإنفاق للمكاتب (الوزارات) الحكومية في العام ٢٠١٩، بلغ ٣٤٨,٤ مليار ش.ج (معدل تنفيذ ١٠١,١٪ من الميزانية الأصلية). وتلاحظ هنا الزيادة عن عام ٢٠١٨، إذا ارتفع الإنفاق بـ ٦,٣٪ عن العام السابق. وكان الارتفاع بإنفاق المكاتب الحكومية المدنية بـ ٧,١٪ وارتفع الإنفاق الأمني بـ ٢,٩٪.

بلغ العجز المتراكم في الميزانية لعام ٢٠١٩ ما قيمته ٥٢,٢ مليار ش.ج مقارنة بـ ٣٨,٧ مليار ش.ج في العام ٢٠١٨.

أما مدخولات الدولة، فكما جاء في ميزانية ٢٠١٩، فإن المدخولات السنوية المتوقعة حسب التخطيط هي ٣٥٦,٧ مليار ش.ج، حسب التخطيط التالي: ٣٢٣,١ مليار ش.ج من الضرائب و ٣٣,٦ مليار ش.ج مدخولات أخرى.

في العام ٢٠١٩، بلغت المدخولات الفعلية للحكومة ٣٤٧,٦ مليار ش.ج وكانت الجباية أقل من التخطيط بـ ٩,٧ مليار ش.ج. ولقد توزعت المدخولات كالتالي: المدخولات من الضرائب وصلت إلى ٣١٧,٤ مليار ش.ج منها ضرائب مباشرة ١٦٨,٥ مليار ش.ج و ١٤٢ مليار ش.ج من الضرائب غير المباشرة، ٦,٨ مليار ش.ج مدخولات من رسوم حكومية و ٣٠,٢ مليار ش.ج مدخولات أخرى، إضافة إلى ٢٢,٨ مليار ش.ج ودائع للتأمين الوطني وسد ديون للتأمين الوطني بقيمة ٢١,٤ مليار ش.ج^{١٥}.

وعودة إلى ميزانية ٢٠٢٠، الذي لم يصادق عليها حتى كتابة هذه السطور، فإجراء ثلاث انتخابات برلمانية خلال العام ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، وعدم وجود حكومة مستقرة؛ أي حكومة غير انتقالية، حال دون تخطيط ومصادقة على ميزانية ٢٠٢٠. وبالتالي فإن أي ميزانية تخضع للخطة الاقتصادية المصادق عليها من الحكومة، إضافة لإملاءات الأحزاب المشتركة في الحكومة، كل حسب قدرته النسبية. والطريقة الوحيدة المتاحة للحكومة حتى الآن، هي من خلال الصرف والإنفاق حسب ميزانية ٢٠١٩: أي ١٢/١ ميزانية كل شهر من المبلغ المصادق عليه في العام ٢٠١٩.

ستخضع ميزانية الدولة لتقليصات مختلفة في ظل الظروف الانتخابية، وانتشار وباء الكورونا، حيث استجد احتياج مليارات الشواكل على الإنفاق الصحي، إضافة إلى الإنفاق على الخدمات العامة والإنفاق التحفيزي للمشغلين والمبادرين من جهة، والانخفاض المتوقع من مدخولات الضرائب المباشرة من المستقلين والشركات التي من المتوقع أن ينخفض الطلب المحلي والعالمي على منتجاتهم، وغير المباشرة نتيجة لنفس السبب، والتأجيلات في جباية الرسوم الحكومية والضرائب المباشرة وغير المباشرة في الشهر الأخير من الربع الأول لعام ٢٠٢٠، إضافة للخسائر المتوقعة بعشرات مليارات الشواكل، وسيطرأ ارتفاع في العجز الحكومي في الميزانية. هذا كله سيضع أي حكومة جديدة في مأزق اقتصادي لا يزال مبكراً تقدير تأثيره على ميزانية الدولة وعلى الاقتصاد المحلي ككل، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الظروف مجتمعة ستؤدي حتماً إلى ارتفاع العجز الحكومي والدين المحلي والخارجي، وستترك إسقاطات سلبية على الاقتصاد الإسرائيلي في العام الحالي يفوق في تأثيره الأزمات الاقتصادية التي حدثت في العقود الثلاثة الأخيرة.

٢,٢ الدين الخارجي والتدريج الائتماني

تدل البيانات المتوفرة حول العام ٢٠١٩، أن معدل الدين العام بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي انخفض مقارنة مع العام السابق ووصل إلى ٦٠٪، كذلك تدل البيانات أن معدل الدين الحكومي من الناتج المحلي انخفض إلى دون المعدل الذي وضعه ميثاق ماسترخت ليصل إلى ٥٨,٥٪^{١٦}. يعتبر معدل الدين العام بالنسبة للنتائج أحد المؤشرات المركزيه للمتانة المالية، ويساعد على تعيين التدريج الائتماني للدولة، والتفسير الاقتصادي لهذا المعدل يعود للارتفاع في معدل النمو الاقتصادي لعام ٢٠١٩، وأيضاً لارتفاع قيمة الشيكال بالنسبة للدولار واليورو، إضافة لمعدل التضخم المنخفض، والذي يقل عن الهدف التي وضعه البنك المركزي (أقل من ١٪).

٢,٣ السياسات النقدية

٢,٣,١ نسبة الفائدة

منذ رفع نسبة الفائدة من قبل بنك إسرائيل بـ ١٥٠٪ في شهر تشرين الثاني ٢٠١٨، لم تتغير نسبة الفائدة وبقيت على حالها ٢٥٠٪ خلال العام ٢٠١٧. وحتى كتابة هذه السطور، ويعزو بنك إسرائيل إبقاء نسبة الفائدة على ما هي عليه لأن معدل التضخم المالي لا يزال منخفضاً دون الحد الأدنى له، إضافة لارتفاع

ستخضع ميزانية الدولة لتقليصات مختلفة في ظل الظروف الانتخابية، وانتشار وباء الكورونا، حيث استجد احتياج مليارات الشواكل على الإنفاق الصحي.

تدل البيانات المتوفرة حول العام ٢٠١٩، أن معدل الدين العام بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي انخفض مقارنة مع العام السابق، ووصل إلى ٦٠٪.

قيمة الشيكال بالنسبة للعملة الأجنبية، وأن معدلات النمو تسير في اتجاه التنمية المستدامة، وهي مستقرة حول ٣٪، إضافة إلى الأبحاث التي يجريها بنك إسرائيلي، والتي تشير أن معدلات النمو ستستمر في الارتفاع، ويدعم ذلك سوق العمل الذي يظهر استقرارا وتشغلا تاما مع معدلات بطالة دون الـ ٤٪. إضافة إلى الاستقرار الذي شهده سوق الأوراق المالية.

٢,٣,٢ أرصدة العملة الأجنبية وأسعار الصرف.

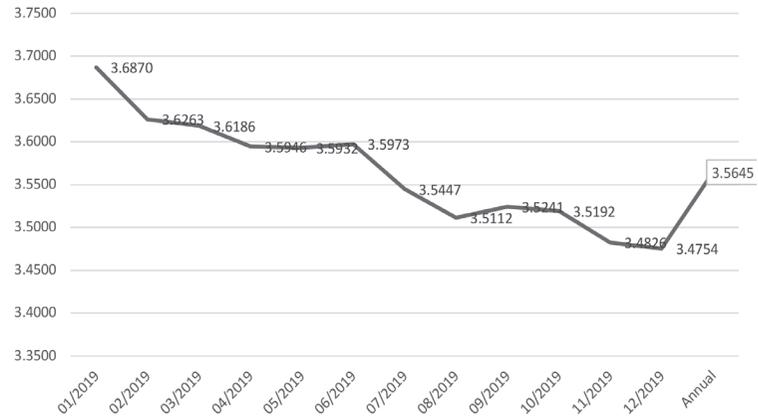
بلغ رصيد العملة الأجنبية في شهر كانون الأول ٢٠١٩ ما قيمته ١٢٦,٠٢٣ مليون دولار ويشكل هذا الرصيد ٢٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ما يمكن إسرائيل من تسيير الاقتصاد الإسرائيلي في حالة حدوث أي صدمة اقتصادية خارجية، أو أزمة عابرة عدة شهور. للمقارنة، فإن رصيد العملة الأجنبية في كانون الأول ٢٠١٨ كان ١١٥٣٠٠ مليون دولار. وكما يشير بنك إسرائيل فإن الارتفاع في رصيد العملة الأجنبية كان نتيجة لـ:

- شراء عملة أجنبية من قبل بنك إسرائيل بقيمة ٢٢٦٦ مليون دولار.
- إعادة تقييم الأرصدة الأجنبية بقيمة ١٣١٦ مليون دولار.
- تحويلات الحكومة من الخارج بقيمة ٦٩ مليون دولار.^{١٨}

أما معدل أسعار الصرف الدولار، فقد شهدت انخفاضا منذ بداية عام ٢٠١٩، ففي شهر كانون الثاني ٢٠١٩، بلغ معدل سعر الصرف للدولار ٣,٦٨٨ ش.ج. وانتهت السنة بمعدل ٣,٤٧٦ ش.ج. للدولار الواحد في شهر كانون الأول ٢٠١٩، ما يشير إلى انخفاض بقيمة ٥,٧٪ خلال العام (شكل رقم ٦).

بلغ رصيد العملة الأجنبية في شهر كانون الأول ٢٠١٩ ما قيمته ١٢٦,٠٢٣ مليون دولار، ويشكل هذا الرصيد ٢٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

شكل رقم ٦: معدل سعر صرف الدولار خلال العام ٢٠١٩ بالشيكال



أما معدل سعر الصرف السنوي فقد بلغ ٣,٥٦٤ شيكل للدولار الواحد مقارنة بمعدل ٣,٥٩٥ في العام ٢٠١٨ و ٢٠١٧ وبانخفاض بسيط خلال العام ٢٠١٩. ما يدل على متانة الشيكال الإسرائيلي مقابل الدولار وكذلك مقابل العملات الأجنبية. واستمر الانخفاض في سعر صرف الدولار في الأشهر الأولى لعام ٢٠٢٠، ومع اشتداد أزمة الكورونا في آذار ٢٠٢٠ بدأت أسعار الرف للعملات الإيجابية بالتحول، ومن ارتفاع في قيمة الشيكال بالنسبة للعملة الأجنبية أصبح هناك انخفاض في سعر الصرف بالنسبة للعملة الأجنبية، ومن المتوقع أن يستمر هذا الانخفاض في قيمة الشيكال ما دامت الأزمة مستمرة.

وتجدر الإشارة أن أسعار الصرف تسير وفقا لأداء الاقتصاد الإسرائيلي والعالمي، وهذا ما كان خلال العام ٢٠١٩.

٣. الاقتصاد الإسرائيلي ووباء الكورونا

٣.١ فروع الاقتصاد الأكثر تضرراً من انتشار الوباء

لم تلتفت الأنظار كثيرا في إسرائيل في المراحل الأولى إلى انتشار الوباء، وكانت التقديرات أن معدلات النمو ستتحفض قليلا ولكنها لن تؤثر بأكثر من بعض الدرجات المئوية على معدل النمو في الناتج المحلي الإسرائيلي، وبقيت أجواء من التفاؤل أن وباء الكورونا سيؤثر بالأساس على معدلات النمو في الربع الأول لعام ٢٠٢٠، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أجواء من الشك وعدم اليقين تسود اقتصادات العالم ومنها إسرائيل^{١٩}. ولكن تسارع انتشار الوباء في أوروبا وخاصة في إيطاليا وظهر بعض الحالات في أواخر شباط في إسرائيل، أدى إلى تغيير التقديرات والتنبؤات المستقبلية للاقتصاد الإسرائيلي.

لقد بدأت المؤشرات التي تدل على عدم استقرار اقتصادي تظهر يوما بعد يوم محليا وعالميا، فمؤشرات الأسواق المالية بدأت في الانخفاض، وكذلك هو الحال في بورصة تل أبيب، أما أسعار الصرف للعملات الأجنبية فقد غيرت اتجاهها وبدأت قيمة الشيكال الإسرائيلي بالانخفاض بالنسبة للعملة الأجنبية وارتفعت أسعار الدولار واليورو مقابل الشيكال، إضافة لخروج عدد كبير من العمال إلى دائرة البطالة حتى قبل إعلان خطة الطوارئ من قبل الحكومة الإسرائيلية.

وقد اشتدت حدة النقاشات بين الأوساط الاقتصادية والأوساط الصحية، وخصوصا منذ نهاية شهر شباط وبداية شهر آذار، حيث بدأت أعداد المصابين بمرض الكورونا بالتزايد بوتيرة متصاعدة، وأخذت المؤشرات الاقتصادية إظهار

كورونا: بدأت المؤشرات التي تدل على عدم استقرار اقتصادي تظهر يوما بعد يوم محليا وعالميا، فمؤشرات الأسواق المالية بدأت في الانخفاض، وكذلك هو الحال في بورصة تل أبيب، أما أسعار الصرف للعملات الأجنبية فقد غيرت اتجاهها.

بوادر سلبية، وتغير المزاج العام بالنسبة للتقديرات الذي سيتركها هذا الوباء على الاقتصاد الإسرائيلي. وقد ظهرت حدة هذه النقاشات بشكل جلي في معظم قنوات التلفزيون الإسرائيلي التي خصصت جميع برامجها الإخبارية لنقاش تداعيات وتبعات انتشار الكورونا في إسرائيل، وسبل مواجهة هذا الفيروس الخطير على المستويين الصحي والاقتصادي.

وقد كان فرعا الطيران والسياحة أول الفروع المتضررة من جراء تصاعد عدد الإصابات بهذا المرض، وأبدت إسرائيل خشيتها من تضرر هذين القطاعين جراء فيروس كورونا المستجد، وحدثت أزمة لم يسبق لها مثيل في فرع السياحة، ولم تستبعد إمكانية أن يتكبد اقتصادها خلال عام ٢٠٢٠ خسائر فادحة تبدأ إنطلاقاً من هذين المجالين، وبالذات وفي حال اتساع دائرة انتشار الوباء حول العالم.

ووسط هذه المخاوف التي عكستها تقديرات العديد من الباحثين والمختصين بالسياحة والاقتصاد، سارعت الحكومة برئاسة بنيامين نتنياهو لفرض إجراءات مشددة على حركة الوافدين والمسافرين عبر مطار بن غوريون منعا لوصول الفيروس حيث تم رصد إصابة ثلاثة إسرائيليين بالفيروس، وقد تخوفت شركات الطيران الإسرائيلية من مواصلة إلغاء وتراجع في عدد حجوزات الرزم السياحية وتذاكر الطيران من تل أبيب لمختلف بلدان العالم، بسبب التخوف من انتقال العدوى في المطارات والطائرات، وبغية تقليص حجم الأضرار والخسائر ومنع انهيار موسم السياحة الحالي، فإن شركات السياحة والطيران الإسرائيلية عرضت في السوق المحلي والعالمي رزما سياحية مخفضة بمئات الدولارات، علما بأن قطاع السياحة تكبد في الأسبوع الأول من انتشار الأزمة مبلغ ثلاثمئة مليون دولار.

وقد أوصت الداخلية بعدم السفر إلى الخارج إلا لحالات الضرورة، كما أصدرت وزارة الصحة قرارا بفرض الحجر الصحي لأسبوعين على كل من أتى أو عاد من إيطاليا والصين ودول شرق آسيا ومناطق تشهد تفشيا للفيروس، واتسعت دائرة من عادوا من دول أعلنت عنها الوزارة أنه ينتشر فيها كورونا ووضعوا في حجر منزلي، وليس ذلك فحسب، بل تم في فترة لاحقة إدخال كل من عاد من خارج البلاد إلى الحجر المنزلي دون الأخذ بعين الاعتبار الدولة التي قدم منها. ورغم هذه الإجراءات وآليات التحصن لمنع دخول الفيروس فإن تداعياته باتت تترك بصمات وآثارا على قطاع السياحة، وتندثر أيضا بتكبد الاقتصاد خسائر فادحة، وذلك بسبب حجم التبادل التجاري بين إسرائيل والصين بما يقدر بعشرة مليارات دولار سنويا، ومع دول شرق آسيا عشرات المليارات.

وفي هذا السياق، أفادت شركات الطيران أنه سجل بنهاية شباط ٢٠٢٠ إلغاء الرحلات المستقبلية، كما لوحظ انخفاض بنسبة ٥٠٪ في الرحلات السياحية إلى جميع العالم،^{٢٠} وقدّرت خسائر شركة «إعال»، كبرى شركات الطيران الإسرائيلية بنحو ١٥٠ مليون دولار وتم على الفور تسريح وإقالة الآلاف ممن يعملون في هذين المجالين، وأصبحت آلاف الغرف الفندقية شاغرة بسبب إلغاء الحجوزات العالمية. وتزامن ذلك مع إطلاق العديد من التقديرات المتشائمة التي باتت تتوقع وتندّر بحدوث خسائر مادية طائلة في قطاعات الاقتصاد الأخرى، وصلت وفقاً لبعض التكهنات إلى عشرات مليارات الشواكل، ولم تطل المدة حتى بدأت هذه التوقعات بأن تصبح واقعية شيئاً فشيئاً، وبدأت هذه الأزمة بالتدحرج لتشمل فروعاً وقطاعات مختلفة دخلت هي الأخرى في أزمة خانقة، ومما زاد الطين بلة أنّ ميزانية الدولة لم تُقر حتى الآن، لعدم وجود حكومة، وأنّ الحكومة الانتقالية، التي تُدير الدولة حالياً، غير مخوّلة لسنّ قانون الميزانيّة، الأمر الذي يزيد الوضع سوءاً.^{٢١}

ومن أول القضايا التي تم تحليلها اقتصادياً داخل إسرائيل كانت اعتقاد تجار التجزئة المحليين بأن المستهلكين الإسرائيليين سيتخلون عن التسوق عبر الانترنت من الصين وسيعودون إلى التسوق من المنتجات الإسرائيلية، أو على الأقل من المنتجات التي تباع في إسرائيل، لكن الوضع على أرض الواقع كان مغايراً تماماً ولم يترك مجالاً للشك، وبدأ سيناريو الرعب يتحقق تدريجياً: فقد سجل في مراكز التسوق انخفاض كبير في أعداد المتسوقين، ومنذ ذلك الوقت أخذ رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وبالتعاون مع وزير الصحة ليتسمان بالظهور على شاشات التلفزيون طالباً من المواطنين الالتزام بتعليمات وزارة الصحة والتي لم تكن في هذه الفترة متشددة، علماً بأن كل حالات العدوى أتت من الذين عادوا من خارج البلاد وكان مصدر العدوى معروفاً لدى الوزارة. ومن أهم هذه التعليمات حينئذ الحفاظ على مسافة لا تقل عن متر الواحد عن الآخر، وإدخال بضعة آلاف من الإسرائيليين الحجر الصحي والعزل المنزلي، مع العلم أن خبراء وزارة الصحة توقعوا ارتفاع عدد المصابين يوماً بعد يوم وفقدان السيطرة على تتبع مصدر العدوى للمصابين، وما لبثت أن أصبحت هذه التوقعات حقيقية.

وقد كان فرع الألبسة والأزياء هو الفرع التالي الذي بدأت بوادر الأزمة تظهر فيه بعد الصعوبات التي واجهها فرعا الطيران والسياحة، إذ إن هذه الفروع تعتمد اعتماداً كبيراً على مواد الخام ومنتجات مستوردة من الصين. وقد حذرت شركات أزياء الملابس من تبعات إغلاق المصانع في الصين، وكان ذلك بشهر قبل تباطؤ

أفادت شركات الطيران أنه سجل بنهاية شباط ٢٠٢٠ إلغاء الرحلات المستقبلية، كما لوحظ انخفاض بنسبة ٥٠٪ في الرحلات السياحية إلى جميع العالم، وقدّرت خسائر شركة «إعال» بنحو ١٥٠ مليون دولار.

كان فرع الألبسة والأزياء من أوائل المتضررين من أزمة كورونا بعد الطيران والسياحة، إذ إن هذه الفروع تعتمد اعتماداً كبيراً على مواد الخام ومنتجات مستوردة من الصين.

أعمال هذه الشركات. ومع مرور أسبوعين أو ثلاثة، بدأت هذه الشركات بإرسال موظفيها إلى المنازل، حيث أعلنت مجموعة "فوكس" أنها ستقلص عدد الموظفين في فروع "فوكس"، "أميركان إيجل"، "يانغا" و"بيلابونغ". كذلك أعلنت مجموعة "زارا" العالمية لبيع الألبسة الرجالية والنسائية عن تقليص ساعات العمل، أما شبكة "كاسترو" للملابس، فقد حذرت بدورها من أنها لن تستطيع مواجهة هذا الانخفاض الحاد في حركة الزبائن ودخلت هي الأخرى في ضائقة مالية.

كان القطاع التالي الذي انضم إلى الأزمة بعد الفروع المذكورة أعلاه، قطاع تنظيم الحفلات والعروض، الذي فوجئ تماماً من توجيهات وزارة الصحة بمنع تجمع أكثر من ١٠٠ شخص في مكان واحد، وعليه ألغيت عروض، مسرحيات، مهرجانات، فعاليات حفلات ومناسبات كثيرة.^{٢٢}

وقد كان من الواضح أن فرع المطاعم كان الفرع التالي الذي سينضم إلى السابقة كأحد الفروع المتضررة بشكل بالغ بسبب انتشار الكورونا، حيث سجل هذا الفرع انخفاضاً كبيراً في عدد الزوار، مع هبوط ٢٠٪ من الحجوزات خلال أسبوع واحد، وقد بدأ الطهاة بالفعل في إعداد خدمات التوصيل وتكثيفها، مع عدم قدرة بعض المطاعم الفاخرة على التعامل مع الموقف.

أما في قطاع المواد الغذائية والتموينية، فقد توقع الخبراء ألا يحدث فيه نقص على الرغم من الانقراض على مراكز التسوق وشراء مواد غذائية وتموينية، ولكن عملياً، ردّ المنتجون المحليون على أزمة فيروس الكورونا بزيادة مناوبات العمل، وزيادة خطوط الإنتاج وتوسيع جولات التوزيع، ولكن هذه الحلول الموضعية، وفقاً لبعض الخبراء، لن تمنع الضربة القاسية التي سيتلقاها الاقتصاد الإسرائيلي.^{٢٣}

يجدر بالذكر أن بعض الخبراء في المجال الاقتصادي قاموا بإعداد سيناريوهات حول الأضرار الاقتصادية لهذه الأزمة، تراوحت بين الواقعية، الكارثية والمثالية. فيما يلي تلخيص لهذه السيناريوهات:

- أولاً: السيناريو الواقعي: موجة فصل عمال متوسطة وتعويض جزئي من قبل الحكومة يتوقع هذا السيناريو أن يستمر فصل العمال المكتف في فروع السياحة، المطاعم، الحفلات والعروض، حتى موعد عيد الفصح اليهودي، وكما يبدو فإن الحكومة لن تدفع التعويضات مسبقاً لأصحاب المحال التجارية في هذه الفروع، ولكنها قد تدفع لهم تعويضات بعد انتهاء الأزمة وبشكل جزئي فقط. وبناءً على هذا السيناريو، من المتوقع أن يتضرر نمو الاقتصاد بأكمله بنسبة ١٪ خلال السنة الحالية، وتجسد هذه النسبة نفقات بالغة للاقتصاد الإسرائيلي، ولكنها

أعد بعض الخبراء الاقتصاديين في إسرائيل سيناريوهات حول الأضرار الاقتصادية لهذه الأزمة، تراوحت بين الواقعية، الكارثية والمثالية.

ليست نفقات خيالية بحيث لا يستطيع الاقتصاد تحملها. إضافة إلى ذلك، لمح محافظ بنك إسرائيل، أمير يارون، إلى إمكانية احتمال تخفيض نسبة الفائدة بهدف التخفيف على من يسدد القروض، وبالذات لأصحاب المصالح التجارية، ومن هنا لن يكون انهيار لسوق العمل.

ثانياً: السيناريو الأكثر تطرفاً: اقتصاد مشلول وكارثة اقتصادية

التخوف من حدوث سيناريو من هذا القبيل ليس شيئاً لا يُعقل، إذ احتمالات حدوثه ليست بالخيالية. بناءً على هذا السيناريو، سيستمر انهيار الأسواق، ما سيهدد التوفيرات التقاعدية للسكان في إسرائيل من جهة، وسترتفع طلبات العديد من تايكونات الاقتصاد الإسرائيلي لإلغاء ديونهم للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى من جهة ثانية، وسوف يفقد مئات الآلاف من العمال أماكن عملهم وسترتفع نسبة البطالة بشكل جذري.

في هذا السيناريو ستبقى خزينة الدولة مقفلة ولن تقترح الدولة أي تعويضات للمتضررين اقتصادياً. من الجائز أن تقترح الدولة بحسب هذا السيناريو قروضاً بضمانتها، وهذا الأمر بحد ذاته لن يفرض أعباءً إضافية على ميزانية الدولة. إضافة لذلك، سوف يتأخر بناء الشقق السكنية بسبب الطوق المفروض على الضفة الغربية وعدم وصول العمال الفلسطينيين إلى أماكن عملهم داخل إسرائيل، وسيتم مخالفة عقود العقارات ولن تُدفع التعويضات للشارين بسبب تصنيف أزمة الكورونا ككارثة طبيعية أو «قوة عليا». ستستمر الأزمة في فروع السياحة والطيران حتى نهاية عام ٢٠٢٠، الأمر الذي قد يُدخل الاقتصاد كله في ركود، نمو اقتصادي سلبي قد يمتد إلى الربع الأخير من عام ٢٠٢٠. هذا السيناريو هو سيناريو صعب، وسوف تطول المدة الزمنية حتى يتمكن الاقتصاد من الخروج منه، ولكن علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن إمكانية تحقيق هذا السيناريو هي ليست غير واقعية.

ثالثاً: السيناريو المتفائل: إيقاف العدوى ومساعدات حكومية واسعة النطاق

في هذا السيناريو، سيعود كل شيء إلى حاله بشكل تدريجي ولكن بشكل سريع، واحتمالية حدوثه تعتمد بالأساس على تباطؤ ملحوظ بوتيرة انتشار الوباء. ستحصل شركات الطيران على تعويضات تغطي معظم خسائرها، وستجد ألف عامل أو أكثر من جديد كانوا قد خرجوا لعطلة غير مدفوعة. ستغير البورصة اتجاهها الذي آلت إليه خلال فترة الأزمة وتتلون شاشات المؤشرات فيها باللون الأخضر، وتُغلق تماماً كل الانخفاضات التي سُجّلت فيها.

السيناريو الواقعي: من المتوقع أن يتضرر نمو الاقتصاد بأكمله بنسبة ١٪ خلال السنة الحالية، وتجسد هذه النسبة نفقات بالغة للاقتصاد الإسرائيلي، ولكنها ليست نفقات خيالية بحيث لا يستطيع الاقتصاد تحملها.

السيناريو المتفائل: يدخل الاقتصاد كله في ركود، نمو اقتصادي سلبي قد يمتد إلى الربع الأخير من عام ٢٠٢٠.

تعلن الحكومة عن تعويض كامل للعمال ولأصحاب المصالح التجارية المتضررين ما يؤدي إلى تحريك الاقتصاد ويسبب تسارعاً للفاعليات الاقتصادية، يغطي نوعاً ما خسائر الربع الأول من العام الحالي.^{٢٤}

سوف نقول لنا الأيام القادمة أي سيناريو هو الأقرب أن يتحقق.

أظهرت معطيات لوزارة الاقتصاد أنه تسجل قرابة ٤٣٠ ألف شخص للحصول على مخصصات البطالة، منذ بداية الشهر الحالي، و٨٤٪ هم عاملون خرجوا إلى إجازة غير مدفوعة الأجر، إثر الإغلاق شبه الكامل للاقتصاد الإسرائيلي بموجب تعليمات وزارة الصحة من أجل كبح انتشار فيروس كورونا المستجد.

وذكرت المعطيات أن ١١٪ من المتسجلين للحصول على مخصصات البطالة تم فصلهم من العمل، ٢٪ استقالوا من العمل، و٣٪ لأسباب أخرى. وأعلنت مؤسسة التأمين الوطني أنها تستعد لتسجيل نصف مليون شخص للحصول على مخصصات البطالة، حتى نهاية نيسان المقبل.

ووفقاً للتأمين الوطني، فإنه «سنضطر إلى دفع مخصصات بطالة بمبلغ ملياري شيكل شهرياً، قياساً بـ ٣٠٠ مليون شيكل في شهر عادي. ويتوقع أن يصل هذا المبلغ إلى ٩٠٠ مليون شيكل في الشهر الحالي».

وتبين من معطيات مصلحة التشغيل أن الفئة المهنية التي ينتمي إليها أكبر عدد من طالبي العمل، الذين تسجلوا في الشهر الحالي، هي «عام» و«دون خبرة»، وعددهم ٩٨,٣٠٠، والتعليم والتربية والإرشاد ٥٤,٥٠٠، مبيعات ١٥,٧٠٠، مطاعم وطعام واحتفالات ٧٨,٦٠٠، وتليها سياحة وفندقة، سكرتارية وإدارة، خدمة زبائن، حراسة وأمن، حسابات وإدارة مالية، صناعة وإنتاج، وتسجل في كل واحدة منها أكثر من ٣٠٠٠ شخص.

وبسبب الاكتظاظ البالغ، لا يتمكن الكثيرون من التسجيل للحصول على مخصصات البطالة التي يستحقونها. على الرغم من ذلك، أعلنت مصلحة التشغيل أنها ستعترف بحق من يتسجلون، حتى يوم ٢٦ آذار الحالي، بمخصصات البطالة، وكانهم تسجلوا في ١٥ منه.

٣,٢ قرارات الحكومة لاحتواء الأزمة

تواصلت المناقشات في مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، وبمشاركة وزراء المالية والصحة والاقتصاد، إضافة إلى رئيس مجلس الأمن القومي لبحث فرض المزيد من القيود في محاولة لمواجهة فيروس كورونا وسط توقعات بارتفاع وتيرة انتشار الوباء في البلاد بشكل ملحوظ ليتم تسجيل نحو

«التأمين الوطني»: «سنضطر إلى دفع مخصصات بطالة بمبلغ ملياري شيكل شهرياً، قياساً بـ ٣٠٠ مليون شيكل في شهر عادي».

١٠٠ حالة يوميًا. ومن القرارات الأولى التي اتخذتها الحكومة في هذا الشأن منع سفر الإسرائيليين للمشاركة في مؤتمرات دولية وفعاليات عالمية، كما تقرر تشكيل فرقة عمل مشتركة للشرطة ووزارة الصحة لفرض الحجر الصحي، وفرضت وزارة الداخلية الإسرائيلية إجراءات مشددة على المعابر البرية تحول دون دخول من لا يحمل الجواز الإسرائيلي، وفي سياق إعادة انتشار جيش الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، درس وزير الدفاع نفتالي بينيت إمكانية فرض طوق أمني شامل على الضفة الغربية وغزة وإغلاق المعابر البرية، وذلك بعد فرض الإغلاق الكامل على مدينة بيت لحم.

وفي سياق متصل، تضغط وزارة الصحة وبشكل مستمر للإعلان عن تصعيد الإجراءات حتى يتم تعطيل كامل للاقتصاد. وقد تباينت الآراء حول تعطيل تام للنشاط الاقتصادي ووقف المواصلات العامة بشكل كلي، وهي خطوات طالبت بها الصحة وتعارضها وزارة المالية نظرًا للتبعات الاقتصادية الكارثية والعواقب الوخيمة لهذا الإجراء،^{٢٥} بينما يتردد نتيها هو باتخاذ قرار من هذا النوع. ومع ذلك، تمت مناقشة فرض قيود تدريجية جديدة متشددة أكثر، بما في ذلك تقليص إضافي لعدد الموظفين في المصالح التجارية، حتى لو كانوا يحافظون على مسافة المترين بين الأشخاص التي فرضتها السلطات في وقت سابق. وكما ذكر سلباً، فقد تشكلت قرارات الحكومة الأولية بوقف كل مرافق الترفيه عن العمل، من المقاهي والفنادق وقاعات الأعراس والمطاعم وغيرها، وعدم إجراء أي مناسبات تضم أكثر من مئة شخص، إضافة إلى وقف التعليم في المدارس والمعاهد والكليات والجامعات، وبدأت أزمة كبرى متدرجة للاقتصاد الإسرائيلي، فبدأت التقديرات تعلق أن عشرات المليارات سيخسرها الاقتصاد الإسرائيلي، وخلال يومين فقط زج بـ ٢٥ ألف عامل إلى دائرة البطالة، ووصل عددهم حتى كتابة هذا التقرير إلى ٤٧٠،٠٠٠ عاطل عن العمل، ومن المتوقع ارتفاع هذا العدد إلى ٧٠٠،٠٠٠ عاطل عن العمل عشية عيد الفصح اليهودي والمصادف في الثامن من نيسان القادم جراء هذه الأزمة.

وقد توالى القرارات الحكومية ليصدر القرار الثاني ويمنع التجمهر لأكثر من عشرة أشخاص، وتلاه الثالث والذي تم باتفاق كل من وزارة المالية، بنك إسرائيل، نقابة العمال والمشغلين ورئاسة الحكومه، بتسريح ٨٠٪ من العمال في القطاع العام و ٧٠٪ من عمال القطاع الخاص، ومع ذلك، لا يوجد حتى الآن حل واضح بشأن رواتب الموظفين الذين سيكونون في المنزل، سواء أكان أصحاب العمل سيدفعون للموظفين مستحقاتهم من أيام الإجازة والعطل، أو ما إذا كانت الدولة ستقوم

من المتوقع الوصول إلى ٧٠٠،٠٠٠
عاطل عن العمل عشية عيد الفصح
اليهودي والمصادف في الثامن
من نيسان القادم جراء أزمة كورونا.

بتعويضهم.. وتلاه القرار الرابع بتشديد التعليمات الموجهة للجمهور بما في ذلك إغلاق تام للمراكز التجارية والمطاعم والمقاهي ومنع السكان من الخروج إلى التزهات والشواطئ والأماكن العامة وغيرها من الخطوات المتشددة.

ووفقاً لما جاء في صحيفة «هآرتس» فإن المسؤولين في وزارة الصحة يرون أن «العديد من شرائح السكان لا تستوعب القيود التي تم فرضها مع ازدياد عدد المصابين يومياً، ولا تدرك أن الهدف هو الحد من الاتصال المباشر بين الأشخاص منعاً لانتشار العدوى، ويحاولون الالتفاف على القيود وانتهاكها بطرق مختلفة». وعليه أعدت الحكومة بالفعل خطة طوارئ تشمل إغلاق شبه كامل لمرافق الدولة وتعطيل شامل للاقتصاد باستثناء محلات السوبر ماركت وبيع الخضار والفواكه التي ستظل مفتوحة ليتم السماح بالخروج التدريجي في ساعات معينة لاقتناء الحاجات الأساسية، ويُسمح للمواطنين التردد على كل الأماكن الحيوية مثل صناديق المرض والتزود بالحاجيات وما إلى ذلك.

٣,٣ تأثير الأزمة على المصالح الصغيرة والوسطى

وصف بعض المحللين الاقتصاديين أن ما يحدث هو كارثة اقتصادية بكل ما تحمل الكلمة من معنى، إذ إن العديد من المصالح، وخاصة الصغيرة والوسطى منها، مهددة بالانهيار الكامل، فهي لا تحظى حالياً بأي دخل على الإطلاق، ولا تستطيع تسديد ديونها المستحقة، ولا تستطيع تغطية الشيكات التي قطعها عند شراء بضائع أو سداد القروض التي أخرجتها. تعتبر المصالح الصغيرة والمتوسطة المصالح الأهم في الاقتصادات ككل، وبالتالي فإن انهيارها قد يؤدي إلى زيادة الوضع تدهوراً، وسيصعب على الاقتصاد الخروج من هذه الأزمة بشكل أسرع.^{٣٦}

٣,٤ أسواق المال في ظل أزمة الكورونا

أدى انتشار وباء الكورونا إلى إلحاق أضرار جسيمة في أسواق المال العالمية، بما فيها أسواق المال في إسرائيل، وقد هبطت أسعار الأسهم في البورصة الإسرائيلية بمعدل ٣٠٪ خلال فترة وجيزة، حيث انتشحت الشاشات في بورصة تل أبيب باللون الأحمر عدة أيام وأسابيع وهوت مؤشرات أسهم كبرى الشركات بشكل كبير، إثر حالة الهلع التي أصابت إسرائيل في أعقاب انتشار فيروس كورونا وتأثيره على الاقتصاد العالمي، وخصوصاً في مجالي النفط وحركة الطيران والسياحة. وعليه سجلت البورصة في تل أبيب خسائر في تداولات الأسهم تراوحت بين ٢٥٪ / ٣٠٪ لمختلف الشركات الإسرائيلية والأجنبية، خصوصاً شركات الطاقة والنفط والبنوك

وصف بعض المحللين الاقتصاديين ما يحدث بكارثة اقتصادية بكل ما تحمل الكلمة من معنى، إذ إن العديد من المصالح، وخاصة الصغيرة والوسطى منها، مهددة بالانهيار الكامل.

أدى انتشار كورونا إلى إلحاق أضرار جسيمة في أسواق المال العالمية، بما فيها أسواق المال في إسرائيل، وقد هبطت أسعار الأسهم في البورصة الإسرائيلية بمعدل ٣٠٪ خلال فترة وجيزة.

وصناديق التقاعد، حيث قدرت الخسائر اليومية بنحو مليار دولار، وأدت إلى خسائر فادحة للمستثمرين على اختلاف أنواعهم.

وهبط مؤشر «تل أبيب ٣٥» لكبرى الشركات الإسرائيلية بنسبة ٢٨٪، ومؤشر «تل أبيب ١٢٥» الأهم في الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة ٢٦٪. وتسبب انخفاض أسعار النفط، بهبوط أسهم «قطاع تل أبيب للنفط والغاز» بنسبة ٢٦٪، فيما انخفضت أسهم مجموعة «ديلك» بـ ٢٢٪، «راتسيو» ١٨٪ و«ناويست» ١٤٪، أما أسعار صناديق الائتمان فقد هبطت بنسبة ٢٢٪ خلال الفترة نفسها. كذلك تلقت البنوك، صناديق التقاعد، شركات التأمين والاعتماد ضربة شديدة، وانخفض مؤشر «تل أبيب البنوك» بنسبة ٢٢٪. وانخفضت أسهم بنك هبوعليم بـ ٢١٪، بنك ليئومي ١٩٪، بنك ديسكونت ١٩٪. وفي مجال السياحة، انخفضت أسهم شركة الفنادق «فاتال» بـ ٣١٪، وشركة الطيران «إل عال» بـ ٢٩٪. في ظل أزمة انتشار فيروس كورونا توقف التداول في بورصة تل أبيب عدة مرات خلال فترة شهرين وعشرة أيام منذ أن أُعلن لأول مرة عند تفشي فيروس كورونا هبوط حاد في قيمة الأسهم جراء تأثرها بالأسواق العالمية أو بسبب حدوث تقييمات خاطئة، فعلى سبيل المثال توقف التداول في البورصة في إحدى المرات بسبب الإعلان الخاطئ لوزارة صحة عن القفزة الحادة بعدد المصابين من فيروس كورونا بإسرائيل، والذي في أعقابه هبط مؤشر تل أبيب ٣٥ وتل أبيب ١٢٥ بأكثر من ٨٪. هذا وانخفضت الأرباح على سندات الدين بما معدله ٢٣٪، وأما صناديق الاستثمار فقد انخفضت أرباحها بمعدل ٢٢٪.

٣,٥ إجراءات وزارة المالية لتقليل أضرار الأزمة

أكد وزير المالية موشيه كلون أنه سيتم مساعدة العمال المتضررين، وسيتم تخصيص ٥ مليارات شيكل للنمو الاقتصادي، وتضاف هذه الحزمة الجديدة إلى أخرى حجمها ١٠ مليارات شيكل أُعلن عنها في فترة سابقة.

وتحدث كلون في المؤتمر الصحفي الذي جمعه مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو عن الخطوات التي سوف تتخذها وزارته لتعويض العمال المتضررين، وقال إن القطاع العام سيعمل في شكل ملائم لنظام الطوارئ، وستستمر فقط الخدمات الأساسية والموظفون الضروريون في عملهم كالمعتاد. أما فيما يتعلق بالعاملين في قطاع الأعمال، والذين تم فصلهم أو إخراجهم إلى عطلة غير مدفوعة فقد يحتاج أرباب العمل إليهم لاحقاً، وسوف يتلقون إعانات البطالة في ظل ظروف محسنة.

انخفضت الأرباح على سندات الدين بما معدله ٢٣٪، وأما صناديق الاستثمار فقد انخفضت أرباحها بمعدل ٢٢٪.

عرضت وزارة المالية رزمة خطوات لمساعدة الاقتصاد على التعامل مع إسقاطات أزمة وباء الكورونا، منها تأجيل دفعات، وهبات، وزيادة نطاقات الاعتماد البنكي.

وأضاف بأنه ينوي تخصيص ٥ مليارات شيكل لمجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحفيز الاقتصاد وتنميته، وذلك لدفع محركات النمو حتى يتمكنوا من تنشيطها ومساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

عرضت وزارة المالية رزمة خطوات لمساعدة الاقتصاد على التعامل مع إسقاطات أزمة وباء الكورونا، منها تأجيل الدفعات الإلزامية لأرباب المصالح التجارية الصغيرة والمتوسطة المستقلين، هبات خاصة للمستقلين، هبات خاصة للعمال المفصولين، تسهيلات بإعطاء قروض، زيادة نطاقات الاعتماد البنكي وغيرها.

ووفقاً لما قاله وزير المالية موشيه كحلون، فإن طواقم وزارة المالية تعمل ليل نهار بهدف تشكيل رزمة خطوات للمصالح التجارية، العمال الأجيريين والمستقلين في الاقتصاد الإسرائيلي، وذلك من أجل مساعدة الاقتصاد في هذه الفترة المعقدة، وأضاف أن وباء الذي اجتاح إسرائيل هو كارثة لم تعرف الدولة كارثة مثلها، وسوف تستمر وزارة المالية باتخاذ أقصى التدابير الممكنة بهدف استقرار الاقتصاد وتقليل الأضرار.

فيما يلي تلخيص لهذه الخطوات:

- **أولاً في مجال الصحة:** تخصيص الموارد المطلوبة للمحافظة على صحة الجمهور وتشمل: زيادة احتياطي الأدوية لحالات الطوارئ، التزود بالكمامات وأجهزة الوقاية وماكينات التنفس، بناء وتطوير ١٠٠٠ سرير لمرضى الكورونا، تحديد المرضى عن طريق تقوية المختبرات ومراكز الفحوصات بهدف إيجاد المرضى وزيادة عدد الفحوصات، بناء غرف خاصة للحجر الصحي في المستشفيات والمراكز الطبية، استخدام الغرف الفندقية بهدف إدخال الموجودين في حجر صحي إليها، إضافة ٦٠٠ ملكات بشرية لمرضات و ٢٠٠ ملكات لعمال الصيانة، تكثيف الجهود لإيجاد التطعيم ضد الفيروس وما إلى ذلك.
- **ثانياً: الاستجابة لاحتياجات مدنية، النظام العام، أغذية وخدمات حيوية، مجتمع مدني:** وسائل حماية وتعقيم، تزود لساعات الطوارئ، تكثيف انتشار القوى للمحافظة على النظام العام، تأمين استمرار تزويد الأغذية والأدوية بشكل منتظم وخصوصاً في أوقات المحن والأزمات، إيجاد حلول مدنية لأشخاص موجودين بعزل صحي.
- **ثالثاً: استمرار عمل القطاع العام كما لو كان في حالة الطوارئ وانتهاج خطوات لزيادة النجاعة، إخراج العمال على حسابهم حتى عيد الفصح اليهودي، زيادة الخدمات الديقيتالية المقدمة عن بعد، تطوير دورات محوسبة وتسريع عمليات تمرير المعلومات.**

- رابعاً: تقليل نفقات المصالح التجارية الصغيرة ومساعدات للمستقلين: تقديم موعد الدفعات لمزودي المنتجات والخدمات المختلفة للحكومة، إطالة الفترة الزمنية المتاحة لمجمل المصالح التجارية الصغيرة والمتوسطة بدفع ضريبة القيمة المضافة ورسوم التأمين لمؤسسة التأمين الوطني وباقي الدفعات الإلزامية وضريبة الأرنونا لشهر نيسان وما إلى ذلك.
- خامساً: إتاحة الاعتماد للمصالح التجارية، إقامة صندوق لإعطاء القروض بضمان من الدولة، وتخفيف تقييدات الاعتماد في فرع العقارات.
- سادساً: تخفيف العبء الاقتصادي على المواطن، تقديم موعد دفع ضريبة الدخل السلبية للمستحقين، تسهيل إعطاء الاعتماد للأفراد وزيادة نطاق الاعتمادات الفردية، تأجيل دفع القروض السكنية للبنوك أو لوزارة الإسكان، تقديم خدمات بنكية موسعة.

- سابعاً: تسريع بناء بنية تحتية بهدف نمو متسارع مجدداً للاقتصاد. أما في نطاق السياسة النقدية، فقد أعلن محافظ بنك إسرائيل عن نيته استعمال أدوات جديدة في إطار السياسة النقدية، يعمل فيها بنك إسرائيل بالأسواق المفتوحة ويقوم بشراء سندات الدين الحكومية على أنواعها المتعددة لفترات تسديد مختلفة، وبكميات يحافظ فيها على أداء مرض لسندات الدين الحكومية.

٤. اقتصاد إسرائيل في ظل الحكومة الانتقالية

٤.١ تكاليف الانتخابات

عشرة مليارات شيكل - هذا هو الثمن الاقتصادي لإجراء ثلاث انتخابات برلمانية في إسرائيل خلال أقل من سنة. ويشمل هذا المبلغ نفقات الدولة ومنها: ميزانية لجنة الانتخابات المركزية، ميزانية تمويل الأحزاب وغيرها، إلى جانب تكلفة تعطيل المرافق الاقتصادية لثلاثة أيام أُجريت فيها الانتخابات، في الوقت الذي يشارف فيه جهاز الصحة على الانهيار، وتُسأل العديد من الأسئلة حول سلة الأدوية، وتبدو الإصلاحات عالقة والبنية التحتية بأسوأ حال لها، ما سيؤدي حتماً إلى إلحاق الضرر بنمو الناتج المحلي وتراجع المؤشرات الاقتصادية للدولة خلال العام ٢٠٢٠،^{٢٧}

عملياً، على أرض الواقع، ستكون التكلفة أكبر من ذلك، علماً بأن الانتخابات للسلطات المحلية والتي أُجريت في تشرين الأول من العام ٢٠١٨، أدت إلى وجود أربعة أيام عطلة كان الاقتصاد فيها معطلاً بشكل تام خلال سنة وأربعة أشهر. ومن الجدير بالذكر أن الحديث يدور عن يوم عطلة يوم رابع خلال فترة عام وأربعة أشهر، بعد إجراء انتخابات

في نطاق السياسة النقدية، أعلن محافظ بنك إسرائيل عن نيته استعمال أدوات جديدة في إطار السياسة النقدية، يعمل فيها بنك إسرائيل بالأسواق المفتوحة، ويقوم بشراء سندات الدين الحكومية على أنواعها المتعددة لفترات تسديد مختلفة

عشرة مليارات شيكل - هذا هو الثمن الاقتصادي لإجراء ثلاث انتخابات برلمانية في إسرائيل خلال أقل من سنة.

السلطات المحلية في شهر تشرين الأول عام ٢٠١٨، انتخابات الكنيست الواحدة والعشرين في شهر نيسان من العام ٢٠١٩، انتخابات الكنيست الثانية والعشرين في شهر أيلول من العام ٢٠١٩، و انتخابات الكنيست الثالثة والعشرين في شهر آذار من العام ٢٠٢٠ للمرة الثالثة على التوالي خلال أقل من عام.

وصلت التكلفة المباشرة للانتخابات الثالثة، والتي أُجريت في الثاني من شهر آذار عام ٢٠٢٠، إلى ٣,٨٦ مليار شيكل. ووفقاً لاتحاد الصناع في إسرائيل،^{٢٨} تُقدَّر الأضرار الناجمة للنتائج بسبب عدم العمل في يوم العطلة الرسمي الواحد بقيمة ١,٥ مليار شيكل، وتصل التكلفة الأدنى ليوم العطلة الرسمي إلى ١,٥ مليار نتيجة لتضرر الناتج القومي، ومن المحتمل أن تصل هذه التكلفة إلى ٢ مليار شيكل وفقاً لمعايير حسابية معينة، ووفقاً للمصدر نفسه.

من الملفت للنظر أن المصانع، المصالح التجارية والحوانيت التي تعمل يوم الانتخابات تدفع لعمالها أجراً يعادل ٢٠٠٪ من أجرهم الاعتيادي، ما يؤدي إلى نفقات إضافية تصل إلى عشرات الملايين من الشواكل، بينما يحظى العمال الآخرون بيوم عطلة مدفوع رسمياً، وللمرة الرابعة خلال فترة عام وأربعة أشهر، على حساب مشغليهم. وتقدر تكلفة يوم العطلة للقطاع الإنتاجي بحوالي ١,١ مليار شيكل، بينما تصل هذه التكلفة للقطاع العام إلى حوالي ٧٠٠ مليون شيكل.

تُضاف لكل هذه التكاليف مبلغ ٢٠٠ مليون شيكل بهدف تمويل الأحزاب، وكذلك ميزانية لجنة الانتخابات المركزية والتي شملت تجنيد المراقبين والكاميرات ووصلت في الانتخابات الأخيرة إلى ٤٥٠ مليون شيكل، مقارنة مع ٣٦٠ مليون شيكل في انتخابات أيلول ٢٠١٩ ومع ٢٩٠ مليون شيكل في انتخابات نيسان ٢٠١٩، وقد أتت هذه الإضافات الهائلة بسبب تكلفة تجنيد ثلاثة آلاف مراقب جديد، من بينهم ٧٠٠ محام، ٣٠٠ مدقق حسابات، والباقي كانوا مراقبين التزموا بعدم انتمائهم لحزب معين، وقد تم تزويدهم بكاميرات من قبل لجنة الانتخابات المركزية خوفاً من تزوير في صناديق الاقتراع.^{٢٩}

كما ذُكر سابقاً، وصلت تكلفة الانتخابات عام ٢٠٢٠ إلى ٣,٨٦ مليار شيكل وفقاً للمركبات التالية:

- ميزانية لجنة الانتخابات المركزية ٣٦٠ مليون شيكل.
- ميزانية تمويل الأحزاب ٢٠٠ مليون شيكل.
- تكلفة يوم العطلة الرسمي للقطاع الإنتاجي ١,١ مليار شيكل.
- تكلفة يوم العطلة الرسمي للقطاع العام ٧٠٠ مليون شيكل.

ميزانية لجنة الانتخابات المركزية
٣٦٠ مليون شيكل.

- الأضرار الناجمة للنتائج بسبب عدم العمل في يوم العطلة الرسمي ١,٥ مليار شيكل.

وعند حساب مجمل تكاليف الانتخابات خلال العام المنصرم نجدها قد وصلت إلى حوالي ١٠ مليار دولار (لا يشمل تكاليف الانتخابات للسلطات المحلية). وفيما يلي بعض الأمور التي كان من الممكن القيام بها خلال هذا العام بدلاً من تبذير الأموال على الانتخابات البرلمانية:

- بناء ٢٣٠٠ غرفة تعليمية بتكلفة ٣ مليار شيكل.
- زيادة ميزانية الشرطة بنسبة ٢٥٪ وبقيمة ٢,٨ مليار شيكل.
- مضاعفة سلة الأدوية بقيمة ٥٠٠ مليون شيكل.
- زيادة مخصصات الشيوخة بمبلغ ٣٠٠ شيكل في الشهر لأكثر من مليون مواطن يحصل على هذه المخصصات، وبقيمة إجمالية تساوي ٣,٦ مليار شيكل.
- مضاعفة أسطول طائرات الإطفاء الخفيفة بقيمة ٢٠٠ مليون شيكل.
- إقامة مستشفى متطور بمبلغ ٢ مليار شيكل.

إلى جانب الأضرار الاقتصادية الجسيمة وتكاليف يوم العطلة الباهظة، هناك من ينظر إلى نصف الكأس المليئة، حيث انطلقت التجارة انطلاقة كبيرة في أيام العطل الرسمية للانتخابات. وتكون المراكز التجارية والحوانيت مفتوحة بشكل تام في أيام من هذا النوع، ووفقاً لاتحاد الغرف التجارية، وصلت قيمة مدخولات هذه المحال إلى ٩٧٠ مليون شيكل في انتخابات نيسان ٢٠١٩ وإلى ١,١٣٥ مليار شيكل في انتخابات أيلول ٢٠١٩، وهو مبلغ يعطو بنسبة ١٨٪ تقريباً عن مبلغ المشتريات في انتخابات نيسان ٢٠١٩. ويعتبر البعض أن هذه المبالغ والصفقات تعتبر حقنة إنعاش للمراكز التجارية والحوانيت، حيث تتم في مثل هذه الأيام الانتخابية أكثر من ٥ مليون صفقة يتم دفعها نقداً وببطاقات الاعتماد؛ أي بمعدل أكثر من ثمانية آلاف صفقة للدقيقة، وقد كانت المبالغ المدفوعة ببطاقات الاعتماد في انتخابات أيلول ٢٠١٩ أعلى بنسبة ٣٤,١٪ من مثيلتها في نيسان ٢٠١٩، وأعلى بنسبة ٧٠٪ من المبالغ المدفوعة ببطاقات الاعتماد في انتخابات عام ٢٠١٥ وأعلى بنسبة ١٠٠٪ من عدد الصفقات المدفوعة في انتخابات عام ٢٠١٣،^{٢١}

٤,٢ تمويل الأحزاب

تحصل الأحزاب في إسرائيل على تمويل بموجب قانون تمويل الكتل البرلمانية والذي أقره الكنيست الإسرائيلي عام ١٩٦٩ للمرة الأولى، والذي شهد تعديلات عدة، ليصبح اسمه حالياً قانون تمويل الكتل الانتخابية. وقد نظم هذا القانون عملية تمويل

الأضرار الناجمة للنتائج بسبب عدم العمل في يوم العطلة الرسمي ١,٥ مليار شيكل.

الأحزاب السياسية الممثلة في الكنيست، بحيث تتلقى تمويلًا عامًا مباشرًا من الدولة ينقسم إلى جزئين: تمويل مباشر وغير مباشر لخوض انتخابات الكنيست، وتمويل النفقات للكتل التي تدخل الكنيست والذي يبدأ من لحظة إعلان نتائج الانتخابات الجارية وحتى إعلان نتائج الانتخابات التي تليها.

ينظم هذا القانون عمل الأحزاب ويحد من إمكانياتها تجنيد الأموال من الجمهور ومن جهات خاصة للحد من تمويل الأفراد وجماعات الضغط ذات المصالح المختلفة التي قد تتضارب مع مصالح الجمهور، وذلك من خلال تحديد المبالغ الثابتة التي يحق للأحزاب الحصول عليها من خزينة الدولة من أجل تمويل نفقاتها الانتخابية. عملياً تطوّر هذا القانون على مدار السنوات ليحد من تأثير الأفراد أو الشركات أو المؤسسات على العمل السياسي من خلال شراء الذمم والفساد بما يتعارض مع مصالح الناخبين، لذلك، مقابل توفير هذا الدعم العام فإن القانون يحظر بشكل واضح ومحدد سلفاً تلقي أموال تبرعات أو مساهمات من الأفراد والمؤسسات والشركات إذا ما تجاوزت سقفًا معيناً. إضافة إلى ذلك، يمتد هذا النظام في إسرائيل ليشمل السلطات المحلية، وهذا ما تم إدراجه بقانون منفصل "قانون السلطات المحلية - تمويل الانتخابات" الذي ينظم تلقي الكتل الساعية لعضوية المجالس المحلية والبلدية للتمويل العام.

تتلقى الأحزاب والكتل الانتخابية القائمة والممثلة بالكنيست تمويلها لجولة الانتخابات المقبلة مسبقاً.

وتتلقى الأحزاب والكتل الانتخابية القائمة والممثلة بالكنيست تمويلها لجولة الانتخابات المقبلة مسبقاً، وتقام المعادلة على "وحدة التمويل" مضروبة بعدد مقاعد الكتلة القائمة في الكنيست الماضي زائد واحد، وإذا جاءت نتيجة الانتخابات بعدد مقاعد مختلف عن الكنيست الماضي يتم احتساب معدل المقاعد بين الجولتين.

أما الكتلة الجديدة أو الناشئة فلن تتلقى تمويلًا إلا بعد إعلان نتائج الانتخابات، حيث تحتاج إلى الحصول على نسبة (١٪) من الأصوات لكي تتلقى أموالاً عامة، وهي نسبة مختلفة عن نسبة الحسم للتمثيل في الكنيست والتي تبلغ ٢٥,٣٪.

ويزيد هذا الأمر من أعباء وتحديات الأحزاب الجديدة للدخول إلى معترك العمل البرلماني، حيث تلجأ عادة هذه الكتل إلى تلقي التبرعات الشخصية بحدود ما يسمح به القانون، وإلى الاقتراض من البنوك لحين انتهاء الانتخابات وإعلان نتائجها.

رغم ذلك، لا تخلو هذه الحسابات من بعض المفاجآت، فمثلاً بعد سقوط كتلة اليمين الجديد المفاجئ في انتخابات نيسان ٢٠١٩، صارت الكتلة مطالبة بسداد ١,٥ مليون شيكل لوزارة المالية، بعد أن كانت تلقتها مسبقاً قبل الانتخابات باعتبارها كتلة ممثلة بالكنيست السابق، إلا أن سقوطها غير من موقفها المالي أمام الكنيست.

وتشير الأرقام المعلنة عن إنفاق الكتل والأحزاب السياسية إلى مؤشرات مهمة عدة، إذ بلغ معدل الإنفاق للصوت الواحد في انتخابات عام ٢٠١٥ (٦١ شيكلا)، بينما حلت حركة شاس "اليهود الحريديم المتدينين" في المركز الأول من حيث الإنفاق للصوت الواحد بـ (١٠٢,٧) شيكل، كما أن حزب الليكود دائماً ما يحتل مراكز متقدمة في كفاءة الإنفاق المالي على أليته الانتخابية مقارنة بكل الأحزاب الكبيرة الأخرى.

مع هذا، تنفق الأحزاب ٤٢,٥٪ من موازنتها الانتخابية على نفقاتها الجارية التي تتكون بشكل رئيسي من أجور موظفي الحملات الانتخابية، أما في مجال الدعاية الانتخابية فتحتل وسائل التواصل الاجتماعي النسبة الأكبر من الإنفاق الدعائي بنسبة ٢٧٪، وهو ما يشير إلى تحول متراكم منذ سنوات تجاه استخدام الفضاء الرقمي كوسيلة رئيسية للتخاطب مع الجمهور.

كما أن استعراض ما تتلقاه الأحزاب من تمويل وما تنفقه في حملاتها ونشاطاتها يُنشئ "ميزاناً مالياً" في شكل عجز أو فائض لدى كل كتلة وحزب سياسي، وهنا ينبغي الإدراك أن الفائض في هذا الميزان (أي أن الحزب يتلقى أموالاً أكثر مما صرف) ينبغي إرجاعه إلى حسابات وزارة المالية بإشراف رئيس الكنيست ومراقب الدولة، أما العجز فهو مسؤولية تقع على كاهل الحزب.

وفي جولات الانتخابات ما بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩ سجل هذا الميزان لمجموع الكتل فائضاً كلياً بعد احتساب مدفوعات انتخابات الكنيست والمصاريف الجارية للأحزاب وانتخابات السلطات المحلية قدرته وزارة المالية بـ ٩٩ مليون شيكل، وفي ذلك مؤشر أن التمويل الحالي بصورته العامة يوفر إيرادات كافية للأحزاب والكتل السياسية تجعلها بمنأى عن تلقي تبرعات فردية أو مؤسساتية بحجم كبير، وهو ما تجلّى في اعتماد شبه مطلق على التمويل العام بحسب إحصاءات ٢٠١٥، حيث شكل ما نسبته ٩٨٪ من مجمل التدفقات النقدية للأحزاب والكتل الانتخابية (١٨٣ مليون شيكل مما مجموعه ١٨٨ مليون شيكل).

مع ذلك تبقى بعض النماذج المائلة على أحزاب سياسية تعاني من أزمة إنفاق مزمنة تتجاوز إيراداتها، مثلاً تجاوز إنفاق حزب "يهودوت هتوراة" (حريديم متدينين) إيراداته بـ ٣,٢ مليون شيكل في الفترة بين ٢٠١٣-٢٠١٧.

يذكر أن القانون يحظر على الأحزاب والكتل السياسية تلقي أموال وتبرعات من خارج، في حين يسمح للكتلة أو الحزب القائم بتلقي تبرعات شخصية من داخل إسرائيل تصل إلى ٢,٣٠٠ شيكل للفرد الواحد (مع أفراد عائلته) في سنة الانتخابات، كما يُسمح للكتلة الناشئة الجديدة بتلقي تبرعات شخصية تصل إلى ١١,٥٠٠ شيكل.

حصلت الأحزاب المختلفة خلال الانتخابات الأخيرة على زيادة مالية في تمويلها، حيث حصل كل عضو كنيست على مبلغ إضافي بقيمة ٤٣٠ ألف شيكل.

تم فرض هذا السقف للتبرعات الشخصية في تعديل قانون تمويل الكتل والأحزاب عام ١٩٩٤، وتم تخفيض سقفه السابق الذي بلغ ٥٤,٥٠٠ شيكل، ومن الملاحظ أن القانون يخفض مقدار التبرعات الشخصية المقبولة بعد الانتخابات خلال السنوات العادية من ولاية الكنيست.

كما أنه من المعروف قيام معظم الأحزاب الإسرائيلية بإجراء انتخابات داخلية مسبقة "برايمريز" لتحديد أولوية المترشحين على قوائمها، وقد تناول القانون هذه الانتخابات وتطرق كذلك إلى تمويلها، فرفع سقف التبرعات الفردية المسموح بقبولها إلى ١١,٣٨٠ شيكلا، وارتفعت أكثر في الكتل التي يبلغ عدد أعضائها المسجلين من أصحاب حق الاقتراع أكثر من ٥٠ ألف عضو، ويتنافس أعضاؤها على المركز الأول كرئيس للقائمة ومرشح لرئاسة الحكومة، حيث بلغت القيمة حسب آخر تعديل ٤٥,٤٧٠ شيكلا .

يتم تحديد مبلغ التمويل الذي يتلقاه كل حزب بحسب عدد المقاعد التي فاز بها الحزب في الانتخابات. بالإضافة لذلك، ينص القانون على سقف الإنفاق الذي تصرفه الأحزاب على الانتخابات. على الرغم من أن القانون يسمح للأحزاب، بالإضافة إلى التمويل الرسمي الذي تتلقاه، استخدام رسوم العضوية التي يدفعها أعضاء الحزب وأموال التبرعات أيضاً، إلا أنه لا يسمح للحزب بتلقي تبرعات من متبرع ليس لديه حق الاقتراع أو من شركة، ويحظر عليه تلقي تبرعات أصحابها مجهولو الهوية. بالإضافة لذلك لا يمكن للحزب الحصول على قرض من متبرع إلا من البنك. ومن أجل زيادة الشفافية بموضوع التبرعات حدد القانون أنه في العام الذي تجري فيه الانتخابات يجب على كل حزب أن ينشر بشكل مستمر على موقعه الإلكتروني كل تبرع بقيمة ١٠٠٠ شيكل أو أكثر.

حصلت الأحزاب المختلفة خلال الانتخابات الأخيرة على زيادة مالية في تمويلها، حيث حصل كل عضو كنيست على مبلغ إضافي بقيمة ٤٣٠ ألف شيكل، علماً أن المبلغ السابق الذي حصل عليه كل عضو كنيست كان ١,٣٨٤ مليون شيكل، ومن هنا حصل كل عضو كنيست على مبلغ ١,٨١٤ مليون شيكل، وحصلت كل قائمة على ٧٠٠ ألف شيكل بدون علاقة بعدد أعضاء الكتلة، وذلك ضمن قانون سنته الكنيست الثانية والعشرين قبل حلها. وقد طالب حزب الليكود بمبلغ إضافي عام بقيمة ١٣٠ مليون شيكل، بينما وافق حزب كاحول لافان على مبلغ ٦٢ مليون شيكل فقط، وبناء عليه تم الاتفاق بين وزير السياحة يريف لفين من حزب الليكود وبين أفني نيسانكورن رئيس حزب كاحول لافان، والذي أوضح أن الهدف مساعدة الأحزاب الصغيرة (أنظر لائحة رقم ١).

كان العام ٢٠١٩ عاماً صعباً للغاية وبالذات بما يتعلق بازدياد العجز في الميزانية، حيث وصل العجز أوجه خلال شهر حزيران ٢٠١٩ ووصل إلى ٣.٩٪ من مجمل الناتج المحلي؛ أي ما يعادل ٥٤ مليار شيكل.

لائحة رقم ١ - تمويل الأحزاب في الكنيست ٢٢ (مليون شيكل)

الحزب	المبلغ الإضافي	التمويل الكلي
الليكود - كولانو	١٥	٦٠,٤
العمل - غيشر	٣,٦	١٣,٤
كاحول لافان	١٥	٦٢,٥
يسرائيل بيتينو	٤	١٧
شاس	٥	١٩
اليمن الجديد	٢	٦
البيت اليهودي	٣	١١,٥
يهودت هتورا	٤	١٥
القائمة المشتركة	٦,٥	٢٦

تلقت الأحزاب تمويلاً انتخابياً بلغ ١٨٤ مليون شيكل في الانتخابات للكنيست الـ ٢٢، وفي المقابل، كان للأحزاب ديون مستحقة للكنيست بمبلغ ١٨٠ مليون شيكل، وعليه قامت بعض الأحزاب الكبيرة بالضغط لكي يشمل قانون تمويل الأحزاب الجديد بنداً يُمكن تأجيل دفع القروض للفترة ما بعد انتخابات الكنيست الرابعة والعشرين، وقد تمت المصادقة على هذا القانون في وقت لم يكن فيه أي ميزانية للدولة، وفي حين يعاني الاقتصاد بأكمله من أزمة اقتصادية خانقة، ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم والرفاه، بينما تطالب الأحزاب بزيادة المبالغ المُعدّة لتمويلها.^{٣٢}

٤,٣ العجز المالي في ميزانية الدولة في ظل انعدام حكومة ثابتة

تتواجد إسرائيل منذ عام أو أكثر في وضع تحكمها فيه حكومة انتقالية، وهو وضع لا تضع فيه القوانين الأساسية أي تقييدات على الحكومة، ولكن وفقاً لتعليمات المستشار الاقتصادي للحكومة، على الحكومة أن تمتنع عن إطلاق وعود انتخابية أو تنفيذ إصلاحات مختلفة ما عدا العمل في حالات طارئة وضرورية.^{٣٣}

كان العام ٢٠١٩ عاماً صعباً للغاية وبالذات بما يتعلق بازدياد العجز في ميزانية الدولة، حيث وصل العجز أوجه خلال شهر حزيران ٢٠١٩ ووصل إلى ٣,٩٪ من مجمل الناتج المحلي؛ أي ما يعادل ٥٤ مليار شيكل^{٣٤} مقارنة مع سقف أعلى للعجز بقيمة ٤٠,٢ مليار شيكل، وهو أعلى عجز سُجّل منذ العام ٢٠٠٠، وهو أيضاً أعلى من أرقامه القياسية السابقة التي سُجّلت خلال فترتين موازيتين في الأعوام ٢٠٠٣ و٢٠٠٩، حيث كان الاقتصاد الإسرائيلي يعاني من ركود اقتصادي، أو يخرج من ركود آخر. ووفقاً

من الواضح أن الاقتصاد الإسرائيلي يعاني حالياً من تباطؤ اقتصادي.

لخبراء وزارة المالية، وعلى رأسهم شيرا غرينبرغ، فمن المحتمل أن يصل العجز إلى ٢٢,٦ مليار مع نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٠، وهذا هو المبلغ الذي يجب تقليصه من ميزانية الدولة أو فرضه كضرائب جديدة لزيادة المدخولات الحكومية بهدف الإبقاء على سقف العجز كما تم الإعلان عنه وفقاً لسياسة الحكومة المالية.^{٢٥}

من الواضح أن الاقتصاد الإسرائيلي يعاني حالياً من تباطؤ اقتصادي، ولكنه لا زال بعيداً عن ركود محتمل. ويمكن القانون الإسرائيلي الحكومة اتخاذ بعض الإجراءات والخطوات دون أن تكون هناك حاجة لمصادقة المستشار القضائي للحكومة. من بين هذه الخطوات التي من شأنها سد العجز في الميزانية ولكن حتى كتابة هذا التقرير لم يتم البدء بأي واحدة منها:

- رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة بنسبة ١٪ وهي خطوة يمكن لوزير المالية القيام بها بشكل فوري دون أن يكون أي مانع قضائي لتنفيذها، وهي ستؤدي إلى زيادة مدخولات الدولة بقيمة ٥ مليار شيكل.
- يمكن في المرحلة الحالية، وقبل إقرار الميزانية القادمة وضمن المفاوضات الجارية للوصول إلى ائتلاف حكومي، أن يتم التنازل عن الأموال الائتلافية أو تقليصها بشكل جذري والتي تقرر منحها للأحزاب المختلفة بعد انتخابات ٢٠١٥، بعد أن وافقت الانضمام للائتلاف الحكومي، وقد طالبت هذه الأحزاب الحصول على هذه الأموال بناءً على اعتبارات سياسية (المدارس الدينية، المستوطنات، البؤر التوراتية، المهاجرون وما إلى ذلك) وكان بنيامين نتنياهو قد قرر تحويلها بعد تشكيل الحكومة عام ٢٠١٥ ومن شأن هذه الخطوة أن تؤدي إلى توفير مبلغ ١٠ مليار شيكل في حال تم التوصل إلى ائتلاف معارض لتحويلات مالية من هذا القبيل.
- تقليص عدد الوزراء والمكاتب الحكومية والتي تسبب ارتفاع العبء المالي على ميزانية الدولة علماً بأن هذه الوزارات بحاجة إلى توظيف مدراء عامين ونواب وموظفين مهنيين تدفع النفقات المتعلقة بهم من ميزانية الدولة. كانت الحكومة قد قررت قبل سنة ونصف اتخاذ قرار يُقلص بموجبه عدد الوزراء والوزارات الحكومية، ولكن هذا القرار لم يكف أنه لم يُطبَّق فحسب بل تم اقتراح فصل بعض الوزارات وزيادة عدد الوزراء خلال المفاوضات لتشكيل الحكومة بعد انتخابات نيسان ٢٠١٩. هذه الخطوة سوف تؤدي إلى توفير ما يقارب مليار شيكل سنوياً.
- العمل على إعادة التقييدات المتعلقة بعدد الوزراء بحيث لا يتجاوز عددهم ثمانية عشر وزيراً وأربعة نواب لكل وزير، وقد كانت لتنتيها هو نوايا بتشكيل

حكومة تضم ٢٦ وزيراً ولكل وزير بين ٨ - ٩ نواب وأراد جاهداً أن يلغي التقييد المذكور أعلاه، ولكن حل الكنيست الثانية والعشرين أدى إلى وقف هذه المحاولات. تكلفة مكتب الوزارة تتراوح بين ٤,٥ مليون شيكل إلى ٦,٥ مليون شيكل سنوياً، بينما تتراوح تكلفة مكتب نائب الوزير بين ٢ مليون شيكل إلى ٣ مليون شيكل. بالإضافة لذلك، فإن الوزارة تحصل على ميزانيات قد تصل إلى مئات الملايين من الشواكل، وهي وزارة لا حاجة لها أصلاً. وفي هذا السياق يجب إلغاء قرار الحكومة الراهنة والقاضي بتوظيف قائم مقام لوكلاء الوزارات المختلفة وهو توظيف سياسي للتعبير عن الثقة تكلفته عالية جداً وتزيد الأمور بيروقراطية. اتباع هذه الخطوة سيؤدي إلى توفير ٣٠٠ مليون شيكل على مدار أربعة سنوات.

- الامتناع عن سن القانون النرويجي المربع سوف يوفر مبلغ ٦٠٠ مليون شيكل لخزينة الدولة. ينص هذا القانون على أن يستقيل أربعة وزراء من منصبهم ويتم تعيين أربعة أعضاء جدد حسب موقعهم في القائمة. ويتم النقاش في الحكومة على سن القانون النرويجي الأكبر وينص على استقالة كل الوزراء ونوابهم وإدخال أعضاء كنيست جدد بدلهم، وعليه سيتم إدخال من ٣٠ إلى ٣٥ عضو كنيست جديد.

- تجميد إقامة مسكن ومكتب جديد لرئيس الوزراء وبيع الطائرة الخاصة به سيدخل لخزينة الدولة مبلغ ١,٣ مليار شيكل. وقد خصصت حكومة نتنياهو الثالثة، وبمعارضة وزير المالية حينئذ، يائير لابيد، مبلغ ٨٦٠ مليون شيكل لإقامة بيت ومكتب جديدين لرئيس الوزراء وشراء طائرة له. وقد تم بالفعل إحضار طائرة وصلت تكلفتها إلى ٥٨٠ من أصل ٧٢٩ مليون شيكل خصّصت لهذا الغرض، وباشرت الطواقم المختلفة العمل على ترميمها وستكون جاهزة وقت قصير، وبما أن أعمال الترميم لم تنته بعد، لا يمكننا تقدر التكلفة الكاملة لتجهيز الطائرة بشكل تام. في المقابل تمت حتى الآن أعمال تخطيط مسكن ومكتب لرئيس الوزراء، ولكن من الممكن تجميد الأعمال الأخرى في هذا السياق.^{٣٧}

٤,٤ تخفيض التدريب الائتماني وتجميد إصلاحات بنوية

سوف تؤثر الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الانتخابات على إسرائيل بشتى الوسائل، ومن بينها تقليص تدريجها الائتماني من قبل وكالات تدريب الائتمان العالمية، والتي تقرر حجم الفائدة التي ستدفعها دولة إسرائيل على قروض حصلت

سوف تؤثر الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الانتخابات على الدولة بشتى الوسائل، ومن بينها تقليص التدريب الائتماني للدولة من قبل وكالات تدريب الائتمان العالمية.

عليها من بنوك عالمية وحكومات أجنبية. ومن المعروف أن التدرج الحالي لإسرائيل هو AA- والذي تمت المصادقة عليه من قبل شركة S&P في الأول من شباط ٢٠٢٠، ومن المتوقع أن تفقد هذه الوكالات ثقتها بالاقتصاد الإسرائيلي وتقرر رفع الفائدة على ديون الدولة. وفي المقابل، ازدياد العجز في ميزانية الدولة سوف يؤدي في نهاية المطاف إلى تقليصات عديدة ورفع الضرائب بشكل حاد.^{٣٨}

ومن بين الأضرار المتوقعة لإجراء ثلاث انتخابات خلال عام واحد، الجمود الحاصل على إثر عدم وجود حكومة ثابتة ووجود حكومة انتقالية، وبالأساس تجميد مشاريع إصلاحية مهمة عديدة، تم العمل عليها عدة سنوات وهي بعيدة من أن تتحقق. من هذه المشاريع الإصلاحية: رفع سن التقاعد للنساء، تحسين البنية التحتية للهواتف الخليوية، إقامة مطار مُكَمَّل لمطار بن غوريون، تنظيم تصدير واستيراد الكنايبس الطبي، تعيين مفتش عام للشرطة وغيرها.

إجمال

تم في هذا الفصل استعراض أهم المؤشرات التي تظهر قدرة الاقتصاد حتى اللحظة على احتواء الصدمات، مع المعرفة المسبقة أن الاقتصاد العالمي يتعرض لأزمة قوية خلال العام ٢٠٢٠، بسبب انتشار وباء كورونا. لقد دخل الاقتصاد الإسرائيلي حالة صدمة فعلا، إذ قفزت نسبة البطالة من ٧,٧٪ نهاية ٢٠١٩، إلى ١٨٪ حتى اللحظة (٢٤/٣/٢٠٢٠)، ومن الواضح أن النتائج المستقبلية عميقة جدا. رصد هذا الفصل المشهد الاقتصادي الإسرائيلي عام ٢٠١٩، وأظهر أن العام شهد على الرغم من عدم وجود حكومة ثابتة شهد مرونة تجلت بنمو اقتصادي بلغ ٥,٣٪ في الناتج المحلي الإجمالي، وتشغيل كامل مع معدل للبطالة منخفض نسبيا للأعوام السابقة (٨,٣٪) مقارنة بـ ٤٪ في العام ٢٠١٨.

ولم ترتفع معدلات التضخم المالي، حيث بلغ معدل التضخم المالي ٠,٦٪، مسجلا نسبة أقل من نسبة الحد الأدنى التي يطمع إليها البنك المركزي ووضعتها هدفا له. لقد أظهر هذا الفصل أيضا، أن أدوات السياسة المالية لم تكن مطابقة للتخطيط، وارتفع العجز في الحكومي في الميزانية، إذ بلغت نسبة الإنفاق ١٠٧٪ من ميزانية الإنفاق الأصلية المخطط لها، وشكل هذا العجز ٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فيما كان مخطط له أن يشكل ٢,٩٪ من الناتج الاجمالي المحلي. كذلك لم تسر المدخولات في مسار ميزانية المدخولات المخطط لها في الميزانية العادية وانخفضت عن العام السابق. أما الدين الخارجي العام فانخفض إلى نسبة ٦٠٪ من الناتج المحلي، وانخفض الدين الحكومي إلى نسبة ٥٨,٦٪ من مجمل الناتج المحلي، وإلى

مستوى أقل من المطلوب حسب ميثاق ماسترخت لدول التعاون والتنمية. وفي إطار السياسات النقدية، تبين أن نسبة الفائدة التي يعينها بنك إسرائيل لم تتغير منذ تشرين الثاني ٢٠١٨ وبقيت بنسبة ٢,٥ ٪. كما أظهر هذا الفصل أن رصيد البنك المركزي ارتفع ليصل إلى ١٢٩ مليار شيكل مشكلاً ٢٢,٨ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

على الرغم من هذا الأداء الجيد، وفي ظل حكومة غير ثابتة، وانتظار تشكيل حكومة جديدة ومع اتضاح أزمة الكورونا، فإن المستقبل القريب أعطى إشارات الأولية في الأسواق المالية وسوق العملات الأجنبية وسوق العمل والمنتجات وكافة الأسواق أن عام ٢٠٢٠ سيشهد أزمة اقتصادية حادة قد تمتد لعدة سنوات.

الأزمة الاقتصادية تضرب البلاد حالياً بطولها وعرضها، وجرت تقديرات أولية للخسائر المتوقعة نتيجة لذلك ما بين ٧٠ - ٩٠ مليار شيكل حسب تصريحات مدير عام وزارة المالية وبنك إسرائيل، وفي الواقع فإن التقديرات لجهات مختلفة تتحدث عن خسارة عشرات مليارات الشواكل نتيجة لهذا الواقع ومن المحتمل أن تتعدى المائة مليار شيكل. توقع خبراء في وزارة المالية أن يكون الانخفاض في نمو الناتج حتى الآن ما يقارب ٣ ٪ ما سيؤدي إلى انخفاض في إيرادات الدولة بنسبة ٢,٨ ٪. وأضافت الوزارة أيضاً أن هناك قدراً كبيراً من عدم اليقين بشأن خصائص انتشار الفيروس وتأثيراته على الاقتصاد العالمي والمحلي، وكلما استمرت الأزمة في التفاقم، سيزيد ذلك بالتأثير على الاقتصاد.

علينا أن نذكر أن هذه التقديرات ليست نهائية، علماً بأن هذه الأزمة هي حدث متدرج لم ينته بعد.

إن تقدير للخسائر الناجمة عن الخطوات الاقتصادية، يخضع لسيناريوهات مختلفة، ترتبط بالتنفيذ والفترة الزمنية لهذا الوباء وكل الخطوات الاقتصادية التي عمل بها من قبل الحكومة وشركاؤها في القرار تقتصر على المدى القصير وال المدى المتوسط، ومن هذا المنطلق فإن الخسائر المتوقعة لهذه الفترات تعتمد على سيناريوهات عديدة نأخذ منها اثنين، الأول توقف الوباء خلال شهرين إلى ثلاثة، والثاني استمرار الوباء لفترة تزيد عن ثلاثة أشهر:

السناريو الأول، ومتوقع أن تكون نتائج كالآتي:

- تراجع في معدلات النمو وبلوغ نمو سلبي في الربع الثاني من السنة.
- معدلات بطالة حادة.
- دخول أسر كثيرة إلى دائرة الفقر والعوز.

على الرغم من الأداء الجيد، وفي ظل حكومة غير ثابتة، وانتظار تشكيل حكومة جديدة في القريب العاجل، فإن المستقبل القريب أعطى إشارات الأولية السلبية.

- تراجع في الطلب المحلي والعالمي.

وحسب هذا السيناريو فان الاقتصاد الإسرائيلي، سيدخل إلى حالة من الركود حتى الربع الثالث للسنة الحالية، مع وجود عجز متزايد في ميزانية الحكومة مع خسائر تقارب المائة مليار شيكل، وهو سيناريو قريب من توقعات وزارة المالية والبنك المركزي.

أما السيناريو الثاني ومع استمرار الوباء فإن نتائجه المتوقعه كالآتي:

- ارتفاع حاد في معدلات البطالة.

- انخفاض في الإنفاق الأسري والشخصي.

- دخول حاد للأسر إلى دائرة الفقر.

- تراجع في الصادرات.

- تراجع في الاستيراد.

- تراجع في احتياط العملة الأجنبية.

- انخفاض في مدخولات الحكومة.

- انخفاض في الإنفاق العام.

- انخفاض في الطلب المحلي والعالمي.

- كساد اقتصادي ومعدلات نمو سلبية.

هذا كله مع استمرار الأزمة الاقتصادية مدة تزيد عن السنة الواحدة، وترك آثار سلبية على الاقتصاد المحلي والعالمي يستمر عدة سنوات، وتحمل الاقتصاد الإسرائيلي عبئاً ثقيلًا تزيد به خسائره الاقتصادية عن ١٥٠ مليار شيكل في العام ٢٠٢٠.

في كل الحالات، فإن التوقعات للأداء الاقتصادي في العام ٢٠٢٠ تشير إلى وجود تراجع في النمو المحلي والعالمي وزيادة في الدين الخارجي، وتليها حالة من التضخم المالي نتيجة للآثار المتوقعه لهذا الوباء.

الهوامش

١. دائرة الإحصاء المركزية ٢٠٢٠. خبر للإعلام على الرابط https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/Do-clib/2020/070/08_20_070b.pdf (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/١٠)
٢. دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠٢٠. خبر للإعلام على الرابط https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/Do-clib/2020/020/16_20_020b.pdf (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/١٠)
٣. دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠٢٠. خبر للإعلام، على الرابط https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/Madad/Do-clib/2020/016/10_20_016b.pdf (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/٤).
٤. دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠٢٠. على الرابط https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/Do-clib/2020/028/20_20_028b.pdf (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/٢).
٥. <https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5590006,00.html> تاريخ مشاهدة ١٧ آذار ٢٠٢٠.
٦. نفس المصدر.
٧. نفس المصدر.
٨. نفس المصدر السابق.
٩. موقع بنك إسرائيل على الرابط https://www.boi.org.il/he/NewsAndPublications/RegularPublications/Docu-ments/doch04/p1_2_4.pdf تاريخ مشاهدة ١٨ آذار ٢٠٢٠.
١٠. موقع بنك إسرائيل على الرابط https://www.boi.org.il/he/NewsAndPublications/.../Documents/.../f_22.pdf تاريخ مشاهدة ١٨ آذار ٢٠٢٠.
١١. موقع دائرة الإحصاءات المركزية على الرابط https://old.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.htm?hodaa=20190825 تاريخ مشاهدة ١٨ آذار ٢٠٢٠.
١٢. أطرش، عاص، في غانم هنيده (تحرير) تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٩، رام الله، ص ١٦٤-١٦٧.
١٣. وزارة المالية، ٢٠٢٠. "تنفيذ ميزانية ومدخولات الحكومة من الضرائب لسنة ٢٠١٩: على الرابط https://www.gov.il/BlobFolder/news/press_06012020_b/he/PressReleases_files_press_06012020_file.pdf (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/١١).
١٤. المصدر السابق.
١٥. المصدر السابق.
١٦. وزارة المالية، ٢٠٢٠. "مقياس اولي لمعدل الدين الخارجي بالنسبة للنتاج"، على الرابط https://www.gov.il/he/Depart-ments/news/press_20012020 (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/٢٩).
١٧. بنك اسرائيل، ٢٠٢٠. قرارات متعددة للجنة النقدية خلال العام ٢٠١٩ وبداية ٢٠٢٠. موقع بنك اسرائيل، القدس.
١٨. بنك اسرائيل، ٢٠٢٠. "رصيد العملة الاجنبية لشهر كانون الأول ٢٠١٩" على الرابط <https://www.boi.org.il/he/NewsAndPublications/PressReleases/Pages/7-1-2020.aspx> (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/١٦).
١٩. بنك اسرائيل، ٢٠٢٠. على الرابط <https://www.boi.org.il/he/NewsAndPublications/PressReleases/Pages/24-2-2020.aspx> (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/١٤).
٢٠. موقع الجزيرة على الرابط <https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2020/2/28> وباء كورونا-خسائر-السياحة-تتدرج-بإزمة-الاقتصاد-الإسرائيلي تاريخ مشاهدة ١٦ آذار ٢٠٢٠.
- ٢١.
٢٢. موقع وزارة المالية على الرابط https://www.gov.il/he/Departments/news/press_16032020_b تاريخ مشاهدة ١٦ آذار ٢٠٢٠.
٢٣. موقع وزارة المالية على الرابط https://www.gov.il/he/Departments/news/press_16032020_b تاريخ مشاهدة ١٦ آذار ٢٠٢٠.
٢٤. المحلل الاقتصادي متان حودوروف على موقع قناة ١٣ الإخبارية على الرابط <https://13news.co.il/item/news/eco-nomics/economy/coronavirus-israel-scenario-1023662> آذار ٢٠٢٠.
٢٥. موقع عرب ٤٨ على الرابط <https://www.arab48.com/إسرائيليات/أخبار/١٦/٠٣/٢٠٢٠/كورونا-في-البلاد-حظر-كامل-وتعطيل-للاقتصاد> تاريخ مشاهدة ١٩ آذار ٢٠٢٠.
٢٦. موقع وزارة المالية على الرابط https://www.gov.il/he/Departments/news/press_08032020 تاريخ مشاهدة ١٩ آذار ٢٠٢٠.
٢٧. صحيفة يديعوت أحرونوت، على الرابط <https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5641527,00.html> تاريخ مشاهدة ١٦ آذار ٢٠٢٠.
٢٨. اتحاد الصناع، ٢٠٢٠. على الرابط: https://www.industry.org.il/index.php?dir=site&page=union_articles&op=item&cs=6125&langpage=heb آذار ٢٠٢٠.
٢٩. صحيفة يديعوت على الرابط <https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5590012,00.html> تاريخ مشاهدة ١٦ آذار ٢٠٢٠.

٣٠. اتحاد الغرف التجارية على الرابط <https://www.chamber.org.il/newslobby/press/98079> /تاريخ المشاهدة ١٦ آذار ٢٠٢٠
٣١. صحيفة يديعوت أحرونوت على الرابط <https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5592607,00.html> /تاريخ المشاهدة ١٦ آذار ٢٠٢٠
٣٢. صحيفة يديعوت أحرونوت على الرابط <https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5639951,00.html> /تاريخ المشاهدة ١٨ آذار ٢٠٢٠
٣٣. موقع المعهد الإسرائيلي للديموقراطية على الرابط <https://www.idi.org.il/articles/27002> /تاريخ المشاهدة ١٧ آذار ٢٠٢٠
٣٤. موقع صحيفة كالكاليست على الرابط <https://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3765751,00.html> /تاريخ المشاهدة ١٧ آذار ٢٠٢٠
٣٥. موقع وزارة المالية على الرابط <https://mof.gov.il/AG/BudgetExecution/BudgetExecutionReports/Pages/Cur-rentBudgetExecutionReports.aspx> /تاريخ المشاهدة ١٧ آذار ٢٠٢٠
- ٣٦.
٣٧. نفس المصدر السابق.
٣٨. موقع بنك إسرائيل على الرابط [https://www.boi.org.il/he/NewsAndPublications/PressReleases/Pages-es/10-2-2020.aspx](https://www.boi.org.il/he/NewsAndPublications/PressReleases/Pages/es/10-2-2020.aspx) /تاريخ المشاهدة ١٨ آذار ٢٠٢٠

المشهد الاجتماعي

«متلازمة المال والسلطة»: فجوات تزداد عمقا

نبيل الصالح

مدخل

يتابع فصل المشهد الاجتماعي الإسرائيلي في هذا التقرير التطورات الأساسية في أربع قضايا أساسية كان لها إسهام كبير في تشكيل المشهد الاجتماعي في إسرائيل في سنة ٢٠١٩، تضم أولا قضية الفساد السلطوي، وثانيا الفوارق الاقتصادية-الاجتماعية في مجالات الحياة المختلفة، وثالثا التطورات في أوضاع مجتمعات اليهود الحريديين، ورابعا احتجاجات الاثيوبيين وصورة أوضاعهم العامة. ويتابع الفصل هذه القضايا على ضوء اتباع الحكومات المتتالية منذ عقدين على أقل تقدير اقتصادا نيوليبراليا ساهم في تعميق الفجوات الاجتماعية، وفي خدمة مصالح قطاع الأعمال والمصالح الكبرى للمستثمرين الكبار، حيث تم منحهم جملة من التسهيلات الضريبية، وتسهيل شروط القروض البنكية والدعم الحكومي، فيما تم في المقابل تقليص الإنفاق العام على الخدمات الأساسية لمجمل السكان وبضمنهم الطبقات الفقيرة. ويُجمع محللون اقتصاديون من المعارضين للتوجه النيوليبرالي أنّ الفجوات الاقتصادية وغياب المساواة وصلا في إسرائيل، بحيث أصبحت أصحبا يهددان سيرورة النمو، ويمسّان بالتماسك الاجتماعي، ويؤديان إلى ارتفاع حدة التوتر الاقتصادي، الذي يُضاف إلى التوترات الناجمة عن تصدّعات أخرى مزمنة في المجتمع الإسرائيلي.

يُجمع محللون اقتصاديون من المعارضين للتوجه النيوليبرالي أنّ الفجوات الاقتصادية وغياب المساواة وصلا في إسرائيل، بحيث أصبحت أصحبا يهددان سيرورة النمو، ويمسّان بالتماسك الاجتماعي.

ونلاحظ في الآونة الأخيرة ازدهاراً لظاهرة «متلازمة المال والسلطة» ذات الأثر الواسع على وضع السياسات في كافة المجالات الحياتية، سواءً على المستوى القطري أو المحلي. يساهم هذا في إبقاء الحال على ما هو عليه، بما يخدم مصالح المستفيدين من هذا التلازم.

واخترنا هذا العام أن نسلط الضوء على التغيرات التي تشهدها مجموعتان في المجتمع، هما الحريديون والأثيوبيون. تتبعنا في هذا الإطار التغييرات العميقة التي يمر بها المجتمع الحريدي في إسرائيل من ناحية ديمغرافية واجتماعية وتأثير ذلك على المجتمع الإسرائيلي عامة، لا سيّما وأن الحريديين أصبحوا يشكلون جزءاً ملموس الحضور على كافة الأصعدة، كما أن نسبتهم من بين السكان أخذت في التزايد بسرعة. وقد كان للتوتر بين المتدينين والعلمانيين حضوراً متواصل على الأجندة اليومية للجمهور اليهودي، ساهم فيه، في ٢٠١٩، خوض الانتخابات البرلمانية مرتين متتاليتين في إسرائيل في السنة نفسها. وتتبعنا أيضاً احتجاجات اليهود الأثيوبيين وانعدام الثقة بالشرطة، وتتبعنا أوضاعهم الاجتماعية وواقعهم العام والتغيرات التي شهدتها أوضاعهم في السنة المنصرمة.

١. مؤشر الفساد في ٢٠١٩

نُشر في بداية سنة ٢٠٢٠ مؤشر الفساد العالمي لسنة ٢٠١٩ (CPI 2019) وهو تقرير تنشره سنوياً المنظمة العالمية Transparency International ولها ١٠٠ فرع في العالم، من ضمنها فرع في إسرائيل يشرف على قياس الفساد في أعين سكان الدولة.

بين هذا التقرير أن إسرائيل أصبحت تحتل المكان ٣٥ على المؤشر (من ١٨٠ دولة) حاصلة على علامة ٦٠ (من ١٠٠). ويتضح من متابعة التطورات في هذا الأمر في السنوات الأخيرة أن هناك تراجعاً مستمراً في موقع إسرائيل للسنة الثالثة على التوالي، ففي ٢٠١٦ احتلت إسرائيل الموقع ٢٨ من بين ١٨٠ دولة، وكانت علامتها ٦٤، في ٢٠١٧ تراجعت إلى الموقع ٣٢ وعلامة ٦٢، في ٢٠١٨ تواصل التراجع لتحتل الموقع ٣٤ وعلامة ٦١. ويتضح من تقرير المؤشر أن سبعة مواقع فقط تفصل بين إسرائيل وبين الخط الأحمر للملازم لعلامة ٥٠، والذي تعتبر الدول التي تدرج تحته دولا ذات مستوى فساد عال. ومقارنة بالدول الأعضاء في منظمة OECD، هناك تراجع في موقع إسرائيل أيضاً، إذ إنها مدرجة في الثلث الأدنى بين هذه الدول من حيث مستوى الفساد، وتحتل الموقع ٢٤ من بين ٣٦ دولة. ومن الجدير

يرأح موقع إسرائيل على سلم الفساد العالمي مكانه في النصف الثاني من عشربة الثلاثينات منذ سنة ٢٠٠٦.

مؤشر الديمقراطية الإسرائيلي: يعتقد (٥٨٪) من الإسرائيليين أن قيادة الدولة فاسدة.

بالذكر أن موقع إسرائيل على سلم الفساد العالمي يراوح مكانه في النصف الثاني من عشرية الثلاثينات منذ سنة ٢٠٠٦. هذا بعد أن راح بين الدرجات ١٤-٢٢ في تسعينيات القرن الماضي^٢. ويمكن تفسير هذا التراجع والثبات عليه في عدم مواجهة ظاهرة الفساد، أو الفشل في محاربتها. كما أن موقع إسرائيل من حيث تدرج الفساد بين دول الـ OECD يقلق أوساط المدافعين عن نزاهة الحكم في إسرائيل. وبحسب مؤشر الديمقراطية الذي يصدر على نحو دوري عن المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، يعتقد (٥٨٪) من الإسرائيليين أن قيادة الدولة فاسدة، مع الإشارة إلى أنه منذ بداية فحص هذا الأمر في سنوات سابقة سُجل ارتفاع متواصل في من يعتقدون أن قيادة الدولة فاسدة.

١.١ قضايا فساد نتياهو

لم تختلف وتيرة قضايا الفساد في إسرائيل عام ٢٠١٩، عنها في السنوات الماضية. لكن الاهتمام به تعاضم بسبب ارتباطه برأس الهرم السياسي بنيامين نتياهو، وبالانتخابات البرلمانية المتكررة.

وفي هذا السياق، أعلن المستشار القانوني للحكومة أفحاي مندلبليت في ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٩ نيته تقديم لوائح اتهام ضد رئيس الحكومة نتياهو في الملفات المعروفة باسم ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ و ٤٠٠٠.

وبالفعل، قام مندلبليت في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٠ بتقديم لوائح اتهام ضد نتياهو تفصل مخالفات ارتكبها هذا الأخير خلال الفترة التي كان فيها رئيس حكومة. قدمت لائحة اتهام ولأول مرة بتاريخ إسرائيل ضد رئيس حكومة في منصبه، وتضمنت لائحة الاتهام شبهة تلقي نتياهو رشوة في القضية المعروفة بـ «الملف ٤٠٠٠»، بالإضافة إلى تقديم لائحة اتهام آخرين بشبهتي الاحتيال وخيانة الأمانة في القضيتين المعروفتين باسم «الملف ١٠٠٠» و «الملف ٢٠٠٠».

ويُتهم نتياهو بتلقي الرشوة في «الملف ٤٠٠٠»، على خلفية قيامه بالدفع قداماً بمصالح رجل الأعمال الإسرائيلي شاؤول ألوفيتش المالك الرئيسي لشركة «بيزك» للاتصالات، في مقابل تغطية أخبار رئيس الحكومة وعائلته بشكل إيجابي في الموقع الإخباري «واللا» الذي يمتلكه ألوفيتش. وتم إغلاق الملف ضد زوجة رئيس الحكومة سارة في هذه القضية، في حين سيتم توجيه تهمة تلقي الرشوة إلى ألوفيتش وزوجته. وفي «الملف ١٠٠٠»، وجهت إلى نتياهو تهمة الاحتيال وخيانة الأمانة بشبهة تلقيه عطايا من الثري أرنون ملتشين. ولن يتم توجيه أي تهمة ضد ملتشين في هذه القضية.

ووجهت تهماً بالاحتيال وخيانة الأمانة في «الملف ٢٠٠٠» على خلفية اتصالات جرت بين نتنياهو ومالك صحيفة «يديعوت أchronوت» وناشرها أرنون (نوني) موزس من أجل التضييق على صحيفة «يسرائيل هيوم» المنافسة في مقابل قيام «يديعوت أchronوت» بنشر أخبار عن رئيس الحكومة بصورة إيجابية. وسيتم اتهام موزس بالرشوة.

ملفات الفساد الخاصة بنتنياهو^٢

«الملف ١٠٠٠»: تضارب مصالح خطر - نتنياهو متهم بالحصول على هدايا من أثرياء، في مقدمتهم المنتج الهوليوودي الإسرائيلي الأصل أرنون ملتشين، والمستثمر الأسترالي جيمس باكر، في مقابل حصولهما على خدمات، قال مندبلت بنيتيه اتهام نتنياهو بالاحتيال وخيانة الأمانة، وإغلاق القضية ضد ملتشين.^٤

وبحسب مندبلت، فإن نتنياهو متهم بتضارب مصالح خطر بين التزاماته تجاه مانحين والتزاماته تجاه الجمهور. وقال إن رئيس الحكومة وزوجته حصلتا على هدايا تصل قيمتها إلى ١٤٦, ٧٠١ شيكلا، ٩٧٢, ٤٧٧ شيكلا منها سيجار وشمبانيا ومجوهرات من ملتشين، و١٧٤, ٢٢٩ شيكلا سيجار وشمبانيا من باكر.

وكتب مندبلت بهذا الشأن مخاطباً نتنياهو: «بالإضافة إلى العلاقات الودية بينكم حصلت على عدة خدمات، أحياناً رداً على طلباتك المحددة... وأحياناً قدمت لك هذه الخدمات من أجل التأثير على موقفك العام كرئيس حكومة».

«الملف ٢٠٠٠»: إلحاق أضرار خطيرة بثقة الجمهور - في قضية «الملف ٢٠٠٠»، التي تدور حول اتهامات باتفاق نتنياهو مع ناشر صحيفة «يديعوت أchronوت» ومالكها أرنون (نوني) موزس حول إضعاف صحيفة «يسرائيل هيوم» المنافسة في مقابل تغطية أكثر إيجابية في «يديعوت»، ينوي مندبلت اتهام رئيس الحكومة بالاحتيال وخيانة الأمانة، بينما سيتم توجيه تهمة تلقي رشوة إلى موزس. وورد أن هذه القضية أثارت جدلاً في مكتب مندبلت، وأن العديد من مسؤولي النيابة العامة بمن في ذلك المدعي العام الرئيسي قالوا إنه يجب اتهام نتنياهو بتلقي رشوة، بينما درس مندبلت احتمال عدم توجيه أي تهمة إلى رئيس الحكومة.

وبحسب الاتفاق المفترض بين موزس ونتنياهو، والذي لم يتم تطبيقه، قال رئيس الحكومة إنه سوف يدفع قدماً بتشريعات لتحديد انتشار صحيفة «يسرائيل هيوم» إذا ما طلب موزس من صحافيين وكتاب مقالات رأي تغيير مواقفهم السلبية عادة تجاه نتنياهو.

مندبلت: نتنياهو متهم بتضارب مصالح خطر بين التزاماته تجاه مانحين والتزاماته تجاه الجمهور.

وقال مندلبليت إنه سوف يسعى لتوجيه تهمة تلقي رشوة ضد موزس، لكن تهمة الاحتيال وخيانة الأمانة فقط ضد نتنياهو. ومع ذلك اتهم رئيس الحكومة بإلحاق أضرار خطيرة بثقة الجمهور، عبر إجراء مفاوضات مفصلة وواسعة النطاق مع موزس بشأن عرضه، بدلاً من وقف المسألة فوراً.

«الملف ٤٠٠٠»: علاقة مبنية على رشى - في قضية «الملف ٤٠٠٠»، التي تعتبر القضية الأخطر ضد رئيس الحكومة، يُتهم نتنياهو بالدفع قداماً بقرارات تنظيمية تعود بالفائدة على شاؤول ألوفيتش، المساهم المسيطر على شركة «بيزك» العملاقة للاتصالات، في مقابل الحصول على تغطية إيجابية من موقع «واللا» الإخباري الذي يملكه ألوفيتش. وأعلن مندلبليت في هذه القضية عن نيته اتهام كل من نتنياهو وألوفيتش بتلقي رشوة والاحتيال وخيانة الأمانة، مضيفاً أن العلاقة بين الطرفين بنيت على أساس «خذ وأعط»^٦.

وقال مندلبليت إن نتنياهو تدخل بشكل سافر ومستمر، وأحياناً حتى بشكل يومي، في المضامين التي ينشرها موقع «واللا» الإخباري، وسعى أيضاً للتأثير على تعيين مسؤولين رفيعين [محررين وصحافيين] عبر تواصله مع ألوفيتش وزوجته إيريس. وضمن ألوفيتش تغطية إيجابية لنتنياهو في «واللا»، ثاني أكبر مواقع الأخبار في إسرائيل، وتغطية منتقدة لمنافسي نتنياهو، خصوصاً في فترات الانتخابات في سنتي ٢٠١٣ و٢٠١٥.

ويُتهم نتنياهو بالدفع من أجل السماح لمستشاره الإعلامي نير حيفتس، الذي أصبح لاحقاً شاهد ملك، بتحرير مقابلة مع نتنياهو، وتم قبول الطلب. في المقابل تدخل نتنياهو في قرارات تنظيمية وتجارية أخرى أدت إلى حصول ألوفيتش على نحو ٨,١ مليار شيكل.

وتعود الاتهامات بإساءة الإدارة إلى قيام نتنياهو باستبدال غلعاد إردان كوزير اتصال في تشرين الثاني ٢٠١٤، فيما اعتبره البعض انتزاع سلطة للحصول على سيطرة أكبر على قطاعات الإعلام والاتصالات. وقام بعدها بإقالة المدير العام لوزارة الاتصال أفي بيرغر عبر الهاتف في أيار ٢٠١٥، وعين فيلبر مكانه. وكانت هذه الخطوة، بالإضافة إلى إصرار نتنياهو على أن تشمل الاتفاقيات الائتلافية سنة ٢٠١٥ بنداً يمنحه سيطرة حصرية على شؤون الإعلام، تهدف إلى إيجاد مواقف ليست فيها مواجهة بخصوص شركة «بيزك»، وهو ما سعى بيرغر لتقييده.

وأشار مندلبليت إلى أن «بيزك» بدأت تحظى تحت إدارة فيلبر بمعاملة تفضيلية. وعلى سبيل المثال، أطلقت إسرائيل سنة ٢٠١٤ إصلاحاً شاملاً لفتح سوق الهواتف

تميز عام ٢٠١٩ بوجود شبهة فساد طالت أربعة وزراء وأعضاء كنيست من المقربين لنتنياهو.

الأرضية والإنترنت التي كانت تهيمن عليها شركة «بيزنك» أمام المنافسة. وكان من المفترض بحسب الإصلاح المخطط أن تؤجر «بيزنك» حتى آذار ٢٠١٧ بُنيته التحتية لمنافسين من شركتي «بارتنر» و«سيلكوم» كي تتمكن من توفير خدمات هواتف أرضية وإنترنت، لكن مع تولي فيلبر الإشراف على تطبيق الخطة تراجعت «بيزنك» عن التزاماتها.

وكتب المستشار القانوني أن العلاقة بين نتنيهاو وألوفيتش شكلت تضارب مصالح سافراً، حيث تدخل ألوفيتش بفجاجة من أجل نتنيهاو في «واللا» مع التوقع الذي تحقق بالانتفاع تجارياً. واستخدم نتنيهاو نفوذه وصلاحياته للدفع قدماً بمصالح ألوفيتش، ما أدى إلى حصول هذا الأخير بشكل مباشر أو غير مباشر على ١,٨ مليار شيكل نتيجة قرارات نتنيهاو التنظيمية وغيرها.

وقال مندبليليت إنه يعتقد أن هناك أدلة كافية لمقاضاة نتنيهاو بتهمة تلقي رشى، بالإضافة إلى الاحتيال وخيانة الأمانة. وقال إنه يتفق مع الشرطة بشأن وجود علاقة مبنية على الرشى بين نتنيهاو وألوفيتش.^٧

وتميز عام ٢٠١٩ أيضاً بوجود شبهة فساد طالت أربعة وزراء وأعضاء كنيست من المقربين لنتنيهاو، هم: دافيد بيطان وزير الرفاه الاجتماعي، وحاييم كاتس، ونائب وزير الصحة يعقوب ليتسمان، ووزير الداخلية أرييه درعي.^٨

١.٢ الفساد في السلطات المحلية وفي الشركات الحكومية

عادت إلى الواجهة نهاية ٢٠١٩ ظاهرة الفساد المستشرية في السلطات المحلية، حيث تم الكشف عن قضية تلقي رشاوى بمبالغ طائلة من مقالين ورجال أعمال مقابل العمل على فوزهم بمناقصات من شركات تطوير البنية التحتية ومن سلطات محلية.^٩ ويُعتقد أن هذه القضية من أكبر قضايا الفساد في الحكم المحلي حتى الآن، وقد جرى اعتقال رئيسي سلطتين محليتين، هما كريات آتا وكريات يام، وعدد من الموظفين في شركات حكومية تعنى بتطوير البنى التحتية في إسرائيل ومجال البناء والأراضي.

إضافة إلى هذه القضايا، لم تختلف سنة ٢٠١٩ عن السنوات التي سبقتها فيما يتعلق بالكشف عن قضايا فساد في كافة المؤسسات الحكومية، وبضمنها الشرطة والجيش، وحتى في الجهاز القضائي الذي كان يعتبر في الماضي محصناً. وما زالت تتكشف معلومات جديدة ضمن قضية الفساد التي كان بطلها رئيس نقابة المحامين السابق ايبي نافييه الذي عمل وشغل آخرين، ضمن منصبه ووظيفته، من أجل تعيين قضاة من مقربيه، أو لقاء خدمات يقدمونها لهم.

لم تختلف سنة ٢٠١٩ عن السنوات التي سبقتها فيما يتعلق بالكشف عن قضايا فساد في كافة المؤسسات الحكومية، وبضمنها الشرطة والجيش، وحتى في الجهاز القضائي.

عمل نتنيهاو والمقربون منه على تصوير التحقيقات بقضايا الفساد بأنها تندرج ضمن سعي منافسيه إلى إسقاط حكم الليكود.

١.٣ الهجوم على مؤسسات مجابهة الفساد

يشن نتنياهو، منذ الكشف عن تورط نتنياهو في قضايا الفساد المذكورة أعلاه، وتورط آخرين من حزبه وأئتلافه في قضايا فساد أخرى، حملة تشكيك مستمرة بمؤسسات القضاء والقانون ذات الصلة، وصلت ذروتها في رد نتنياهو على قرار مندبلبيت تقديم لائحة اتهام ضده في ملفات ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ و ٤٠٠٠، واستخدامه تعبير «التحقيق مع المحققين»^١ وذلك في مسعى إلى تحويل المحققين إلى متهمين، ونزع شرعية المؤسسة، خصوصاً النيابة العامة، واتهامها بأنها تتحرك بدوافع مغرضة.

عمل نتنياهو والمقربون منه على تصوير التحقيقات بقضايا الفساد التي طالته وطالت المقربين منه بأنها تندرج ضمن سعي منافسيه إلى إسقاط حكم الليكود. ولذلك يشن نتنياهو وأنصاره من وزراء ونشطاء وكوادر اليمين هجوماً شرساً ضد الإعلام، متهمين إياه باليسارية وغياب الموضوعية والعمل على إسقاط حكم الليكود، وضد الجهاز القضائي والمستشار القضائي للحكومة ومراقب الدولة السابق، إضافة إلى التهجم على محققى الشرطة في وحدات التحقيق التي تحقق مع رجال السياسة المشتبه بهم بالتورط في قضايا فساد. وتقول أوساط في قيادة الشرطة إنَّ المقربين من نتنياهو يحاولون الإساءة إلى سمعة رؤساء أقسام التحقيقات في الشرطة الذين يتولون التحقيق، مثل قائد وحدة التحقيقات الأهم «لاهب ٤٣٣». وتشمل محاولات مقربي رئيس الحكومة استخدام شبكات التواصل لتشويه سمعة المحققين، ونشر أكاذيب ومعلومات غير صحيحة عنهم، في محاولة للتشكيك بمهنتهم ونزاهتهم وممارسة الضغط عليهم.^{١١}

وقد أضيف الجهاز القضائي إلى مجموعة الأهداف التي تتعرض للهجوم منذ مدة، كما ذكرنا، فالنيابة العامة مثلاً تتعرض منذ متابعة تورط نتنياهو في الفساد إلى هجوم يهدف إلى نزع شرعيتها، إذ نجد نتنياهو ووزرائه والكثير من أعضاء الكنيسة من الليكود يلحون إلى عدم حيادية المحققين في الفساد ويطالبون بـ «التحقيق مع المحققين». كذلك الأمر بالنسبة للصحافة التي تتهم بالانحياز ضد حكم نتنياهو والعمل على إسقاطه. فمثلاً في مقابلة أجرتها إذاعة الجيش الإسرائيلي مع نتنياهو في نهاية شهر كانون الأول ٢٠١٩ اتهم نتنياهو ما أسماه «حزب وسائل الإعلام» بالتعرض له بشكل مستمر. وهناك مؤسسات تعرّضت للسيطرة السياسية، كما حدث مع مؤسسة مراقب الدولة التي أصيبت بالشلل بعد تعيين مراقب الدولة الحالي الذي دعم حزب الليكود انتخابه.

وتدور في الآونة الأخيرة معركة حامية الوطيس بين وزير القضاء أمير أوحانا، من

خبراء: تتعرض مؤسسات حماية القانون في إسرائيل لهجوم كاسح على الرغم من أهميتها كذراع لمحاربة الفساد.

أشد المقربين إلى نتنياهو، والمستشار القضائي للحكومة مندبلت حول تعيين قائم بأعمال النائب العام، الأمر الذي يدل على درجة التهديد الذي تتعرض إليه مؤسسات فرض القانون وحماية سيادة القانون في إسرائيل التي يتوخى منها منع الفساد السلطوي، وضمان قيام الحكومة وهيئاتها بعملها لصالح المصلحة العامة. ويجمع الخبراء على أن مؤسسات حماية القانون في إسرائيل تتعرض لهجوم كاسح رغم أهميتها كذراع لمحاربة الفساد الذي بات يشكل مشكلة ملحة. كما يتفق الخبراء في السياسات العامة والإدارة أنه لا بديل عن هذه المؤسسات في منع الفساد، لأنها خلافاً للمحاكم وغيرها من أجهزة الإشراف والرقابة على عمل السلطة التنفيذية التي تحاسب الفاسدين بعد ارتكاب مخالفاتهم، فإن هذه المؤسسات تمنع حدوث الفساد بفعلها الاستباقيّ وبتأثيرها الواقي الذي يعتمد على أساليب اتخاذ القرارات في المؤسسات الحكومية وتنفيذ هذه القرارات بصورة قانونية سليمة. هذا الأمر يعزز تقاليد الإدارة السليمة ويعزز ثقة الجمهور بمؤسسات السلطة.^{١٢} ويعتقد خبراء الإدارة العامة أن محاربة الفساد في إسرائيل، كما في أي دولة أخرى، تتطلب تعزيز مؤسسات حماية القانون بالمزيد من التشريعات التي تحمي استقلالية هذه المؤسسات أمام كل محاولات التأثير السياسي باعتبارها مؤسسات مهنية غير سياسية عملها هو حماية سيادة القانون والصالح العام والقضاء على الفساد. كذلك يجب تخصيص موارد مالية كافية لهذه المؤسسات لضمان استقلاليتها ونجاحتها، وهو ما لا يحدث في إسرائيل.

دراسة جديدة: إسرائيل لا تزال من بين الدول العشر الأوائل في OECD في التفاوت في الدخل.

٢. الفجوات الاقتصادية والتفاوت الاجتماعي

ضمن انتهاج سياسات النيوليبرالية، سعت الحكومات المتتالية منذ عقدين على أقل تقدير، إلى دفع مصالح قطاع الأعمال والمصالح الكبرى للمستثمرين الكبار، ومنحهم جملة من التسهيلات الضريبية، وتسهيل شروط القروض البنكية والدعم الحكومي، عززت هذه السياسات مجموعة صغيرة نسبياً من الأغنياء وزادت ثروتهم الطائلة، لكنها أبقت أغلبية السكان خارج دوائر المستفيدين من النمو الاقتصادي. كشفت دراسة جديدة لدائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل، نشرت في تشرين الثاني ٢٠١٩ عن أن إسرائيل لا تزال من بين الدول العشر الأوائل في الـ OECD في التفاوت في الدخل، رغم تحسّن ضئيل، مقارنة بما كان عليه قبل خمس سنوات، حيث احتلت إسرائيل موقعاً بين الدول الخمس الأولى. بناءً على ذلك، فإن إحدى المظاهر الواضحة في إسرائيل هي وجود تقطّب؛ أي فجوة كبيرة بين قطبي سلم

الأجور، وفي حالتنا بين العشر الأعلى والعشر الأدنى على سلم التقسيم العشري للوضع الاجتماعي الاقتصادي.

تبين الدراسة أن مؤشر P10/P90 الذي يقيس التناسب بين دخل العشر الأعلى والعشر الأدنى على سلم التقسيم العشري للوضع الاجتماعي الاقتصادي وصل إلى ٤,٨؛ أي أن معدل الدخل في العشر الأعلى (٤٠,٢٥٤ شيكلا) يساوي ٤,٨ أضعاف الدخل في العشر الأدنى (٤,٧٨٦ شيكلا). ويعتبر هذا التفاوت الأعلى في الغرب. وإذا قارنا هذه الحقيقة مع السنة الماضية، نلاحظ وجود تراجع ملحوظ، حيث كانت قيمة المقياس في السنة الماضية ٤,٧؛ أي أن ارتفاعاً بقيمة ١٤٪ في المقياس حصل في سنة واحدة.^{١٣}

ويستدل من المعطيات التي وردت في التقرير أن الزيادة في التفاوت ليست نابعة من ارتفاع طراً على دخل العشر الأعلى، بل من انخفاض في دخل الفئات الأضعف اقتصادياً، وتحديداً في دخل الخمس الأدنى في التدرج أي في العشرين التاسع والعاشر الذين يشملان في الأساس العرب واليهود الحريديين، وهم ينتمون إلى مجموعات تتميز بمستوى تعليمي منخفض وارتفاع في عدد الأفراد في العائلة، وبنسبة مشاركة منخفضة في سوق العمل، وأجر منخفض بسبب مستوى التعليم المنخفض. وتفيد الإحصائيات الرسمية أن عدد الأفراد للعائلة من الخمس الأدنى هو ٤,١ مقارنة بـ ٢,٦ فرد في عائلات الخمس الأعلى، ومع ذلك فإن ما تنفقه الأسر من الخمس الأعلى يزيد بكثير عن إنفاق أسر الخمس الأدنى. ونجد الفروق الأكبر في النفقات في مجال المواصلات والاتصالات (٣,٨ ضعف)، الصحة (٢,٨ ضعف) صيانة الشقق ومكان المعيشة (٢,٤ ضعف) التعليم والثقافة (١,٩ ضعف) كما لوحظت فروق أقل في مجال الصرف على المنتجات الغذائية (١,٤ ضعف)، الملابس والأحذية (١,٥ ضعف) ولهذه الفروق انعكاس على مستوى الحياة بلا شك.^{١٤} ويذكر أن معدل عدد المعيلين في الأسرة من الخمس الأدنى هو ٠,٩ مقابل ١,٧ و ١,٨ في الخمس الخامس (الأعلى) والخمس الرابع الذي يأتي بعده.^{١٥}

إضافة إلى ما ذكر، توجد في المجتمع الإسرائيلي فروق جديدة في الأجور على أساس الانتماء القومي والإثني للعاملين، إذ يزيد الدخل الشهري للأجيريين من أصل أشكنازي عن معدل الأجر للأجيريين من أصل شرقي، في حين لا يزال معدل دخل الأجيريين العرب أقل بكثير. أما بالنسبة للفجوات بين أجور الرجال والنساء، فإن معدل الراتب الشهري للنساء يساوي ٦٦٪ من معدل الأجر الشهري للرجال.^{١٦}

لا تتبع الزيادة في تفاوت الدخل من ارتفاع طراً على دخل العشر الأعلى، بل من انخفاض في دخل الفئات الأضعف اقتصادياً.

إحصائيات رسمية: عدد الأفراد للعائلة من الخمس الأدنى هو ٤,١ مقارنة بـ ٢,٦ فرد في عائلات الخمس الأعلى، ومع ذلك فإن ما تنفقه الأسر من الخمس الأعلى يزيد بكثير عن إنفاق أسر الخمس الأدنى.

٢.١ لفجوات في التعليم

على الرغم من تحقيق بعض النتائج الإيجابية فيما يتعلق بالفجوات في التعليم والتعليم العالي في إسرائيل، حسب بعض مراكز الأبحاث الإسرائيلية التي تتابع التغييرات في هذا المجال، إلا أن هنالك فجوات لا تزال واسعة بين شرائح مختلفة حسب أوضاعها الاجتماعية-الاقتصادية، ولا سيما بين العرب واليهود^{١٧}. ولا تزال الفجوات تظهر في نسبة أحقية الحصول على شهادات إنهاء المدرسة الثانوية (البغروت)، وفي نسب الالتحاق بالتعليم العالي، ناهيك عن الفروق في الميزانيات التي تخصص للطلاب اليهود مقابل العرب، ومدارس المركز مقابل مدارس الضواحي^{١٨}. في هذا التقرير، سوف نتطرق إلى الفجوات من خلال حالتين محددين.

نُشرت في نهاية سنة ٢٠١٩ نتائج امتحان PISA الأخير، وهو امتحان يجري في دول OECD كل ثلاث سنوات بهدف فحص مدى حصول طلاب صفوف التاسع والعاشر (المرحلة الثانوية المبكرة) على مؤهلات التفكير والفهم التي تمكنهم من التعامل جيداً مع محيطهم. ويكون ذلك بواسطة فحص معرفتهم في مجالات فهم المقروء، الرياضيات والعلوم. وقد شارك في امتحان سنة ٢٠١٨، ٧٩ دولة، منها ٣٧ دولة عضو في منظمة OECD، وبلغ عدد الطلاب المشاركين أكثر من نصف مليون طالب. أُجري الامتحان في إسرائيل في شهر آذار ٢٠١٨ وتقدم إليه ٦٦٢٣ طالباً من ١٧٤ مدرسة تتراوح أعمارهم بين ١٥-١٦ سنة، من كافة تيارات التعليم (ما عدا التعليم الخاص لذوي الحاجات التعليمية الخاصة، التعليم الحريدي، والمدارس في القدس العربية).

تبين نتائج امتحان PISA أن تدرج إسرائيل مقارنة بباقي دول OECD جاء منخفضاً في نتائج المواضيع الثلاثة، حتى أنه جاء متراجعاً على سلم تدرج الدول المشاركة حسب معدلاتها مقارنة بـ ٢٠١٥.

كما اتضح أنه في هذه المرة أيضاً، كما في الامتحان السابق (٢٠١٥) الذي نشرت نتائجه في ٢٠١٦^{١٩}، يقل معدل العلامات في إسرائيل عن معدل العلامات في دول OECD وعن تحصيل الطلاب في جميع دول الغرب، ما عدا قبرص.

ويفهم من تحليل نتائج الامتحان الذي قامت به الهيئة المختصة في هذا الأمر في إسرائيل، أن الفجوات بين تحصيل الطلاب من شرائح اجتماعية مختلفة قد اتسعت بشكل عام، وأن الفجوات في إسرائيل (في النتائج) هي الأوسع من بين جميع الدول التي شاركت في هذا الامتحان. وبهذا تتشابه إسرائيل مع دول مثل مالطا ولينان ودولة الامارات، فمثلاً كانت الفجوة بين معدل الطلاب اليهود ومعدل الطلاب العرب، الذين تراجعوا بشكل حاد، ١٤٤ نقطة في مجال القراءة، ١١١ نقطة في الرياضيات

تبين نتائج امتحان PISA أن تدرج إسرائيل مقارنة بباقي دول OECD جاء منخفضاً في نتائج المواضيع الثلاثة المعتمدة.

اتسعت الفجوات بين تحصيل الطلاب من شرائح اجتماعية مختلفة في إسرائيل بشكل عام.

و١١٦ نقطة في العلوم^{٢٠}. وعند فحص نتائج الطلاب من كل مجموعة سكانية على حدة (اليهود والعرب) يتبين أن معدل الناطقين بالعبرية يقترب من المعدل العام للـ OECD (نحو ٤٩٠ نقطة)، في حين أن معدل علامات الناطقين بالعربية يقل عن معدل الـ OECD بكثير^{٢١}.

نسبة الطلاب الممتازين بين العرب، حسب تحصيلهم في امتحان PISA، قريبة من الصفر مقابل ٤٪ بين الطلاب اليهود و ٣٪ في معدل OECD).

نتائج مقارنة من امتحان PISA 2018 (المعدل العام في إسرائيل مقارنة بدول OECD ونتائج العرب واليهود)

معدل الطلاب العرب	معدل الطلاب اليهود	موقع إسرائيل في تدرج الدول المشاركة (من أصل ٧٧ دولة)	المعدل في إسرائيل	المعدل العام للـ OECD	مجال المعرفة المفحوص في الامتحان
٣٦٢	٥٠٦	٣٧	٤٧٠	٤٨٧	فهم المقروء
٣٧٩	٤٩٠	٤١	٤٦٣	٤٨٩	الرياضيات
٣٧٥	٤٩١	٤٢	٤٦٢	٤٨٩	العلوم

ويلفت الانتباه أن نسبة الطلاب الممتازين، حسب تحصيلهم في الامتحان، بين العرب كانت قريبة من الصفر مقابل ٤٪ بين الطلاب اليهود و ٣٪ في معدل OECD). أما نسبة الطلاب الذين يواجهون صعوبة في المجالات المعرفية الثلاثة معاً فيزيد بشكل ملحوظ في إسرائيل عن معدل OECD، إذ يصل إلى ٢٢٪ مقابل ١٣٪ على التوالي. أو بكلمات أخرى، نحو خمس الطلاب الثانويين في إسرائيل لا يمتلكون مؤهلات أساسية للاندماج في المجتمع وسوق العمل، حسب تعريف OECD، وهي نسبة اتسعت في العقد الأخير مقارنة بنتائج امتحانات PISA أجريت في سنوات سابقة^{٢٢}.

وفي هذا السياق، نجد الطلاب العرب في وضع كارثي، حيث صُنّف ٥٣٪ منهم كمن يجدون صعوبة في جميع المجالات المذكورة، مقابل ١٢٪ من الطلاب اليهود. ومن مقارنة نتائج ٢٠١٨ مع نتائج سنوات سابقة، نجد تراجعاً في وضع الطلاب العرب. كما تبين من تحليل النتائج أيضاً أنه كلما كانت الخلفية الاجتماعية – الثقافية الاقتصادية للطلاب أعلى كانت نتائجهم أعلى أيضاً، إذ ظهرت فجوات في التحصيل بين الطلاب من مستويات مختلفة في الخلفية الاجتماعية – الاقتصادية. سُجّلت بين الطلاب اليهود، فروق كبيرة بين الطلاب المنحدرين من عائلات ذات خلفية اجتماعية الاقتصادية أعلى وبين المنتمين إلى الطبقات الضعيفة وصلت إلى ٨٤ نقطة في مجال القراءة (٥٤٤ نقطة مقابل ٤٦٠ نقطة)، ٧٦ نقطة في الرياضيات (٥٢٣ نقطة مقابل ٤٤٧ نقطة) و ٨٢ نقطة في العلوم (٥٢٦ نقطة مقابل ٤٤٤ نقطة).

كلما كانت الخلفية الاجتماعية – الثقافية الاقتصادية للطلاب أعلى كانت نتائجهم أعلى أيضاً.

سُجلت في أوساط الطلاب العرب، فجوات أصغر بين الطلاب من العائلات الميسورة والطلاب المنتمين إلى العائلات الأضعف وصلت إلى ٦٥ نقطة في القراءة (٤١٨ مقابل ٣٥٣)، ٦٧ في الرياضيات (٤٦٣ مقابل ٣٩٦)، و٥٥ نقطة في العلوم (٤٢٣ نقطة مقابل ٣٦٨)، ما يعني أيضاً أن تحصيل الطلاب اليهود من الشرائح الأضعف اقتصادياً واجتماعياً كان أفضل من نتائج الطلاب العرب الذين ينتمون إلى الفئات ذات الخلفية الاجتماعية-الاقتصادية الأعلى بين العرب. ويتبين من مقارنة نتائج الطلاب الذكور مقابل الطالبات في إسرائيل أن نتائج الطالبات بين اليهود والعرب كانت أفضل من نتائج الطلاب الذكور في مجالات المعرفة المختلفة.

نُشرت في سنة ٢٠١٩ نتائج امتحان قطري إسرائيلي يدعى "ميتساف" - امتحان قياس مؤشرات النجاعة والنمو في المدارس الابتدائية، أظهرت نتائج أن جهاز التعليم في إسرائيل متفاوت جداً، إضافة إلى أنه يتراجع باستمرار، فهناك فجوات كبيرة في التحصيل بين الطلاب على أساس خلفيتهم الإثنية والاقتصادية - اجتماعية، وطبعاً بين الفلسطينيين واليهود في إسرائيل. ويعكس التفاوت الكبير في التحصيل الفجوات القائمة في المجتمع الإسرائيلي في جميع المجالات.

تزيد نسبة الطلاب المتمكنين ذوي النتائج الأفضل في المجتمع اليهودي عن ضعفي النسبة بين الطلاب العرب. وهناك فجوات تصل إلى عشرات العلامات بين الطلاب ذوي الخلفية الاقتصادية-اجتماعية الجيدة وبين ذوي الخلفية الأضعف. وكانت نتائج التعليم البدوي، في جميع المواضيع وفي كافة الشرائح، هي الأضعف في جميع أنحاء البلاد.^{٣٣}

كان للطلاب من المجتمع اليهودي تفوق على الطلاب العرب في الأقسام السبعة التي يشملها امتحان الميتساف، ويزيد هذا التفوق بشكل ملحوظ بين صفوف الخامس والثامن، فمثلاً في الصف الخامس كان للطلاب العرب تفوق مقداره ٣ نقاط على الطلاب اليهود في اللغة الإنجليزية، أما في الصف الثامن فكانت الفجوة بين اليهود والعرب لصالح الطلاب اليهود بـ ٢٨ درجة.

٢.٢ فجوات في مجال السكن

في سنة ٢٠١٧، امتلك ٧١,٧٪ من الأسر في إسرائيل شقة واحدة على الأقل، لكن هذه النسبة لا تكشف الصورة الحقيقية عن الفجوات بين الأسر: ففي العشرين الأعلى (حسب التقسيم على أعشار من حيث الحالة الاقتصادية والاجتماعية) تصل نسبة امتلاك شقة واحدة على الأقل إلى ٨٦٪ في العشر التاسع و ٩٠٪ في العشر

نتائج امتحان «ميتساف»: جهاز التعليم في إسرائيل متفاوت جداً.

العاشر. في العشرين ٧ و٨ تصل إلى ٨٣٪، وفي الأعشار ٤، ٥، ٦ تتراوح النسبة بين ٦٩٪ و٧٧٪، تنخفض في العشر الثالث إلى ٦٢٪، وفي الثاني ٥٥٪ وفي العشر الأدنى ٣٨٪.

١٠٪ من مجمل الأسر في إسرائيل يمتلكون شقتين وأكثر. وتشكل الشقق الإضافية عادة مصدر دخل من الإيجار الشهري، أو من ارتفاع قيمتها في السوق. في ٢٠١٧، امتلك ٣٣,٨٪ من الأسر في العشر الأعلى شقتين وأكثر، مقابل ٢٠,٨٪ في العشر الثامن، و٤,٥٪ من أسر العشر الخامس.

في ٢٠١٧، أنفق ٧٢,٤٪ من الأسر على السكن أكثر من ٣٠٪ من الدخل الشاغر، وقد ارتفعت نسبة الإنفاق كلما نظرنا إلى الأعشار الدنيا. وصلت نسبة الإنفاق على السكن في العشر الأدنى ٥٤٪ من الدخل الشاغر، في العشر الثاني ٤٠٪، ثم ٣٤٪ في العشر الثالث، و ٣٢ في العشر الرابع، ثم ٢٩٪ في العشر الخامس و ٢٨٪ في العشر السادس.

في الوقت الحاضر، لم يعد عدد كبير من الأسر في إسرائيل قادرًا على شراء شقة. وقد ارتفعت نسبة الأسر التي تسكن في شقق مؤجرة من ٢٤,٣٪ في ١٩٩٧ إلى ٢٧,٩٪ في ٢٠١٧.

أجور البيوت في إسرائيل أخذت في الارتفاع منذ وقت طويل، وهي من الأسباب الأساسية لانطلاق موجة الاحتجاجات الاجتماعية في سنة ٢٠١١. وبحسب تقدير أجراه مركز أدفا بناءً على معطيات وفرتها دائرة الإحصاء المركزية، فإن المستأجرين للشقق السكنية من مالكي عاديين، دفعوا لهم مبلغ ٢٧ مليار شيكل في السنة. ويتضح من الحسابات والتقديرات أن ٧٣٪ من مقابل إيجارات الشقق تذهب إلى الأعشار الثلاثة الأعلى، في حين أن العشر العاشر (الأعلى) لوحده حصل على ٤٤٪ من مردود الإيجارات.

٢.٣ فجوات في مستوى الخدمات الصحية

لا تزال هناك فروق كبيرة في أهم مقاييسين للمستوى الصحي في أي بلد، وهما وفاة الأطفال الجدد، ومعدل سنوات الحياة للرجال والنساء. وتظهر هذه الفروق بين اليهود والعرب في إسرائيل، فبحسب معطيات OECD من سنة ٢٠١٦، نسبة وفاة الأطفال في إسرائيل هي ٣,١ لكل ألف ولادة. وتدل هذه النسبة على تحسن في هذا المجال. ولكن إذا نظرنا إلى الفرق بين اليهود والعرب، فسنجد أن هناك فرقاً هائلاً (٦,٣ للآلف بين العرب و ٢,٢ للآلف بين اليهود).

في سنة ٢٠١٧، امتلك ٧١,٧٪ من الأسر في إسرائيل شقة واحدة على الأقل. لكن هذه النسبة لا تكشف الصورة الحقيقية عن الفجوات بين الأسر.

كذلك الأمر بالنسبة لمتوسط سنوات العيش، فهي مرتفعة في إسرائيل عامة، ولكن هناك فروق جديّة بين اليهود والعرب. في سنة ٢٠١٧ كان متوسط سنوات حياة الرجال في إسرائيل ٨١,٤ سنة، في حين بين العرب ٧٧,٥ سنة. أما بالنسبة للنساء اليهوديات فكان المتوسط ٨٥ سنة، وللنساء العربيات ٨٢,٠ سنة.

٢.٤ انعدام المساواة في التأمينات الطبية

تبين المعطيات أنه كلما ارتفعنا إلى الأعلى على سلم الأعشار يرتفع إنفاق الأسر على التأمينات الطبية المكتملة والخاصة. والنتيجة هي أن التأمين الصحي الذي تتمتع به الأسر الميسورة أعلى بكثير من التأمين لدى العائلات محدودة الدخل. هذا ينعكس بالضرورة على مستوى الخدمات الصحية التي تحصل عليها الأسر. ومع أن التأمين الصحي المكمل شائع لدى جميع الفئات السكانية، إلا أنه يصل في الأعشار العليا إلى ٩٧٪ في العشر الأعلى، ٩٦٪ في العشر التاسع، ٩٥٪ في الثامن، ٨٨٪ في الخامس و ٤٩٪ فقط في العشر الأدنى.

ومن المتبع أن التأمين الصحي الخاص هو من نصيب الأسر الميسورة. في ٢٠١٧ كانت نسبة الأسر من العشر الأعلى التي امتلكت تأميناً صحياً خاصاً ٧٨٪، ومن التاسع ٦٧٪. أما في الأعشار الدنيا فكانت النسبة منخفضة جداً.

وتظهر الفروق في الإنفاق على رسوم التأمين الصحي المكمل والخاص بشكل واضح جداً كلما ارتفعنا على سلم التقسيم العشري. في سنة ٢٠١٧ كان معدل ما أنفقته أسرة من العشر العاشر (الأعلى) ٦١٧ شيكلاً شهرياً، العشر التاسع ٤٧٨ شيكلاً، العشر الثامن ٤١٤ شيكلاً، الخامس ٢٧٤ شيكلاً، الثاني ١١٨ شيكلاً والعشر الأول ٩٧ شيكلاً. تنعكس هذه الفروق بالتأكيد على الخدمات الصحية التي يتلقاها الفرد، وعلى فترات الانتظار التي يضطر المريض إليها للحصول على الخدمات، وعلى عدد الأطباء الذين يعالجون المرضى العاديين، لأنهم يتكون المؤسسات الطبية العادية للقيام بعمليات خاصة لأصحاب التأمينات الخاصة، وهو ما يرفع فترات الانتظار لنيل العلاج الطبي المرجو في حالة غياب التأمينات الصحية المكتملة والخاصة.

٣. تغييرات يشهدها مجتمع الحريديين

شهد عام ٢٠١٩ استمراراً لحالة التوتر بين المتدينين والعمانيين، وظهر التوتر بشكل واضح بسبب الخوض المتكرر للانتخابات البرلمانية في العام نفسه. ومن المعروف أن أحزاب الحريديين والمتدينين الوطنيين هي أحزاب أساسية في الائتلاف الحاكم الذي يقوده الليكود. يدور هذا التوتر حول طابع الدولة المرجو، وحول حضور

التأمين الصحي الذي تتمتع به الأسر الميسورة أعلى بكثير من التأمين لدى العائلات محدودة الدخل.

مظاهر دينية في الحيز العام في الدولة العلمانية، وهي نفس المواضيع التي كانت في صلب التصدع الديني التي تحظى باهتمام كبير في وسائل الاعلام. وفي حين كان الخلاف مع الحريديين في إسرائيل، قبل عقود، يقتصر على قضية فصل الدين عن الدولة، أو اصرار الأوساط اليهودية المتدينة على احترام أحكام الشريعة في الشؤون الاجتماعية و قدسية السبت و حرمة الموتى و المقابر اليهودية، فقد اتسعت مواضع التوتر بين الطرفين، مع مرور الزمن، حتى تشمل كافة القضايا السياسية الاجتماعية والاقتصادية.

ويتضح من نتائج مؤشر الديمقراطية الأخير الصادر عن المعهد الإسرائيلي للديمقراطية أن ثمة خوفاً في أوساط اليهود العلمانيين من التوجّه نحو التدين في الحيز العام في الدولة، فغالبيتهم (٥٥٪) يعتقدون أن المجتمع الإسرائيلي يتحول في السنوات الأخيرة إلى متدين أكثر. سُجل الشعور الأقوى بشأن هذا الأمر لدى المسويين على اليسار والوسط (٨٠٪ و ٦٥٪) مقابل ٢٨٪ في اليمين. يشعر ٦٨٪ من العلمانيين و ٥٦٪ من المحافظين غير المتدينين بهذا التحول إلى الدين مقابل ٣١٪ من الحريديين، ٣٦٪ من المتدينين و ٤١٪ من المحافظين المتدينين.^{٢٤}

من الواضح أن العوامل التي تدفع حركة التغيير المجتمعي في إسرائيل لا تترك أثرها على المجتمعات المحلية الحريدية كما هو الحال مع باقي مركبات المجتمع الإسرائيلي بنفس الشكل، جزاءً أسباب عديدة، أبرزها التشدد الثقافي والعقائدي وأنماط الحياة الصارمة، ولعل تجمعات اليهود الحريديين في عدة أحياء في مدن مختلفة مثل القدس و بني براك و حيفا و بيت شيمش خير مثال على قدرة المجتمعات المغلقة على التصدي للتغيير والإبقاء على النظام الاجتماعي القديم المستند إلى منظومة قيم راسخة قديمة، قادرة على شرعنة الوضع القائم واحتواء التحفظات التي قد يبديها أحياناً طرف معين على سير الحياة الذي يبدو رتيباً ومستقرًا.^{٢٥} لا بل إن من المعروف أن مجتمع الحريديين استطاع أن يفعّل بنجاح آليات تضامن داخلي قوي في كل القضايا التي بصددها توجّه سهاًم النقد إلى هذا المجتمع، مثل قضايا الدين والدولة، ورفض التجنيد، وتبني أحكام الشريعة في الأحوال الشخصية، واحتكار القيادة الدينية الحريدية لقضايا التهويد المتشدد، وجعله المقبول الوحيد، ومعاداة التيارات الأقل تشدداً من الناحية الدينية بين اليهود وتكفيرها أحياناً، واحترام قدسية السبت، ومحاولة ابتزاز قرارات حكومية وبلدية محلية ضد فتح المتاجر في أيام السبت، وما إلى ذلك من قضايا دينية واجتماعية لا تتوافق مع تعاليم التوراة.

شهد عام ٢٠١٩ استمراراً لحالة التوتر بين المتدينين والعلمانيين، وظهر التوتر بشكل واضح بسبب الخوض المتكرر للانتخابات البرلمانية.

مؤشر الديمقراطية: ثمة خوف في أوساط اليهود العلمانيين من التوجّه نحو التدين في الحيز العام في الدولة.

من ناحية ثانية، لا يستطيع هذا التصدي القوي بقيادة الزعامة السياسية والروحانية للمجتمع الحريدي أن يمنع حدوث أي تغيير، بشكلٍ قاطع، ولكنه يؤجله ويبطئه ويتحكم باتجاهاته وبرزخه، لا سيما بين شريحة المراهقين والشباب، فهم من أبرز المؤثرين والمتأثرين في كل ما يتعلق بالتغيير الاجتماعي. وهناك كتب وأبحاث مهمة تصف التغييرات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع الحريدي في العقود الأخيرة وتأثير الشباب عليها، وتصف آليات التحكم بهذه التغييرات.^{٢٦}

وتبين أبحاث وتقارير صحافية أنّ المراقب لتطور أنماط الحياة في أحياء الحريدين يجد أنها أصبحت تشبه الأحياء الأخرى في المدن من حيث المجمعات الشرائية وأماكن الترفيه، وأنّ العائلات الحريدية تملأ أماكن ترفيه الأطفال، هذا ناهيك عن الرحلات السياحية إلى خارج البلاد، ولا سيما إلى مدن تمكنهم من ممارسة الشعائر الدينية أثناء مكوثهم فيها، مثل مدن في أوروبا الشرقية وبلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة. مع ذلك تبقى أنماط السلوك واللبس لديهم أكثر احتشاماً وأقل تظاهراً.

ويطال التغيير مجالات أخرى مثل الصحافة الحريدية التي أصبحت شبيهة إلى حدٍ كبير من حيث شكلها ومضامينها بالصحافة العلمانية المعروفة، مع المحافظة على بعض المحاذير التي تفرضها الشريعة، مثل غياب صور الإناث، أو الدعايات لمنتجات غير مرغوبة. تتعارض هذه التغييرات مع التصور النمطيّ في المجتمع الإسرائيلي العلماني الذي يرى في المجتمع الحريدي مجتمعاً متخلفاً مغلقاً على ذاته. بناءً على ما ذلك نجد أن المجتمع الحريدي يضطر إلى أن يفتح نسبياً ويقدر محسوب لتأثير العالم العلماني المعاصر شرط أن لا يكون في هذا الجديد مسوّب بتعاليم الدين.^{٢٧}

يصل عدد الحريدين في إسرائيل، حسب معطيات دائرة الإحصائيات المركزية، في نهاية ٢٠١٩ إلى ١١٢٥٠٠٠ نسمة. نسبة الزيادة الطبيعية للحريدين هي الأعلى في إسرائيل وتصل إلى ٤,٢٪ مقارنة بـ ١,٩٪ بين باقي السكان، و٤,٨٪ لدى اليهود عامة. يعود سبب هذا الفرق إلى نسبة خصوبة عالية، إضافة إلى انخفاض معدل سن الزواج والولادة الأولى. وتعادل نسبة الحريدين من السكان في ٢٠١٩ ١٢,٥٪ (١٠٪ في سنة ٢٠٠٩) ما يعني أن الحريدين يضاعفون عددهم كل ١٦ سنة في حين أن سكان إسرائيل يضاعفون عددهم كل ٣٧ سنة، حسب التقديرات التي تتأسس على النسب المذكورة. وتشير التقديرات السكانية المستقبلية لدائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل إلى أن الازدياد في المجتمع الحريدي سوف يتواصل بسرعة، وسترتفع نسبتهم من مجمل السكان في إسرائيل بصورة ملحوظة. فمثلاً يُتوقع أن يشكل

يصل عدد الحريدين في إسرائيل، حسب المعطيات في نهاية ٢٠١٩ إلى ١١٢٥٠٠٠ نسمة.

نسبة الزيادة الطبيعية للحريدين هي الأعلى في إسرائيل وتصل إلى ٤,٢٪ مقارنة بـ ١,٩٪ بين باقي السكان

الازدياد في المجتمع الحريدي
سوف يتواصل بسرعة، وسترتفع
نسبتهم من مجمل السكان في
إسرائيل بصورة ملحوظة.

الحريديون في سنة ٢٠٣٠ نحو ١٦٪ من السكان، وأن يصل عدد الفئة العمرية ٢٠-٠ إلى نحو مليون نسمة يشكلون ٢٥٪ من هذه الفئة العمرية عامة. ويُفهم من هذا التقدير متوسط المدى أن عدد الحريديين في إسرائيل سيصل في سنة ٢٠٣٣ إلى ٢ مليون نسمة من أصل ١١,٧ مليون، المجموع الإجمالي للسكان في تلك السنة. أما التقدير طويل المدى للسكان حسب دائرة الإحصاء المركزية فيفيد أنه من المتوقع في سنة ٢٠٤٥ أن يشكل الحريديون ٢٢٪ من السكان عامة و ٢٨٪ من اليهود في إسرائيل، وفي سنة ٢٠٦٥ إلى ٣٢٪ من السكان عامة و ٤٠٪ من اليهود. هذا في حين تكون نسبة الفلسطينيين داخل إسرائيل في تلك السنة نحو ١٩٪، حسب التقدير.

يوسم المجتمع الحريدي بأنه مجتمع شاب، حيث تشكل الفئة العمرية ١٩-٠ سنة نحو ٥٨٪ منه، في حين تشكل هذه الفئة من المجتمع اليهودي عامة ٣٠٪. متوسط الجيل بين الحريديين هو ١٦ سنة بينما هو ٣٥ سنة لدى اليهود عامة.

لا تزال نسبة الخصوبة لدى النساء الحريديات مرتفعة جداً، حسب كل المعايير المحلية والعالمية، وتصل إلى ١,٧ مولود للمرأة، في حين تصل نسبة الخصوبة لدى النساء اليهوديات عامة في إسرائيل إلى ٣,٣ مولود للمرأة و ٢,٢ بين العلمانيات. في السنوات ٢٠١٧-٢٠١٨، كان نحو ٨٤٪ من النساء والرجال الحريديين من سن ٢٠ فما فوق متزوجين، ما يبين بوضوح انخفاض معدل سن الزواج عند الحريديين مقارنة بباقي السكان، حيث وصلت هذه النسبة بين اليهود غير الحريديين إلى ٦٢٪. وهذا يفسر أيضاً الفرق في نسبة العُزب والعزباوات بين الحريديين وبين اليهود عامة في إسرائيل: ١٣٪ مقابل ٢٣٪. كما ويساهم في تفسير هذا الفرق النسبة الضئيلة من المطلقين والأرامل بين الحريديين (٤٪) مقابل ١٥٪ لدى اليهود من غير الحريديين. مع ذلك، تبيّن الإحصائيات المقارنة أن هناك تغييراً بطيئاً في وتيرته ومعتدلاً في حدته يحصل داخل المجتمع الحريدي، في معدل سن الزواج، وبالتالي في نسب العزوبية في الفئات العمرية الشابة.

التعليم في المجتمع الحريدي

بلغ عدد الطلاب في التعليم الحريدي، بمراحلته الابتدائية والثانوية، في السنة الدراسية ٢٠١٨/٢٠١٩ نحو ٣٣٢٠٠٠ طالب؛ أي نحو ٢٤,٥٪ من مجمل الطلاب في التعليم اليهودي، و ١٨,٥٪ من الطلاب في إسرائيل. تدل هذه النسبة على أن حصة التعليم الحريدي كبيرة جداً، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لمستقبل جهاز التعليم ولشكل المجتمع عامة. يتعلق هذا الأمر بالنمو الديمغرافي للحريديين من

في السنوات ٢٠١٧-٢٠١٨، كان نحو
٨٤٪ من النساء والرجال الحريديين
من سن ٢٠ فما فوق متزوجين.

ناحية، وبهرم الأعمار لديهم على وجه التحديد. وكنا قد أوضحنا أعلاه أن الفئات العمرية التي تشمل الطلاب في مراحل التعليم المدرسي المختلفة كبيرة، ما أدى إلى فرق كبير بين نسب النمو السنوي في التعليم الحريدي مقارنة بجهاز التعليم اليهودي الرسمي. أما في السنوات الأخيرة، فيلاحظ أن وتيرة ازدياد وتوسع التعليم الحريدي تباطأت قليلاً، وهي تعادل اليوم ٥,٣٪ سنوياً مقابل ازدياد بنسبة ٢,٢٪ سنوياً في التعليم العبري اليهودي في إسرائيل بتياراته المختلفة.

يتعلم ٥٧٪ من الطلاب الحريديين ضمن مرحلة التعليم الابتدائي مقابل ٥٣٪ في التعليم الرسمي اليهودي والتعليم الرسمي الديني (وهو تابع للمتدينين الوطنيين أو المتدينين الصهيونيين). تُعد حصة التعليم الحريدي من التعليم الابتدائي في إسرائيل كبيرة جداً ٢٦٪ وفي التعليم الإعدادي ٢٣,٥٪ وفي الثانوي ٢٢٪. وتعود الفروق بين المراحل الثلاث إلى نسبة الولادة العالية من ناحية، وإلى انتقال الطلاب الحريديين في بلدات الضواحي من المدارس الحريدية^{٢٨} هناك إلى أطر تعليمية غير حريدية. تُعد نسبة الطلاب الثانويين الحريديين الذين يتقدمون لامتحانات "البغروت" (امتحانات إنهاء المرحلة الثانوية المعادلة لامتحانات التوجيهي) قليلة جداً مقارنة بمجموعات سكانية أخرى في إسرائيل، على الرغم من أنها تشهد ارتفاعاً بطيئاً مع الوقت. في سنة ٢٠١٦/٢٠١٧ تقدم فقط ٣٥٪ من طلاب الصف الثاني عشر في مؤسسات التعليم التي يشرف عليها الحريديون لامتحانات البغروت، وهي نسبة منخفضة جداً مقارنة بها في المدارس الرسمية والرسمية الدينية (اليهودية) حيث تصل النسبة هناك إلى ٩٤٪. يتقدم أكثر من نصف البنات في مرحلة الإنهاء في التعليم الحريدي لامتحانات البغروت (٥١٪)، أو لجزء منها على الأقل، مقابل ١٤٪ من الطلاب الذكور.

تبلغ نسبة استحقاق شهادة البغروت التي تستوفي شروط النجاح بين الحريديين ١٣٪ مقابل ٧٩٪ لدى طلاب التعليم الرسمي والرسمي الديني أما نسبة استحقاق شهادات بغروت تستوفي شروط الانتساب إلى الجامعات في إسرائيل، فهي بين الحريديين ٧٪ مقابل ٦٩٪ في التعليم اليهودي غير الحريدي. ويشار إلى أن هنالك فجوة كبيرة بين الذكور والإناث في المدارس الحريدية في نسبة استحقاق شهادة بغروت تامة، حيث أن النسبة بين الإناث تصل إلى ٢٠٪ مقابل ٣٪ من الطلاب الذكور.

كما أسلفنا، نسبة التقدم لامتحانات البغروت في أوساط طلاب المرحلة الثانوية من الحريديين (ذكور وإناث) أخذت في الازدياد (٢٣٪ في سنة ٢٠٠٥ و ٣٥٪ في سنة ٢٠١٧). يعود الارتفاع في هذه النسبة، في الأساس، إلى الارتفاع في نسبة

تبلغ نسبة استحقاق شهادة البغروت التي تستوفي شروط النجاح بين الحريديين ١٣٪ مقابل ٧٩٪ لدى طلاب التعليم الرسمي والرسمي الديني.

نسبة التقدم لامتحانات البغروت في أوساط طلاب المرحلة الثانوية من الحريديين (ذكور وإناث) أخذت في الازدياد (٢٣٪ في سنة ٢٠٠٥ و ٣٥٪ في سنة ٢٠١٧)

البنات الحريديات اللواتي يتقدمن لامتحان واحد على الأقل من سلسلة امتحانات البغروت (٣١٪ من البنات تقدمن لامتحانات البغروت في سنة ٢٠٠٩ مقابل ٥١٪ في ٢٠١٧). بقيت نسبة المتقدمين للبغروت من بين الطلاب الذكور ثابتة مع انخفاض طفيف (١٦٪ في ٢٠٠٩ - و ١٤٪ في ٢٠١٧).

التعليم فوق الثانوي

تختلف مسارات أو إمكانيات التعليم فوق الثانوي للحريديين عنها في إسرائيل عامة، كما أن هنالك اختلافاً بين المسارات المتاحة للذكور وتلك المخصصة لتعليم الإناث في مرحلة التعليم فوق الثانوي.

أهم مسار للتعليم في هذه المرحلة للذكور هو التعليم في المدارس الدينية للشبان اليافعين غير المتزوجين (يشيفاه) والتعليم في المدارس الدينية للمتزوجين (كوليل)، أو فيما أسماه الخبير الأبرز في شؤون المتدينين في إسرائيل، البروفسور مناحيم فريدمان، "مجتمع الدارسين"، وهو مجتمع يكون فيه معظم أبنائه مشغولين بالتوراة-درسوا أو مازالوا يدرسون التوراة خمس حتى عشر ساعات يومياً على الأقل، في مدارس دينية للعازبين وأخرى للمتزوجين.

وتعود بداية تطور مجتمع الدارسين إلى الفترة التي رافقت قيام إسرائيل، حيث سمح بن غوريون، رئيس الحكومة ووزير الدفاع الأول بإعفاء عدد ثابت من الرجال الحريديين من الخدمة العسكرية سنوياً لضرورات الدراسة (حتى سنة ١٩٦٨ كان عدد هؤلاء ٤٠٠ طالب في كل سنة ارتفع بعدها في الفترة من ١٩٦٨ حتى ١٩٧٧ إلى ٨٠٠ طالب سنوياً). مع تولي مناحيم بيغن السلطة في سنة ١٩٧٧، انضمت الأحزاب الحريدية إلى الائتلاف الحاكم وكان أحد مطالبها مقابل الانضمام إلى الائتلاف السماح لكل طالب في المدارس الدينية معني بتأجيل تجنيده أن يفعل ذلك. تم قبول هذا الطلب، ما أسفر عن ارتفاع سريع في عدد طلاب المدارس الدينية حتى أصبحوا يشكلون الأغلبية في المجتمع الحريدي.^{٢٩} لم يكن نمو وتطور مجتمع الدارسين الحريدي ممكناً لولا التغيير الذي طرأ على ثقافة وعمل المرأة الحريدية، التي وقعت عليها أعباء الإعالة، في كثير من الأحيان، فالمكوث في المدرسة الدينية لا يتيح للطلاب أن يعملوا، حيث حُظر عليهم العمل بموجب القانون وإلا فسيكون عليهم أن يتجنّدوا في صفوف الجيش. هكذا أصبح ٦٨٪ من الرجال الحريديين في سن العمل الأساسي (٢٥-٦٤) عاطلين عن العمل،^{٣٠} يتلقون مخصصات مختلفة من الدولة، وأصبح دخل عائلاتهم يعتمد، على نحو أساسي، على مخصصات وهبات من الدولة.

وصل عدد طلاب المدارس الدينية فوق الثانوية على نوعيها (للعازبين والمتزوجين) في سنة ٢٠١٨ إلى ١٣٤٤٨٢ طالباً. ٧٠٪ من هؤلاء متزوجون. ٨٠٪ من طلاب المدارس الدينية من نوع "كوليل" المتزوجون، معفيون من الخدمة العسكرية في الجيش.

تزايد عدد طلاب المدارس الدينية على نوعيها (للعازبين والمتزوجين) بين السنوات ١٩٩٩ - ٢٠١٢ بنسبة ٤٪ سنوياً (وهي نسبة نمو المجتمع الحريدي من سكان الدولة ككل). في الفترة بين ٢٠١٣-٢٠١٨ هبطت نسبة ازدياد طلاب المدارس الدينية والكوليل إلى ٣٪ سنوياً. في سنة ٢٠١٨ سُجل ارتفاع بنسبة ٢١٪ و ٣٠٪ في عدد الطلاب المتوجهين سنوياً للدراسة في المدارس الدينية والكوليل، على التوالي، مقارنة بسنة ٢٠١٤. ووصلت نسبة نمو طلاب المدارس الدينية من نوع يشيفا في سنة ٢٠١٨ إلى ٣،٤٪ وطلاب الكوليل (المتزوجون) ٦،٥٪، وهي نسبة تزيد عن نسبة النمو الديمغرافي السنوي للحريديين. رافق هذا الانخفاض توقف الارتفاع المتواصل في اندماج الرجال الحريديين في سوق العمل.^{٣١}

مسارات التعليم فوق الثانوي الأخرى المتاحة للحريديين الذكور هي التعليم الأكاديمي في الجامعات والكليات والتأهيل المهني، ولإلانات التعليم في السينما (ويشمل التأهيل المهني) والتعليم الأكاديمي في الجامعات والكليات. ووصل عدد الطلاب والطالبات الجامعيين من الحريديين، في سنة ٢٠١٨، نحو ١٢٠٠٠ ويشكلون ٣،٨٪ من مجمل الطلاب الجامعيين في تلك السنة. ٨٤٪ من الطلاب الحريديين كانوا في مرحلة اللقب الأول. ٧٠٪ من الطلاب الجامعيين الحريديين هم من النساء. ووصل عدد الطلاب الحريديين للقب الثاني نحو ١٧٠٠ طالب ولللقب الثالث نحو ٩٠ طالباً؛ أي أن نسبة طلاب اللقبين الثاني والثالث من بين مجمل الطلاب الجامعيين الحريديين هو ١٨٪ فقط، في حين تصل هذه النسبة بين كافة الطلاب الجامعيين في إسرائيل إلى ٢٧٪.

كان عدد الحريديين الذين يدرسون في الجامعات خلال عقود طويلة منخفضاً جداً، إلا أن هذا الوضع بدأ يشهد تحولاً مهماً في أعقاب التغيير في متطلبات العمل، واضطرار البعض إلى رفع مستوى تحصيلهم العلمي الأكاديمي، وكذلك في أعقاب إقامة مؤسسات وأطر تعليم عال تناسب احتياجات المجتمع الحريدي، فبدأ عدد الطلاب الجامعيين في الارتفاع (بين السنوات ٢٠١٠-٢٠١٨ ارتفع عدد الطلاب الجامعيين من الحريديين بنسبة ١٦٢٪ مقابل ارتفاع بنسبة ١٠٪ في العدد الكلي للطلاب الجامعيين في الفترة نفسها - بدون طلاب الجامعة المفتوحة. وكانت نسبة

كان عدد الحريديين الذين يدرسون في الجامعات خلال عقود طويلة منخفضاً جداً، إلا أن هذا الوضع بدأ يشهد تحولاً مهماً في أعقاب التغيير في متطلبات العمل.

الطلاب الحريديين من مجمل الطلاب الجامعيين في سنة ٢٠١٠ نحو ٢٪ ارتفعت لتصل إلى ٣,٨٪ في سنة ٢٠١٩، ما يعني أن معدل الارتفاع السنوي في عدد الطلاب الحريديين من مجمل الطلاب الجامعيين في إسرائيل هو ١٢,٥٪. حصل تراجع في نسبة الازدياد السنوي للطلاب الحريديين بين السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ لتقف عند ١١٪ بعد سنوات من الوصول إلى الحد الأعلى للازدياد، حيث وصلت النسبة بين الطلاب الجامعيين الذكور إلى ٩٪ فقط في هذه السنة مقابل ١٢٪ لدى الطالبات الجامعيات. ويرجح بأن سبب هذا التراجع هو ضعف المحفزات الدافعة إلى التوجُّه إلى التعليم العالي والعمل، وتقليص المنح الدراسية للحريديين لدراسة مواضيع مثل المحاماة وإدارة الأعمال وغيرها. من ناحية ثانية، يبدو أن عودة الدعم الحكومي للحريديين ولا سيما طلاب المدارس الدينية إلى سابق عهده، وضمنان المخصصات الشهرية قد اقنع البعض بتفضيل مواصلة الدراسة في المدارس الدينية، مضمونة الدخل.

ارتفع عدد الطلاب الحريديين لنيل اللقب الثاني بوتيرة سنوية سريعة مقارنة بوتيرة ازدياد مجمل الطلاب الحريديين (٢٦٪ مقابل ١٢,٥٪). في سنة ٢٠١٧/٢٠١٨ طرأ ارتفاع بنسبة ٤٣٪ على الطلاب الحريديين الذين يدرسون لنيل اللقب الثاني، حيث ارتفع عددهم من ١٢٠٠ إلى ١٧٠٠ طالب. يتعلم معظم طلاب اللقب الثاني من الحريديين في مؤسسات تعليمية عامة عادية خلافاً للحريديين في اللقب الأول الذين يتعلمون في فروع جامعية منفصلة للمجتمع الحريدي.

توزع طلاب اللقب الأول الحريديون (الرجال والنساء) في سنة ٢٠١٧-٢٠١٨ على الأطر التالية: ٥٥٪ في كليات أكاديمية، ٢٨٪ في كليات تربية (لإعداد معلمين)، ١٧٪ فقط في الجامعات. هذا في حين كانت نسبة طلاب اللقب الأول الذين يتعلمون في الجامعات في إسرائيل عامة ٣٩٪.

تختلف مواضيع التعليم التي يقصدها الطلاب الحريديون في اللقب الأول في الجامعة عنها بين الطلاب عامة، فنسبة عالية من الحريديين يدرسون مواضيع التربية والتعليم (٣٥٪ بين الحريديين مقابل ١٨٪ بين الطلاب بشكل عام)، مواضيع علاجية طبية مرافقة (١٢٪ مقابل ٨٪)، إدارة أعمال (١٢٪ مقابل ١٠٪)، العلوم الاجتماعية ١٠٪ بين الحريديين مقابل ١٧٪ بين الطلاب عامة، مواضيع الهندسة (٩٪ مقابل ١٩٪) وفي المواضيع الإنسانية (الآداب) ٣٪ مقابل ٩٪ بين الطلاب عامة. أما في العلوم الطبيعية فإن نسبة الحريديين قريبة جداً من النسبة عامة (١١٪ مقابل ١٢٪). ويشار إلى أن نسبة الطلاب الجامعيين الحريديين الذين يتكون التعليم في السنة

ارتفع عدد الطلاب الحريديين لنيل اللقب الثاني بوتيرة سنوية سريعة مقارنة بوتيرة ازدياد مجمل الطلاب الحريديين (٢٦٪ مقابل ١٢,٥٪).

الأولى وبعد ذلك تصل إلى ١٠,١٪، في حين أنها لا تزيد عن ٦,٨٪ بين الطلاب عامة. ولكن نسبة التسرب آخذة في الانخفاض.

٣.٢ مؤشرات مستوى الحياة لدى الحريديين والفقير

نسبة الفقر وتأثيرها على مستوى الحياة لدى الحريديين أعلى بكثير من نسبتها وتأثيرها في صفوف اليهود غير الحريديين في إسرائيل. وعلى الرغم من انخفاض نسبة الفقر بين الحريديين، إلا أنها لا تزال مرتفعة جداً بين العائلات الحريدية مقارنة بباقي اليهود - ٤٣٪ مقابل ١١٪. في سنة ٢٠١٧ كان الدخل الشهري الكلي (قبل الضرائب) للأسرة الحريدية ١٥,٠١٥ شيكلا، وهو دخل يقل بكثير عن الدخل لأسرة يهودية غير حريدية (٢٢,١٩٠ شيكلا). وينبع السبب في هذه الفجوة الهائلة من أنه في الكثير من الحالات يكون للعائلة الحريدية معيل واحد، أو من العمل بوظيفة جزئية، أو العمل بمهنة دخلها منخفض، وبسبب عدم وجود صناديق تقاعد وصناديق استثمار مالي في أغلب الأحيان.

ويتضح عند فحص الإنفاق الشهري لأسرة حريدية أنها أنفقت شهرياً في ٢٠١٧ نحو ١٤٣١١ شيكلا؛ أي أقل بـ ١٥٪ من إنفاق أسرة يهودية غير حريدية، هذا مع العلم أن عدد الأنفار في العائلة الحريدية يساوي ضعفي عددهم في العائلة اليهودية غير الحريدية.

من المهم أن نوضح أنه على الرغم من ارتفاع نسب الفقر في المجتمع الحريدي، والفجوات الكبيرة في هذا المجال بينهم وبين غيرهم، إلا أن هناك انخفاضاً جدياً في ذلك منذ ٢٠١٥ (كانت نسبة الفقر بين العائلات على امتداد عقد كامل قبل ٢٠١٥ نحو ٥٢٪). وينسب هذا الانخفاض إلى زيادة عدد العائلات التي يعمل فيها أحد الزوجين على الأقل، وإلى ارتفاع مستوى الدخل عامة، وزيادة الدعم الحكومي لطلاب المعاهد الدينية بسبب تأثير أحزاب الحريديين على الائتلاف الحاكم.

على الرغم من انخفاض نسبة الفقر بين الحريديين، إلا أنها لا تزال مرتفعة جداً بين العائلات الحريدية مقارنة بباقي اليهود - ٤٣٪ مقابل ١١٪.

العمل

كانت نسبة العاملين في صفوف الحريديين من الفئة العمرية ٢٥-٦٤ في سنة ٢٠١٨ نحو ٦٣٪، وهي نسبة تقل بكثير عنها بين اليهود غير الحريديين (٨٥٪) وبين السكان عامة في إسرائيل (٧٨٪). بلغ عدد الرجال العاملين من هذه الفئة العمرية في ٢٠١٨: ٧٦,٩٠٠ وعدد النساء ١١٣,٠٠٠.

تقل نسبة الرجال الحريديين في سوق العمل في ٢٠١٨ (٥١٪) كثيراً عن النسبة بين اليهود غير الحريديين (٨٧٪)، أما نسبة مشاركة النساء الحريدات في سوق

العمل (٧٦٪) فلا تقل كثيراً عن هذه النسبة بين اليهوديات غير الحريديات عامة (٨٣٪)، وهذا يفسر طبعاً بظاهرة خروج النساء للعمل لإعالة عائلاتهن، في الوقت الذي يقضي فيه الرجال وقتهم في دراسة الدين في المدارس الدينية.

يلاحظ في السنوات الأخيرة (منذ ٢٠١٥) ثبات في نسبة الانخراط في سوق العمل، على الرغم من توقعات بمواصلة ارتفاعها. أما بالنسبة لمعدل الدخل الشهري للفرد من العمل، فهناك فروق كبيرة بين الحريديين وبين غيرهم من اليهود. في سنة ٢٠١٧ مثلاً كان هذا الدخل في صفوف الحريديين ٧٩٢٠ شيكلاً - أي ٦٣٪ من المعدل بين غير الحريديين (١٢,٥٥٢ شيكلاً). ويعود الفرق إلى عدد ساعات عمل أقل لدى الحريديين (٧٧٪ من مجمل ساعات العمل لدى السكان عامة)، وإلى الفرق في أجر ساعة العمل لديهم مقابل الآخرين (٨١٪ من الأجر للساعة لدى غير الحريديين). بين الرجال، كانت الفروق في معدل الدخل الشهري بين الحريديين وبين اليهود غير الحريديين (٨٤٦٧ شيكلاً مقابل ١٥٣٢٧ شيكلاً؛ أي بفارق نسبته ٤٥٪)، أكبر من الفروق بين دخل النساء العاملات من الحريديات وغير الحريديات (٧٥٢٧ شيكلاً مقابل ٩٩٢٨ شيكلاً؛ أي بفارق ٢٤٪). في سنة ٢٠١٧ تقاضى الرجل الحريدي أجراً للساعة بمعدل ٥٣ شيكلاً مقابل ٧٨ شيكلاً للساعة لدى اليهود غير الحريديين. وكان معدل عدد ساعات العمل الأسبوعية للرجل الحريدي ٣٧ ساعة مقابل ٤٥,٨ ساعة لدى اليهود غير الحريديين. أما الفرق بين النساء الحريديات وغيرهن، فتعود أسبابه إلى جزئية الوظائف. في ٢٠١٧، كان معدل عدد ساعات العمل الأسبوعية للمرأة الحريدية ٢٨,٩ ساعة مقابل ٣٧,٨ ساعة لدى اليهوديات غير الحريديات. أما الأجر للساعة فهو متشابه (٦٠,٥ شيكلاً مقابل ٦١ شيكلاً).

تعود الفروق في الدخل الشهري من العمل إلى أنواع المهن التي يمارسها الحريديون (رجال ونساء) بصورة أساسية، مثل التعليم والتجارة، التي تقل أجورها عن مهن أخرى تنتشر أكثر بين غير الحريديين (الصناعة، إدارة الأعمال، الهايتك وغيرها).

ومن المؤشرات على التغييرات الحاصلة في أنماط الحياة اليومية للحريديين، وعلى نوع من التقارب بين أسلوب حياتهم وبين المجتمع الإسرائيلي عامة، استعمال الحاسوب والإنترنت بعد سنوات قليلة من اعتبار هذه الاستخدام نوعاً من انتهاك المحرمات. ففي سنة ٢٠١٨، كان ٥٩٪ من الحريديين من الفئة العمرية ٢٠ سنة وما فوق يستخدمون الحاسوب، مقابل ٨٠٪ من اليهود غير الحريديين. هذه النسبة متشابهة بين الرجال والنساء، وقد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً وسريعاً في العقد الأخير. وتعود أسباب الارتفاع إلى دخول نتائج التطور التكنولوجي إلى المجتمع الحريدي،

تقل نسبة الرجال الحريديين في سوق العمل في ٢٠١٨ (٥١٪) كثيراً عن النسبة بين اليهود غير الحريديين (٨٧٪). أما نسبة مشاركة النساء الحريديات في سوق العمل (٧٦٪) فلا تقل كثيراً عن هذه النسبة بين اليهوديات غير الحريديات عامة (٨٣٪)

من المؤشرات على التغييرات الحاصلة في أنماط الحياة اليومية للحريديين، استعمال الحاسوب والإنترنت بعد سنوات قليلة من اعتبار هذه الاستخدام نوعاً من انتهاك المحرمات.

وإلى متطلبات العمل، وإلى تسرب مظاهر الاستهلاك من خارج المجتمع الحريدي، ناهيك عن نتائج ارتفاع عدد الطلاب والطالبات الجامعيين، كما أسلفنا. كذلك الأمر بالنسبة لاستخدام الإنترنت، فقد طرأ ارتفاع سريع وكبير على نسبة مستخدمي الإنترنت في العقد الأخير. في سنة ٢٠٠٩ كانت نسبة المستخدمين ٢٨٪ فقط، ارتفعت إلى ٣٨٪ في ٢٠١١ لتصل إلى ٤٩٪ في ٢٠١٨.

٣.٣ الحريديون والتجنيد في الجيش

برزت في السنة الأخيرة مسألة تجنيد الشبان الحريديين، وتسببت في كثير من الاحتجاجات والمواجهات الصاخبة في الشارع الحريدي. ٣٢ كما واصلت كونها قضية خلاف أساسية في الخطاب العام في إسرائيل، وسبباً أساسياً للصدع بين الحريديين وباقي المجتمع، خصوصاً العلماني، فحتى يومنا هذا، لا تزال غالبية الشبان الحريديين في سن التجنيد خارج صفوف الجيش، عن طريق إجراءات تأجيل بدء فترة الخدمة العسكرية للانفعال بدراسة التوراة.^{٣٢} ومن المتوقع أن تتفاقم هذه الظاهرة في المستقبل حسب التوقعات والتقديرات الديمغرافية.

وتظهر الإحصائيات المنشورة في السنوات الأخيرة والصادرة عن الجيش والمؤسسات الرسمية أن هناك تزايداً في عدد المتجندين الحريديين، فقد بين تقرير مركز المعلومات والبحث التابع للكنيست أن هنالك ٧٢٥٠ حريدياً يخدمون في صفوف الجيش الإسرائيلي في منتصف سنة ٢٠١٨. فيما كان العدد في سنة ٢٠١٦ نحو ٢٨٥٠ حريدياً وفي ٢٠١٧ نحو ٣٠٧٠،^{٣٤} لكن، كشفت وسائل الإعلام الإسرائيلية مؤخراً ما وصفته بفضيحة تزوير قام بها قسم القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي فيما يتعلق بالمعطيات الإحصائية التي نشرها عن تجنيد الحريديين في صفوف الجيش، حيث تبين أن الأرقام التي نشرها الجيش كانت أكبر بكثير مما هي في الواقع، وذلك لكي يخفي عجزه عن تجنيد الحصة المقررة من الشبان الحريديين في كل سنة، حسبما تقتضيه القوانين، الخلافة أصلاً، التي تتناول هذا الموضوع، ما يعني أخذ كل المعلومات التي نشرت سابقاً بتحفظ كامل.^{٣٥}

كشفت وسائل الإعلام الإسرائيلية مؤخراً ما وصفته بفضيحة تزوير قام بها قسم القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي فيما يتعلق بالمعطيات الإحصائية التي نشرها عن تجنيد الحريديين.

٤. احتجاجات اليهود الأثيوبيين

شهدت إسرائيل عام ٢٠١٩ موجة احتجاجات واسعة نظمها اليهود الأثيوبيون على خلفية مقتل شاب يهودي من أصل أثيوبي (شمعون تيكا) في ٣٠ حزيران ٢٠١٩، برصاص شرطي في إحدى البلدات المجاورة لحيفا. وجاءت هذه الحادثة بعد قتل قتل الشرطة شاباً أثيوبياً آخر في ١٨/١/٢٠١٩ كان يعاني من مرض

نفسى بعد أن خرج إلى الشارع يحمل سكيناً، على الرغم من أن أهل هذا الشاب المريض هم الذين استدعوا دورية الشرطة تحسباً من أن يرتكب عملاً مخللاً بالنظام والأمن، فكان أن أطلقوا عليه النار بعد خمس دقائق فقط من وصولهم إلى المكان، وأردوه قتيلاً.

أشعل مقتل الشاب تيكا موجة احتجاج عارمة ضد ما وصفه الأثيوبيون بعنصرية الشرطة وقسوتها في معاملة الشبان الأثيوبيين، وضد السرعة المتكررة في الضغط على الزناد وإطلاق النار. وقد جسدت الاحتجاجات الإحباط الطويل والغضب بسبب السياسة العنصرية للدولة والشرطة.

بدأت المظاهرات في حيفا والبلدات المحيطة بها في ٢٠١٩/٧/١، رافقها حرق إطارات وسيارات ومهاجمة الممتلكات العامة ومحطة للشرطة قرب منطقة قتل الشاب. وتوسعت المظاهرات وزادت حدتها في ٢٠١٩/٧/٢ حيث شارك فيها الآلاف من أبناء الطائفة الأثيوبية الذين وصلوا إغلاق الشوارع والمحاور الرئيسية. وحدثت في بعض المواقع مواجهات عنيفة مع الشرطة، كما حصلت بعض حالات الاعتداء على سائقين رفضوا الانصياع للمتظاهرين وقرروا مواصلة السير، فهوجموا وتضررت سياراتهم. في ٢٠١٩/٧/٣ استمرت الاحتجاجات، ولكن بقوة أقل/ واقتصرت على إغلاق شوارع رئيسية في مناطق مختلفة من البلاد لمدة قصيرة. اعتقل في هذا اليوم ١٤ متظاهراً، في المواقع المختلفة. في ٢٠١٩/٧/٨ تواصلت احتجاجات وإغلاق شوارع في عدة أماكن من البلاد، ولكن بوادر عودة الأمور إلى حالتها الطبيعية بدت واضحة. حاولت الشرطة في البداية أن تتعامل مع الاحتجاجات بشيء من التفهم ومحاولة امتصاص الغضب العارم، إلا أن إغلاق الطرقات بشكل متواصل دفع الشرطة إلى تغيير سياستها وتفريق المتظاهرين بالقوة. أسفرت الاحتجاجات حسب معطيات الشرطة عن ٨٣ جريحاً بينهم ٤٧ شرطياً و ٢٦ متظاهراً. كما اعتقل خلالها نحو ٧٠ متظاهراً.

حاولت الشرطة في البداية تبرئة الشرطي من ارتكاب أي تجاوز لقواعد إطلاق النار على المدنيين، مدعية أنه لم يكن عنيفاً بل التزم بقواعد إطلاق النار عند التعرض للخطر. وكما هو متوقع أيضاً، بناءً على تجارب الماضي، اتهمت الشرطة الضحية بارتكاب العنف وتشكيل خطر على حياة الناس والشرطي القاتل، لكنها عادت وقدمت لائحة اتهام ضده بتهمة التسبب في الموت بسبب الإهمال، حيث لا تزيد مدة العقاب في حالة ثبوتها عن ثلاث سنوات سجن.

تكونت الغالبية الساحقة من المتظاهرين الإثيوبيين من الشباب؛ أي من الجيل الثاني من الأثيوبيين، الذين ولدوا في إسرائيل.

وصل عدد اليهود الأثيوبيين في إسرائيل، في بداية سنة ٢٠١٩، إلى ١٥١,٨ ألف نسمة، منهم ٨٦,٩ ألفاً ولدوا في أثيوبيا و ٦٤,٩ ولدوا في إسرائيل لأب هاجر من أثيوبيا.

شكل اليهود من أصل أثيوبي الذين مثلوا أمام المحاكم في سنة ٢٠١٨ نحو ٦,٦٪ من بين جميع الذين مثلوا للمحاكمة على مخالفات جنائية في إسرائيل عامة.

الأثيوبيون - صورة الأوضاع عام ٢٠١٩

وصل عدد اليهود الأثيوبيين في إسرائيل، في بداية سنة ٢٠١٩، إلى ١٥١,٨ ألف نسمة، منهم ٨٦,٩ ألفاً ولدوا في أثيوبيا و ٦٤,٩ ولدوا في إسرائيل لأب هاجر من أثيوبيا، يشكلون أقل من ٢٪ من السكان في إسرائيل، يعيش ما يزيد عن ٦٠٪ منهم في منطقة المركز؛ أي المنطقة التي تتوسطها مدينة تل ابيب، و ٢٥٪ يسكنون في الجنوب. المدينة التي تضم أكبر عدد من الأثيوبيين في إسرائيل هي نتانيا، إذ يصل عددهم فيها إلى ١١,٩ ألف شخص. معدل سن الزواج في صفوف الأثيوبيين أعلى منه في إسرائيل عامة، ويتزوج غالبية الأثيوبيين من داخل طائفتهم (٨٧٪)، وهو أمر يدل، جزئياً فقط، على ضعف الاندماج في المجتمع الإسرائيلي. معدل عدد الولادات للمرأة الأثيوبية هو ٢,٩٥ مولود، وهي نسبة تقل عن المعدل العام في إسرائيل. نسبة العائلات أحادية الوالد (مع معيل واحد) في صفوف العائلات من أصل أثيوبي عالية بشكل ملحوظ وتصل إلى نحو ٢٦٪؛ أي ما يعادل ضعفي هذه النسبة بين السكان عامة، وبين العائلات اليهودية والأخرى (١٣٪).

أوضاع التعليم بين اليهود الأثيوبيين آخذة في التحسن، حسب المعطيات الرسمية، لكن مستواها لا يزال بعيداً عن المستوى الذي يتمتع به سائر اليهود في إسرائيل. بلغت نسبة المتقدمين لامتحانات البغروت من طلاب الصف الثاني عشر من الأثيوبيين هي ٩٢,٤٪ مقابل ٩٥٪ بين جميع اليهود، وهي نسبة تدل على تحسن قياساً إلى ما كان عليه الوضع في الماضي. لكن نسبة الأحقية للحصول على شهادة البغروت أي التي تستوفي شروط النجاح، ما زالت أقل بكثير من النسبة في التعليم اليهودي في إسرائيل (٢,٦٦٪ مقابل ٨٠,٢٪ على التوالي).^{٣٦}

أما نسبة الطلاب اليهود الأثيوبيين الذين حصلوا على شهادة بغروت تستوفي الشروط الأدنى للانتساب إلى الجامعات فوصلت إلى ٤٣٪ مقارنة بنحو ٧٠,٦٪ من الطلاب اليهود عامة. وعلى الرغم من التحسن في هاتين النسبتين الأخيرتين من الطلاب الأثيوبيين، إلا أنها لا تزال منخفضة جداً مقارنة بالأخرى.

أما ما يتعلق بالشأن بالغ الحساسية الذي كان الدافع الأساسي لاحتجاجات السنوات الأخيرة، وهو موضوع تعامل الشرطة والجهاز القضائي معهم، فتفيد معلومات رسمية أن اليهود من أصل أثيوبي الذين مثلوا أمام المحاكم في سنة ٢٠١٨ شكلوا نحو ٦,٦٪ من بين جميع الذين مثلوا للمحاكمة على مخالفات جنائية في إسرائيل عامة. كانت نسبة هؤلاء بين الأحداث أعلى بشكل ملحوظ من النسبة نفسها بين البالغين (٣,١٤٪ مقابل ٦٪).^{٣٧} يمكن الاستنتاج بناءً على فحص هذه المعطيات

كانت نسبة القاصرين الأثيوبيين المسجونين في سجن أوفك - وهو السجن الوحيد للقاصرين في إسرائيل - في سنة ٢٠١٦، ١٨,٥٢٪؛ أي بنسبة تزيد بنحو ١٠ أضعاف عن نسبتهم من السكان.

الأخيرة أن هناك تحسناً في هذا المجال، إذ طرأ انخفاض بنسبة ٨٪ على عدد ملفات الاتهام المقدمة ضد قاصرين أثيوبيين، بين السنوات ٢٠١٦ و٢٠١٨، هذا في حين طرأ ارتفاع بنسبة ٢٠٪ في هذه النسبة بين البالغين.^{٣٨} كذلك، طرأ تحسن على أوضاعهم في بعض المجالات الاجتماعية الأخرى، إلا أنه تحسن بطيء وغير جذري، وهناك أيضاً انخفاض في مظاهر التمييز ضد أبناء الطائفة اليهودية الأثيوبية في عدة مجالات، لكن التمييز ما زال قائماً.

كانت نسبة القاصرين الأثيوبيين المسجونين في سجن أوفك - وهو السجن الوحيد للقاصرين في إسرائيل - في سنة ٢٠١٦، ١٨,٥ ٪؛ أي بنسبة تزيد بنحو ١٠ أضعاف عن نسبتهم من السكان. وتفيد الشرطة أن نسبة القاصرين الأثيوبيين المسجونين في ٢٠١٨ تراوحت بين ١١٪ - ١٨٪ في فترات مختلفة من تلك السنة. شكل القاصرون الأثيوبيون في ٢٠١٥ نحو ٧,٧٪ من جميع القاصرين المعتقلين بينما انخفضت هذه النسبة في ٢٠١٨ إلى ٥,٤٪. رغم التحسن في هذا المجال أيضاً إلا أن هذه النسبة لا تزال أعلى من ضعفي نسبتهم من السكان عامة.

لا تقتصر هذه الظاهرة على الأثيوبيين، وهناك إثباتات قاطعة على العلاقة الوثيقة بين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدنية التي تعيشها فئات سكانية معينة تعاني من الإهمال والاضطهاد وبين انتشار الجريمة بكل أنواعها في صفوف هذه الفئة، ولا سيما بين الشباب والفتية بينهم. فمثلاً، تشير إحصائيات للشرطة نشرت في شباط ٢٠١٦، أن نسبة ضلوع المواطنين العرب في إسرائيل في جميع أنواع الجرائم تزيد عن نسبتهم من السكان بضعفين وأكثر.^{٣٩}

من جهة ثانية، يعزو الأثيوبيون بعض هذه الإحصائيات إلى استهداف الشرطة لهم والتعامل معهم بشدة وقسوة، كم ذكرنا أعلاه. ويتضح من بحث أجراه الباحثان، البروفسور غاي بن بورات ود. بيني يوفيل من جامعة بن غوريون في النقب بشأن درجة الثقة بالشرطة في صفوف مجموعات سكانية مختلفة مثل اليهود الحريديين، المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، اليهود من أصل أثيوبي، اليهود من مهاجري الاتحاد السوفييتي سابقاً، ومجموعات مقارنة من اليهود الإسرائيليين القدامى [يتضح] أن الشرطة لا تتمتع بالثقة ولا سيما بين أبناء الطائفة الأثيوبية، يليهم بفارق بسيط المواطنون العرب. ٣١٪ من الأثيوبيين و٢٩٪ من العرب لا يثقون بالشرطة، أما في صفوف اليهود الحريديين فنحو ٤٠٪ لا يثقون بالشرطة، وحتى في صفوف مجموعة المقارنة من اليهود القدامى كانت نسبة انعدام الثقة نحو ٢٥٪. ٢٦,٧٪ من المستجوبين الأثيوبيين في البحث كانوا على قناعة بأن التعامل الذي

يتلقونه من الشرطة سيكون أسوأ مقابل ٥٪ منهم فقط ظنوا بأنهم سيتلقون تعاملاً أفضل. وعليه، فليس من المستغرب أن يعتقد ٤٠٪ من الأثيوبيين أن الشرطة تعتقل في محيطهم أشخاصاً دون أي مبرر حقيقي، مقابل ٢٠٪ من العرب و١٦٪ من الحريديين. ومن الجدير بالإشارة أن الإجابة بين الجمهور العام في إسرائيل على هذا السؤال كان نسبة ١٧٪ فقط.

معدل الدخل الصافي للأسرة الأثيوبية في إسرائيل هو ١٣٣٠٦ شيكلا مقابل ١٦٥١٨ شيكلا للعائلة بين صفوف جميع السكان. هذا في حين وصل معدل الإنفاق للعائلة الأثيوبية إلى ١٠٥٤٩ شيكلا مقابل ١٣,١١٤ للعائلة في صفوف السكان عامة. تتراوح أعمار ١, ٢٧٪ من الأثيوبيين في إسرائيل بين ٠-١٤ سنة وهي نسبة تشبه إلى حد بعيد النسبة بين السكان ككل. أما نسبة البالغين من العمر ٦٥ سنة وما فوق فهي ٦,٣٪، وهي تعادل نصف هذه النسبة بين السكان في إسرائيل عامة (١٣,٦٪).

يشير تقرير مركز أدفا إلى أن ٢٣٪ من الأسر اليهودية الأثيوبية هي أسر فقيرة، وهناك ٨٪ من الأسر القريبة جداً من الفقر، و ٣٣٪ من الأسر محسوبة على المستوى الأدنى من الطبقة الوسطى، مقابل ١٣٪ من العائلات اليهودية التي تعيش تحت خط الفقر. ونسبة عدد محتاجي الدعم والعون لدى وزارة العمل والرفاه والخدمات الاجتماعية من الأثيوبيين تفوق النسبة العامة في إسرائيل بكثير، وتصل على ٣٧٦ من كل ١٠٠٠ بينما تصل بين يهود آخرين مولودين خارج إسرائيل إلى ١٨٠ من كل ١٠٠٠.^{٤٠}

وفيما يتعلق بالأجور، يتقاضى الأثيوبيون أجوراً تموقعهم في قاع سلم الأجور مقارنة بباقي اليهود. ويوضح تقرير صورة الحالة الاجتماعية الأخير الذي يصدره مركز أدفا سنوياً أن الرجال من أصل أثيوبي يتقاضون ٨٢٥٠ شيكلا (في المعدل) شهرياً، في حين أن الأجر المعدل لباقي الرجال اليهود هو ١٢٩٥٠ شيكلا؛ أي أقل بنسبة ٣٦٪.^{٤١} أما النساء الأثيوبيات فيتقاضين ٥٦٠٠ شيكل مقارنة بـ ٨٦٠٠ للنساء اليهوديات عامة؛ أي بفارق ٣٥٪ أيضاً. أما مقارنة مع العرب فأجور الأثيوبيين أعلى رغم الفوارق المذكورة.^{٤٢}

لا يزال الاكتظاظ الأعلى في السكن في إسرائيل وسط الأثيوبيين ويصل إلى ضعفي نسبة الاكتظاظ لدى اليهود عامة، مع العلم بأن معدل الاكتظاظ لديهم انخفض في ٢٠١٩ من ١,٤٢ نسمة للغرفة إلى ١,٣٣، وارتفعت نسبة الأثيوبيين الذين يسكنون في شقق يملكونها.

معدل الدخل الصافي للأسرة
الأثيوبية في إسرائيل هو ١٣٣٠٦
شيكلامقابل ١٦٥١٨ شيكلا للعائلة
بين صفوف جميع السكان

ارتفع عدد الأشخاص الذين اندمجوا في سلك التوظيف في قطاع الدولة بنسبة ١٦٠٪. صحيح أن نسبة اليهود الأثيوبيين المستخدمين في قطاع موظفي الدولة قد تصل إلى نسبتهم من السكان، وهو تحسّن كبير مقارنة بالماضي، لكن هذا لا يسري على بعض المؤسسات والشركات العامة ذات الأجور العالية، فمثلاً في بنك إسرائيل نسبتهم هي ٧,٠٪ وفي سلطة الأوراق المالية ٠,٤٪.

إجمال

تناول هذا الفصل عمق آثار السياسة النيولبرالية التي يمثلها ويطبّقها حكم الليكود بمثابة وإصرار منذ عقدين، والتي انعكست في تفشي الفساد السلطوي الذي ينشأ، في أحيان كثيرة، عن تضارب مصالح بين التزام المتنفذين في الحياة العامة تجاه أنفسهم وعائلاتهم من ناحية وبين الدولة وحركة السوق الحرة والعلاقة بين هذين المجالين، وهو تضارب يزداد حدة في ظل النيولبرالية. كما ينعكس تبني النيولبرالية في تفاقم الفجوات الاقتصادية الاجتماعية التي تعقبناها في هذا التقرير في بعض المجالات الحياتية المهمة مثل الدخل والتعليم والسكن والصحة.

وكان بحث جديد لدائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل قد بيّن مؤخراً أن إسرائيل لا تزال من بين الدول العشر الأوائل في مجال OECD في التفاوت في الدخل، وكشفت تقارير أخرى عن فروق هائلة في التعليم المدرسي والجامعي، وفي مستويات الخدمات الصحية المتاحة للفقراء وتلك المتاحة للشرائح الأغنى.

كذلك، قمنا في هذا الفصل بدراسة التطورات الأخيرة في أوساط اليهود الأثيوبيين في أعقاب موجة احتجاج عارمة ضد ما وصفه الأثيوبيون بعنصرية الشرطة وقسوتها في معاملة الشبان الأثيوبيين، وضد السرعة المتكررة في الضغط على الزناد وإطلاق النار. وقد جسّدت الاحتجاجات الإحباط الطويل والغضب بسبب السياسة العنصرية للدولة والشرطة- سياسة طويلة الأمد من الإقصاء والعنصرية، العزل والإهمال.

كما تطرقنا بتوسّع إلى التغييرات المتسارعة التي يشهدها المجتمع الحريدي في إسرائيل الذي يحاول جاهداً الصمود أمام تأثيرات التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، وهي تأثيرات جارفة يصعب التصدي لها بشكل حازم، وقد بدأت تترك آثارها على مجتمع الحريديين إذ تبين أبحاث وتقارير صحافية أنّ أحياءهم في المدن التي يكثر فيها اليهود الحريديون أصبحت تشبه الأحياء الأخرى في هذه المدن من حيث المجمعات الشرائية وأماكن الترفيه، وأنّ العائلات الحريدية تقصد أماكن

ترفيه الأطفال، هذا ناهيك عن الرحلات السياحية إلى خارج البلاد، ولا سيما إلى مدن تمكنهم من ممارسة الشعائر الدينية أثناء مكوثهم، وغير ذلك من أنماط الحياة العصرية. ومن ناحية ثانية، ما زال الحريديون يملكون قدرة على الإبقاء على النظام الاجتماعي القديم المستند إلى منظومة قيم راسخة قادرة على شرعنة الوضع القائم واحتواء التحفظات التي قد يُبديها أحياناً طرف معيّن من أوساطهم على سير الحياة الذي يبدو رتيباً ومستقراً.

ومن المعروف أنّ مجتمع الحريديين استطاع أن يفعل بنجاح آليات تضامن داخلي قوي في كل القضايا التي بصدها توجّه سهام النقد إليه، مثل قضايا الدين والدولة، ورفض التجنيد، وتبني أحكام الشريعة في الأحوال الشخصية، واحتكار القيادة الدينية الحريدية لقضايا التهويد المتشدد، وجعله المقبول الوحيد، ومعاداة التيارات الأقل تشدداً من الناحية الدينية بين اليهود وتكفيرها أحياناً، واحترام قدسية السبت.

١. من الدول المدرجة فوق إسرائيل على مؤشر الفساد العالمي تشيلي (في المكان ٢٦ وعلامة ٦٧)، واتحاد الإمارات العربية (في المكان ٢١ وعلامة ٧١) واستونيا (في المكان ١٨ وعلامة ٧٤). حققت الدنمارك ونيوزيلندا المكان الأول وعلامة ٨٧، تليهما فنلندا (علامة ٨٦)، ثم سنغافورة، سويسرا والسويد (علامة ٨٥)، ثم النرويج (علامة ٨٤) وهولندا (٨٢) ثم ألمانيا ولوكسمبرغ (٨٠). في المقابل وكما في المؤشر السابق تحتل سورية، جنوب السودان والصومال المواقع الأخيرة.
٢. للمقارنة مع دول أخرى، ومع فترات سنوات سابقة أنظروا corruption perceptions Index 2014: Results على موقع الشفافية العالمية: <https://www.transparency.org/cpi2014/results> (آخر مشاهدة في ٢٠١٩/١١/١٠).
٣. لائحة الاتهام على صفحة النيابة العامة الاسرائيلية : <https://www.gov.il/he/departments/news/28-1-2020-01> نشر مركز مدار مجموعة من المقالات والتقارير والتقييمات عن تقديم لائحة الاتهام وأثارها، للمزيد انظر/ي موقع مركز مدار madarcenter.org وايضا انظر/ي المشهد الحزبي لانطوان شلحت في تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٨ و٢٠١٧.
٤. موقع سلطة البث الاسرائيلية ، كان، ٢٠١٩/١١/٢١ على الرابط التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=3toiOkamGaM>
٥. انظر هامش ٣.
٦. موقع سلطة البث الاسرائيلية ، كان، ٢٠١٩/١١/٢١ على الرابط التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=3toiOkamGaM>
٧. المصدر السابق
٨. Ynet 8.8.2019 على الرابط : <https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5565411,00.html> (المشاهدة الأخيرة ٢٠٢٠/٢/٢٠)
٩. جور مجيدو، تديد اعتقال المتهمين بقضية الرشوة في الحكم المحلي وفي الشركات الحكومية، موقع ذي ماركر ٢٠١٩/١١/٩
Themaker.com/allnews/1.8098659 (المشاهدة الأخيرة في ٢٠٢٠/١/٢٠)
- شوكي ساديه وعات جورجي. "من هو صاحب البيت؟ الأسباب التي تجعل رؤساء المحاسن المحلية قادرين على فعل ما يشاؤون". موقع ذي ماركر، ٢٠١٩/١١/٩
<https://www.themarker.com/markerweek/premium-1.8094116> (آخر مشاهدة في ٢٠٢٠/١/٢٠)
- وكذلك، تقرير "سياسيون كثيرون لا ينامون جيداً في الليل: تعرفوا على نجوم قضية الفساد الجديدة". موقع ذي ماركر ٢٠١٩/١١/٦
Themarker.com/law/premium-LIVE-1.8088041SISO (آخر مشاهدة في ٢٠٢٠/١/٢٠)
- يهوشوع براينر، اعتقال عشرة أشخاص يتهم ارتكاب مخالفات فساد، بينهم رئيسا مجالس محلية ومساعد وزير". موقع هارتس، ٢٠١٩/١١/٤
Haaretz.co.il/news/law/1.8070327 (آخر مشاهدة في ٢٠٢٠/١/٢٠)
١٠. نتنياهو في تصريح صحافي متلفز ومباشر تلى تصريح مندلبليت مباشرة، بث على كل وسائل الاعلام. التصريح على الرابط التالي <https://www.youtube.com/watch?v=DZ7eJ6mQl7s>
١١. أياالا حسون، دورون هرمان، باروخ قرا. ملف ٣٠٠٠ وملف ٤٠٠٠ ضد نتنياهو يكشفان: الشرطة تشن هجوماً على محيط رئيس الحكومة. أخبار القناة ١٠ وموقع nana، ٢٠١٧/١/٢٣
<http://news.nana10.co.il/Article?ArticleID=1229090> (آخر مشاهدة في ٢٠١٩/١٢/٣٠)
١٢. عيدو باوم، "من يوقف انهيار سلطة القانون في إسرائيل؟" موقع ذي ماركر ٢٠١٩/١٢/٢٩
<https://www.themarker.com/law/premium-1.8327805> (آخر مشاهدة في ٢٠٢٠/١/٢٠)
١٣. تقرير دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل: معطيات أولية من مسح نفقات الأسرة في ٢٠١٨: معطيات عن دخل، نفقات وامتلاك منتجات لدى الأسر في إسرائيل. موقع دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٩/١١/٢٦
<https://bit.ly/3cNGbqm> (آخر مشاهدة في ٢٠٢٠/٢/١٥)
١٤. يبلي فرنكل، التفاوت يزداد: دخل العشر الأعلى يعادل ٤، ٨ أضعاف دخل العشر الأدنى. موقع كلكاليسست، ٢٠١٩/١١/٢٦
<https://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3774544,00.html> (آخر مشاهدة في ٢٠٢٠/٢/١٥)
١٥. أدریان فيلوط، رقم قياسي عالمي في التقب الاقتصادي: العشر الأعلى يتعد عن العشر الأدنى ويتسارع مقلق. موقع كلكاليسست، ٢٠١٩/١١/٢٧
<https://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3774607,00.html> (آخر مشاهدة في ٢٠٢٠/٢/١٥)
١٦. ياعيل إلتان، مؤشر السقف الزجاجي. موقع صحيفة دافار، ٢٠١٩/٣/٦
<https://www.davar1.co.il/177127> (آخر مشاهدة في ٢٠٢٠/٢/٢٠)

١٧. أبي فايس، "صورة الوضع في الدولة- رسومات بيانية حول شؤون المجتمع والاقتصاد في إسرائيل"، مركز طاوب لدراسة السياسة الاجتماعية في إسرائيل، ٢٠١٩. موقع مركز طاوب http://taubcenter.org.il/wp-content/files_mf/201999.pdf (آخر مشاهدة في ٢٠/٢/٢٠٢٠).
١٨. شلومو سبيرسكي، ايتي كونور أتياس، أبيب ليبرمان، صورة الوضع الاجتماعي ٢٠١٨. مركز أدفا لدراسة المساواة والعدل الاجتماعي في إسرائيل، آذار ٢٠١٩. <https://adva.org/wp-content/uploads/2019/07/SocialReport2018.pdf> (آخر مشاهدة في ٢٠/٢/٢٠٢٠).
١٩. عن نتائج امتحان PISA 2015 ومدلولاته، أنظروا: شاحر ايلان، تقرير جديد: الفجوات في التعليم بين الفقراء والأغنياء في إسرائيل من الأكبر في OECD. موقع كلكاليست، ٢٣/١٠/٢٠١٨.
٢٠. يُشار هنا إلى أن الفجوات بين تحصيل الطلاب في التعليم العربي والتعليم اليهودي أكبر بكثير من الفجوة بين إسرائيل وبين معدل دول المنظمة.
٢١. عوفر لبنات، امتحان بيضا ٢٠١٨: معدل العلامات في إسرائيل أقل من معدل دول OECD. موقع صحيفة معاريف، ٢٠١٩/١٢/٢٣.
٢٢. شاحر ايلان، تقرير جديد... موقع كلكاليست، ٢٣/١٠/٢٠١٨.
٢٣. شاحر ايلان، ميساف ٢٠١٩: البدو في المكان الأخير، الدورز متفوقون. موقع كلكاليست، ١٥/١/٢٠٢٠.
٢٤. مؤشر الديمقراطية، ٢٠١٩. <https://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3748225,00.html> (آخر مشاهدة في ٢٠/٢/٢٠٢٠).
٢٥. عن مجتمع الحريديين في إسرائيل وأبرز الجوانب الاجتماعية والسياسية فيه، انظروا فصل المشهد الاجتماعي - المناعة الاجتماعية والتصدعات في المجتمع الإسرائيلي. ص ٢٤٦-٢٤٨. تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١١.
٢٦. شيلغ يثير. المتدينون الجدد. نظرة معاصرة إلى المجتمع المتدين في إسرائيل، القدس، دار النشر كيتز، ٢٠٠٠. ص ١٦٩-١٣٦.
٢٧. ميراف أرلوزوروف. رياح التغيير تهب على المجتمع الحريدي. موقع The Marker، 11/11/2009. www.themarket.com/markets/1.539905 (شوهد في ٢٠/١٦/٢٠٢٠).
٢٨. يجدر التوضيح أن مؤسسات التعليم الحريدي في مرحلة الابتدائية تنقسم إلى عدة أنواع حسب وضعها من حيث مكانتها الرسمية وخضوعها أو عدم خضوعها للرقابة الرسمية للوزارة المختصة. هذه الأنواع هي التعليم الحريدي الرسمي التابع للدولة، التعليم الحريدي المعترف به ولكنه غير رسمي (مثل التعليم الأهلي والكنسي العربي في إسرائيل، وتعليم الإغفاء وهو حريدي ديني غير معترف به من وزارة المعارف.
٢٩. شيلغ، ٢٠٠٠؛ غونينغ، ٢٠٠٤.
٣٠. لويو، ٢٠٠٤.
٣١. تقرير، حريديون في مؤسسات التعليم العالي: هل يكفي القبول فقط؟ مركز طاوب لدراسات السياسة الاجتماعية في إسرائيل، ١٨/١٠/٢٠١٧.
- <http://taubcenter.org.il/he/%d7%97%D7%A8%D7%93%D7%99%D7%9d-%d7%91%D7%9e%D7%95%D7%A1%D7%93%D7%95%D7%A-%d7%9c%D7%94%D7%A9%D7%9b%D7%9c%D7%94-%d7%92%D7%91%D7%95%D7%94%D7%94-%d7%94%D7%90%D7%9d-%d7%9e%D7%A1%D7%A4%D7%99%D7%A7-%d7%9c> (شوهد في ١٥/١٢/٢٠١٩).
٣٢. أساف ملحي، "تجنيد الحريديين للجيش الإسرائيلي: الوضع الحالي". موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٧/٨/٢٠١٧. <https://www.idi.org.il/articles/17582> (شوهد في ٢٠/١٨/٢٠١٧). وعن التوتر بشأن إلغاء الإعفاءات من التجنيد للحريديين، أنظروا: إمري ليفي سدان وفيكي أدمكر، "محكمة العدل العليا ألغت قانون تجنيد الحريديين الذي يمنح الإعفاء لطلاب المدارس الدينية". موقع Walla News، 12/9/2017. <https://news.walla.co.il/item/3096575> (شوهد في ١٥/١٨/٢٠١٧).
٣٣. حاييم زكرمان. تساهل والحريديم - صورة الوضع. موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ١٩/١٢/٢٠١٣. <http://www.idi.org.il/%D7%A1%D7%A4%D7%A8%D7%99%D7%9D-%D7%95%D7%9E%D7%90%D7%9E%D7%A8%D7%99%D7%9D/%D7%A6%D7%94%D7%9C-%D7%95%D7%94%D7%97%D7%A8%D7%93%D7%99%D7%9D-%D7%AA%D7%9E%D7%95%D7%A0%D7%AA-%D7%9E%D7%A6%D7%91> (شوهد في ١٤/١٢/٢٠١٤).
٣٤. أوريانا ألماسي، الخدمة العسكرية للحريديين والحريديين سابقاً. مركز البحث والمعلومات في الكنيست، ١٩/١١/٢٠١٨. https://fs.knesset.gov.il/globaldocs/MMM/9c8c51fc-ce26-e811-80da-00155d0ad651/2_9c8c51fc-ce26-e811-80da-00155d0ad651_11_10796.pdf (شوهد في ١٥/١٢/٢٠١٩).
٣٥. أهرون رابينوفتش، "بعد سنوات من الارتفاع، هبط عدد المتجندين الحريديين في السنة الماضية بـ ٢٠٪"، موقع صحيفة هآرتس، ١/١٢/٢٠١٩.

(آخر مشاهدة في ١٢/١/٢٠٢٠) <https://www.haaretz.co.il/news/politics/premium-1.8192736>

٣٦. تامي ركليس، مظاهر عنصرية وتمييز ضد الفتیان والفتيات في إسرائيل- في أجهزة التعليم وفي أجهزة فرض القانون. الائتلاف المناهضة للعنصرية في إسرائيل، ٢٠١٧.

٣٧. أي بما يعادل أكثر من ٣ أضعاف نسبة اليهود الأثيوبيين من السكان.

٣٨. شاحر إيان، العلاج الجذري...موقع كلكاليس، ٢٠١٩/٧/٤.

٣٩. وصلت نسبة العرب من التورط في جرائم القتل إلى ٥٩٪، الاتجار بالمخدرات ٢٧٪، الاعتداءات على أملاك الغير وبضمنها السرقة ٢٢٪، السطو المسلح ٤٧٪، محاولات قتل ٥٥٪، وإشعال نيران ٥٨٪. ومن المهم أن نذكر هنا أن اهتمام الشرطة بنشر وإشاعة هذه الإحصائيات جاء ضمن التحضيرات للإغارة على القرى والمدن العربية بحجة إخضاعها للقانون بعد عملية تل أبيب التي قام بها شاب عربي من داخل إسرائيل. كذلك، يجب التوضيح أنه يجب قراءة هذه الإحصائيات في سياقها الاجتماعي وفهم أسباب انتشار الجريمة، وليس كما تقرأها أوساط إسرائيلية ترى في العرب وإلى حد ما في الأثيوبيين منحرفين بالفطرة.

٤٠. بيان للصحافة، السكان من أصل أثيوبي في إسرائيل. موقع دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٩/١١/٢١.

https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2019/355/11_19_355b.pdf (آخر مشاهدة في ١٧/١/٢٠٢٠)

٤١. شلومو سبيرسكي، ايتي كونور أتياس، أبيب ليرمان، صورة الوضع الاجتماعي ٢٠١٨. مركز أدفا لدراسة المساواة والعدل الاجتماعي في إسرائيل، آذار ٢٠١٩. <https://adva.org/wp-content/uploads/2019/07/SocialReport2018.pdf> (آخر مشاهدة في ٢٠/٢/٢٠٢٠).

٤٢. شلومو سبيرسكي، ايتي كونور أتياس، أبيب ليرمان، صورة الوضع، ٢٠١٩.

٤٣. حجاجي عميت، "أذهبوا وراء المال: من يقول لنفسه أن السبب الوحيد لاحتجاج اليهود من أصل أثيوبي هو الشرطة يجب أن يستيقظ". موقع ذي ماركر ٢٠١٩/٧/٣.

<https://www.themarker.com/hblocked?returnTo=https%3A%2F%2Fwww.themarker.com%2Fnews%2F-politics%2Fpremium-1.7425387> (آخر مشاهدة في ١٥/١/٢٠٢٠)

الفلسطينيون في إسرائيل: بين مواطنة هشّة وتهديد الجريمة المنظمة

هَمّت زعبي

مدخل

يغطي هذا الفصل أهم الأحداث والتطورات السياسيّة والاجتماعية لدى الفلسطينيين في إسرائيل في العام المنصرم، ويقسم إلى قسمين: القسم الأول يتناول المشهد السياسي ويتوقف عند «صفقة القرن» وتداعياتها، بالإضافة إلى الحملات الانتخابية الثلاث، والثاني يصف المشهد الاجتماعي، ويتوقف بتوسع عند ظاهرة انتشار الجريمة والسلاح في المجتمع الفلسطيني في الداخل.

يقف في صلب المشهد السياسي حدثان مهمان، الأول إعلان الرئيس الأميركي عن الخطة السياسية للسلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، والتي باتت تعرف باسم «صفقة القرن»، والتي تحمل في بنودها تصفية لحقوق الشعب الفلسطيني، وتنتهك حقه في تقرير مصيره، وتشرعن الاستيطان، وتعترف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، وتصفى قضية اللاجئين الفلسطينيين، متجاوزة في هذا قرارات الشرعية الدولية، ومخالفة لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما تتبنى الخطة فكرة الترانسفير، عبر تبني اقتراح بإلحاق الفلسطينيين في بعض قرى المثلث في الداخل الفلسطيني، إلى الدولة الفلسطينية المقترحة، الأمر الذي يعالجه الفصل بالتوقف عند ردود فعل الشارع الفلسطيني وقياداته، وعلى رأسها لجنة المتابعة.

أما الحدث السياسي الثاني فيتمثل في الانتخابات للكنيست، وقد شهد العام

الماضي ثلاث حملات انتخابية متعاقبة نتيجة عدم مقدرة أي من الأحزاب المركزية على تشكيل حكومة. يستعرض الفصل نتائج الانتخابات لدورة الكنيست الـ ٢١ والـ ٢٢، ويتوقف عند ملامح مميزة في الحملة الانتخابية للكنيست ٢٣ ويعرض نتائجها المحتلنة حتى لحظة كتابة التقرير.

أما على المستوى الاجتماعي فيتوقف الفصل بتوسع عند أكثر المظاهر الاجتماعية خطورة، ألا وهي ظاهرة انتشار تجارة السلاح وزيادة عمليات القتل ومحاولات القتل بالسلاح الحي، وانتشار الجريمة وتوسع انتشار «منظمات الجريمة» في جميع مناطق الداخل. يستعرض الفصل بعض المعطيات المتوفرة حول هذه الظاهرة، ويعرض تعامل مؤسسات الضبط الإسرائيلية وعلى رأسها الشرطة معها، وأيضا سبل مواجهة القيادة السياسية القطرية والمحلية والقيادات الاجتماعية لهذه الظاهرة. كما يعرج الفصل على استمرار ظاهرة العنصرية في المجتمع الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين، استمرار الملاحقة السياسية للسياسيين وللمشهد الفني الثقافي الفلسطيني. ويعرض أهم معطيات الفقر والمستوى المتدني للتعليم واستمرار الهجمة على المسكن الفلسطيني في القرى، وفيما يسمى «المدن المختلطة» وفي النقب. ويعرج على النضالات الاجتماعية والنسوية تحديدا، وكانت هي الأبرز في هذا العام.

القسم الأول: المشهد السياسي

١. صفقة القرن والفلسطينيون في إسرائيل

أعلنت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٠، تفاصيل الخطة السياسية لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي والتي باتت تعرف باسم «صفقة القرن»، وقد أتم هذا الشق الاقتصادي للخطة التي أعلن عنها في حزيران ٢٠١٩. في المنامة عاصمة البحرين. ومن ضمن ما تطرحه الخطة (التي تم التطرق لها بإسهاب في فصل العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية في هذا التقرير) ضم بلدات من منطقة المثلث في إسرائيل؛ كفر قرع، عرعة، باقة الغربية، أم الفحم، قلنسوة، الطيبة، كفر قاسم، الطيرة، كفر برا وجلجولية، إلى الدولة الفلسطينية المقترحة. وتفسر الخطة ذلك بأن هذه البلدات كان من المفترض أن تكون تحت السيطرة الأردنية خلال مفاوضات الهدنة عام ١٩٤٩، إلا أنها بقيت بيد إسرائيل، لأسباب عسكرية، لم تعد قائمة اليوم. ويشير بروفيسور يوسف جبارين، مخطط مدن ومحاضر في معهد التخنيون، على صفحته في الفيسبوك، إلى أنه وبناء على دراسة دقيقة للحدود المقترحة لهذه المنطقة في الخطة المقترحة، يتضح بأنه سيتم نقل مناطق

يتوقف الفصل، على المستوى الاجتماعي، بتوسع عند أكثر المظاهر الاجتماعية خطورة، ألا وهي ظاهرة انتشار تجارة السلاح وزيادة عمليات القتل ومحاولات القتل بالسلاح الحي، وانتشار الجريمة، في أوساط الفلسطينيين في إسرائيل.

كثيفة السكان من المثلث الشمالي والجنوبي إضافة إلى بعض القرى في مرج ابن عامر، بدون أراضيهم غير المأهولة، ما يعني مصادرة مباشرة لأكثر من ٢٠٠ ألف دونم من أصحابها ومساحات نفوذ تلك البلدات، وهي خطة مصادرة، أكبر بكثير من تلك التي صودرت في يوم الأرض عام ١٩٧٦.

أثار إعلان الخطة السخط والغضب فلسطينياً، بما يشمل الشارع والقيادات في الداخل الفلسطيني، حيث رفضت القائمة المشتركة «صفقة القرن» جملة وتفصيلاً، وجاء في بيان لها، نشرته وسائل الإعلام أنها لا تعتبر هذه الصفقة خطة سلام، ولا ترى فيها أساساً للتفاوض، وأضافت أن هذه الخطة هي مخطط لتصفية حقوق الشعب الفلسطيني ومنع السلام العادل وممارسة حق تقرير المصير، ولسد الطريق على تطبيق القانون الدولي وتنفيذ القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية^١.

كما صرّح رئيس لجنة المتابعة محمد بركة في ندوة سياسية عقدت في مقر حزب التجمع الوطني الديمقراطي في مدينة حيفا تحت عنوان «إسقاطات صفقة القرن» برفضه للخطة ونوه إلى خطورتها، وجاء في حديثه «علينا نحن الفلسطينيين في الداخل أن نعي خطورة هذه الصفقة التي تتبنى الرواية الصهيونية اليمينية الاستيطانية بالكامل. لا يعقل أن تكون دولة مستقلة دون مقومات الدولة الطبيعية الأساسية وهي الحدود». وأضاف أن «ما يعرض على الفلسطينيين دولة تحدها شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً وجواً وبحراً وبراً إسرائيل، وهي أيضاً تتحكم بكل مقومات الحياة فيها. وهذا لا يعقل»^٢.

وقد أثارَت الفقرة المتعلقة بإمكانية «تبادل السكان والأراضي» فيما يسمى منطقة «المثلث» والنقب استنكاراً. وجاء على لسان رئيس المشتركة، النائب أيمن عودة، أن خطة بيبى وترامب للضم والترانسفير تعطي الضوء الأخضر لسحب مواطنة المئات من العرب من سكان المثلث، وأعلن أن حزبه سيحارب ضد هذه العنصرية بكل الوسائل المتاحة. وقال النائب يوسف جبارين أن أم الفحم هي بلدي ويسكن المثلث مئات الآلاف من المواطنين العرب، وهذا موطنهم. وأضاف أن «نتنياهو خطر وهو على استعداد لفعل كل شيء كي يحافظ على كرسي الحكم». وصرّح رئيس التجمع الوطني الديمقراطي، مطانس شحادة، أن «صفقة القرن هي مصيبة التي من الممكن أن توصل إلى عنف في المنطقة، الحديث يدور على خطة أحادية الجانب، خطيرة وغير شرعية وتتناسب مع تطلعات اليمين المتطرف إلى الضم والابتهاد»^٣.

كما وصرّح أيضاً المطران عطا الله حنا، اثناء استقباله لوفد من موظفي الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة، شجبه ورفضه واستنكاره لصفقة القرن وأضاف «أولئك الذين يتآمرون على المسجد الأقصى ويخططون لتقسيمه زمانياً ومكانياً هم

أثارَت الفقرة الواردة في «صفقة القرن» والمتعلقة بإمكانية «تبادل السكان والأراضي» فيما يسمى منطقة «المثلث» والنقب استنكاراً واسعاً، وأعلن جميع رؤساء المجالس العربية من منطقة المثلث، المذكورة في بند «تبادل السكان» معارضتها.

ذاتهم المتآمرون على أوقافنا الإسلامية التي تسرق منا عنوة»، داعيا رجال الدين كافة وجميع المثقفين والعقلاء والإعلاميين إلى الوحدة وإلى نبذ الفرقة والانقسامات بكافة أشكالها وألوانها.^٤

وقد عارض جميع رؤساء المجالس العربية من منطقة المثلث، المذكورة في بند «تبادل السكان»، هذا الاقتراح،^٥ وردا عليه قام رئيس بلدية الطيبة شعاع مصاروة منصور بإرسال رسالة إلى كل من السفير الأميركي في إسرائيل، والأمين العام للأمم المتحدة، وسفير الاتحاد الأوروبي، عرض من خلالها معلومات عن مدينة الطيبة ورأي الشارع الطيباوي في هذه الصفقة، وجاء في نص الرسالة أن تنفيذ خطة الرئيس ترامب، سوف يخلق نكبة وكارثة، وسوف يتم تشريد المواطنين من منازلهم وممتلكاتهم وأعمالهم وذكرياتهم.^٦

كما انطلقت، يوم الجمعة ٣١ من كانون الثاني، تظاهرات ووقفات احتجاجية على مداخل قرى ومدن عربية وعند محاور رئيسية في البلاد، احتجاجا على خطة الاملاءات الأميركية المسماة «صفقة القرن».^٧ وقد شارك الآلاف من الفلسطينيين في الداخل، يوم السبت، الأول من شباط، في مظاهرة قطرية في باقة الغربية، دعت لها لجنة المتابعة العربية العليا واللجنة الشعبية في المدينة، احتجاجا على الصفقة. شارك في هذه المظاهرة، رئيس لجنة المتابعة السيد محمد بركة، وأعضاء كنيسة عرب، كما رؤساء سلطات محلية وآخرون. وكانت لجنة المتابعة أصدرت بيانا سياسيا جاء فيه إن هناك اجماعا لدى جميع فئات الشعب الفلسطيني، في كافة أماكن تواجده، رافضا لهذه الصفقة. وأضاف البيان أن حقوق الشعب الفلسطيني ومصيره ليست مرتبهة لنتائج مفاوضات تجري بين إسرائيل وبين أميركا، وليست خلاصة التفاوض بين نتنياهو وغانتس وتوافقهما أو عدمه.^٨

وقدم رئيس لجنة المتابعة، في اجتماع مشترك للجنة المتابعة للجماهير العربية في الداخل، مع ممثلي الفصائل الفلسطينية، عقد في رام الله، بيانا تضمن اقتراحات لمجابهة هذه الخطة، تعتمد على نشاطات مشتركة تشمل كل مكونات الشعب الفلسطيني. وقد أجمع اللقاء ذاته على رفض «صفقة القرن»، التي تهدف إلى شطب حقوق الشعب الفلسطيني الشرعية وثوابته الوطنية. وأكد المجتمعون على ضرورة إنهاء الانقسام بما يضمن اتفاقيات سابقة تشمل وحدة النظام السياسي الفلسطيني في السلطة الوطنية وفي منظمة التحرير، وأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ودعا المجتمعون إلى مواصلة الجهود والكفاح الشعبي لرفض سياسة الاحتلال، الذي يحاول الاستفادة من اختلال موازين القوى، من

أجل شرعنة الاستيطان الاستعماري، للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية، عاصمتها الأبدية القدس.^٩ وفي سياق متصل، دعت لجنة المتابعة الجمهور العربي للمشاركة في التظاهرة القطرية أمام السفارة الأميركية في مدينة تل أبيب، يوم الثلاثاء ٢٥ شباط، رفضاً للصفقة، ومن أجل حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، ولإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وإحقاق حقوق اللاجئين وفق قرارات الشرعية الدولية.^{١٠}

٢. القائمة المشتركة بين ثلاث حملات انتخابية

حصلت القائمة المشتركة على ١٥ مقعداً في الانتخابات التي جرت في ٢ آذار ٢٠٢٠، وشكلت هذه النتيجة ارتفاعاً غير مسبوق في قوتها، على رغم من الأزمات المتعددة التي مرت بها منذ نشأتها، والتي تمثلت ذروتها في عدم قدرة الأحزاب على التوصل لاتفاق على تشكيلتها في الانتخابات العامة للدورة ٢١، والتي عقدت في نيسان ٢٠١٩، حيث خاضت الأحزاب العربية هذه الانتخابات في قائمتين منفصلتين، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والعربية للتغيير، من جهة، والتجمع الوطني الديمقراطي والحركة الإسلامية من جهة أخرى، وأدى هذا إلى تراجع التمثيل العربي في الكنيست إلى عشرة مقاعد، (٦ لائتلاف الجبهة والتغيير، وأربعة مقاعد للتجمع والإسلامية)، ما يدل على مدى رغبة الجماهير الفلسطينية في وحدة الأحزاب العربية.

كان فشل نتياهو في تشكيل حكومة في أعقاب انتخابات نيسان عام ٢٠١٩، وامتناعه عن إعادة رسالة التكليف لرئيس الدولة وتشريع لقانون حل الكنيست، بمثابة فرصة لتشكيل القائمة المشتركة من جديد.

وفي الدورة ٢٢ في أيلول ٢٠١٩، خاضت الأحزاب العربية الانتخابات العامة في قائمة مشتركة، بعد أن صوتت الأحزاب العربية مع حل الكنيست، مراهنه على تصحيح الأخطاء التي وقعت فيها، والتي تمثلت بالأساس في تفكيك القائمة المشتركة.^{١١} وفعلاً، كان لاستعادة تشكيل المشتركة وقع إيجابي، فقد ارتفعت نسبة التصويت عند الفلسطينيين من ٤٩٪ في الانتخابات السابقة (نيسان ٢٠١٩)، إلى نحو ٦٠٪ في هذه الانتخابات، وحصلت القائمة المشتركة على ١٣ مقعداً، وما يقارب الـ ٨٠٪ من مجمل الأصوات العربية (وهي تقريبا نسبة الأصوات نفسها التي حصلت عليها في المرة الأولى في انتخابات ٢٠١٥)، بينما حصلت الأحزاب الصهيونية على ٢٠٪ من أصوات الناخبين العرب (مقارنة بـ ٣٠٪ في انتخابات نيسان ٢٠١٩).^{١٢}

في الدورة ٢٢ في أيلول ٢٠١٩، خاضت الأحزاب العربية الانتخابات العامة في قائمة مشتركة، بعد أن صوتت الأحزاب العربية مع حل الكنيست، مراهنه على تصحيح الأخطاء التي وقعت فيها.

تركزت الحملة الانتخابية للقائمة المشتركة في الدورة ٢٢ للكنيست على التشديد على أهمية إسقاط نتياهو، متماثلة مع الحملة الانتخابية لـ «اليسار الإسرائيلي» وحزب أزرق أبيض.

تركزت الحملة الانتخابية للقائمة المشتركة في الدورة ٢٢ للكنيست على التشديد على أهمية إسقاط نتنياهو، متماثلة مع الحملة الانتخابية لـ «اليسار الإسرائيلي» وحزب أزرق أبيض، كذلك أولت اهتماما ملحوظا للقضايا المدنية. جاء هذا بالأساس، ردا على التحريض المستمر من السياسيين في إسرائيل وفي مقدمتهم، رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وأيضا متماشيا مع نهج رئيس القائمة المشتركة النائب أيمن عودة، والذي أكد في أكثر من مناسبة عن نية الجبهة أن تكون «كتلة مانعة» لحكومة اليسار في حال التزمت الأخيرة بالسلام والمساواة.^{١٣} وكان رئيس القائمة المشتركة قد أعلن في آب ٢٠١٨ عن «استعداده الدخول في ائتلاف حكومي برئاسة الوسط-يسار، في حال استجاب حزب «أزرق أبيض» وأحزاب اليسار لمطالب أساسية متعلّقة بالفلسطينيين في الداخل، وبعملية السلام».^{١٤}

مهدت هذه التصريحات والحملة الانتخابية للمشاركة في تلك الدورة الانتخابية إلى سابقة في السياسة الفلسطينية في الداخل، عندما أوصت القائمة المشتركة (عدا التجمع الوطني الديمقراطي) بغانتس عند رئيس الدولة لتشكيل الحكومة، وبنت القائمة المشتركة على أن تكون «كتلة مانعة» تدعم حكومة بديلة، مقابل الحصول على مطالب مدنيّة، مستحضرين تجربة الكتلة المانعة في حكومة إسحق رابين (١٩٩٢-١٩٩٥). حينها، دعم الأعضاء العرب حكومة رابين من الخارج، مقابل اتفاقية أبرمت بين حزب العمل بقيادة رابين والأحزاب العربية (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والحزب الديمقراطي العربي).

أثارت تصريحات أيمن عودة في حينه،^{١٥} ولاحقا توصية القائمة المشتركة (عدا قائمة التجمع) على غانتس لرئيس الدولة، جدلا واسعا في المجتمع الفلسطيني. فمن ناحية انتقدت قيادات محسوبة على التجمع الوطني الديمقراطي^{١٦} هذه الخطوة حتى لو كانت من باب البراغماتية،^{١٧} في المقابل، أثار خروج حزب التجمع الوطني الديمقراطي عن قرار باقي مكونات القائمة المشتركة، غضبا عند بعض الأوساط، وخصوصا الذين يضعون إسقاط نتنياهو، في أعلى سلم الأولويات، وحمل البعض التجمع احتمال التفريط في شراكة المصير والعمل المشترك والثقة المطلوبة لمشوار إستراتيجي مع شركاء مقابل أن ينجح في «التميز» في «وطنيته» أو في «أصالة» موهومة.^{١٨} هذا وعلى الرغم من النقاش الحاد، والنقد المتبادل الذي أثارته هذه القضية، إلا أن القائمة المشتركة، أظهرت تماسكا وتخطت هذه الأزمة لتحافظ على وحدتها، ما قد يدل على أنها استفادت من تجاربها السابقة في إدارة الخلافات بين التيارات السياسية المختلفة في داخلها.

أوصت القائمة المشتركة (عدا التجمع الوطني الديمقراطي) بغانتس عند رئيس الدولة لتشكيل الحكومة، وبنت القائمة المشتركة على أن تكون «كتلة مانعة» تدعم حكومة بديلة.

ومن جهته، رفض حزب «أزرق أبيض» التعهد بتلبية مطالب القائمة المشتركة مقابل التوصية، واقتبس أحد أعضاء الحزب في تصريح له رافضا إقامة حكومة أقلية بدعم المشتركة من الخارج.^{١٩} هذا وفشلت مساعي الأحزاب في تشكيل حكومة، وانقضت آخر مهلة رسمية لتشكيل حكومة، لتذهب إسرائيل لانتخابات في آذار ٢٠٢٠، هي الانتخابات الثالثة خلال أقل من عام.

رافقت جولتي الانتخابات الأخيرتين (نيسان وأيلول ٢٠١٩)، مثل سابقتها، طلبات شطب لقوائم عربية أو لأعضاء في هذه القوائم، حيث وافقت لجنة الانتخابات المركزيّة، في آذار ٢٠١٩، على طلب «عوتسما يهوديت» و «الليكود» شطب قائمة تحالف الموحدة والتجمع، بالإضافة إلى شطب ترشيح عوفر كسيف في قائمة الجبهة، فيما أقرت قائمة الجبهة والعربية للتغيير. هذا وأقرت المحكمة العليا في وقت لاحق، إبطال قرارات الشطب، والسماح للقوائم ولعضو الجبهة خوض الانتخابات. وفي رده للمحكمة العليا، حول قرار الشطب، طالب مركز «عدالة» بسحب صلاحية شطب ترشيح قائمة أو شخص من لجنة الانتخابات المركزية.^{٢٠}

انتخابات الكنيست الـ ٢٣

خاضت الأحزاب العربية الانتخابات للكنيست الـ ٢٣ في الثاني من آذار ٢٠٢٠، من خلال «القائمة المشتركة» وحصلت على ١٥ مقعدا. وقد شهدت هذه الانتخابات استمرارا في ارتفاع نسبة التصويت في المجتمع العربي وصلت ما يقارب ٦٥٪ (دون احتساب المدن المختلطة) في حين وصلت النسبة العامة إلى ٧١.٥٢٪ وحصلت القائمة المشتركة على ٥٨١,٥٠٧ صوتا.^{٢١} صوّت ما يقارب ٨٧٪ من المصوتين العرب للقائمة المشتركة، وهي الأعلى منذ أن خاضت القائمة المشتركة الانتخابات عام ٢٠١٥، حيث حصلت حينها على ٤٤٦,٥٨٣ صوتا، وشكّلت ٨٢٪ من الأصوات في المجتمع العربي، بينما حصلت الأحزاب اليهودية على ٢٠٪ من الأصوات^{٢٢, ٢٣} جاءت هذه النتيجة استثمارا للحملة الانتخابية للقائمة المشتركة والتي تركزت في الحث على زيادة نسبة التصويت لها، من خلال تأكيدها على أن الناخب العربي صوت في المشتركة. كما ركّزت القائمة في حملتها الانتخابية على إنجازاتها السابقة، وعلى أهمية وحدتها، مشددة على مميزات كل مرشح فيها وقدرته على تمثيل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل ككل وفئات منه على وجه الخصوص، كما تركزت الحملة الانتخابية على أن زيادة قوة تأثيرها في الكنيست يرتفع بزيادة عدد ممثليها.

خاضت الأحزاب العربية الانتخابات للكنيست الـ ٢٣ في الثاني من آذار ٢٠٢٠، من خلال «القائمة المشتركة» وحصلت على ١٥ مقعدا. وقد شهدت هذه الانتخابات استمرارا في ارتفاع نسبة التصويت في المجتمع العربي وصلت ما يقارب ٦٥٪.

وقد عمل أعضاء القائمة بهمة على منافسة الاهتمام المتصاعد لدى الأحزاب الصهيونية، في استمالة الصوت العربي، الأمر الذي برز في الثلث الأخير من شهر شباط، وبشكل خاص، في الحملة الانتخابية لحزب الليكود الذي قامت بمهاجمة شرسة لممثلي القائمة المشتركة، فعلى سبيل المثال، عمم الحزب في وسائل التواصل الاجتماعي صورة للنايئة عايدة توما سليمان مرفقة بجملة «٤٥ امرأة عربية قتلن في الوقت التي كانت فيه عايدة توما سليمان رئيسة لجنة مكانة المرأة في الكنيست - فقط الليكود يكافح الجريمة في الوسط العربي».

ووصلت ذروة مغازلة الليكود للصوت العربي بتصريح لنتنياهو يفيد بسعيه لتسيير قوافل الحج والعمرة للمواطنين العرب من مطار «بن غوريون» في اللد مباشرة إلى مطارات السعودية.

ووصلت ذروة مغازلة الليكود للصوت العربي بتصريح لنتنياهو يفيد بسعيه لتسيير قوافل الحج والعمرة للمواطنين العرب من مطار «بن غوريون» في اللد مباشرة إلى مطارات السعودية، معلنا أنه يجري مشاورات في هذا الشأن، على أن لا تصل تكاليف الحج مبلغ ٥ آلاف شيكل، علما أن التكاليف اليوم تصل لنحو ٢٠ ألف شيكل. كما صرّح أنه يرى بالمواطنين العرب في البلاد جسرا للطبيع، وهو الطرح الذي رفضته جميع الأحزاب والحركات السياسية، والتي أكدت أن تصريحات نتنياهو جاءت في سياق حملته الانتخابية، مضيئة أنه لا يتردد حتى في توظيف الدين والحج والعمرة لتعزيز فرص فوزه في الانتخابات والبقاء على كرسي الرئاسة.

واستهجن الناطق بلسان لجنة تنسيق الحج والعمرة، الحاج عبد الرحيم فقرا، هذه التصريحات، و«تنصيب نتنياهو ذاته وكيلا للحج والعمرة للعرب بالداخل وعرضه السياحي بتوفير رزم للحج بمبلغ ٥ آلاف شيكل». وسبق تصريحات نتنياهو هذه قرار لوزير الداخلية الإسرائيلي أرييه درعي، بالسماح لحملة الجواز الإسرائيلي السفر للسعودية لأغراض دينية وتجارية.^{٢٤}

وقد عقد بنيامين نتنياهو اجتماعا انتخابيا لحزب الليكود في مدينة طمرة، قال فيها إن الليكود «استثمر في المجتمع غير اليهودي ميزانيات تصل إلى ١٥ مليار شيكل، أكثر مما استثمرته كل حكومات إسرائيل السابقة على مدار سنوات»، وقد حضر هذا الاجتماع عدد قليل من أبناء المجتمع العربي، ورافقته تظاهرة رفعت شعارات رافضة لهذه الزيارة.^{٢٥}

ويرجّح أن اهتمام الحزبين المركزيين (الليكود وأزرق أبيض) المتزايد، يعود لعدة أسباب، الأول محاولة ضرب زيادة قوة القائمة المشتركة، ما يشكل دليلا على أهميتها في الخارطة السياسية الاسرائيلية.^{٢٦} والثاني، محاولة من حزب «أزرق أبيض» استقطاب مصوتين جدد على ضوء ثبات عدد المصوتين لتيار «اليسار»

وصلت ذروة مغازلة الليكود للصوت العربي بتصريح لنتنياهو يفيد بسعيه لتسيير قوافل الحج والعمرة للمواطنين العرب من مطار «بن غوريون» في اللد مباشرة إلى مطارات السعودية.

أثمرت الحملة الانتخابية في المجتمع اليهودي. ومع أن القائمة المشتركة لم تحصل على مقعد كامل من المصوتين اليهود، إلا أن عددهم تضاعف عن الانتخابات السابقة.

بحسب استطلاعات الرأي العام. مقابل هذا، جاءت حملة حزب الليكود المضاعفة التي تتهم على ممثلي القائمة المشتركة من جهة وتغازل الصوت العربي من جهة أخرى، محاولة لاكتساب مصوتين من حزب أزرق أبيض وخفض التصويت للقائمة المشتركة، علما أن الليكود لا يتوقع أن تحمل له هذه الحملة مصوتين عربا، بحسب تصريحات أدلاها أحد أعضاء الحزب.^{٢٧}

في المقابل، أطلقت القائمة المشتركة حملتها الانتخابية بالعربية عشرة أيام قبل موعد الانتخابات. وهدفت هذه الحملة مخاطبة المجتمع الإسرائيلي، وتجنيد مصوتين لها من المجتمع غير العربي، مشددة على أن القائمة المشتركة هي القائمة الوحيدة في إسرائيل التي تحمل مشروعا ديمقراطيا، يطالب بالمساواة لجميع المواطنين، وتحارب في الوقت ذاته من أجل إنهاء الاحتلال. وقد توقع القائمة المشتركة الحصول على ما لا يقل عن مقعد واحد من المصوتين غير العرب، مستندة إلى استطلاع رأي أجري بين مصوتي اليسار، أشار إلى زيادة مستمرة لقوة المشتركة في المجتمع الإسرائيلي،^{٢٨} وخصوصا على ضوء خيبة الأمل من حزب «ميرتس» بانضمامه إلى حزب العمل.^{٢٩}

وفعلا، أثمرت الحملة الانتخابية في المجتمع اليهودي، ومع أن القائمة المشتركة لم تحصل على مقعد كامل من المصوتين اليهود، إلا أن عدد المصوتين اليهود تضاعف عن الانتخابات السابقة، ويرجع أن القائمة المشتركة حصلت على ما يقارب ٢٠ ألف صوت من الناخبين اليهود.^{٣٠} وكان ملفتا أن هناك بلدات يهودية تضاعف فيها عدد المصوتين اليهود للقائمة المشتركة، وإن كان عدد المصوتين لم يكن كبيرا، فعلى سبيل المثال، في رمات غان تضاعف عدد مصوتي اليهود للقائمة المشتركة من ٢٨٩ صوتا في انتخابات أيلول ٢٠١٩ إلى ٥٧٣ في الانتخابات الأخيرة. تزامنت هذه الظاهرة مع انخفاض عدد المصوتين إلى ائتلاف العمل-ميرتس وغيشر، ويرجع أن جزءا من مصوتي ميرتس صوتوا للمشتركة احتجاجا على تراجع ميرتس عن طرحها السياسي، وجاء تصويت آخرين احتجاجا على زيادة العنصرية والتمادي على الصوت العربي وممثليه.^{٣١}

هذا ولا تزال قضية توصية المشتركة على حزب أزرق أبيض لتشكيل الحكومة، تشغل حيزا في الرأي العام الإسرائيلي والعربي، دون أن يكون هناك تصريح واضح من القائمة المشتركة حول الالتزام بتقديم توصية أو الامتناع عن ذلك. فعلى سبيل المثال، تخلل الحملة الانتخابية تصعيد من قبل القائمة المشتركة ضد غانتس بعد إعلان نيته ضم غور الأردن بعد الانتخابات، في تصريحات

لرئيس القائمة أنها تريد الإطاحة ليس فقط بنتنياهو وإنما بنهجه أيضا، وأن المشتركة لن توصي بمن يدعم «صفقة القرن» وتهجير أهل المثلث، مشيرة إلى تصريحات غانتس تلك، ورفض مسألة الترانسفير ونقل سكان المثلث إلى الدولة الفلسطينية، كما مسألة ضم أراض فلسطينية إلى إسرائيل والتي تتعارض مع القانون الدولي.^{٣٢}

يشار إلى أن الخلافات داخل المشتركة، في خصوص التوصية على غانتس لرئاسة الحكومة، ما زالت قائمة. فبالإضافة إلى معارضة التجمع الوطني الديمقراطي لهذه الخطوة، فإن نوابا في الجبهة ليسوا راضين عن التوصية، أبرزهم النائبة عايدة توما-سليمان، كما تعارضه شخصيات جبهوية لها تأثير حزبي، مثل رئيس لجنة المتابعة محمد بركة، وسكرتير الجبهة منصور دهامشة، كما أن هناك تباينا في الموقف من التوصية في الحركة الإسلامية، منها موقف النائبين السابقين، إبراهيم عبد الله ومسعود غنايم.^{٣٣} وقد أكد محمد بركة في ندوة في جامعة النجاح في نابلس معارضته لهذه الخطوة، في قوله إن المشتركة تخوض الانتخابات لا لتكون احتياطيا لدى غانتس ضد نتنياهو، بل هي ضد الاثنين، وضد صفقة القرن.^{٣٤}

الخلافات داخل «المشتركة»، في خصوص التوصية على غانتس لرئاسة الحكومة، لا تزال قائمة.

هذا ولم تخل هذه الانتخابات من طلبات شطب لمرشحين في القائمة المشتركة،^{٣٥} فقد صادقت لجنة الانتخابات المركزية في تاريخ ٢٩/١/٢٠٢٠ على طلبات حزب «يسرائيل بيتينو» وحزب «الليكود» على شطب ترشيح ضد النائبة عن التجمع الوطني الديمقراطي في القائمة المشتركة هبة يزبك.^{٣٦} وفي ٩ شباط ٢٠٢٠، ألغت المحكمة العليا قرار الشطب، بناء على استئناف تقدم به مركز «عدالة». وجاء قرار المحكمة بأغلبية قاض واحد فقط، حيث صوتت خمسة أعضاء ضد شطب النائبة يزبك، علما أن هيئة المحكمة تشكلت من تسعة قضاة. وكانت رئيسة المحكمة العليا استر حيوت، ضمن القضاة الذين أيدوا الشطب.^{٣٧}

ونظر العديد من الحقوقيين بخطورة بالغة إلى توجهات المحكمة العليا الإسرائيلية في قضية النائبة يزبك، على الرغم من قبولها استئناف قرار شطبها من قبل لجنة الانتخابات المركزية. وتتبع الخطورة من أن القرار كان بأغلبية صوت واحد فقط، في قضية تنحصر بمشاركة منشورات على الفيسبوك، من العامين ٢٠١٣ و٢٠١٥، حول الشهيدة دلال المغربي والأسير سمير قنطار. وأيضا بسبب التمييز الصارخ في توجهات المحكمة، مقارنة بالمرشحين اليهود من اليمين المتطرف الذين مثلوا أمام المحكمة في قضايا مشابهة.

وجاء في مقابلة أجراها سليمان أبو رشيد مع مدير عام «عدالة»، د. حسن جبارين، أنه وفق المعايير القانونية التي وضعتها المحكمة قبل ٢٠ عاما ودأبت على العمل وفقها طيلة الفترة الماضية، لا يمكن شطب أي مرشح استنادا إلى بيئة واحدة أو اثنتين، أضف إلى ذلك أن العليا سبق وأقرت أنه لا يمكن شطب مرشح دون إثبات أن الفعل المنسوب له هو منهجي ومتواصل، ويسيطر تقريبا على أجدته السياسية. ويشير جبارين إلى أن قراءة في قرار رئيس المحكمة، حيوت، يكشف أنها تناقش الحقائق ولا تناقش القانون، وفي هذا دلالة على أن القاضي يتحول إلى رجل سياسي أو معلق سياسي، تحكمه ميول واعتبارات شخصية. وبهذا يرى مدير عام «عدالة» د. حسن جبارين حدوث تغيير جذري في تعامل المحكمة مع تمثيل الفلسطينيين السياسي في إسرائيل.

يرى مدير عام «عدالة» د. حسن جبارين حدوث تغيير جذري في تعامل المحكمة مع تمثيل الفلسطينيين السياسي في إسرائيل.

ويرى جبارين أن المناخ السياسي وأجواء التحريض على الفلسطينيين من قبل القيادة الإسرائيلية، لا بد وأنها تؤثر على المحكمة العليا، إضافة إلى التأثير المباشر المتعلق لقرارات القضاة الذين دفعت بهم شاكيد للمحكمة العليا.

وأشار جبارين إلى أن قضية شطب النائبة هبة يزبك تعتبر، قانونيا، أقل صعوبة في قضايا شطب نواب آخرين سابقا، كما مثلا في قضية النائب عزمي بشارة والنائبة حنين زعبي. وجاء القرار بأغلبية صوت واحد، على الرغم من نشر يزبك مقالا في صحيفة «هآرتس» كان بمثابة محاورة مع المستشار القضائي عبر الإعلام، حيث شرحت فيه المنشورات المذكورة، وقالت إنها لم يكن لديها أي هدف لدعم أو الموافقة على عمل عنيف ضد المدنيين.

يذكر في هذا السياق أن الانتخابات الإسرائيلية كانت السبب الرئيسي في ازدياد التحريض ضد العرب والفلسطينيين، حيث تشير نتائج «مؤشر التحريض والعنصرية» في شبكات التواصل الاجتماعي الإسرائيلية لعام ٢٠١٩، وهو من إصدار مركز «حملة - المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي»، أن التحريض على العرب والفلسطينيين زاد في فترة الانتخابات بنسبة ٨٪، ويبرز الخطاب العنيف، بشكل خاص، ضد القائمة المشتركة، حيث يتبوأ النائبان أيمن عودة وأحمد طيبي المكانين الثاني والثالث. هذا ويذكر المركز أن عام ٢٠١٩ شهد ارتفاعا بنسبة ١٤٪ في الخطاب العنيف تجاه العرب، بواقع منشور كل ٦٤ ثانية، بحيث يصدر من بين ١١ منشورا عن العرب، منشور تحريضي واحد على الأقل.^{٣٨}

شهد عام ٢٠١٩ ارتفاعا بنسبة ١٤٪ في الخطاب العنيف تجاه العرب، بواقع منشور كل ٦٤ ثانية.

٣. استمرار الملاحقات السياسيّة

الحكم بالسجن الفعلي على الشيخ رائد صلاح:

فرضت محكمة الصلح في مدينة حيفا في العاشر من شباط، السجن الفعلي ٢٨ شهرا على رئيس الحركة الإسلامية- الشق الشمالي، المحظورة إسرائيليا الشيخ رائد صلاح. وسيتم بموجب قرار المحكمة تخفيض ١١ شهرا كان الشيخ صلاح قضاها داخل السجن في فترة سابقة. وقد فرض السجن الفعلي على الشيخ رائد صلاح مدة ٢٤ شهرا في ملف خطب وتصريحات إبان هبة «باب الأسباط» (البوابات الالكترونية) عام ٢٠١٧، في القدس و٤ أشهر عن ملف وادي الجوز. وندد قادة في الداخل الفلسطيني بقرار المحكمة مؤكدين انه يندرج ضمن سياسات نزع الشرعية عن نضال الجماهير العربية، وبسبب مواقف الشيخ صلاح المتمسكة بالمسجد الأقصى، والتي تعرض بسببها إلى سنوات من الاعتقال والملاحقة.^{٣٩}

وفي هذا السياق، قال رئيس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية محمد بركة أن الحكم كان جاهزا مسبقا، وتركز على العنصرية والتخريض على فلسطيني ٤٨، مضيفا أن المستهدف هنا هو مجمل العمل والخطاب السياسي لفلسطيني ٤٨.^{٤٠}

٤. الملاحقات السياسيّة في الحقل الثقافي:

إغلاق مسرح الميدان:

بدأت ملاحقة مسرح الميدان، عقب عرض مسرحية «الزمن الموازي» عام ٢٠١٤، وهي مسرحية مستوحاة من كتابات الأسير وليد دقة. وقد جمدت وزارة الثقافة ميزانيات المسرح في حزيران ٢٠١٥ ليقدم المسرح في أعقابها التماسه الأول للمحكمة العليا. وتم بعد عام الوصول إلى اتفاق كان من المفترض أن يسمح بتجديد دفع الميزانيات للمسرح. وفي شباط ٢٠١٨، وبعد مماطلة استمرت طويلا أبلغت وزارة الثقافة المسرح بعدم احقيته بالحصول على ميزانيات دعم لعامي ٢٠١٦ و٢٠١٧.^{٤١} هذا وردت محكمة العدل العليا في تموز ٢٠١٩ الالتماس الذي رفعه إليها مسرح الميدان ضد قرار وزارة الثقافة وقف تمويله. وأكد قضاة المحكمة ان المسرح لا يستوفي أدنى المعايير التي تبرر تمويله حكوميا بسبب قلة العروض الفنية المقدمة فيه.^{٤٢}

وفي سياق متصل، أقرت بلدية حيفا، في شباط ٢٠١٩، تحويل ميزانية المسرح العربي بقيمة ١.٢ مليون شيكل، إلى جمعية «المجد» بدلا من «مسرح الميدان»، وجاء هذا باتفاق مع كتلة «الجبهة الحيفاوية» في البلدية،^{٤٣} بعد أن وصل

قدم مسجّل الجمعيات في وزارة القضاء طلبا رسميا بتصفية مسرح الميدان، بعد أن طلب تحويل ملف المسرح إلى وحدة الإنفاذ والمراقبة التابع لوزارة القضاء.

موضوع مسرح الميدان الى طريق مسدود، كما جاء على لسان رئيس كتلة «الجبهة الحيفاوية» رجا زعارة.

وفي تشرين الأول من عام ٢٠١٩، قدم مسجّل الجمعيات في وزارة القضاء طلبا رسميا بتصفية مسرح الميدان، بعد أن طلب تحويل ملف المسرح إلى وحدة الإنفاذ والمراقبة التابع لوزارة القضاء، تبعته رسالة تبلغ المسرح عن عيوب تسمح له بطلب تصفية المسرح، منها قلة الفعاليات، والشك بعد سلامة الإدارة. لاقت هذه التطورات استحسان الوزيرة ميري ريغف، وأيضا جمعية «بتسلمو» والتي قادت التحريض ضد المسرح، وصرّحت «ظهر الحق، وبعد نضال استمر خمس سنوات متواصلة، مسرح الميدان يغلق أبوابه. على أمل أن لا يقوم أبدا بيت يمجد الإرهابيين... نحن متأكدون بأنه الآن سيقوم بدعم مسرح يعمل من أجل التعايش»^{٤٤}.

استمرار محاكمة الفنان محمد بكري

استمرت الملاحقة السياسية للفنانين الفلسطينيين، إذ لا يزال الفنان بكري ملاحقا منذ ١٨ عاما بسبب فيلمه «جنين جنين» الذي تحدث فيه عن اجتياح الجيش الإسرائيلي مخيم جنين عام ٢٠٠٢، في عملية سميت بـ «السور الواقعي»، وفيه يوثق الجرائم التي ارتكبتها الجيش، ويضم شهادات لسكان المخيم.

بعد السماح بعرض الفيلم عام ٢٠٠٤، بقرار من المحكمة العليا، قدم خمسة جنود إسرائيليون شكوى قضائية ضد بكري، رفضتها المحكمة، لعدم وجود صور لهم في الفيلم، لكنهم عادوا وقدموا التماسا للمحكمة، فرجعت القضية الى أروقة المحاكم. لاحقا قررت الرقابة الإسرائيلية منع عرض الفيلم مرة أخرى، ولكنها سمحت بعرضه عام ٢٠١٠، لاغية بذلك قرار المحكمة^{٤٥}.

في الرابع من شباط ٢٠٢٠، عقدت المحكمة المركزية في اللد جلسة بخصوص دعوى قذف وتشهير تقدم بها في تشرين الثاني ٢٠١٦ عقيد في الجيش ضد بكري، وطالب بتعويضات بقيمة مليونين و٦٠٠ ألف شيكل، ومنع عرض الفيلم بحجة أنه يظهر في الفيلم. هذا واستنكرت القائمة المشتركة محاكمة بكري، وأدانت كل أشكال الملاحقة السياسية والمحاكمات العنصرية، التي يتعرض لها بكري منذ عقدين من الزمن^{٤٦}. يذكر أن الجلسة شهدت صدامات شديدة بين ممثلين عن «منتدى معاقبي الجيش» وجنود الاحتياط وغيرهم، وبين داعمي بكري من سياسيين فلسطينيين ومتضامنين أجنب، كما أن البت في القضية تأجل إلى موعد لم يحدد بعد^{٤٧}.

القسم الثاني: المشهد الإجتماعي

١. الجريمة في المجتمع الفلسطيني

يكثُر الحديث في الآونة الأخيرة، عن زيادة نسبة الجريمة في المجتمع الفلسطيني في الداخل، فيما تتعدد التفسيرات والحلول المقترحة للحدّ من هذه الظاهرة. من جهة، تنسب مؤسسات الدولة المختلفة هذه الظاهرة إلى أسباب اجتماعية ثقافية بنيوية، وتتغنّت بوصف المجتمع الفلسطيني بالمجتمع العنيف. في المقابل، يحتاج الفلسطينيون وقياداتهم السياسيّة والاجتماعية بأنّ سياسات الدولة اليهودية تجاه هذه الفئة من الفلسطينيين، وتحديداً، تجاه مؤسسات الضبط الاجتماعي المتعمّد لمعالجة هذه الظاهرة، بشكل جدي، هي سبب الانفلات وزيادة العنف.

يتزايد التوتر والصراع عند التطرق إلى التوصيات لحل هذه الآفة، فمن ناحية تقترح وزارة الأمن الداخلي، مدعومة من الحكومة، زيادة محطات الشرطة في التجمعات الفلسطينية، إلى جانب تجنيد فلسطينيين/ات في سلك الشرطة. في المقابل يرفض الكثير من قيادات المجتمع المحلي؛ رؤساء بعض السلطات المحلية وأيضاً قيادات قطرية، هذا الاقتراح، معتبرين زيادة محطات الشرطة دون تغيير جذري للعداء البنيوي لمؤسسات الضبط تجاه الفلسطينيين، يزيد من احتمالات القمع والسيطرة. هذا إضافة إلى معارضة معظم القيادات اقتراح تجنيد الشباب والشابات الفلسطينيات في أجهزة الدولة القمعية، ويقفون محتجزين في التنافر بين مواطنتهم وحتمية حل هذه الظاهرة من خلال مؤسسات الضبط الاجتماعي الإسرائيلي من جهة، وبين انتمائهم القومي من جهة أخرى، والذي يرى، بحق، أن جهاز الشرطة ببنيته، جهاز قمع وعنيف.

ظاهرة الجريمة المنظمة في المجتمع الفلسطيني

تشير المعطيات والتقارير المتوفرة حول الجريمة في المجتمع الفلسطيني، وعلى الرغم من محدوديتها، إلى أن نسبة الفلسطينيين بين السجناء المدنيين أعلى بكثير من نسبتهم في المجتمع، حيث يشير تقرير نشر في موقع «سيحاه ميكوميت» من عام ٢٠١٦، إلى أن نسبة السجناء اليهود في السجون الإسرائيلية تصل إلى ٢٧٪ فقط من السجناء المدنيين، بينما تشكّل نسبة السجناء الفلسطينيين حاملي الجنسية أو الإقامة الإسرائيلية ٤٣٪ (أكثر من ضعف نسبتهم في المجتمع)، وتصل هذه النسبة بين القاصرين إلى ما يقارب ٥٧٪ (١٦٠ من أصل ٢٨١ سجيناً في تلك السنة).^{٤٨} ويعزى هذا إلى سياسات التمييز في الجهاز القضائي تجاه الفلسطينيين، حيث تشير الأبحاث إلى أن المحاكم الإسرائيلية تميل إلى تجريم أكثر للمخالفين العرب، مقابل غير العرب، وإلى فرض عقوبة أشد عليهم.^{٤٩}

يكثُر الحديث في الآونة الأخيرة، عن زيادة نسبة الجريمة في المجتمع الفلسطيني في الداخل، فيما تتعدد التفسيرات والحلول المقترحة للحدّ من هذه الظاهرة.

يرفض الكثير من قيادات المجتمع المحلي؛ رؤساء بعض السلطات المحلية، وأيضاً قيادات قطرية، اقتراح زيادة محطات الشرطة دون تغيير جذري للعداء البنيوي لمؤسسات الضبط تجاه الفلسطينيين

في المقابل، وعلى الرغم من الإفراط في العقاب والتشديد الشرطي المشار إليه أعلاه، إلا أن تقصير المجهود الشرطي ينحصر تحديداً في جرائم القتل عموماً وجرائم استعمال السلاح على وجه الخصوص، وكذلك في قضايا قتل النساء، الأمر الذي يساهم في تفاقم هذه الجرائم وفي ارتفاع عدد ضحايا القتل.

هذا ما يؤكده بحث أجراه المركز الإسرائيلي للديمقراطية من عام ٢٠١٦ والذي استطلع ظاهرة العنف على مدى عقدين ١٩٩٠-٢٠١٠، مع تركيز على الجريمة في المجتمع الفلسطيني، حيث أشار إلى أن عدد الجرائم المعروفة لدى الشرطة بين ألف مواطن، في التجمعات الفلسطينية، أقل بكثير من التجمعات غير العربية، بينما العكس صحيح فيما يتعلق بجرائم العنف الجسدي.^{٥٠} وهذا ما يمكن أن يستدل عليه أيضاً من معطيات تقرير لمركز المعلومات في الكنيست في موضوع «سياسة معالجة وزارة الأمن الداخلي والشرطة في قضايا العنف الخطيرة في المجتمع العربي» من عام ٢٠١٤،^{٥١} حيث هناك تفاوت بين نسبة الجانحين الفلسطينيين واليهود، بحسب نوع الجريمة، ويبرز التمثيل العالي للفلسطينيين في جرائم الاعتداءات، ومحاولات القتل، القتل والسرقه.^{٥٢}

جرائم القتل، محاولات القتل، وجرائم الأضرار الجسدية الخطيرة

لا توفر وزارة الأمن الداخلي معطيات دقيقة وكاملة حول الجريمة في المجتمع الفلسطيني، كما يستدل من تقرير الكنيست تحت عنوان «موضوع العنف في المجتمع العربي» من عام ٢٠١٠، حيث امتنعت الوزارة عن تزويد لجنة البحث في الكنيست بمعطيات مفصلة حول نسبة الجريمة في المجتمع الفلسطيني بحجة «حساسية الموضوع، والحقيقة أن المعلومات هي مواد سرية». في المقابل، فإن المعطيات حول ظاهرة السلاح والاعتداءات والقتل أكثر توفراً، لعدة أسباب، منها: الارتفاع في عدد ضحايا القتل ومعاونة عائلات القتلى، التصعيد في استعمال السلاح في الحيز العام الذي لا يمكن تجاهله، انشغال الرأي العام بالموضوع، وكذلك انشغال أعضاء الكنيست العرب في محاولات جديّة لإيجاد حلول، وكذلك في بذل المجهود في جمع المعطيات ومساعدة الجهات الرسمية حول هذه القضية.

تشير المعطيات الرسمية إلى أنه قُتل بين الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٦، في إسرائيل، ما يقارب الـ ١٠٠ شخص نتيجة جرائم عنف، ٦٤ منهم من «غير اليهود». انخفضت نسبة ضحايا القتل في المجتمع غير العربي بـ ٥٪ في كل سنة، من تلك الفترة، بينما بقيت النسبة كما هي في المجتمع العربي.^{٥٣} هذا وارتفع عدد ضحايا القتل العرب

تقصير المجهود الشرطي ينحصر تحديداً في جرائم القتل عموماً وجرائم استعمال السلاح على وجه الخصوص، وكذلك في قضايا قتل النساء.

تشير المعطيات الرسمية إلى أنه قُتل بين الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٦، في إسرائيل، ما يقارب الـ ١٠٠ شخص نتيجة جرائم عنف، ٦٤ منهم من «غير اليهود».

في عام ٢٠١٧ إلى ٧٢^٤ وفي العام ٢٠١٨، وصل العدد إلى ٧٦^٥ وواصل العدد بالارتفاع في العام ٢٠١٩ ليصل إلى ٩٣ قتيلاً^٦ (نساء: ١٠: ٢٠١٧ - ١٤: ٢٠١٨ - ١١: ٢٠١٩).^٧

أما بخصوص جرائم محاولات القتل، فتشير المعطيات إلى أن ٥٣٪ من مجموع ضحايا محاولات القتل الـ ٣٧٠ بين عامين ٢٠١٤-٢٠١٦، هم من العرب. ووصلت نسبة المتهمين في جرائم محاولات القتل من العرب إلى ٦٨٪ من مجمل المتهمين. تستمر هذه النسبة المرتفعة أيضاً في المعطيات المتعلقة بأضرار جسيمة خطيرة، حيث تشير المعطيات إلى أن نصف الضحايا ونصف المتهمين في هذه الجرائم هم من العرب (تقرير الكنيست ٢٠١٨).^٨

جرائم المتعلقة في استعمال والتجارة في السلاح

حاز موضوع السلاح غير القانوني وانتشاره في المجتمع الفلسطيني على اهتمام عال على الأضعدة جميعها؛ المجتمع الفلسطيني، القادة السياسيين والاجتماعيين، وكذلك الجهات الرسمية الإسرائيلية، وقد تطرق ديوان مراقب الدولة في تقرير خاص لتعامل الشرطة مع حيازة الأسلحة غير القانونية وحوادث إطلاق النار في بلدات المجتمع العربي والبلدات المختلطة في عام ٢٠١٨. وجاء في التقرير أن نسبة المخالفات التي تتعلق بالأسلحة وإطلاق النار بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦ كانت أعلى بـ ١٧.٥ ضعفاً من نسبة المخالفات نفسها لدى السكان اليهود. وأن نسبة المصابين من السكان العرب جراء حوادث العنف التي استخدم فيها السلاح الحي أعلى بـ ٢.٥ إلى ١٢ ضعفاً من نسبة المصابين من جراء أحداث مثيلة في أوساط أخرى من المجتمع الإسرائيلي. وأضاف التقرير أن معطيات الشرطة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦، تبين أن ٩٥٪ من المشتبه بهم بجرائم إطلاق النار في منطقة سكنية، كانوا من المجتمع العربي.^٩

وعلى الرغم من فرض السرية على جزء من التقرير، بحجة الحفاظ على أمن الدولة، أشار التقرير أن معظم الأسلحة تصل إلى المجتمع العربي من ثلاثة مصادر رئيسية: السرقات من جيش «الدفاع الإسرائيلي»، التهريب من الأردن، والتصنيع في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، «يهودا والسامرة» بلغة التقرير.^{١٠} كما تشكل شركات الحراسة الخاصة، وسرقة أسلحة من مصانع الأسلحة، وسرقة أسلحة من مجندين إسرائيليين خارج قاعدة الخدمة، مصادر إضافية للسلاح.^{١١}

شدد مراقب الدولة في تقريره أن التعاون بين جميع الجهات ذات العلاقة في الشرطة في موضوع الأسلحة في المجتمع العربي، «تشويه النواقص والعيوب»،^{١٢}

وأشار أن انعدام التعاون التام يؤدي إلى فقدان معلومات استخباراتية، وإلى تعامل مع الحالات نفسها في الوقت نفسه بين وحدات شرطة مختلفة دون تنسيق. وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على التعاون بين هذه الجهات، إلا أن شرطة إسرائيل لا تتلقى إلى الآن من الجيش والشبابك معلومات بشكل جارٍ كجزء من روتين العمل المعتاد.

تأكد المعطيات المتوفرة، على فشل الجهات الرسمية في التعامل مع هذه القضية تحديداً. وتشير معطيات مركز الكنيست للمعلومات في تقرير من عام ٢٠١٤^{٦٣}، إلى أن تمثيل العرب في الملفات التي تعاملت معها الشرطة في قضية الأسلحة، بين السنوات ٢٠٠٦ و٢٠١٣، أعلى بـ ١٠ أضعاف من تمثيل اليهود، فعلى سبيل المثال، وصل عدد الملفات في قضايا «امتلاك/ حيازة جزء من سلاح أو ذخيرة»، المتهم فيها عربي (في الفترة المذكورة نفسها) إلى ٤،٣٣٠ ملفاً مقابل ٦٠٣،٢ لليهود، كما تتفاوت بشكل كبير هذه النسبة في قضايا «حيازة سلاح غير مرخص» ٤،٩٥٥ ملفاً اتهميا لمتهمين عرب و١،٩٣١ لمتهمين يهود.

تبين معطيات الشرطة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦، أن ٩٥٪ من المشتبه بهم بجرائم إطلاق النار في منطقة سكانية، كانوا من المجتمع العربي.

على الرغم من خطورة هذه الجرائم واتساع انتشارها، إذ وصل عدد السلاح غير القانوني إلى ٤٠٠ ألف، ٨٠٪ منها في المجتمع العربي^{٦٤} وزيادة عدد ضحايا القتل من المجتمع الفلسطيني، حيث كانت ٧٠٪ من حالات القتل في أوساطه جراء استعمال الأسلحة النارية،^{٦٥} لم تختلف هذه المعطيات مع مرور الزمن، فتقرير لجنة معلومات الكنيست من العام ٢٠١٨، يؤكد على استمرار ارتفاع تمثيل العرب في مثل هذه التهم، حيث وصلت نسبة الملفات التي يتهم فيها عربي بحيازة سلاح غير قانوني بين السنوات ٢٠١٤ و٢٠١٦ إلى ٢،٢٨٩ مقابل ٥١٤ لمتهم يهودي^{٦٦}.

تتضح أكثر خطورة جرائم السلاح، فيما لو أخذنا بعين الاعتبار أن ليس كل هذه الجرائم يتم التبليغ عنها للشرطة. ويفيد التقرير ذاته الذي أرسلته النائب حنين زعبي إلى مراقب الدولة، أنه واستناداً إلى استطلاعات ضحايا العنف، ٢٥٪ فقط من جرائم العنف تبليغ بها الشرطة، وخصوصاً على ضوء أن هناك إفادات تشير إلى أن السلاح نفسه الذي ضبط في جريمة معينة قد يعود للمتاجرة فيه في «السوداء» مرة أخرى.^{٦٧}

لا يتوقف استهتار مؤسسات الضبط الاجتماعي الإسرائيلية فقط عند عدم ضبط الأسلحة غير القانونية، إنما يطال تعامل هذه المؤسسات لاحقاً لفتح ملف في الشرطة، فتشير المعطيات، من التقرير ذاته، أن ٧٠٪ من الملفات التي يتهم فيها عربي، تغلق دون تقديم متهم للمحاكمة مقابل ٥٢٪ من هذه الملفات في المجتمع

الإسرائيلي. و٥٣٪ من الملفات التي تكون فيها الضحية عربية تغلق بسبب عدم توفر أدلة كافية، مقابل ٣٧٪ من الجرائم في المجتمع اليهودي.

تتهم قيادات المجتمع العربي مؤسسات الدولة بمعرفة هوية الجاني، وبالتكاسل المتعمد، ومقابل احتجاج الشرطة بعدم تعاون المجتمع الفلسطيني معها لكشف هوية الجناة، تضع النائب حنين زعبي إصبع الاتهام على غياب وسائل حماية كافية لضحايا جرائم العنف والسلاح^{٦٨}.

الجريمة المنظمة

في سلسلة تقارير مفصلة عن ظاهرة الجريمة والسلاح، أعدتها المخرجة سهى عراف لموقع «سيحا مكوميت» باللغة العبرية ونشرها موقع «عرب ٤٨»، باللغة العربية، في إطار تعاون بين الموقعين، يتكشف أن منظمات الإجرام باتت ظاهرة شديدة الانتشار في المجتمع الفلسطيني، لدرجة أطلق عليها في التقارير تسمية «دولة داخل دولة». يعمل في هذه المنظمات بحسب التقارير، مئات الجنود، يعملون في الإجرام «العادي» وفي تجارة الأسلحة والمخدرات، تعمل هذه المنظمات لصالحها وتقدم أحيانا خدمات لمنظمات قطرية.

قد تمتلك هذه المنظمات مصالح تجارية كالمطاعم وحوانيت كبيرة، قاعات أفراح وغيرها، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتبين التقارير من خلال مقابلات مع رجال شرطة سابقين ونشطاء اجتماعيين ومهنيين من المجتمع الفلسطيني، على أن سبب انتشارها في السنوات الأخيرة هو الفراغ الذي خلفته مطاردة السلطات لـ «منظمات الجريمة» وتقويض عملها، حيث كانت هذه المنظمات في المجتمع العربي، تعمل إلى حينه، وكيلا ثانويا لدى المنظمات اليهودية. تمتلك هذه المنظمات بحسب التقرير ذاته، «أسلحة تضاهي أسلحة جيش بأكمله، آلاف قطع السلاح المختلفة، ومئات العبوات الناسفة الجاهزة للتشغيل».

تشير التقارير أن هذه المنظمات اخترقت أيضا السلطات المحلية، وقد جاء على لسان بعض المستطلعين في إحدى هذه التقارير أن السلطات المحلية أصبحت أشبه بـ «منجم ذهب» لمنظمات الإجرام العربية، ومصدرا قانونيا للدخل. فإلى جانب استغلال التوترات العائلية والطائفية التي ترافق انتخابات السلطات المحلية في الداخل الفلسطيني، كون السلطات المحلية هي المشغل الأكبر في المجتمع الفلسطيني، اتسعت بحسب د. ثابت أبو راس وتعمقت ظاهرة تسلل الإجرام إلى السلطات المحلية، بسبب الأموال الكبيرة التي أصبحت بحوزة السلطات بفضل

لا يتوقف استهتار مؤسسات الضبط الاجتماعي الإسرائيلية فقط عند عدم ضبط الأسلحة غير القانونية، إنما يطال تعامل هذه المؤسسات لاحقا لفتح ملف في الشرطة: ٧٠٪ من الملفات التي يتهم فيها عربي، تغلق دون تقديم متهم للمحاكمة.

تقارير: منظمات الجريمة اخترقت أيضا السلطات المحلية، لتصبح أشبه بـ «منجم ذهب» لها، ومصدرا قانونيا للدخل.

الميزانيات الإضافية التي تحصل عليها في أعقاب القرار ٩٢٢ - قرار حكومي من عام ٢٠١٥ وينص على تخصيص ١٥ مليار شيكل لـ «تطوير» المجتمع العربي، هذا بالإضافة إلى أن القرار ذاته يمنح السلطات المحلية نفسها مبالغ أكبر من المال، للتخطيط والبناء وتطوير المدارس وتعبيد وشق الطرق وغيرها.^{٦٩} وفي تأكيد على استفحال هذه الظاهرة تشير التقارير إلى أنه خلال السنة الماضية فقط، أطلقت عيارات نارية على نحو ١٥ من رؤساء السلطات المحلية (من أصل ٧٥ سلطة محلية في المجتمع العربي إجمالاً).

الشرطة «لجان الصلح» ومنظمات الجريمة

لم يقتصر دور الشرطة في إهمال معالجة الجريمة المنظمة، وبالتالي تعزيزها في الداخل الفلسطيني، من خلال إهمال معالجة ظاهرة السلاح، وغض النظر عن المجرمين، بل وصل الحال أن تتعاون الشرطة مع شخصيات تنسب لها هي نفسها (الشرطة) تهمة الضلوع في واحدة من المنظمات السبع الكبرى في المجتمع العربي،^{٧٠} لحل مشكلة اختطاف طفل من مدخل بيت عائلته ونقله إلى مكان مجهول، واحتفال الشرطة بإرجاع الطفل سالماً لعائلته بصور مع الشخص ذاته.

تؤكد هذه القضية ما جاء في رسالة النائب حنين زعبي إلى المستشار القضائي للحكومة بخصوص تواطؤ الشرطة مع منظمات الجريمة في المجتمع العربي. وتذكر الرسالة ذاتها أنه إضافة إلى أن الشرطة تتعامل مع بعض الجرائم كأحداث موضعية، متجاهلة كونها جزءاً من منظومة أكبر، تعمل على حل بعضها من خلال القبض على أضعف حلقة في الشبكة، دون خلخلة المنظومة نفسها،^{٧١} فهي (الشرطة)، وبحسب الشهادات التي تستند إليها زعبي في رسالتها، تمتنع عن المس بالعلاقات «الودية» مع منظمات الجريمة، من أجل الحفاظ عليها كمصادر مخبرانية «ضرورية»، ما دامت هي الأخيرة، تلتزم بشروط اللعبة، وفق الرسالة.

لا يقتصر تقصير الشرطة على هذه الآليات، بل إنها تستغل زيادة الجريمة والأزمة التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، جراء زيادة الخوف والشعور بالعجز تجاهها، لإعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني. فتشير التقارير الصحافية المذكورة سابقاً، ورسالة النائبة زعبي ذاتها، إلى أن الشرطة تشجّع التوجه إلى حل جرائم السلاح عن طريق ما يسمى «لجان صلح»، «الشرطة تريد الهدوء، والصلح، ببساطة تامة، هو إرجاء للنهائية» كما جاء على لسان ضابط شرطة متقاعد عمل ضابط استخبارات في عدد من البلدات العربية.^{٧٢} وإلى جانب كون هذه

اللجان، غير تمثيلية وغير منتخبة وذكورية دون أي تمثيل نسائي فيها، فهي تعزز المبنى العائلي والتراتبى الذكوري في المجتمع الفلسطيني، دون أن يكون للمجتمع سيطرة على تركيبها، يشارك في بعضها، أعضاء تعترف الشرطة ذاتها أن لديهم مرتبة متقدمة في منظمات الجريمة.^{٧٣}

الفلسطينيون لا يشعرون بالأمن والأمان في بلداتهم

بناء على ما جاء أعلاه، فليس بالغريب أن يشعر الفلسطينيون بعدم الأمان في بلداتهم. هذا ما تؤكد مسوحات قامت بها كل من جمعية الجليل ومبادرات إبراهيم. ففي «مسح العنف في المجتمع الفلسطيني بإسرائيل، ٢٠١٨» الذي قام به مركز ركاز في جمعية الجليل - الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحيّة، صرّح ٣٨.٧٪ من الأفراد بعدم شعورهم بالأمان أثناء التجول بمفردهم في حي سكنهم خلال ساعات الليل، بواقع ٢٩.٨٪ بين الذكور و ٤٧.٦٪ بين الإناث. وترتفع هذه النسبة بين الذكور المنتمين للفئة العمرية ٦٥ وما فوق، إذ بلغت ٤٠.١٪ مقارنة بـ ٢٩.٨٪ بين الذكور بشكل عام. وتصل نسبة عدم الشعور بالأمان أثناء التجول خلال الليل بين الأفراد المقيمين في منطقة الوسط لتصل إلى ٦٠.٣٪.^{٧٤}

يؤكد استطلاع «مبادرات إبراهيم» بالتعاون «مؤسسة شموئيل نامان لبحوث سياسات قومية» حول «العنف، الجريمة والشرطة في التجمعات العربية» من عام ٢٠١٨،^{٧٥} هذه المعطيات، ويشير إلى أن أكثر من ربع السكان الفلسطينيين في إسرائيل يشعرون بعدم الأمان الشخصي في بلداتهم، بسبب العنف، مقارنة بـ ١٢.٨٪ من السكان اليهود.

وليس بالغريب أيضا أن ٨٠.٣٪ من بين الفلسطينيين المستطلعين بحسب استطلاع مبادرات إبراهيم، يجدون أن ظاهرة العنف هي الأكثر إثارة للقلق، بواقع ٧٧٪ يجدون ظاهرة السلاح وجرائم السلاح الأكثر إقلاقا في حياتهم. كما صرّح ما يقارب الـ ٧٠٪ من المستطلعين في مسح «ركاز» بأن استعمال السلاح في النزاعات بين الناس بات أمرا طبيعيا. وصرّح ٩٠.٨٪ من مستطلعي مسح «مبادرات إبراهيم»، بأن الحصول على سلاح في إسرائيل بات سهلا جدا، بواقع ٣٣.٨٪ من اليهود.

وليس بالغريب أيضا، أن أكثر من ٧٥٪ من الأفراد صرحوا عن موافقتهم المقولة بأن الدولة معنية بانتشار العنف في البلدات العربية (الجليل)، وأن مستوى رضى العرب عن جودة علاج الشرطة للشكاوى التي تقدموا بها لا تزيد عن ٣٥٪ مقابل ٤٧.٩٪ لدى اليهود.^{٧٦}

تستغل الشرطة الإسرائيلية زيادة الجريمة والأزمة التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، لإعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني.

وفي تأكيد على أن الفرضية التي جاءت في بداية هذا الفصل بخصوص دور الشرطة ومؤسسات الدولة في انتشار ظاهرة العنف المتعلقة بالسلاح، تحديداً، وأن الإفراط الشرطي لا ينطبق على جميع المخالفات، عبّر ٤٥.٢٪ من المستطلعين العرب عن أن تعامل الشرطة جيد إلى جيد جداً مع مخالفات قوانين السير، بينما عبّر ١٦٪ منهم فقط عن رضاهم من تعامل الشرطة فيما يتعلق بقضايا السموم واستعمالها، والحرب على منظمات الإجرام في المجتمع العربي، كما أفاد ما يقارب الـ ٨٥٪ من المستطلعين بأن الأحكام المخففة في جرائم السلاح سبب كبير في استمرار انتشارها^{٧٧}.

جرائم قتل النساء

قد يعتم انتشار قضايا القتل وجرائم السلاح في المجتمع الفلسطيني على خصوصية قضايا قتل النساء، وإلى أن هناك هبوطاً في هذه الجرائم في السنوات الأخيرة^{٧٨}، وهي آفة اجتماعية كتب عن خصوصيتها الكثير من الباحثات والجمعيات النسوية. ليس هذا المكان للدخول في تفاصيل الفرق بين هذه الجرائم والعنف العام، ولكن اكتفي هنا بالإشارة إلى أن معظم قضايا قتل النساء في الداخل الفلسطيني وأيضاً عالمياً، ترتكب من قبل أحد أفراد عائلة الضحية، وللجرائم ميزات سياسية اجتماعية جندرية وأحياناً اقتصادية.

مع هذا، ينسحب استهتار مؤسسات الضبط الاجتماعي على هذا النوع من الجرائم، فيفيد تقرير النائب زعبي (المذكور أعلاه) إلى أن ٤٠٪ من ضحايا جرائم قتل النساء في إسرائيل هن عربيات، وأن ٨٠٪ من هذه الضحايا كن قد تقدمن بشكوى للشرطة، مقابل ٤٠٪ من الضحايا الإسرائيليات. وتضيف النائب زعبي إلى أن معظم الجناة في قتل النساء اليهوديات يتم تقديمهم بلقضاء بينما ٢٠٪ فقط من الجناة العرب يتم تقديمهم للقضاء.

إجفاف الدولة وتمييزها في تخصيص موارد لمعالجة هذه الظاهرة هي سبب إضافي في استمرارها. إذ تقول منال شلبي، مديرة جمعية «أذار»، وهي منتدى مهني لمحاربة قضايا قتل النساء، تعمل على تأهيل كوادر مهنية لمعالجة موضوع العنف ضد النساء، بأن خطة الطوارئ التي قدمت لرئيس الحكومة لاحقاً للقاء مجموعة من العاملين في هذا المجال مع وزيرة الرفاه والمساواة الاجتماعية، وتم الاتفاق بموجبها على إقامة أطر لعلاج النساء اللاتي يتعرضن للعنف ولعلاج الرجال العنيفين، إضافة إلى ملاكات لعمال اجتماعيين متخصصين، لم تخرج إلى حيز

يحد ٨٠.٣٪ من بين الفلسطينيين المستطلعين بحسب استطلاع مبادرات إبراهيم، أن ظاهرة العنف هي الأكثر إثارة للقلق، بواقع ٧٧٪ يجدون ظاهرة السلاح وجرائم السلاح الأكثر إقلاقاً في حياتهم.

ينسحب استهتار مؤسسات الضبط الاجتماعي على جرائم قتل النساء.

التنفيذ، وذلك على الرغم من تحويل ميزانية من وزارة المالية إلى وزارة الرفاه، وذلك على الرغم من مرور أكثر من سنة على الاتفاق.^{٧٩}

مكافحة الجريمة المنظمة: ما بين احتجاجات جماهيرية وتعزيز تواجد الشرطة في التجمعات الفلسطينية

تتكثف الجهود الجماهيرية بمبادرة القيادة السياسيّة والاجتماعية للاحتجاج على هذه الظاهرة، وتتمثل الاحتجاجات في تنظيم تظاهرات محلية^{٨٠} وأيضاً تظاهرات قطرية وإضرابات عامة^{٨١} وصلت ذروتها في أن أقامت قيادات الداخل خيمة اعتصام وأعلنت الإضراب عن الطعام مدة ثلاثة أيام احتجاجاً على استمرار تفشي الجريمة والعنف.^{٨٢} هذا إضافة إلى مجهود أعضاء الكنيسة العرب في مطالبة المؤسسات الرسمية بأخذ دورها في معالجة الظاهرة من خلال التوجه إلى الوزارات المختلفة والمبادرة إلى نقاش في الكنيسة حول العنف والجريمة والإجرام في المجتمع العربي،^{٨٣} أو إرسال تقارير لمراقب الدولة، كما أشرنا سابقاً إلى تقرير النائب زعبي. ومن ناحية أخرى، تتركز جهود الدولة ومؤسساتها في إحداث تغيير جوهري في موقف المجتمع العربي تجاه الشرطة، دون فعل حقيقي لتغيير عداء الشرطة لهذا المجتمع. وقد أعلن في أيار ٢٠١٦ عن إنشاء مديرية تطوير خدمات الشرطة في المجتمع العربي، ضمن خطة خمسية هدفها تعزيز علاقات الشرطة بالمجتمع العربي. وفقاً للخطة، كما جاء في تقرير مراقب الدولة،^{٨٤} ستساعد المديرية في افتتاح ١١ مركزاً للشرطة في أوساط المجتمع العربي كما ستضيف إلى ملكات الشرطة ٦٠٠ وظيفة مخصصة لرجال شرطة مسلمين، وفق لغة التقرير.

هذا وقد أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في تشرين الثاني ٢٠١٩ عن تشكيل طاقم لمكافحة العنف والجريمة في المجتمع العربي، وكلف طاقماً بوضع خطة لمكافحة هذه الظاهرة، يستغرق إعدادها شهوراً، وسيترأس الطاقم قائم بأعمال المدير العام لمكتب رئيس الحكومة.^{٨٥} وقد جاء أنه تقرر أن تعمل الشرطة بشكل مكثف في البلدات العربية، بداعي الحفاظ على أمن السكان، وطلب نتنياهو «البحث عن الميزانيات الضرورية لإنشاء المزيد من مراكز الشرطة في البلدات العربية».^{٨٦} عبّرت القائمة المشتركة عن أن إقامة طاقم لمعالجة العنف والجريمة خطوة واحدة من خطوات عديدة يجب أن تتخذها الحكومة لمعالجة الفشل والتواطؤ. وأضافت بأنها تتابع بحذر آليات تنفيذ هذا القرار الحكومي، وحذرت من أن يتم التعامل مع افتتاح محطات شرطة جديدة في البلدات العربية على أنه جوهر الخطة.^{٨٧}

تقرير النائب زعبي: ٤٠٪ من ضحايا جرائم قتل النساء في إسرائيل هن عربيات، وأن ٨٠٪ منهن الضحايا كن قد تقدمن بشكوى للشرطة، مقابل ٤٠٪ من الضحايا الإسرائيليات.

تتركز جهود الدولة ومؤسساتها في إحداث تغيير جوهري في موقف المجتمع العربي تجاه الشرطة، دون فعل حقيقي لتغيير عداء الشرطة لهذا المجتمع.

في المقابل، رفض العديد من رؤساء السلطات المحليّة إقامة مراكز للشرطة في بلداتهم، وكان النائب السابق ورئيس لجنة المتابعة حالياً، محمد بركة، على رأس المعارضين، والذي يرى أن الهدف من هذه المحطات هو تجنيد «أبنائنا وبناتنا لقوات الأمن وللخدمة القومية (المدنية)».^{٨٨} تتركز المعارضة لأسباب تتعلق بعدم الثقة بالشرطة، كما جاء على لسان رئيس اللجنة الشعبية وعضو مجلس محلي جسر الزرقاء، سامي العلي، «أن أنماط التعامل ومحاربة الجريمة التي تنتهجها الشرطة مبنية على عقلية استخبارات وعنصرية».^{٨٩} إضافة إلى أن هذه المراكز ستقوم على أراضي البلدات العربية، الشحيحة أصلاً. وقد أشار مراقب الدولة في تقريره حول جرائم السلاح إلى صعوبة العثور على أراض وبنيات لغرض إنشاء مراكز الشرطة الجديدة، وذلك لقلّة الأراضي والبنيات، إضافة إلى صعوبة الحصول على ترخيص بسبب معارضة السلطات المحليّة لإنشاء مراكز للشرطة داخل مناطق نفوذها.^{٩٠} وفي حال وافق رئيس إحدى السلطات المحليّة على افتتاح مركز للشرطة، سيواجه غالباً بمعارضة من السكان، كما كان الحال في فتح مركز للشرطة في بلدة كفر كنا عام ٢٠١٧.^{٩١}

أقل ما يقال في إقامة محطات للشرطة في البلدات العربية، بأنها ليست وصفة سحرية لمواجهة الجريمة والحد منها، فكما تبين معطيات التقرير الصحفي الموسّع حول العنف في المجتمع الفلسطيني، المذكور أعلاه، لا يقلل افتتاح محطات الشرطة في التجمعات العربية من نسبة الجريمة. فعلى سبيل المثال، قتل ٣ شبان في قرية مجد الكروم، في وضح النهار، بعد ثمانية أشهر فقط من افتتاح احتفالي لمحطة الشرطة في البلد. وكذلك في أم الفحم، فقد أقيمت محطة للشرطة في المدينة في العام ٢٠١٤، وفي السنة نفسها وقعت جريمتان، ثلاث جرائم في ٢٠١٧، وفي العام ٢٠١٨، وقع في المدينة ما لا يقل عن سبع جرائم قتل، وشهدت المدينة عام ٢٠١٩، ست جرائم قتل، الحصيلة ١٩ قتيلاً في أم الفحم منذ افتتاح محطة الشرطة في المدينة. وشهدت مدينة كفر كنا أربع جرائم قتل في المعدل بعد إقامة محطة الشرطة فيها عام ٢٠١٧.^{٩٢}

إجمال لفصل جرائم السلاح في المجتمع الفلسطيني

مقابل الادعاء بأن وزارة الأمن الداخلي تتجاهل الجرائم الحاصلة في المجتمع الفلسطيني (under policing)، وبهذا تساهم في تفاقمها، تشير المعطيات وتصريحات قيادات الشرطة، إلى عكس هذا تماماً (over Policing) كما يستدل من تصريحات، روني الشيخ، القائد العام لشرطة إسرائيل عام ٢٠١٥ « حين تكون

نسبة الجريمة أعلى في مجتمعات معينة، وأيضاً لدى العرب وفي شرق القدس، وتنتشر هذه الإحصائيات وتعلن، عندها، وعندما يلتقي شرطي في مشتبته، سيشك فيه أكثر من أي مشبوه آخر، وهذا طبيعي^{٩٣}. وعليه، يبدو جلياً، أن ما يزداد بوتيرة مقلقة للغاية، هو نوع محدد، خطير جداً في حد ذاته، من الجريمة، ألا وهي الجريمة المنظمة، وانتشار واستعمال متزايد للسلاح الحي.

وفي حين تقترح الدولة زيادة مراكز الشرطة للحد من هذه الظاهرة، يستدل، أن زيادة مراكز الشرطة في البلدان العربية و/أو زيادة انحراط عرب في سلك الشرطة، لم يشكّل ضماناً للحد من هذه الجرائم. حيث لم يشفع مثلاً وجود مراكز للشرطة في مدينتي اللد ويافا منذ عشرات السنين لأبناء وبنات المدينتين اللتان عرفتا نسباً عالية من جرائم الأسلحة.

وعلى الرغم من عدم وجود خطة وتجند حقيقي من قبل مؤسسات الضبط لمنع هذه الجرائم حتى الآن، قد يكون الاهتمام الزائد من قبل المؤسسات الإسرائيلية، الحكومية منها وغير الحكومية، مؤشراً إلى قلق متزايد، وخصوصاً من إمكانية انزلاق جرائم السلاح إلى البلدان الإسرائيلية، كما يمكن أن يفهم من إشارة مؤتمر هرتسليا ٢٠١٩، بأن على الدولة الاعتراف أن قضية الإجرام والعنف هي تحدٍ إستراتيجي، ولن يبقى إلى الأبد منحصرة فقط داخل المجتمع العربي، ولن يبقى في مجال الجنائي فقط^{٩٤}.

وجب الإشارة أيضاً إلى أن تعظيم هذه الجرائم والتغطية الإعلامية لها باستعمال فضفاض لكلمة عنف وزيادة العنف في المجتمع العربي، دون التحديد أن جرائم السلاح والجريمة المنظمة هي التي في ازدياد، تساهم في تعميق وتأييد تجريم المجتمع الفلسطيني عامة، الأمر الذي يزيد من شعور عدم الأمان الاجتماعي ومن زعزعة الثقة داخل المجتمع الفلسطيني.

٢. المسكن، الفقر والتعليم:

استمرار الهجمة على المسكن الفلسطيني

في حصيلة أولية لما يسميه المحامي قيس ناصر، أحكام قانون «كيمينتس»، الذي سن خصيصاً للتصدي لما تصفه السلطات الإسرائيلية بظاهرة البناء غير المرخص في المجتمع العربي، يظهر أنه خلال تسعة أشهر فقط من بدء تطبيق الأحكام في كانون الأول ٢٠١٨، فرضت غرامات بقيمة ١٥ مليون شيكل في ٤٠ مخالفة فقط، أصدرت المحكمة العليا لاحقاً، في تشرين الثاني ٢٠١٩، أمراً احترازياً بتجميد

الأحكام، وطالبت الدولة بالإجابة على لماذا لا تمهل المخالفين مدة كافية من الوقت لترتيب الإجراءات المطلوبة منهم.^{٩٥} تضاف هذه المعطيات إلى ١٥٤ حالة تم خلالها الانصياع للإنذارات ووقف العمل وهدم ما تم بناؤه لتفادي المخالفة، بحسب ما جاء في مقابلة صحافية مع المحامي المتخصص في هذه القضايا.^{٩٦} ويضيف قيس ناصر أن الحديث يدور عن ٦٠ ألف بيت غير مرخص، دون احتساب القرى غير المعترف بها في النقب، ودون أخذ حاجة المجتمع الفلسطيني الذي يتشكل ٤٥٪ منه من الجيل الشاب، إلى ستة آلاف شقة سكنية سنويا بعين الاعتبار. في مقابل هذه المعطيات، فإن وتيرة إنهاء إجراءات الحصول على خارطة تفصيلية للتوحيد والتخطيط في القرى والمدن العربية، التي بموجبها فقط يمكن للمواطن الحصول على رخصه، تستغرق الكثير من الوقت، ما يعني أن المواطن قد يكون بحاجة إلى ما يقارب الـ ٢٥ عاما للحصول على رخصة بناء على أرضه الخاصة.

لم تتوقف إسقاطات هذا القانون على المخالفات فقط، إنما قامت السلطات فعليا بهدم العشرات من البيوت في القرى والمدن العربية. نذكر منها هنا للمثال لا للحصر مدينة قلنسوة، حيث أرسلت لسكان حي شمال شرق المدينة بلاغات استدعاء، من اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء، تمهيدا لتسليمهم أوامر هدم لبيوتهم، بادعاء البناء غير المرخص. وقد سلّمت السلطات، نحو ٢٥ من أصحاب البيوت، بلاغات تمهيدا لأمر الهدم.^{٩٧} وفي شباط من هذا العام، داهمت قوات كبيرة من الشرطة وحرس الحدود، بالإضافة إلى جرافات وشاحنات تابعة لدائرة أراضي إسرائيل، حي شنير في مدينة اللد، تمهيدا لهدمه وتهجير عائلة أبو كشك حيث يسكن ما يقارب الـ ١٠٠ شخص، بحجة البناء غير المرخص.^{٩٨}

ويشار هنا أن قانون «كيميس»، وقد قصد منه العرب تحديدا، طال القرى الزراعية اليهودية «الموشافيم»، ما اضطر رئيس الحكومة نتنياهو، إلى تسجيل شريط يخاطب فيه المزارعين في إسرائيل، ويعلن أنه طلب من طاقمه الخاص تجميد تطبيق أحكام القانون في الموشافيم ريثما يتم إيجاد حلول لقضايا البناء هناك. وقد أشارت هذه القضية رد فعل من وزيرة العدل، آنذاك، ايليت شاكيد والتي قالت في مقابلة راديو «قصدنا في قانون كيمنتس تشديد تطبيق القانون على البناء غير المرخص عند العرب. أنا لا أريد إلغاء القانون، ولكن يجب أن ندرس إمكانية تغييره في النهاية، فهو يثقل كثيرا على المزارعين اليهود».^{٩٩} هذا وشهدت «لجنة المالية» في نهاية كانون الأول ٢٠١٩، نقاشا حادا حول القانون، وقد طالب معظم أعضاء اللجنة بتجميده، وبشكل استثنائي اجتمع أعضاء القائمة المشتركة مع أفيغدور ليرمان،

لا يزال النقب الفلسطيني، يشهد تنفيذ مخططات تهجير واسعة تبتلع ٤٠٠ ألف دونم، وتهجير سكانها إلى مخيمات سكن مؤقتة، من أجل بدء العمل بأسرع ما يمكن على مخططات السلب.

ضد القانون،^{١٠٠} وقد تكون معارضة المزارعين اليهود دافعا في إعادة النظر في هذا القانون وإمكانية تعديله.

في المقابل، لا يزال النقب الفلسطيني، يشهد تنفيذ مخططات تهجير واسعة تبتلع ٤٠٠ ألف دونم، وتهجير سكانها إلى مخيمات سكن مؤقتة، من أجل بدء العمل بأسرع ما يمكن على مخططات السلب.^{١٠١} وقد أعلنت سلطة «توطين البدو»، بحسب تقرير لرأفت أبو عايش، عن مخطط الـ «كرفانات»، والذي يقضي بتهجير قرابة ٣٦ ألف عربي من قراهم التاريخية، مقسمة ضمن ثلاثة مخططات، تقضي الأولى بتهجير ٦ قرى ثابتة؛ اللقية، كسيفة، حورة، تل السبع، شقيب السلام وعرعة النقب. فيما يضم المخطط الثاني «أبو بسمة» المجلسين الإقليميين واحة الصحراء والقيصوم، ويضاف إليهم مخطط ثالث، وهو مخطط حي «بئر الحمام». يشكّل هذا المخطط بديلا عن «مخطط برافر» الذي تم تجميده في أعقاب مظاهرات شعبية واسعة.^{١٠٢}

وتم في سياق مخططات تهجير النقب هدم قرية العراقيب مسلوحة الاعتراف للمرة الـ ١٧٣ على التوالي. وهدمت القرية في المرة الأخيرة في تاريخ ١٩ من كانون الثاني ٢٠٢٠، حيث هدمت السلطات الإسرائيلية، مساكن القرية، وذلك بعد ثلاثة أيام من هدمها في المرة السابقة.^{١٠٣} هذا وقد سبق الهدم اعتقال الشيخ صيّاح الطوري، بدون أن توجه له أي تهمة، وقد حرر في اليوم ذاته، ويذكر أنه سبق وأن دخل الشيخ الطوري، السبعيني، سجن الرملة لقضاء محكومية بالسجن الفعلي مدة ١٠ أشهر، بعد أن أدانته محكمة الصلح في بئر السبع، بتهمة قضائية نسبت له، من بينها «الاعتداء على أراضي الدولة» و١٩ تهمة متعلقة بـ «اقتحام أرض عامة خلافا للقانون الإسرائيلي».^{١٠٤}

الفقر

تشير معطيات مؤسسة التأمين الوطني، أن نسبة العائلات العربية الفقيرة لعام ٢٠١٨ بلغت ٤٥.٣٪ للعائلات و٥٧.٨٪ عند الأطفال. تشمل هذه النسب معطيات الفقر في شرقي القدس المحتلة، والتي على الرغم من كونها مرتفعة جدا، شهدت انخفاضا في مستوى الفقر بنسبة ٢٠٪ (٧٤.٧٪ في عام ٢٠١٧ إلى ٥٨.٨٪ عام ٢٠١٨)، وإذا ما احتسبنا نسبة الفقر عند الفلسطيني في الداخل، بدون القدس المحتلة، فيتضح أنها ارتفعت من ٤٢.٦٪ عام ٢٠١٧ إلى ٤٤.٢٪ عام ٢٠١٨، في حين وصلت نسبة الفقر العامة في إسرائيل، من العام نفسه إلى ٢٠.٤٪ (مقابل ١٩.٤٪ في العام ٢٠١٧).^{١٠٥}

تشير معطيات مؤسسة التأمين الوطني، أن نسبة العائلات العربية الفقيرة لعام ٢٠١٨ بلغت ٤٥.٣٪.

برز العام الماضي النضال النسوي في المجتمع الفلسطيني بشكل خاص، حيث انطلق في هذا المضمار حراك «طلعات» وحملة «السوار» ضد التحرشات الجنسية.

التعليم

أظهرت نتائج الامتحان الدولي لتقييم الطلبة (بيزا) للعام ٢٠١٨، ما كان معروفا سابقا بخصوص التمييز الصارخ ضد جهاز التعليم العربي في البلاد، وأظهرت النتائج تدني مستوى التحصيل العلمي في المدارس العربية في إسرائيل مقارنة بالمدارس اليهودية، إذ حافظ الطالب اليهودي على المستوى نفسه مقارنة بامتحان عام ٢٠١٥، بينما انخفض مستوى تحصيل الطالب العربي بشكل بارز، مؤكدة استمرار اتساع الفجوات بين المجموعتين. بالإضافة، تشير النتائج إلى أن الفجوات بين الطلاب ذوي التحصيل المرتفع وذوي التحصيل المنخفض في إسرائيل هي الأوسع من بين الـ ٧٥ دولة المشاركة في هذا الامتحان،^{١٠٦} وأن الفروقات بين التحصيل بين الطلاب العرب واليهود تبقى جديّة حتى عند المقارنة بين طلاب من الخلفية الاقتصادية والاجتماعية نفسها.

ينبع تدني نتائج امتحانات بيزا في المدارس العربية، من التمييز الذي تمارسه السلطات الإسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين، وخصوصا في مجال الميزانيات والموارد للمدارس والطلاب العرب. وتكمن أهمية هذا الامتحان في أنه وعلى العكس من امتحانات دولية أخرى تهتم في قياس إلمام الطالب في المعارف التي تعلمها، فإن امتحان بيزا يقيس المهارات وقدرة الطلاب في التعامل والتأقلم مع البيئة المحيطة وسوق العمل، ويقيس هذا الامتحان القدرة على الإبداع، حل المشاكل، التفكير النقدي، والعمل في طواقم.^{١٠٧} ما يعني أن نتائج هذا الامتحان لا تؤثر فقط على تدني مستوى التعليم العربي في الحاضر، إنما أيضا أن مستوى التعليم في المدارس العربية لا يؤهل الطالب/ة العربي في التحضر لسوق العمل، ولا في تخطي تحديات الحياة البالغة، وبالتالي تفرض عليه مسبقا حياة فقر وتخلف عن أسواق العمل المستقبلية.

النضالات الاجتماعية

برز العام الماضي النضال النسوي في المجتمع الفلسطيني بشكل خاص، حيث انطلق في هذا المضمار حراك «طالعات» وحملة «السوار» ضد التحرشات الجنسية. وحراك «طالعات» هو حراك نسوي جديد أطلقته مجموعة من النساء الفلسطينيات المستقلات، جاء في أهدافه «حريتنا هي قضية في لب تحررنا الوطني الفلسطيني، حيث لا وطن حر دون نساء حرات».^{١٠٨} انطلق الحراك بعد قضية مقتل إسرائ غريب التي أثارت غضبا شديدا في الشارع الفلسطيني، وقد بادرت هذه المجموعة إلى

تطالب «طالعات» في وضع قمع المجموعات المهمشة في أولوية النضال الفلسطيني.

مظاهرات ووقفات احتجاجية ضد العنف ضد المرأة في عدة مواقع في فلسطين، شارك فيها مئات النساء في فلسطين وعواصم العالم العربي، كما رافق هذه المظاهرات، حملة إعلامية واسعة، سلطت الضوء على قضايا العنف التي تحدث في المجتمع وداخل البيوت. شملت الحملة الإعلامية نشر فيديوهات، كما وزعت منشورات والدعوات في الأحياء والبلدات العربية، وإلصاق منشورات وصور على الجدران وفي الساحات العامة.

يطالب الحراك بإعادة تعريف التحرر الوطني الفلسطيني، ففي ظل واقع تكثر فيه منظومات القمع التي تغذي بعضها البعض، وفي ظل ازدياد ضحايا العنف من الفئات المهمشة، تطالب «طالعات» في وضع قمع المجموعات المهمشة في أولوية النضال الفلسطيني. ويضيف، أنه على مدار سنوات، تم تهميش قضايا العنف والمجموعات المهمشة، في النضال السياسي الفلسطيني، واعتبارها شأنًا يمكن التعامل معه فقط بعد التحرر من الاستعمار، وشكلت ساحات النضال السياسي مساحات أخرى يتم فيها استتساخ العنف والإقصاء، وجاء حراك «طالعات» ليحارب هذا النسيان والتجاهل السياسي للقضايا المجتمعية في فلسطين، وليذكر بأن التحرر هو مفهوم عام وشامل.^{١٠٩}

حملة السوار ضد التحرشات الجنسية في المجتمع الفلسطيني

أطلقت جمعية السوار- حركة نسوية عربية- حملتها «كل يوم شهادة» في ٢٥ تشرين الثاني تزامنا مع اليوم العالمي لمناهضة العنف على جميع أشكاله وأنواعه ضد النساء. وتضمنت الحملة، ست عشرة شهادة لنساء ناجيات من التحرش والاعتداء الجنسي، اخترن أن يشاركن بقصصهن من خلال المنصة الالكترونية، وعممت هذه الشهادات على صفحة الجمعية وعلى موقع التواصل الاجتماعي «الفيسبوك».^{١١٠}

تعاظت هذه الحملة مع تايوهات اجتماعية، وأثارت جدلا واسعا في المجتمع الفلسطيني، وخصوصا شهادات نساء اتهمن شخصيات اجتماعية وسياسية معروفة في المجتمع الفلسطيني. طرحت الحملة تحديات كبيرة وأسئلة مهمة حول مفاهيم القوة، القهر، الطبقة، واحتد النقاش بشكل خاص، حول قضية اخضاع الشهادات إلى معايير أدلة وبراهين، وطولبت النساء على إثبات شهادتهن، وخصوصا فيما يتعلق بالشهادات التي تناولت الشخصيات السياسية في الحملة.^{١١١}

إجمال

جاءت صفقة القرن، وخصوصاً البند المتعلق بإمكانية نقل سكان قرى ومدن من منطقة «المثلث» في إسرائيل، إلى الدولة الفلسطينية لتؤكد من جديد علاقة إسرائيل بالمواطنين الفلسطينيين. فمواطنة الفلسطينيين في إسرائيل كما تبين المعطيات في هذا الفصل، لا تضمن لهم لا المساواة ولا الحياة الكريمة ولا المستقبل الواعد، كما لا توفر لهم هذه المواطنة الحماية، لا الفردية ولا الجماعية، ويسهل على الدولة التنازل عنهم مقابل ضمان ميزان ديمغرافي يهودي.

في ظل هذه الظروف، تجد القيادة الفلسطينية في الداخل نفسها أمام تحديات جدية، وأمام معادلة صعبة، تعمل وحدتها في الوقت الحالي على تأمين الحد الأدنى من الحصانة والقوة. فهي تحاول بشكل مستمر إيجاد التوازن بين دورها في المطالبة بالحقوق المدنية لأبناء وبنات شعبها، وبين انتمائها القومي، وتحاول، ليس دائماً بنجاح كبير، عدم الانزلاق للتنازل عن المطالب القومية مقابل تحصيل حقوق مدنية. وفي الوقت ذاته، تتنافس القيادة القطرية المتمثلة في «القائمة المشتركة» مع لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، وتهمش دورها أحياناً، كما تتنافس مع تعاضم قوة السلطات المحلية، بفعل الميزانيات التي تحظى بها الأخيرة من الخطة الاقتصادية ٩٢٢، الخطة نفسها التي تساهم في تفاقم جرائم السلاح وانعدام الأمن العام في المجتمع.

بالإضافة، تساهم ظاهرة انتشار السلاح والجريمة المنظمة في شعور الفلسطينيين في إسرائيل بعدم الأمان في بلداتهم، فتستغل مؤسسات الدولة هشاشة المجتمع مقابل هذه الألفة لزيادة التعقب والسيطرة على المجتمع، وتكشف في آن واحد عن ضعف القيادات القطرية والمحلية في إيجاد حلول جدية في ظل عداء بنيوي للشرطة ومؤسسات الدولة.

الهوامش

١. انظر/ي "القائمة المشتركة: صفقة القرن تكسر الاحتلال والاستيطان وتصفي حقوق الشعب الفلسطيني"، على موقع صحيفة **الاتحاد الإلكتروني**، ٢٠٢٠/١/٢٨، (على الرابط <http://bit.ly/3bZmds6> آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٠)
٢. انظر/ي " ندوة سياسية حول إسقاطات "صفقة القرن" في حيفا"، على الموقع الإلكتروني **لعرب ٤٨**، ٢٠٢٠/٠٢/١١، (على الرابط <http://bit.ly/2una4MT> آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٠)
٣. انظر/ي يوفاف ايتينيل وتل شلو، "غضب في المشتركة على بند تبادل السكان في صفقة القرن:"الترانسفير لن يمر"، موقع **وايت**، ٢٠٢٠/١/٢٨ (على الرابط <https://bit.ly/2TbvTZf> آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٢)
٤. انظر/ي "الطران حنا: مصيرنا واحد... بوحدتنا نحمي البقاء"، على موقع **الصحيفة الاتحاد الإلكتروني**، ٢٠٢٠/٠٢/٨، (على الرابط <http://bit.ly/39XirxL> آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٢)
٥. موشيه كوهن، "رؤساء السلطات في المثلث ضد صفقة القرن:" لا يمكن أن يفرض علينا أن ننقل دولة"، **معاريف**، ٢٠٢٠/١/٣٠، (على الرابط <https://bit.ly/2VDHPOK>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٢)
٦. أنال شيخ يوسف، "رئيس بلدية الطيبة المحامي شعاع مصاروة منصور يبعث مكتوب ردا على صفقة القرن"، **الطيبة نت**، ٢٠٢٠/٢/٢٢، (على الرابط <http://bit.ly/3929i7b> آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/١٢)
٧. ربيع سواعد وضياء حاج يحيى، "تظاهرات في البلدات العربية تنديدا بـ "صفقة القرن"، موقع **عرب ٤٨**، ٢٠٢٠/١/٣١، (على الرابط <http://bit.ly/2vRWph7> (شاهد ٢٠٢٠/٢/١٢).
٨. اسحق خطيب، "الآلاف يتظاهرون في باقة الغربية احتجاجا على صفقة القرن"، **موقع مكان**، ٢٠٢٠/٢/١، (على الرابط <https://bit.ly/39eN3ut>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٢)
٩. انظر/ي "اجتماع للجنة المتابعة والفصائل الفلسطينية ضد "صفقة القرن"، على موقع **٤٨**، ٢٠٢٠/٢/١٨، (على الرابط <http://bit.ly/2PhFrj8>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٠)
١٠. انظر/ي "الثلاثاء تظاهرة للمتابعة أمام السفارة الأميركية في تل أبيب ضد "صفقة القرن" موقع **الصحيفة الاتحاد الإلكتروني**، ٢٠٢٠/٢/٢٠، (على الرابط <http://bit.ly/2HIQRs2>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٢)
١١. انظر/ي "نتائج الانتخابات (أيلول ٢٠١٩) في المجتمع الفلسطيني ومعانيها، قراءة أولية" **مدى الكرمل** (على الرابط <http://bit.ly/39exenU>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٢).
١٢. المصدر السابق
١٣. حاييم لفيسون، يوناتان ليس وياكي خوري، "رئيس حزب العمل غاباي: ليس هناك ضرورة لفك المستوطنات كجزء من اتفاق سلام"، **هارتس**، ٢٠١٧/١٠/١٦، (على الرابط <https://bit.ly/32lqvQk>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/١٢)
١٤. ناحوم برنياع، "أيمن عودة يفاحي:" مستعد للدخول في ائتلاف حكومي مركزيسار"، **وايت**، ٢٠١٩/٨/٢٢، (على الرابط <https://bit.ly/3cl7oQV> آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/١٢)
١٥. وديع عواودة، "تصريحات لأيمن عودة حول مشاركة العرب في حكومة جديدة تثير ضجة واسعة في إسرائيل" **القدس العربي**، ٢٠١٩/٨/٢٢ (على الرابط <http://bit.ly/2v9eabJ> آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/١٢)
١٦. عوض عبد الفتاح، "بين اليسار الصهيوني والقائمة المشتركة" على موقع **عرب ٤٨**، ٢٠٢٠/١/١٨، (على الرابط <http://bit.ly/2PvzQWE>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٠)، وباسل غطاس، "مشروع تقزيم القائمة المشتركة"، موقع **عرب ٤٨**، ٢٠٢٠/١/٢٢، (على الرابط <http://bit.ly/2VfCC5V>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/١٢)
١٧. رامسي منصور، "ملهة غانس والعرب"، على موقع **عرب ٤٨**، ٢٠١٩/١٠/٢٢، (على الرابط <http://bit.ly/3abfvh2> آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٨)
١٨. القدس العربي، "جدل واسع لدى فلسطينيي الداخل، حول رفض حزب التجمع توصية القائمة المشتركة على غانتس"، **القدس العربي**، ٢٠١٩/١٢/٢٤، (على الرابط <http://bit.ly/38Tv78L> آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/١٢)
١٩. يونتان ليس، "عضو الكنيست تروبير من أزرق أبيض: يلغي إقامة حكومة أقلية بدعم المشتركة من الخارج"، **هارتس**، ٢٠١٩/١٠/٢٧، (على الرابط <https://bit.ly/2PEVORZ> آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/١٢)
٢٠. "عدالة، عدالة للمحكمة العليا: يجب سحب صلاحية شطب مرشحين وقوائم من لجنة الانتخابات لعدم دستوريته"، **موقع عدالة**، ٢٠١٢/٣/١، (على الرابط <https://bit.ly/3aiFEKT>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/١٢)
٢١. انظر/ي "نتائج نهائية لانتخابات الكنيست ٢٣"، موقع لجنة الانتخابات المركزية، (على الرابط <https://votes23.bechirof.gov.il>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/١٠)
٢٢. انظر/ي "قراءة تحليلية في نتائج انتخابات الكنيست ال ٢٣ (أذار ٢٠٢٠) في المجتمع الفلسطيني - تقدير موقف"، **موقع مدى الكرمل** آذار ٢٠٢٠، (على الرابط <http://bit.ly/2wiWYu4>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/١٠)
٢٣. مركز الاستطلاعات، "معدل جميع الاستطلاعات" على موقع **هارتس** (على الرابط <https://bit.ly/2VCW5Z8> آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٩)
٢٤. محمد محسن وتد، "الحج والعمرة بواسطة نتياهو: تطبيع لتنفيذ "صفقة القرن". **موقع عرب ٤٨**، ٢٠٢٠/٢/٢٠، (على الرابط <http://bit.ly/32gJdho> آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢١)
٢٥. ايناس مريح، "طمرة: تظاهرة رفع شعارات ضد نتياهو والليكوذ"، **عرب ٤٨**، ٢٠٢٠/٢/٢٦، (على الرابط <http://bit.ly/2T-5vUXM>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٨)

٢٦. يحيى أمل جبارين، "د. ثابت أبو راس لبركا: التحريض المستمر على المشتركة دليل على أهميتها في الخارطة"، **على موقع بيكر** ٢٠٢٠/٢/٢٨، (على الرابط <http://bit.ly/2To2Ost>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٨)
٢٧. يوسي فيرير، "تحليلات - من أجل مقعد أو اثنين، نتيناهاو على استعداد ان يحرق الدولة كلها"، **هارتس**، ٢٠٢٠/٢/٢٨، (على الرابط <https://bit.ly/3abN7eO>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٨)
٢٨. "استطلاع رأي معمق يظهر ارتفاعا مستمرا في دعم القائمة المشتركة في صفوف المجتمع اليهودي"، **موقع الجبهة بالعبرية**، ٢٠٢٠/٢/٢٦، (على الرابط <http://bit.ly/2l6KXRR> آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٨)
٢٩. يوفال ايتييل "في القائمة المشتركة يتمتعون من الدمج في اليسار، ويبنون عى الصوت اليهودي"، **موقع واللانيز**، ٢٠٢٠/٢/٢٢، (على الرابط <https://bit.ly/2wk57oy>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٨)
٣٠. ميخال بيلان "الضعف عن الانتخابات السابقة: مصوتي القائمة المشتركة اليهود"، **موقع واللانيز** ٢٠٢٠/٣/٥، (على الرابط <http://bit.ly/2Q0l9uM>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/١٠)
٣١. هاجار شيزاف "اليهود يهولون: المشتركة قويت في المجمعات ذات الغالبية اليهودية"، **موقع هارتس**، ٢٠٢٠/٣/٥، (على الرابط <https://www.haaretz.co.il/news/elections/premium-1.8630282>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/١٠)
٣٢. انطري/تصريحات أيمن عودة، رئيس القائمة المشتركة على صفحة تويتر، ٢٠٢٠/٢/١١، (على الرابط <https://bit.ly/32E-73Q>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٢)
٣٣. أحمد دراوشة، "المشركة: التوصية ثلاثية...الخسارة رباعية". **موقع عرب ٤٨**، ٢٠٢٠/٢/١٦، (على الرابط <http://bit.ly/2v75khN>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٢)
٣٤. انطري/ بركة يحذر من مراهنه فلسطينية على نتائج الانتخابات الإسرائيلية"، **موقع الصحيفة الاتحاد الالكتروني**، ٢٠٢٠/٢/٢٠، (على الرابط <http://bit.ly/2Tbnq74> آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٠)
٣٥. وديع عواودة، "بين القائمة الاشتراكية والمشاركة... سجل عمليات الشطب الإسرائيلية للقوائم العربية" **موقع القدس العربي**، ٢٠٢٠/١/٢٠، (على الرابط <http://bit.ly/2T82LRz>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/٢)
٣٦. انطري/ لجنة الانتخابات المركزية تشطب ترشيح النائبة يزبك"، **موقع عرب ٤٨**، ٢٠٢٠/١/٢٩، (على الرابط <http://bit.ly/2Phwbve>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٠)
٣٧. انطري/ "العليا" الإسرائيلية تلغي قرار شطب النائبة يزبك. **عرب ٤٨**، ٢٠٢٠/٢/٠٩، (على الرابط <http://bit.ly/37QwsvR>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٢)
٣٨. "مؤشر العنصرية والتحريض ٢٠١٩: الانتخابات كانت السبب الرئيسي بازدياد التحريض ضد العرب والفلسطينيين"، حملة-المركز العربي لتطوير الاعلام الاجتماعي، **على موقع حملة الالكتروني**، ٢٠٢٠/٢/٢٦، (على الرابط <http://bit.ly/399Z18W>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٨)
٣٩. عرب ٤٨، "الحكم بالسجن الفعلي على الشيخ رائد صلاح ٢٨ شهرا". **على موقع عرب ٤٨**، ٢٠٢٠/٢/١٠، (على الرابط <http://bit.ly/38ThshZ>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٢)
٤٠. محمد محسن وتد، "بعد سجنه ٢٨ شهرا.. الشيخ رائد صلاح وعقود من الملاحقة والاعتقال". ٢٠٢٠/٢/١٠. **على موقع الجزيرة الالكتروني** (على الرابط <http://bit.ly/2H5vNz6>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٠)
٤١. عرب ٤٨، "وزارة الثقافة تلغي ميزانيات مسرح الميدان"، **موقع عرب ٤٨**، ٢٠١٩/٠٢/١٩، (على الرابط <http://bit.ly/2VfmbGl>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٠)
٤٢. أبراهام كوهين، "العدل العليا ترد التماس مسرح الميدان وقف تمويله حكوميا"، **مكان**، ٢٠١٩/٩/٢٣، (على الرابط <https://bit.ly/2l6SfVD>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٠٢/٢٢)
٤٣. اوديا شفافس، "الميدان يخلق وميزانيته تتحول إلى مسرح المجد". **راديو حيفا**، ٢٠١٩/٢/٢٧، (على الرابط <http://bit.ly/2Php8Tu>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٠٢/٢٣)
٤٤. يئير التمان، "مسرح الميدان في الطريق الى النهاية"، **إسرائيل اليوم**، ٢٠١٩/١٠/١٠، (على الرابط <http://bit.ly/3aku69W>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٢)
٤٥. فنتينا شولي، "فيلم "جنين-جنين" الفلسطيني في أروقة المحاكم منذ ١٧ عاما"، **انديبيندنت عربية**، ٢٠١٩/١١/٢٧، (على الرابط <http://bit.ly/2PjRpZA>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٠٢/٢٣)
٤٦. انطري/ "محاكمة الفنان محمد بكرى تستأنف الخميس في مركزية اللد"، **موقع صحيفة الاتحاد**، ٢٠٢٠/٠٤/٠٢، (على الرابط <http://bit.ly/39XgqBB>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٠٢/٠٧)
٤٧. سيفان حيلوي وجلعاد موروا، "توثيق: اضطرابات عنيفة في جلسة المحكمة "جنين-جنين"، محمد بكرى يرفع إصبعه الوسطى"، **واينت**، ٢٠٢٠/٠٢/٠٦، (على الرابط <https://bit.ly/2Vx5s1Q>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٠٢/٢٣)
٤٨. نوم روتم، "معطيات سلطة السجون: فقط ربع السجناء في إسرائيل هم من اليهود"، **سيحاة ميكوميت**، ٢٠١٦/٠٨/٣١، (على الرابط <http://bit.ly/2SUFuDH>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٠٢/١٠)
٤٩. تومر زرحان ويوناتان ليس، "بحث حول المحاكم: يتم التمييز ضد العرب في الأحكام"، **هارتس**، ٢٠١١/٠٨/٠٢، (على الرابط <https://bit.ly/2VzPsfI>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/١٠)
٥٠. نوعام زولسمان، يونتان ووديريج وسامي ميعاري (٢٠١٦)، "مؤشرات الجريمة في إسرائيل بين سنوات ١٩٩٠-٢٠١٠، والتركيز على المجتمع العربي" **القدس: المركز الإسرائيلي للديمقراطية** (على الرابط <https://bit.ly/389g6hS>، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/٢)

٥١. رائدة حسيبي ونعمة تشنر، "سياسة معالجة وزارة الأمن الداخلي والشرطة للعنف الخطير في المجتمع العربي"، ٢٩/٧/٢٠١٤، **مركز البحث والمعلومات في الكنيست**، (كتب هذا التقرير بناء على طلب النائب حنين زعبي)
٥٢. انظر/ي صفحة ٨، من المصدر السابق
٥٣. رينا بنيطا، "معطيات حول عنف خطير في المجتمع غير اليهودي"، ١٨/٢/٢٠١٨، لجنة المعلومات الكنيست (كتب التقرير بطلب من النائبة عايدة توما، عن القائمة المشتركة).
٥٤. انظر/ي إحصائيات ضحايا العنف في المجتمع العربي على صفحة مركز امان- المركز العربي للمجتمع الامن، (على الرابط <https://bit.ly/2QHDTzt> اخر مشاهدة ٢٠/٣/٢٠٢٠)
٥٥. انظر/ي "٧٦ عربياً بينهم ١٤ امرأة ضحايا جرائم القتل عام ٢٠١٨"، على **موقع عرب ٤٨**، ٣١/١٢/٢٠١٨، (على الرابط <http://bit.ly/2x1Kw97>، آخر مشاهدة ١٢/٢/٢٠٢٠)
٥٦. ضياء حاج يحيى، "٧ جرائم قتل في عام: من ينقذ كفر قاسم؟"، على **موقع عرب ٤٨**، ٠٧/١/٢٠٢٠ (على الرابط <http://bit.ly/39dGs3s>، آخر مشاهدة ١٢/٢/٢٠٢٠)
٥٧. تشير معطيات مركز امان أن ضحايا الشرطة وقوات الأمن من الفلسطينيين في الداخل منذ عام ٢٠٠٠ وصلت إلى ٥٦ ضحية.
٥٨. انظر/ي تقرير لجنة المعلومات الكنيست ٢٠١٨/٢/٠٨، مصدر سبق ذكره.
٥٩. أقر/ي موجز تقرير مراقب الدولة، "تعامل شرطة إسرائيل مع حيازة الأسلحة غير القانونية وحوادث إطلاق النار في بلدات المجتمع العربي والبلدات المختلطة"، ٢٠١٨.
٦٠. انظر/ي المصدر السابق.
٦١. نهاد علي وروت لفين-حنين، "العنف، الجريمة والشرطة في البلدات العربية - تقرير الأمن الشخصي والجماعي - ٢٠١٨"، حزيران ٢٠١٨، مبادرات إبراهيم ومؤسسة شموئيل نثمان لدراسة سياسات قومية.
٦٢. المصدر السابق.
٦٣. انظر/ي "لجنة معلومات الكنيست" ١٨/٢/٢٠١٨، مصدر سبق ذكره.
٦٤. حنين زعبي، "الجريمة في المجتمع العربي: خروقات في علاج الشرطة" تقرير مقدم لمراقب الدولة، ١٠/١/٢٠١٧.
٦٥. انظر/ي المصدر السابق.
٦٦. رينا بنيطا، "معطيات حول عنف خطير في المجتمع غير اليهودي"، ٠٨/٢/٢٠١٨، **لجنة المعلومات الكنيست** (كتب التقرير بطلب من النائبة عايدة توما، عن القائمة المشتركة).
٦٧. تقرير مقدم من حنين زعبي إلى مراقب الدولة، ٢٠١٧، مصدر سبق ذكره
٦٨. انظر/ي المصدر السابق.
٦٩. سهى عراف، "كيف تحولت السلطات المحلية العربية إلى "منجم ذهب" لمنظمات الاجرام؟"، ترجمة سليم سلامة، على **موقع عرب ٤٨**، ١٥/١/٢٠٢٠، (على الرابط <http://bit.ly/2Tr8cLt>، آخر مشاهدة ١٢/٢/٢٠٢٠)
٧٠. ايلي سننور، "الرجل الذي أرجع كريم للبيت: اتصلت للشرطة وقلت لهم: قلنوسة في أيدينا"، **واينت**، ١٣/٠٧/٢٠١٨، (على الرابط <https://bit.ly/32HaBG1>، آخر مشاهدة ٢٤/٢/٢٠٢٠)
٧١. تقرير النائبة حنين زعبي لمراقب الدولة، ٢٠١٧، مصدر سبق ذكره
٧٢. سهى عراف، "الشرطة دقيقة لمنظمات الإجرام: مجرمون، ضباط شرطة ولجان صلح"، ترجمة سليم سلامة على **موقع عرب ٤٨**، ١٩/١/٢٠٢٠، (على الرابط <http://bit.ly/2PvByqX>، آخر مشاهدة ١٢/٢/٢٠٢٠)
٧٣. رسالة النائبة حنين زعبي إلى مراقب الدولة، مصدر سبق ذكره
٧٤. أحمد شيخ محمد، سوسن مرجية ومحمد خطيب "مسح العنف في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل" ٢٠١٨، حزيران ٢٠١٩، شفاعمرو: **جمعية الجليل** - الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحية (على الرابط <https://bit.ly/32ly75m>، آخر مشاهدة ٣/٢/٢٠٢٠)
٧٥. انظر/ي تقرير مبادرات إبراهيم ومؤسسة شموئيل نثمان لدراسة سياسات قومية، مصدر سبق ذكره
٧٦. انظر/ي تقرير مبادرات إبراهيم ومؤسسة شموئيل نثمان لدراسة سياسات قومية، مصدر سبق ذكره
٧٧. المصدر السابق.
٧٨. سليمان أبو رشيد، "منال شلبي: مجتمعا ما زال يشكل دقينة لقتل النساء بشكل غير مباشر"، ٣٠/١١/٢٠١٩، على موقع عرب ٤٨، (على الرابط <http://bit.ly/38cK98u>، آخر مشاهدة ٢٠/٢/٢٠٢٠)
٧٩. المصدر السابق
٨٠. انظر/ي "استمرار المظاهرات في الداخل رفضاً للجريمة" **موقع وطن الاخباري**، ١٠/١٠/٢٠١٩، (على الرابط <https://bit.ly/32KvYvc>، آخر مشاهدة ٣/٢/٢٠٢٠)، و"مظاهرة حاشدة في شفاعمرو احتجاجاً على تفشي العنف والجريمة"، **موقع الاتحاد**، ٢١/٠٥/٢٠١٩، (على الرابط <http://bit.ly/3cmFmEw>، آخر مشاهدة ٢٢/٢/٢٠٢٠)
٨١. انظر/ي مظاهرة ضد تواطؤ الشرطة مع العنف والإجرام، على صفحة لجنة المتابعة على الفيسبوك (الرابط <http://bit.ly/3ajs9un>، آخر مشاهدة ٣/٢/٢٠٢٠) ومظاهرة أخرى في تشرين الثاني في الناصرة، بدعوة من لجنة مكافحة العنف والجريمة في الناصرة ولجنة المتابعة العليا لفلسطيني الداخل، ناهد درياس "مئات في مظاهرة ضد العنف وتفشي الجريمة في الناصرة"، **العربي الجديد**، ٢٢/١/٢٠١٩ (على الرابط <http://bit.ly/2VABL99>، آخر مشاهدة ٢٢/٢/٢٠٢٠)
٨٢. نضال وتد، "قيادات بالداخل الفلسطيني تبدأ اضراباً عن الطعام احتجاجاً على تفشي الجريمة"، على **موقع العربي الجديد**، ٠٣/١١/٢٠١٩، (على الرابط <http://bit.ly/2wfA25X>، آخر مشاهدة ٢١/٢/٢٠٢٠)

٨٣. الكنيست تناقش العنف والإجرام في المجتمع العربي بمبادرة القائمة المشتركة وبحضور الوزير اردان - موقع بكرة ، ٢٠١٩/١٠/٣٠ ، (على الرابط <http://bit.ly/39ep1JH> ، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٠)
٨٤. اقرأ/ي تقرير مراقب الدولة، مصدر سبق ذكره
٨٥. "بداعي مكافحة العنف: مراكز شرطة وخطة يستغرق إعدادها شهرا"، موقع عرب ٤٨، ٢٠١٩/١٠/٢٩، (على الرابط <http://bit.ly/2vrwjld> ، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٠٢/٢٠)
٨٦. انظر/ي المصدر السابق
٨٧. انظر/ي المصدر السابق
٨٨. سهى عزاف، "افتتاح مراكز الشرطة في البلدات العربية: جرائم القتل لم تقل". (ترجمة عن العبرية سليم سلامة)، على موقع عرب ٤٨، ٢٠٢٠/٠١/٢٠، (على الرابط <http://bit.ly/2T9beVG> ، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٠٢/٢٢)
٨٩. ضياء حاج يحيى، "جسر الزرقاء: رفض واسع لإقامة مركز للشرطة"، على موقع عرب ٤٨، ٢٠١٧/١١/١٤، (على الرابط <http://bit.ly/32C3ZJ7> ، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/٢)
٩٠. اقرأ/ي تقرير مراقب الدولة، مصدر سابق
٩١. انظر/ي "افتتاح مركز الشرطة في كفر كنا ومواطنون يحتجون ويحملون صور الشهداء"، موقع كل العرب، ٢٠١٧/١١/٢٢، (على الرابط <http://bit.ly/2Tc6FKq> ، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/٢)
٩٢. المصدر السابق
٩٣. داني أدينو أبايا، ايلي سنيور ويوفال كرني، "طبيعي أن نشك بهم"، يديموت احرونوت، ٢٠١٦/٠٨/٣١ (على الرابط <http://bit.ly/2VBn3FH> ، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٠٢/١٢)
٩٤. ميخائيل ميلشتاين، "بين الاغتراب والاندماج، نظرة معمقة على المجتمع العربي في إسرائيل"، تلخيص ندوة في إطار مؤتمر هرتسليا، ٢٠١٩/٧/٢.
٩٥. "العليا تصدر أمرا احترازيا بتجميد غرامات قانون "كامنيتس"، موقع عرب ٤٨، ٢٠١٩/١١/٢٥، (على الرابط <http://bit.ly/2wYRsDP> ، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/٢)
٩٦. انظر/ي مقابلة مع المحامي قيس ناصر، حاوره سليمان أبو رشيد، نشرت في موقع عرب ٤٨، في تاريخ ٢٠١٩/٩/٢١، (على الرابط <http://bit.ly/389UCI3> ، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/٢)
٩٧. ضياء حاج يحيى، "قلنسوة: حي كامل في مرمى الهدم"، موقع عرب ٤٨، ٢٠١٩/١١/٩، (على الرابط <http://bit.ly/2Tm-4wKY> ، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢١)
٩٨. انظر/ي "عملية إخلاء واسعة لبيت عائلة أبو كمشك في اللد قبل تنفيذ أمر الهدم"، ٢٠٢٠/٠٢/٠٥، موقع يافا ٤٨، (على الرابط <http://bit.ly/2PFc1M2> ، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٠)
٩٩. أريك ميروفسكي، "بسبب الانتخابات الإضافية، قانون كامنيتس ممكن أن يتأجل" جلوبيس ٠١/٠١/٢٠٢٠، (على الرابط <http://bit.ly/2PBbFFZ> ، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢١)
١٠٠. انظر/ي "نقاش حاد في لجنة المالية حول قانون كمنيتس: يجب تجميد التعديل للقانون حتى ترتيب إجراءات تطبيق القانون" موقع الكنيست ٢٠١٩/١٢/٣٠ (على الرابط <http://bit.ly/32E7rD4> ، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢١)
١٠١. انظر/ي "السلطات الإسرائيلية تخطط لبناء مخيمات سكن مؤقتة لتجسير عرب النقب إليها"، موقع عدالة ٢٠١٩/١٠/٧، (على الرابط <http://bit.ly/2Thw4t> ، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢١)
١٠٢. رأفت أبو عايش، "برافر جديد": مخططات تهجير النقب تتبلغ ٤٠٠ ألف دونم"، موقع عرب ٤٨، ٢٠١٩/١٠/٢٣، (على الرابط <http://bit.ly/2I5WgJN> ، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢١)
١٠٣. نبيل السهلي، "هدم قرية العراقيب ومخطط برافر لتهويد النقب"، القدس العربي، ٢٠٢٠/١/٢٦، (على الرابط <http://bit.ly/2VxRWuP> ، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٠)
١٠٤. ياسر العقبى، "شيخ العراقيب صباح الطوري حر بعد قضاء فترة محكوميته"، موقع كل العرب، ٢٠١٩/٧/٢٣، (على الرابط <http://bit.ly/2vypVZk> ، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٠)
١٠٥. انظر/ي "الفقر في إسرائيل والفجوات الاجتماعية، ٢٠١٩. تقرير سنوي، كانون الأول ٢٠١٩"، القدس مؤسسة التامين الوطني (على الرابط <http://bit.ly/2PGaXY6> ، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/٢)
١٠٦. شيرا كادري-عوفاديا، "امتحانات بيزا ٢٠١٨: الفجوات بين اليهود والعرب اتسعت بشكل كبير". موقع هارتس، ٢٠١٩/١٢/٠٢، (على الرابط <http://bit.ly/2PTNNhl> ، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/١٢)
١٠٧. اور كاشتي، "نتائج امتحانات بيزا هي مؤشرات أولية: الجهاز التربوي، مريض". هارتس ٢٠١٩/١٢/٠٤، (على الرابط <http://bit.ly/2VN3b2P> ، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٠٢/٢٠)
١٠٨. انظر/ي صفحة "لا وجود لوطن حر، إلا بنساء حرة" (على الفيسبوك <http://bit.ly/38b0HO1> ، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/٢)
١٠٩. حلا مرشود، "حراك "طلعات" الفلسطيني: لا وجود لوطن حرّ إلا بنساء حرة"، مدى مصر، ٢٠١٩/١٠/٢٦، (على الرابط <http://bit.ly/2VIMYkH> ، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٤).
١١٠. انظر/ي صفحة جمعية السوار على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك (على الرابط <http://bit.ly/39dbNmW> ، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/٢)
١١١. داليا حليبي، "حملة السوار تصدع سد القوة والخوف؟"، الساحة، موقع هارتس، ٢٠١٩/١٢/١٧، (على الرابط <http://bit.ly/38d3d6r> ، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/٢)

• د. هنيده غانم

المديرة العامة لمركز «مدار»، حاصلة على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع من الجامعة العبرية في القدس عام ٢٠٠٥، مختصة بعلم الاجتماع السياسي والثقافي، لها مجموعة من الدراسات المنشورة عن سياسات الاستعمار في فلسطين، والدور الاجتماعي للمثقف الفلسطيني بعد النكبة، اليهودية والقومية في إسرائيل.

• الأستاذ أنطوان شلحت

باحث في الشؤون الإسرائيلية، ناقد أدبي أنجز مجموعة كتب في مجال النقد الأدبي، كما ترجم عن العبرية عدة كتب. ينشر في الصحافة الفلسطينية والعربية. مدير وحدة «المشهد الإسرائيلي» ووحدة الترجمة في «مدار».

• د. حسام جريس

حاصل على لقب الدكتوراه من جامعة بن غوريون في بئر السبع عام ٢٠٠٣، مختص في الاقتصاد الإسرائيلي والعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين إسرائيل من جهة ومصر، الأردن والسلطة الفلسطينية من جهة أخرى. يعمل حالياً كمحاضر وباحث في جامعة بن غوريون في النقب، وفي بعض المؤسسات الأكاديمية الأخرى.

• الأستاذ خالد عنبتاوي

باحث في مركز «مدار» وعمل في مركز الدراسات «مدى الكرمل»، نشر عدة مواد سياسية في «مجلة قضايا إسرائيلية»، «مجلة «جدل»، فضلا عن مواد ثقافية في منابر أخرى. صدرت له مؤخرا دراسة حول «الحكم العسكري في الضفة الغربية» عن «مدار».

• د. فادي نحاس

حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة حيفا، باحث في مركز «مدار» متخصص في شؤون الجيش والأمن القومي الإسرائيلي، يعمل محاضراً في كلية بيت بيرل.

• د. مهذب مصطفى

حاصل على إجازة الدكتوراه من مدرسة العلوم السياسية في جامعة حيفا. ومدير عام مدى الكرمل: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، رئيس قسم التاريخ في المعهد العربي للتربية في الكلية الأكاديمية بيت بيرل، ومحاضر في برنامج ماجستير الدراسات الإسرائيلية في جامعة بيرزيت. صدرت له العشرات من المقالات العلمية المحكمة في دوريات عربية وأجنبية في مجالات السياسة الإسرائيلية والفلسطينية.

• الأستاذ نبيل الصالح

باحث ومتخصص في العلوم الاجتماعية، حصل على شهادة الماجستير في علم الاجتماع من الجامعة العبرية القدس. يدرّس مادة علم الاجتماع والمدنيات في كلية مار الياس في عبلين. صدرت له مجموعة كتيبات عن مبادئ الديمقراطية. وعمل محرراً لمجلة «جدل»، الصادرة عن مركز مدى في حيفا، كما عمل محرراً للمجلة الفكرية الثقافية «مدى آخر»، وهو محرر مشارك في فصلية قضايا إسرائيلية التي يصدرها «مدار».

• د. همت زعبي

باحثة وناشطة نسوية. تقيم حالياً في برلين في إطار زمالة ما بعد الدكتوراه في مركز أوروبا في الشرق الأوسط- الشرق الأوسط في أوروبا (EUME).

ISBN 978-9950-03-028-2



9 789950 030282

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



فلسطين /رام الله، المصيون، عمارة ابن خلدون، ص.ب.1959.
Palestine-Ramallah, alMasyoun, Ibn Khaldoun Building, P.O.Box.1959
تلفون: +970 2 2966201 Tel: فاكس: +970 2 2966205 Fax:
الصفحة الإلكترونية: <http://www.madarcenter.org>
بريد الكتروني: [Email:madar@madarcenter.org](mailto:madar@madarcenter.org)

هذا التقرير ممول من قبل:

(مضمون هذا التقرير هو مسؤولية «مدار»
ولا يعبر بالضرورة عن رأي الممول)

